



المقَامِرُ و المَغَامِرُ و المَكَابِرُ

قصة ثلاثة زعماء مصريين
ماهر والنقراشي ومكرم



الْمَقَامُ وَالْمَغَامَةُ وَالْمَكَابِنُ

الدكتور محمد راجوادي

الميتامير و المغامير و المكابير



ω

الطبعة الأولى
1441 هـ - 2020 م

رادمك-ISBN
978-625-7810-65-4



للطباعة والنشر والتوزيع

هذا الكتاب

تتدفق في هذا الكتاب رؤى فكرية و تأملية مستفيضة عن التاريخ الوطني والسياسي لثلاثة من الزعماء المتميزين : أحمد ماهر باشا (١٨٨٨ - ١٩٤٥) ومحمود فهمي النقراشي باشا (١٨٨٨ - ١٩٤٨) ومكرم عبيد باشا (١٨٨٩ - ١٩٦١) وهم باتفاق المؤرخين و قراء التاريخ أهم ثلاثة زعماء انشقوا عن الوفد المصري الذي مثل حزب الأغلبية المصري منذ ثورة الشعب المصري ١٩١٩ وحتى تأميم العسكريين للسياسة المصرية في ١٩٥٢. ومن الإنصاف لأنفسنا أن نستهل هذا الكتاب بالقول بأن هؤلاء الثلاثة كانوا رجالاً متميزين وكانوا أيضا رجال دولة متميزين ، وقد عاشوا للوطنية والسياسة وعاشوا فيها وبها ومعها ومنها على نحو لم يتكرر من قبل ولا من بعد. يؤمن هذا الكتاب بوضوح بأن الفارق بين الزعيمين الأولين وهما أحمد ماهر باشا ومحمود فهمي النقراشي باشا يكاد يكون صورة للفرق الذي يكمن في حرف واحد بين فعلي المقامرة والمغامرة! وقد كاد الزعيم الثالث مكرم عبيد باشا (الذي يصغرهما في السن بعام واحد) يقترب منهما لكنه لظروف متعددة مثل نمطا آخر لا يضحى فيه صاحبه بنفسه أو ماضيه أو ما يمتلكه من أجل الهدف على نحو ما تفعل المغامرة أو المقامرة ، ولكنه يؤثر ممارسة المكابرة بما يملكه من الذكاء والمناورة ، ومع ما كان معروفا عن قدرته على تحقيق قدر كبير من النجاح فإنه في نهاية الطريق أصبح بسبب مكابرتة أقرب إلى ما لم يتوقعه حيث فقد من مجده و تاريخه أضعاف ما كان من الممكن أن يفقده بالمغامرة أو بالمقامرة.

كان هؤلاء الفرسان الثلاثة مقربين إلى الزعيم سعد زغلول باشا (١٨٥٩ - ١٩٢٧)، ثم كانوا أكثر قربا من الزعيم مصطفى النحاس باشا (١٨٧٩ - ١٩٦٥)، بل إنهم شاركوا بأكبر جهد ممكن في صناعة مجد الوفد ونشاطه وحضوره بوقوفهم مع زعيم الأمة مصطفى النحاس باشا منذ وفاة سعد زغلول في ١٩٢٧ وحتى نجحت القوى المناوئة للشعب ولحكم الشعب و لإرادة الشعب في أن تحدث بهم و بسلوكهم ما لا يمكن وصفه بأدق من الوصف الطبي " الشروخ المؤلمة و غير القاتلة والتي لم تصل إلى حد الكسر " وهي الشروخ المتمثلة في انشقاق الزعيمين الأولين في ١٩٣٧ ثم انشقاق الزعيم الثالث في ١٩٤٢.

وفي هذا المقام فلسنا ننكر ما يعرفه الناس جميعا من أننا نحب النحاس باشا بأكثر من حينا لأي من ثلاثتهم ، ولسنا نستطيع أن نخفي مشاعرنا الشخصية تجاه هؤلاء الأقطاب الثلاثة فيما يتعلق بعلاقتهم بالنحاس باشا ، بل إننا نرجو الله سبحانه وتعالى ألا يوقعنا فيما وقعوا فيه من موقفهم من النحاس باشا، ذلك ان النحاس باشا كان هو الذي تطوع بتمريض مكرم عبيد باشا حين أصيب بالمalaria وهما في المنفى وما أدراك ما تمريض مريض الملاريا؟ ثم إنه كان هو الذي تولى الدفاع عن أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا في قضية الاغتيالات الكبرى على نحو يعجز غيره عن الوصول إلى مستواه من التفاني و الإعجاز ، ولهذا فلسنا نعتقد أنه كان بوسعنا والعياذ بالله أن نفعل مع النحاس باشا مثل ما فعلوه مهما كان الأمر. نسأل الله العافية.

بل إننا أيضا نقدر دور إبراهيم عبد الهادي باشا (١٨٩٨ - ١٩٨١) أكثر من تقديرنا لأدوارهم ، وهم الذين يكبرونه بعقد كامل من العمر ، وإن كان هو قد لحق بهم سريعا إلى مواقع المسؤولية الوزارية ، وتولي خلاله رئاسته الوزارة أدوارا كان يصعب على ثلاثتهم أيضا أن يؤديها بالسلاسة والقوة والهدوء التي أداها بها ، بل إنه رفض بكل وضوح أن يستجيب لتوجهات وإملاءات المجتمع الغربي في معاملته للحركة الوطنية، على النحو الذي اضطر أسلافه وخلفاؤه من زعماء الأقليات أن يقبلوا به في أثناء توليهم رئاسة الوزارة ، وهو ما كشفت عنه الوثائق الأجنبية المتبادلة بين الدبلوماسيين الغربيين و حكوماتهم في سطورها وفيما بين سطورها . ومع أن الكتابات التاريخية قد تعودت عند ذكر أسماء زعماء الأقلية على أن تجعل إبراهيم عبد الهادي تاليا للنقراشي ولأحمد ماهر ولمكرم (باعتبار الترتيب الزمني) فإننا نراه في قيمته التاريخية ومكانته متقدما على ثلاثتهم ، تبعا لمجمل تاريخه ومواقفه ، وذلك على نحو ما وصلنا من قبل إلى أن عبد الخالق ثروت باشا وعدلي باشا متقدمان على رشدي باشا، ومن أن إسماعيل صدقي باشا متقدم على ثلاثتهم.

ولهذا السبب فقد كنا حريصين على أن تتضمن هذه المقدمة هذا المعنى الذي أوحينا به وهو أن أداء هؤلاء الزعماء الثلاثة مع اختلاف مستواهم ومع اختلاف ظروفهم كان من الممكن له أن يرتقي إلى أسلوب أرفع بكثير من مستواهم المتميز الذي وصلوا إليه لو أنهم التزموا بشئ واحد فقط و هو أن يقرروا بما كانوا يعرفونه حق المعرفة (وإن تظاهروا بالتحفظ عليه) من أنهم زعماء أقلية لا أغلبية ، لكنهم فيما يبدو بوضوح كانوا يستحضرون تجربتي إسماعيل صدقي باشا و محمد محمود باشا في محاولة لتطوير التجربتين بقدر معقول أو ممكن من قشرة شعبية تجعل من حكوماتهم كيانات مستساعة ومع هذا فإنهم لم يصلوا إلى مكانة هذا أو ذاك بل لم يصلوا حتى إلى اختراقات علي ماهر باشا ، وإن كانوا في مجمل الأداء في مستوى أفضل من حسن صبري باشا وأحمد زيور باشا وعبد الفتاح يحيى باشا و يحي إبراهيم باشا ومحمد توفيق نسيم باشا.

وبالطبع فإن أداء أحمد ماهر باشا ومحمود فهمي النقراشي باشا كرئيسين للوزارة يفوق بمراحل أداء أحمد نجيب الهلالي ، كما أن الفارق بينهما وبين حسين سري باشا يمثل بعد المشرقين حيث يقبع سري باشا قريبا من أقل درجات رؤساء الوزارة وطنية و قيمة وأداء أي قريبا من نهاية القائمة حيث يقبع بطرس بطرس غالي باشا . و نعود لما يتعلق بحينا لهؤلاء الزعماء الثلاثة و لحينا في الوقت ذاته للنحاس باشا ونذكر بكل وضوح أن هؤلاء الثلاثة في انشاقهم على النحاس باشا كانوا مخطئين على حين كان الحق في صف النحاس باشا لكن الضغوط والتهويمات و التعزيمات التي أحاطت بهم قبل انشاقهم كانت قوية إلى حد لا يتصوره عقل ، في عصر كانت السياسة تمارس فيه في الكواليس و في غياب الاعلام ، ولولا أن عصر الإعلام قد تأخر بعض الشيء وتأخر معه كشف الحقائق لكان رأي الجماهير التي عاصرت الخلافات المتتالية لهؤلاء الزعماء الثلاثة مع النحاس باشا ميلا بقوة إلى أن يعتبر خروجهم على النحاس خروجا بيروقراطيا

فحسب ، وأنه أي الخروج لا يزيد في قيمته على خروج أحمد نجيب الهلالي الذي مثل انشقاقه [من حيث النظرة البيروقراطية] انشقاقاً مشابهاً لانشقاقهم .

وليس من شك في أن كثرة تداول المعلومات والروايات حول علاقته الهلالي باشا بالملك وحاشيته والمجتمع الغربي و سفاراته و صحافته جعلته غير قادر على أن يحتل بانشقاقه مكانة وطنية كالتى احتلها ماهر باشا والنقراشي حين تحدثا عن معركة نزاهة الحكم، وإنما ظهر خروجه من الوفد في حجمه الحقيقي متواطئاً مع الحاشية من أجل الحلول فحسب محل الوفديين في الحكم. ومن المهم في هذه المقدمة أن نؤكد على أننا لا نشكك في طهارة قصد النقراشي باشا وأحمد ماهر باشا لكننا لا نستطيع أن ننكر ما نعرفه ونراه في كل لحظة وخطوة من أنهما كانا انفعاليين بأكثر منهما فاعلين، وإن كانا انفعاليين عظيمين. أما مكرم عبيد باشا وهو سياسي نشط وفاعل و مثابر فقد اضطر نفسه لأن يغير الصف الذي يصطف فيه عندما أحس شأنه شأن كل سياسي طموح ذكي أنه موشك على أن يفقد مكانته المتقدمة بحكم كفاءة من هم تالين له ممن بدأوا الوصول إلى مراحل قصوى من الصعود والتأثير من قبيل أمين عثمان باشا وأحمد نجيب الهلالي باشا ومحمد صبري أبو علم باشا وفؤاد سراج الدين باشا وقد كان أربعتهم واعدين (داخليا وخارجيا) بأكثر منه بكثير ، بل إن طبقة الواعدين الداخليين من قبيل علي زكي العرابي وعبد الفتاح الطويل و عبد السلام فهمي جمعة و عبد الحميد عبد الحق كانت قد بدأت تزحجه في الداخل ببساطة ، فما بالك بالطبقة الأكثر شبابا التي كان هو نفسه يعتبرها من تلاميذه من قبيل محمد صلاح الدين باشا وإبراهيم فرج باشا ومحمود سليمان غنام باشا و عبد الفتاح حسن باشا و الدكتور وحيد رأفت والدكتور عزيز فهمي وكان توهج هذه الطبقة الواعدة قد بدا متوهجا .

لهذا كله فقد كان تحالف مكرم عبيد مع القصر ضد النحاس باشا والوفد نوعا من الانتحار الموصوف في التراث العربي بعبارة من قبيل : بيدي لا بيد عمرو ، وإن لم يخل الأمر من طموح مشوب بطمع، حققه له القصر في وزارة أكتوبر ١٩٤٤ على نحو طريف بأن أعطاه الحق في أربعة مقاعد وزارية ليكون رأسمال حزبه من المقاعد الوزارية مماثلاً لرأسمال الحزبين المستقرين في السياسة منذ سنوات : الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية، وذلك استجابة لدعاواه المتكررة بأهمية حزبه، مع أن حزبه لم يكن يهمه بقدر نفسه .ولهذا فقد كان أنداده من الزعماء من قبيل الدكتور هيكل باشا وماهر باشا والنقراشي باشا بيتسمون وهم يرونه يبحث عن أنصار يناولهم نصيبه من كعكة الوزارة ، فإذا بثلاثة مكرمين من الساسة الأقل شهرة وحضورا يدخلون الوزارة لأول مرة بفضل مؤامرة زعيمهم في الكتاب الأسود في الانشقاق والكتاب الأسود ، بينما لا ينال مكرم نفسه شيئاً ذا بال ، فقد أصبح وزيراً للمالية تحت رئاسة أحمد ماهر باشا في وزارة أقلية بينما كان هو نفسه قبل ذلك الانشقاق والتمرد في وضع أفضل بكثير فقد كان على أقل تقدير وزيراً للمالية تحت رئاسة زعيم الأمة النحاس باشا في وزارة أغلبية.

ولو أن مكرم عبيد باشا كان قد وصل من الذكاء الى طبقة الذكاء التي كان يتمتع بها سعد زغلول باشا و مصطفى النحاس باشا لكان قد سارع بترشيح الصحفيين الشابين اللذين فصلهما مجلس النواب من عضويته بسبب عدم بلوغهما السن القانونية (وهما أحمد قاسم جوده وجمال الدين الحمامصي) للوزارة لييري للناس أن حزبه هو حزب الشباب وحزب المستقبل ، وقد كان قادرا على هذا الترشيح مهما قيل عن سنهما ، لكنه أثر أن يختار وزراء من طبقة راغب عطية الذي لا يكاد اسمه يذكر في الحياة العادية إلا بصعوبة ومن خلال ورقة يكتب فيها اسمه للتذكير ، فما بالك بالحياة السياسية .

وقد أثرنا في هذا الكتاب أن نتناول علاقة الزعيمين الأولين أحمد ماهر والنقراشي بالعمل السري في ثورة ١٩١٩ و ما قبلها و مابعداها من خلال نافذة كاشفة ذكية كفيلة بإلقاء الضوء الكافي على هذا النشاط من دون استغراق في نقاط الاختلاف حول الوقائع وتكييفها وزوايا النظرات المتعددة إليها ، ذلك أننا لجأنا إلى ما هو متاح عن قضية الاغتيالات الكبرى التي كانت من حيث الزمن آخر القضايا التي اتهم فيها هذان الزعيمان ، ومن ثم فقد ضفرت النيابة العامة فيها كل ما سبق أن تناولته في القضايا السابقة من شبهات واتهامات بعد أن أصبح في وسع النيابة أن تغذي هذه الاتهامات بما حصلت عليه من اعترافات شفيق منصور و محمد نجيب الهلباوي كنتيجة مباشرة للوعد الرسمي الذي قدمه إسماعيل صدقي وزير الداخلية لمحمد نجيب الهلباوي ، بيد أن هذه الاتهامات لم تصمد أمام الدفاع الذكي الذي قاده الزعيم مصطفى النحاس باشا المحامي الذي تمكن من تفريغ الاتهامات من محتواها بذكاء شديد استند في توظيفه إلى إمام مستوعب لكل التفاصيل الدقيقة في القانون و الوقائع ، ولهذا فقد آثرنا أن نعرض مرافعة النحاس باشا بكل جزئياتها في الباب الأول من هذا الكتاب ، وذلك بالطبع من دون أن نكررها في الباب الثاني مع أن تاريخ النقراشي لا يمكن كتابته ولا مطالعته من دون هذه المرافعة التاريخية التي تكفلت بآثبات البراءة له ولزميله أحمد ماهر من اتهام اجتمعت على صناعته وصياغته و دعمه وتجهيزه قوى خارجية و داخلية من دون رحمة ولا تعفف ولا تجمل ولا اعتدال ، فقد كان الاتهام يستهدف تحقيق أعتى الغايات الاستعمارية والامبريالية معا ، لأن أمل هذه القوى وقراراتها كان بوضوح و صراحة هو قتل روح مصر وروح الجهاد والفداء والولاء في شبابها المرتبط بدينه وحضارته وأرضه . وكلنا ثقة في أن قراءة هذا الجزء من القضية والمرافعة كفيل بأن يدلنا على كثير مما لا ينبغي لنا أن نعيش من دون الوعي الكامل به وبأبعاده و تفاعلاته التي فاقت في تشابكاتها أكثر الأعمال الدرامية حبكة وتعقيدا .

لاشك في أن التاريخ أتاح لاسم محمود فهمي النقراشي باشا أن يكثر تردده في جيله بحكم ما صادف وزارته من أحداث حرب فلسطين والإخوان، ولو أنه قاد خطواته بقدر أكبر من التعقل وإشراك الآخرين معه في تفصي الحكم على الأمور لكان قد حصل على إنجاز أكبر وتاريخ أفضل لكن المؤكد أنه كان سيخسر كل هذا اللمعان الذي ناله بسبب مواقفه المندفعة التي صورت من

بعض الزاوياء على أنها شجاعة ومن الزوايا الأخرى على أنها حماقة، لكننا نخطئ خطأً بالغاً إذا ما تصورنا أن مقاربة النقراشي للأمر كانت أكثر حماسة من المتوقع، ذلك أن الأمر لم يكن ليختلف لو أن أحمد ماهر قد بقي على قيد الحياة وواجه حرب فلسطين ثم أزمة الإخوان المسلمين، بل ربما كان أحمد ماهر قادراً على زيادة أوار الحماسة بما عرف عنه من حب للخطابة المتحمسة والجماهير المحتشدة. وفي مقابل هذا فقد كان إبراهيم عبد الهادي الزعيم الثالث للسعديين أكثر حكمة وتحكماً وأكثر عقلاً وتعقلاً، والدليل أنه استطاع في سبعة شهور فقط أن يتجاوز سريعاً أطوار الحمى والطوارئ والتفاعلات الساخنة، والمواجهات المباشرة وإذا بالوفد حين يفوز في الانتخابات في نهاية ١٩٤٩ و يعود إلى الحكم في يناير ١٩٥٠ يبدأ في سهولة ويسر في قيادة مرحلة جديدة من مراحل الوفاق الوطني والتسامح السياسي والتفاعل الحزبي ثم الكفاح الوطني في القناة، وكأن كل ما حدث من اشتعالات ومواجهات النقراشي لم يكن إلا نوعاً مضخماً من زوبعة في فنجان. وكان الله جل جلاله كان يرى المصريين نموذجاً حياً لما ستصير إليه حياتهم بعد ذلك طيلة عهود العسكر من شحن واستقطاب وتأهب بينما كان يمكن للحياة أن تسير هادئة ومنتجة ومنتصرة على نحو ما حدث بين ١٩٧١ و ١٩٧٩ وبين ٢٠١١ و ٢٠١٣.

نحب أن نذكر في هذه المقدمة أن هذا الكتاب أرهقنا كثيراً جداً، فقد أعدنا كتابة كثير من اجزائه كتابة كاملة من البداية أكثر من خمس مرات حتى تتسق مع بعضها في نسيج واحد، وهذا أصعب ما يواجه نسج كتاب ذي قيمة وموضوع و رؤية و أثر، ولم يكن مصدر هذا التعب رغبة في إتمام التوفيق أو الاتساق فحسب، لكنه صدر عن رغبة في الفهم، وهو أمر صعب في ظل التناقض الكبير في النظرات المسبقة التي تنتصر لرؤى ظنها أصحابها رؤى حاكمية بينما كانت رؤى ظاهرة فحسب، فقد عاش هؤلاء الزعماء الثلاثة فترة من أهم فترات التحول في السياسة الدولية والإقليمية وكان عليهم أن يضعوا بصمتهم المؤثرة في سياسات وطنية تتعجلها الأحداث ولا ترحمها النظرات، ولم تكن الحياة السياسية في ذلك العصر تتيح لأصحاب القرار ما أصبح متاحاً الآن من الرؤية الواسعة والقدرة على الاتصال المباشر والتنسيق الفوري، وهكذا كان كل السعي السياسي محكوماً بالظروف التقليدية وبقسوة المفاجئة في كثير من الأحوال، وما بالنا مثلاً ونحن نرى النقراشي باشا بين ليلة وضحاها يواجه الدخول في حرب فلسطين بينما هو قد قطع خطوطه مع زعيم الأمة ومع الأغلبية، وبينما هو لم يتمرس بما فيه الكفاية بالتعامل مع الزعماء العرب، وقل مثل هذا في موقف أحمد ماهر باشا حين كان عليه أن يقود الانقلاب على وزارة الوفد بوزارة لا يملك من أمرها إلا رئاستها، وما تعانیه الرئاسة من تعسف الأطراف الأخرى في القصر الملكي وفي داخل الوزارة نفسها. وقل مثل هذا في مكرم عبيد باشا الذي قدر له أن يعيش بحسرة وهو يطلب من نفسه ويطلب منه محبوه و معجبوه ما لم يعد قادراً عليه بأي حال من الأحوال.

لا نريد لهذه لمقدمة أن تطغى على الزمن فتتأثر بما يليها في الكتاب ، ولا أن يطغى عليها الزمن فتستأثر بما سبق إلى التسجيل في الكتاب ، لكننا لا بد أن نسأل أنفسنا : ماذا بوسعنا أن نفعل ، ونحن نرى أن فتح أي حديث من الأحاديث عن هؤلاء الزعماء الثلاثة كفيلاً بتدفق كل الأحاديث عن تاريخنا الحديث والمعاصر كله، فقد كان هؤلاء كما ذكرنا من قبل في مستهل حديثنا رجالاً عاشوا للوطنية والسياسة وعاشوا فيها وبها ومعها ومنها على نحو لم يتكرر من قبل ولا من بعد. وليس لنا أن نقول بعد كل ما في هذا الكتاب من الاجتهاد في التحقيق والموازنة والتلخيص والعرض والتقييم والمقارنة إلا أن هذا بعض ما وفقنا الله إليه من بعض ما اجتهدنا به من بعض ما فتح الله علينا به . و اليوم يأتي هذا الكتاب لينضم إلى مجموعة كتبنا السابقة عن أعلام هذه الحقبة ، وهي الكتب التي لقيت من التقدير والإقبال فوق ما تستحق ، وقد أوشكت موسوعتنا عن حقبة الليبرالية بفضل الله وعونه أن تستكمل أجزاءها العشرين .

وكلي دعاء إلي الله أن يوفقني إلي تقديم ما تبقى من أعمالي ، وقد طال العهد بتجاربه المطبعية في ظل غربتي ومرضي و تشردي و استيحاشي ، والوقت لا يسعني، والجهد يتضاءل، والذكاء يخبو ، و الألمعية تنطفئ ، والقلب يئن ، والنظر يكل ، والعقل يتشتت ، والذاكرة تتبدد ، و السهل يتعقد ، والنفس يتقطع ، والأمل يتضعضع، والعمر قصير، والواجب كبير ، والمؤجل كثير ، لكن رجائي يتضاعف في فضل الله جل جلاله وكرمه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتعمدني برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادرًا على شكر فضله. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يذهب عني ما أشكو من ألم ووصب وقلق، وأن يحسن ختامي، وأن يجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاه. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حبيبت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وإخلاص المؤمنين ، وشك الأطباء، وخيال المبدعين ، وتساولات الباحثين. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني على نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن ينفعي بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ، بالطبع وبالتأكيد، كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجواد

الباب الأول

أحمد ماهر باشا

ونهاية الحماسة في مصر

من بين أنداده من الساسة المعاصرين فإن قصة حياة أحمد ماهر باشا تصلح نواة لعمل درامي من الأعمال الدرامية المطلقة ، نقصد : الدرامية غير التوثيقية ، عمل فني يتناول تاريخنا المعاصر في صلبه ومساره ، والسبب ببساطة شديدة أن حياة هذا الرجل تحوي من الصراعات الداخلية رصيذا ومكونات وافرة يستطيع المؤلف المسرحي أن يوظفها بإمتاع ، بل إن مسيرة حياته السياسية من بدايتها لنهايتها وحتى في نهايتها بالاغتيال تمثل نهاية الحماسة في مصر، فقد وجد المؤرخون تبريرا قويا في كل حوادث الاغتيال التي حدثت بعدها أما في حالته فلا نزال حتى الآن حيارى بين ثلاث نظريات حول دافعها المباشر ولكل نظرية من الثلاث أسانيد.

كان أحمد ماهر باشا زعيماً وطنياً لا شك في هذا ، لكنه تورط في أصعب ما يصادفه الزعيم الوطني من سوء الحظ ، وهو الظن بأنه أولى من الزعيم الموجود بالزعامة، ثم تورط في العمل على إزاحة هذا الزعيم بكلّ الوسائل لكي ينال ما يستحقّه هو من الزعامة التي يظنّ أنه أولى بها، ثم تصاعد هذا الظن إلى درجة توصف بأنها درجة توهم الظن على أنه هو اليقين بناء على ما كان يسمّعه متكررا من مديح و تشجيع و ولاء أصحاب المصلحة في دعمه أو في مناوئة الزعيم القائم بحقوق الزعامة.. ثم تحوّل هذا اليقين الوهمي إلى توجه حاكم فرض على صاحبه الباشا أن يسلك كل سبل التآمر على هذا الزعيم ، بعد اضطراره للانشقاق على هذه الزعامة ومُحاربتها بكل وسيلة ، و هذا ببساطة شديدة هو جوهر ما حدث بالضبط بين النحاس باشا وأحمد ماهر باشا..

نشأته وتكوينه

يُعرف أحمد ماهر باشا بأنه مؤسس حزب الهيئة السعدية عام ١٩٣٨ وزعيمه الأول حتى وفاته في ١٩٤٥ وقد كان رئيسا للوزراء و رئيسا لمجلس النواب و وزيراً للمعارف والمالية و الداخلية على الترتيب. ومن الطريف أن التاريخ يذكر ثنائي ماهر والنقراشي بتقديم أحمد ماهر حتى ليتصورُ القارئ أو المتابع أن أحمد ماهر كان يكبر محمود فهمي النقراشي باشا بسنوات بينما الحقيقة انهما كانا من مواليد نفس العام ١٨٨٨، وأن محمود فهمي النقراشي باشا ولد في ٢٦ إبريل أي قبل أحمد ماهر الذي ولد في ٣٠ مايو.

كان والده محمد ماهر باشا وكيلاً لوزارة الحربية ثم محافظا لمحافظة القاهرة، وهو بطل الواقعة التاريخية الشهيرة التي شهدت محاولة الخديو عباس حلمي الثاني إثبات ذاته في مواجهة

لورد كرومر ، أما عمه فهو عبد الرحمن بك فهمي أمين لجنة الوفد المركزية في ثورة ١٩١٩ .
وأما شقيقه الأكبر فهو علي باشا ١٨٨٢ - ١٩٦٠ تولى الوزارة بعده ، و سبقه إلي تولي رئاسة
الوزارة .

تخرج أحمد ماهر باشا في مدرسة الحقوق في العشرين من عمره (١٩٠٨) ، وبدأ حياته محامياً
تحت التمرين ، وافتتح مكتباً في الفيوم لكنه سرعان ما أغلقه بسبب نيته بعثة تعليمية إلى فرنسا
حيث درس الاقتصاد في جامعة مونبلييه في فرنسا ، ونال منها درجة الدكتوراه في الاقتصاد
السياسي ، وعمل بعد عودته مدرساً في مدرسة التجارة العليا .

اتهامه للمرة الأولى

لما تبلورت الحركة الوطنية تحت ظلال الوفد المصري الوفد ظهر اسماً أحمد ماهر باشا
والنقراشي باشا في مقدمة الشبان الوفديين ، كانا قد جاوزا الثلاثين بالكاد ، و تداولت الحركة
الوطنية اسميهما كمسئولين عن الأعمال الفدائية ، فلما اغتيل قطبا الأحرار الدستوريين حسن باشا
عبد الرزاق وإسماعيل بك زهدي قبض عليهما ١٩٢٢ ثم نالا البراءة .
وفيما بعد أعلنت خلايا الحزب الوطني أنها هي من نفذت الاغتيال ولم تكن تقصد هذين
الرجلين اللذين اغتيلوا بالذات وإنما كانت تقصد الزعيمين حسين رشدي باشا وعدلي باشا يكن
واشتبه الأمر في الظلام على من نفذ الاغتيال .

عضوية البرلمان ورئاسته

انتخب أحمد ماهر باشا عضواً في البرلمان الأول ١٩٢٤ عن دائرة الدرب الأحمر بالقاهرة ،
وتكرر انتخابه بعد ذلك في ١٩٢٦ وغيرها من الانتخابات ، وأصبح في ١٩٢٤ سكرتيراً برلمانياً
ثم رئيساً للجنة الموازنة في ١٩٢٦ و انتخب لرئاسة مجلس النواب أكثر من مرة ١٩٣٦ في أثناء
حكم الوفد، وفي غير حكم الوفد ١٩٤٠!
ومن بين رؤساء الوزراء في عهد الليبرالية يمتاز زعيمان هما مصطفى النحاس باشا و أحمد
ماهر باشا بتوليتهما رئاسة البرلمان قبل رئاسة الوزارة وذلك على نحو ما ينفرد سعد زغلول باشا
بتولي رئاسة البرلمان بعد توليه رئاسة الوزارة .

توليته المبكر للوزارة

تشكّلت وزارة سعد زغلول باشا التي سُمّيت بوزارة الشعب في يناير ١٩٢٤ وفيها أصبح
مصطفى النحاس باشا (١٨٧٩ - ١٩٦٥) وزيراً للمواصلات، وفيما قبل نهاية عهد هذه الوزارة
بشهر في أكتوبر ١٩٢٤ لحق أحمد ماهر باشا (١٨٨٨ - ١٩٤٥) بزميله النحاس باشا وأصبح
وزيراً للمعارف . وفي نوفمبر ١٩٢٤ خرج الوفد من الحكم بسبب حادث مقتل السردار لي ستاك
قائد الجيش المصري في السودان.

اتهامه للمرة الثانية

وشبيه بما حدث لأحمد ماهر قبل وصوله لعضوية البرلمان والوزارة ما حدث له بعد إقالة وزارة سعد باشا ، فقد تناثرت الاتهامات حول مقتل السردار ، وكانت الشبهة حوله قوية بسبب وجود شفيق منصور في مكتبه في وقت الحادث فقبض عليه هو والنقراشي وبذلت محاولة مستميتة في سبيل اتهامهما بهذا الحادث الذي دُبر بعيداً تماماً عن الوفد ، بل ضد مصلحة الوفد . ثم أصبح أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا مُتهمين في قضية سميت قضية الاغتيالات الكبرى تحقيقاً لرغبة البريطانيين السابقة والملحة في الإيقاع بهما في أية فرصة فقبض عليهما في ٢١ مايو ١٩٢٥ وحواملا معاملة خشنة ومستفزة حتى إنهما سجنا سجناً انفرادياً إلى أن قدم المتهمون لقاضي الإحالة في يناير ١٩٢٦ .

وكان لمصطفى النحاس باشا المحامي جُهد مذهل في الدفاع عنه وعن النقراشي ،مما أنقذ المتهمين وأنقذ الوفد والوفديين في النهاية من الوقوع في دائرة الاتهام وهو إنقاذ تحقّق بصعوبة شديدة ، ونال أحمد ماهر باشا البراءة مع زميله النقراشي في ٢٥ مايو ١٩٢٦ .

وسوف نتناول هذه القضية بالتفصيل في نهاية هذا الباب بعد أن ننتهي من استعراض تاريخ أحمد ماهر في الحياة السياسية والتنفيذية والحزبية ، وقد انتقينا من تراث القضية ما يصور كثيراً من جوانب الصراع السياسي في تلك الحقبة تصويراً كفيلاً بإحاطتنا من ناحية ، وبتعمقنا من ناحية ثانية وبتعلمنا من ناحية ثالثة .

وفيما بعد فقد أعلنت خلايا الحزب الوطني أنها من نفذ الاغتيال وأن الوفديين لم تكن لهم علاقة بل كانت وزارة سعد باشا زغلول هي المستهدفة لإظهار عجزها ، وإقالتها وهو ما حدث بالفعل .

فضل سعد زغلول في التربية السياسية

لا يمكن إنكار فضل سعد زغلول في وضع لمسات كبرى علي تكوين أحمد ماهر السياسي والفكري، وقد تجلي هذا في البرلمان بأكثر مما تجلي منه في العمل التنفيذي، وإذا كان هناك واحد من تلامذة سعد زغلول تجرأ علي الاعتراض علي سعد من داخل الوفد، فإنه أحمد ماهر، وإذا كان هناك واحد من مريدي سعد وقف ليعارض في حب وحظي رغم المعارضة بثناء سعد زغلول فإنه هو أحمد ماهر باشا .

كان في البرازيل عند وفاة سعد زغلول

في ١٩٢٧ توفي سعد زغلول باشا وهو رئيس لمجلس النواب ، على حين كان مصطفى النحاس باشا وكيلاً لمجلس النواب بينما لم يكن أحمد ماهر باشا عضواً في الوزارة القائمة برياسة عبد الخالق ثروت باشا وكانت قائمة على الائتلاف بين حزب الوفد والأحرار الدستوريين، وكان أحمد ماهر يوم وفاة سعد باشا يمثل مصر في المؤتمر البرلماني الدولي في ريو دي جانيرو بالبرازيل ، فقطع رحلته وعاد من فورهِ .

وكان لابد من اختيار من يخلف سعد زغلول باشا في زعامة الوفد المصري، وكانت المؤشرات تُشير إلى النحاس باشا باعتباره سكرتير الوفد في ذلك الوقت أي الرجل الحزبي الثاني ، ووكيل مجلس النواب ، والوحيد الباقي إلى جوار سعد زغلول باشا من الهيئة العليا الأولى للوفد (والتي كان يُسمى أعضاؤها بلقب مُختصر هو عضو الوفد المصري).

ومع وضوح الأمر في استحقاق النحاس باشا لخلافة سعد باشا ومع أن الأمور مضت في هذا السبيل بالفعل ، فإن الروايات اللاحقة بعد ١١ سنة أي بعد ما عرف بانشقاق السعديين كانت حريصة على أن تعيد رواية الوقائع بطرق أخرى لثُضخَم من قيمة أحمد ماهر باشا في ١٩٢٧ ، فيذهب بعضها إلى أنه كان الأولى بالخلافة ، ويذهب بعضها الآخر إلى أنه كان صاحب الفضل في حسم الخلافة لمصطفى النحاس باشا ، في مقابل الاتجاه الذي كان يُؤيد أن تؤول الزعامة إلى فتح الله بركات باشا عضو الوفد وابن شقيقة سعد زغلول و وزير الزراعة .

ومع تمتع مثل هذه الروايات المصطنعة بقدر من الوجاهة كفيل لها بالقبول إلا أنها في الحقيقة لا تُؤسس لأحمد ماهر حقاً في زعامة الوفد ولا في الوصاية على مصطفى النحاس باشا.

مقارنته بالنحاس باشا

راجت أيضاً مقارنات تنتصر لمواهب أو إمكانات أحمد ماهر باشا ، وأنها تفوق إمكانات ومواهب النحاس باشا ، ونحن نري أن هذه المقارنات تفتقد إلى البراهين الحقيقية وإلى القبول العقلي على نحو ما نراه في استعراضنا للوقائع التاريخية المُتتالية ومن دون استباق لهذه الوقائع. نبدأ بذكر رأينا القائل بأن شخصية النحاس باشا كزعيم وكرئيس كانت تفوق شخصية أحمد ماهر، علي الرغم من أن أحمد ماهر كان يتمتع بقدرات فائقة على الشجاعة، والجرأة، والصراحة، وإيداء الرأي، والتعبير عنه، وخوض المعارك.

وليس في هذا ظلم لأحمد ماهر باشا الذي لم يكن قد خبر من الحياة ما خبره النحاس باشا كقاض متميز درس الأمور المختلفة على مدى سنوات، وتمكن من الحكم فيها بعد طول نظر، أما أحمد ماهر باشا فرجل أتيح له أن يحصل على الدكتوراه، وأن يعمل مدرسا في كلية التجارة ، حيث أصبح في شبابه المبكر معتمدا على ما يتيحه موقع سلطوي هو موقع الأستاذية فهو يملئ ما يشاء، ويقول ما يشاء، ويحكم بما يشاء، وهو في موقف أقوى بكثير من تلاميذه أو طلابه الذين كان عليهم أن يسمعوا له، وأن يأخذوا عنه، وأن يجيبوه بما أسمعهم من قبل، علي حين كان النحاس حكما لابد أن يسمع لهذا وذاك، وأن يحكم بين هذا وذاك، وأن يتوقع بعد هذا أن حكمه في أي أمر من الأمور سيغضب هذا بقدر ما يرضي ذلك، لهذا كان عنصر الاتزان في شخصية النحاس باشا يفوق الاتزان الذي تمتع به أحمد ماهر بمراحل عديدة.

نظرية التيار المتدفق و الشلال الهادر

و في ظننا المتواضع أن فهم هذه الحقيقة كفيل بأن يقنع المؤرخين والقراء الذين عجبوا من أن التاريخ كيف لم يسعف أحمد ماهر بزعامة الوفد ، علي الرغم من أنه في نظرهم كان بفكره

وبحديثه يبدو أكثر وفدية من النحاس، وليس على هؤلاء من سبيل في أن يحكموا على الرجلين بمثل هذا الحكم، لكن التاريخ يعلمنا أن الحركة الوطنية تيار متدفق قبل أن تكون شلالا هادرا، وقد كان النحاس تيارا متدفقا في الوقت الذي كان أحمد ماهر فيه شلالا هادرا، وهكذا بقي النحاس ممثلا للحركة الوطنية على حين خرج أحمد ماهر علي الوفد.

والأمثلة علي شجاعة أحمد ماهر كثيرة ومتعددة، لكن معايير الشجاعة علي المستوي الحزبي تختلف عن معاييرها علي مستوي القائد السياسي، وتختلف عن معاييرها علي مستوي رجل الدولة الوطني، وقد تمتع أحمد ماهر بكثير منها ومنها شجاعته وهو رئيس للوزراء، حيث أعاد الإلحاح على ضرورة دخول مصر الحرب العالمية الثانية، وقد كان أحمد ماهر يرى دخول الحرب شرا لا بد منه .

إشرافه على صحافة الوفد

في وقت من الأوقات كان أحمد ماهر باشا يتولى الإشراف الإداري أو السياسي على صحف الوفد فكان مديرا لصحيفة البلاغ كما كان هو المسئول عن كوكب الشرق في ١٩٣٤ .

معاهدة ١٩٣٦

تمثل هذه المعاهدة نقطة لبورة مواقف أحمد ماهر باشا المفصلية في الفترة السابقة مباشرة على انشقاقه ، ففي ١٩٣٦ كان أحمد ماهر باشا من أبرز الذين اشتركوا مع النحاس باشا في مفاوضة البريطانيين وفي التوصل إلى معاهدة ١٩٣٦ ومع هذا فإنه فيما بعد سنوات قليلة لم يحفظ لنفسه حقوقه في هذا الإنجاز، وبدأ من أجل المناورات السياسية ينتقص حتى من جهده هو نفسه (وكان جهدا من النوع المضني) في الحصول على ما حصلت عليه مصر في تلك المعاهدة.

فضله في إلغاء الامتيازات الأجنبية ١٩٣٧

كان لأحمد ماهر باشا مع الدكتور عبد الحميد باشا بدوي فضل كبير في إنجاز اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ١٩٣٧ بكل ما كانت تُمثله الامتيازات من عبء اقتصادي وقضائي مُسيطر لا تقلّ وطأته عن الاحتلال العسكري أو الوجود العسكري .

ويكفي أن نُذكر القارئ على سبيل المثال بحقيقة مهمة ومؤسفة وهي أن المتقاضي المصري كان يقف عاجزاً عن أي دور في أي قضية يكون فيها أمام أي طرف من الدول صاحبة الامتيازات في مصر ولم تكن دولة ولا اثنتين وإنما كانت قريبة من عدد أصابع اليدين.

تُعتبر اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية ١٩٣٧ بمثابة الجزء الثاني (أو النصف الثاني على حد تعبيرنا) من معاهدة ١٩٣٦ ، وباختصار شديد نقول للقارئ المُعزم بالاختصارات المقربة للحقائق التاريخية: إن ثورة ١٩١٩ وصلت في وقتها لتحقيق استقلال مصر في ١٩٢٢ وهو الاستقلال الذي مكن مصر من إعلان المملكة المصرية ١٩٢٢، وإعلان دستورها ١٩٢٣ ، وتشكيل برلمانها ١٩٢٣/١٩٢٤ واستعادة وجود وزارة الخارجية ١٩٢٢ ومن تم إنشاء التمثيل الديبلوماسي والقنصلي والتحدّث باسم نفسها مباشرة وليس من تحت مظلة الحماية البريطانية التي

فُرضت في ١٩١٤ بسبب الحرب العالمية الأولى والتي كان البريطانيون يُريدون تكريسها بصورة أو أخرى في ظل إعادة رسم خريطة المنطقة بعد زوال الدولة العثمانية التي كان المصريون يتمتعون برعايتها وميزاتها الخاصة بالمواطنة والقانون الدولي.. الخ
وعلى حين لم تنجح بلاد أخرى كثيرة في أن تنال ما نالته مصر في ١٩٢٢ من استقلال وصفه المصريون الطموحون أنفسهم بأنه منقوص ، فإن هؤلاء المصريين بزعامة سعد زغلول باشا لم يعتبروا هذا الاستقلال بمثابة غاية المراد ، وإنما اجتهدوا في البناء عليه حتى حصلوا على ما حصلوا عليه في معاهدة ١٩٣٦ ، وقد كان من ضمن العوامل التي ساعدت المصريين على الحصول عليها في ذلك الوقت ظهور نذر الحرب العالمية الثانية في الأفق وحرص الدول الكبيرة أو الإمبراطوريات من قبيل بريطانيا على تقليل عوامل الاستقطاب الإقليمية هنا وهناك ، بما لا يُضيف إليها أعباء حربية أو استراتيجية في مناطق مُلتهبة، كان هذا عاملا من العوامل التي ساعدت على توقيع معاهدة ١٩٣٦ لكن العامل الأكبر والأهم والأول كان هو كفاح الشعب المصري المتصل في الشارع والدبلوماسية على حد سواء .

ثورة الطلبة ١٩٣٥ التي أرخ لها الدكتور الرئيس

كان العامل الحاسم والسبب المباشر في إنجاز معاهدة ١٩٣٧ هو ما سبقها من ثورة الطلبة في ١٩٣٥ التي يختفي الحديث عنها عن قصد وتعمد، مع أن الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس قدم عنها كتابا مرجعياً مُتميزاً، ولم تكن ثورة ١٩٣٥ إلا حلقة من حلقات الكفاح الشعبي المصري من أجل الاستقلال، وقد تحقّق لمصر بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ كثير جداً من عناصر السيادة الكاملة والاستقلال الكامل وبقي ما يتعلّق بإنفاذ بقية ما تم الاتفاق عليه في ١٩٣٦ أي بإنفاذ سحب كل القوات البريطانية من مصر، وهو ما يُقابل اللفظ اللغوي والسياسي الشائع الذي هو الجلاء ، وهو الجلاء الذي تحقّق في ١٩٥٦ بعد معاهدة ١٩٥٤ التي تضمّنت تعهّد بريطانيا بإجلاء ما تبقى من قواتها بعد أن كانت قد أتمّت المرحلة الكبرى من هذا الجلاء في ١٩٤٦ في الموعد المُحدد في معاهدة ١٩٣٦ ، وهو ١٠ سنوات من توقيع المعاهدة، ونحن نعرف أن ١٩٤٦ شهدت الاحتفالات العديدة بإزالة ما كان قد تبقى من مُعسكرات الجيش البريطاني التي كانت موجودة على أرض القاهرة وكانت أهمّها وأكثرها مدعاة للدلالة على فرض الإرادة وإثبات الوجود هي تلك المساحة الشاسعة من الأرض التي أُقيمت عليها مباني الجامعة العربية وفندق هيلتون في قلب القاهرة في ميدان التحرير.

قيمة معاهدة ١٩٣٦ و١٩٣٧

لم يكُن الإنجاز الذي تحقّق في ١٩٣٦ و ١٩٣٧ بسيطاً، وقد كان أحمد ماهر باشا نفسه من أكثر المُقتنعين بهذا الإنجاز الذي شارك هو نفسه في إنجاز ه ، بل إنه كان قد وصل إلى حد القول بما يقول به أهل المنطق النظري الصرف من أن معاهدة ١٩٣٦ تتضمّن في معانيها أن يحلّ الوفد

نفسه باعتباره حَقَّق المهمة التي وكلتها الأمة إليه في توكيلات ١٩١٨ التي صدرت لسعد زغول باشا وصحبه وانتقلت إلى النحاس باشا وصحبه ومنهم أحمد ماهر باشا. كان هذا الرأي الذي يبدو جذاباً في صورته المنطقية أو في منطقيته الصورية بمثابة باب قد يستطيع منه أحمد ماهر أن يُزيح زعامة النحاس باشا.. هكذا كان عقله الباطن يُعَبِّرُ بوضوح عن فكرته ، فلمّا حدث الاختلاف الوزاري بين النقراشي باشا ومحمود غالب باشا من ناحية وعثمان محرم باشا والنقراشي باشا من ناحية أخرى سارع أحمد ماهر باشا إلى الوقوف مع الجانب الذي ليس منه الرئيس ، لأنه كان يعتبر أن دوره في الزعامة قد جاء، أو أن عليه أن يبحث عن دور، أو على أقل تقدير أن يستجيب لمن يُطالبونه بأن يكون هو الزعيم.

بدأ يختلف مع خطاب زملائه الوفديين

هكذا كان الخطاب السياسي لأحمد ماهر باشا قد بدأ يختلف عن خطاب أغلب زملائه الوفديين ، وقد تجلت مظاهر هذا الاختلاف في القول أولاً بما أشرنا إليه من أنه كان قد بدأ يتردد على السنة بعض الذين يتوسلون بالمنطق إلى فك عرى المنظمات أو الأحزاب الوطنية ، وذلك بالقول بأن معاهدة ١٩٣٦ تُمثِّلُ نهايةً لمهمة الوفد، وأن الوفد لا بد أن يحلَّ نفسه . ثم هو يختلف معهم في القول ثانياً (وبعد فترة) بأن معاهدة ١٩٣٦ ليست هي كل شيء ، وليست هي غاية الكفاح ، ثم إذا هو ثالثاً يُسْفِرُ عن رغبته الكامنة في الخروج على زعامة النحاس باشا و ذلك بالانضمام إلى رأي أو تمرد النقراشي باشا في أول خلاف.

وفي خضم هذا الصراع النفسي الذي قاده أحمد ماهر باشا مع نفسه فإنه فرط فيما كان ينبغي له أن يفخر به إلى أقصى مدى وهو دوره البازغ في اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية وهو الدور الذي قُدِّرَ له أن يقوم به بتكليف من الوفد والنحاس باشا وأثر أن يضع عينه على الزعامة على النحو الذي صورنا.

بدايات الانشقاق

في ١٩٣٧ بدا خلاف النقراشي باشا مع الوزارة الوفدية التي كان عضواً فيها يظهر على السطح ، على حين لم يكن أحمد ماهر باشا عضواً في تلك الوزارة ، لأنه كان رئيساً لمجلس النواب ، وخاض النقراشي باشا ومعه محمود غالب باشا حرباً في مجلس النواب ضد عثمان محرم باشا ومكرم عبيد باشا لم يُحَقِّقا فيها نجاحاً يُذكر، وانتقل الخلاف إلى الشارع السياسي. ومن العجيب أنه لما صدر قرار الوفد بفصل النقراشي باشا من عضويته في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ جاهر أحمد ماهر باشا بأنه لا زال يعتبر النقراشي عضواً في الوفد و أنه سيطلع زميله على المفاوضات والمناقشات التي لا ينبغي تنظيمياً لغير عضو الوفد أن يطلع عليها.. ومن الجدير بالذكر والإعجاب أن مصطفى النحاس باشا مدّ في حبال الصبر والتريث وهو يرى أحمد ماهر باشا يفعل كلّ هذه التجاوزات في إطار ما كان قد حُطِّطَ في الظلام من أن يُفجر أحمد ماهر باشا الوفد من داخله، وأن يُبازع النحاس باشا في زعامته أمام الهيئة الوفدية وأن

تُصوّت الهيئة الوفدية (أي أعضاء البرلمان من الوفديين) لأحمد ماهر باشا ومن تم يُصبح هو زعيم الوفد ويُكلفه الملك بالحلّول محلّ النحاس باشا في رئاسة الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية الجديد!

عاش أحمد ماهر باشا وأنصاره المُقربون هذا الحُلم ، بينما كانت هناك مؤامرات موازية للخلاص من وزارة النحاس باشا وحكم الوفد دون أن يؤول هذا الحكم إلى أحمد ماهر باشا ولا إلى الوفديين الآخرين.. لكن أحمد ماهر باشا لم يكن يرى المؤامرات الموازية بما فيه الكفاية، وكان يظن أن كل المؤامرات وكل المسارات تمضي لصالحه هو ، فقد كان شقيقه على باشا رئيساً للديوان الملكي ، كما كان كثير من صنّاع الألعاب يظهرون له ودا مضاعفا في كل خطوة يستهدف بها هدم صورة زعيم الأمة النحاس باشا.

قصة الجلسة التاريخية

وهكذا فإنه في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ (وفي جلسة تاريخية يتندر بعض الأدباء ، عن حب وتعجب لا عن سخريّة أو تشفٍ ، بأنها كانت أطول جلسة في التاريخ) انبرى أحمد ماهر باشا على مدى ساعات طوال يخطب و يتجادل مع نفسه كي يهدم مصطفى النحاس باشا وتاريخه وإنجازته وسياسته وتكتيكاته وعلاقته بالبريطانيين والملك والشعب والقوى السياسية غير مُفرط في إضافة كل العيوب الممكنة إلى النحاس باشا وإسناد كل الفشل إليه.

وتجاوز أحمد ماهر باشا في خطابه السياسي في ذلك اليوم كل الحدود الإنسانية والأخوية والحزبية والمنطقية على نحو ما نرى فيمن تتملّكهم فكرة الانشقاق أو العداة الحزبي، وعلى نحو لا يكاد يُصدّفه من يقرأ محاضر ما حدث في ذلك الاجتماع الشهير ، فقد كان حديث أحمد ماهر باشا أقلّ بكثير جداً من مُستواه ومن مُستوى الوفد وأقلّ بكثير جداً من أخلاقه وتاريخه وطموحه لكن هذا ما حدث.

كانت النتيجة قاهرة لأحمد ماهر باشا ، حتى إنه لم ينصرف معه من الوفديين إلا أقلية لا تكاد تذكر .

سمح لنفسه أن يعطي دوراً للقصر

على أن الأخطر من هذا في خطاب أحمد ماهر باشا السياسي ما صدر عنه من توجه صريح وهو يتأهب للانشقاق على النحاس باشا وهو ما أشرنا إليه إجمالاً بأنه سمح لنفسه أن يعطي دوراً للملك كان الوفد لا يقبل به على الإطلاق ، حتى إنه رد علي تخوفات الوفديين قائلاً: إنه يخشي ألا تصادف دعوة الجهاد في هذا السبيل من النجاح ما كانت تصادفه في الماضي (قبل المعاهدة)، وذلك لأسباب كثيرة أهمها أن أكبر حافز كان يحفز الأمة لتلبية داعي الجهاد، أن الدعوة كانت منصبة علي حمل الإنجليز علي الاعتراف باستقلالنا، وتحديد علاقتنا معهم علي هذا الأساس، وقد تحقق هذا الغرض الآن، فليس من سبيل لاستخدامه من جديد! كنا نقول إن هناك اعتداء علي الدستور، لكن جلالة الملك يقول اليوم إنه قد جرب التعاون مع الأكثرية، فلم تفلح التجربة. "

ضعف إيمانه بالحياة الحزبية

نأتي إلى نقطة ضعف خطيرة كانت تصيب فكر أحمد ماهر السياسي في مقتل ، وهي ضعف إيمانه بالحياة الحزبية و ما يرتبط بهذا العيب من عيب آخر هو اضطراب نظرتة للملك وسلطته . كان الدكتور أحمد ماهر كما أشرنا يري أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ يجب أن يضع حدا للصراع الحزبي بل كان يرى أنه ينبغي أن تندمج الأحزاب كلها في حزب واحد، كان النحاس باشا بذكائه يرفض هذا الرأي، ويرى فيه نفس المضار التي يراها في الوزارة الائتلافية التي ترفضها سياسته بكل شدة.

وقد كانت الأدبيات الخطابية التي تتبنى رؤية حاملة كروية أحمد ماهر باشا تتجاوز فتعبر عن رأيها القائل بأن موقف النحاس باشا يمثل عقبة في سبيل تحقيق الوحدة القومية، وأن الصراع الحزبي ضار بمصلحة البلاد، ولا بد من التخلص منه.

وقد استدل الدكتور عبد العظيم رمضان علي رأيه في حقيقة موقف أحمد ماهر باشا من الوفد والنحاس باشا بفقرات من خطاب الدكتور أحمد ماهر باشا نفسه مشيرا إلى أنه ليس فيها شيء من مبادئ سعد زغلول باشا.

كوكب الشرق تنتقد مجافاته للالتزام الحزبي

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الصحافة الحزبية الواعية كانت أكثر إدراكا لآليات السياسة وقواعد عملها ، وانظر على سبيل المثال إلى جريدة كوكب الشرق وهي تنتقد بعنف سلوك أحمد ماهر باشا حين احتفظ بعضوية الوفد وظل يشاور النقراشي باشا في شئون الوفد بعد أن كان الوفد قد فصل النقراشي باشا :

"في أي البلاد يحصل هذا؟ وأي معني كان (إذاً) لفصل النقراشي باشا من الوفد، إذا كان عضو من أعضائه البارزين يشاوره ويشاركه في كل ما سيعرض علي الوفد من الأمور (المهمة)، والمسائل الخطيرة؟ لقد كان الأحسن والأشرف للدكتور ماهر إذا كان قد رأي أن أغلبية الوفد الساقطة قد قررت ما قررت، وهو غير راض ولا مقتنع ولا محترم لرأي الأغلبية، أن يعلن في نفس الجلسة أنه لا يمكن له أن يبقي عضوا في الوفد إذا كان النقراشي ليس معه".

وقد علق الدكتور عبد العظيم رمضان على رأي صحيفة كوكب الشرق بقوله :

" ولقد أصابت «كوكب الشرق» في عبارتها الأخيرة إلي أبعد الحدود، ولكن الدكتور أحمد ماهر كانت له أسبابه القوية التي تدفعه إلي الحرص علي عضوية الوفد، لأن المخطط الذي كان مدبرا في ذلك الحين، كان يقوم علي الاستيلاء علي الوفد من الداخل، وليس علي هدم الوفد، كما في المحاولات السابقة، وكان الدكتور أحمد ماهر هو المرشح للقيام بعملية الاستيلاء "

رأي د. عبد العظيم رمضان في قضية خزان سد أسوان

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ، فإنه على الرغم مما تحفل به كثير من الكتابات التاريخية في تصوير أن خروج ماهر والنقراشي علي الوفد كان بسبب اعتراضهما علي تصرفات الحكومة فيما

يتعلق بمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، فإن للدكتور عبد العظيم رمضان فقرات دقيقة تتضمن رؤية واضحة من هذه المسألة ينصف بها الوفد وقياداته:

"ثبت أن الأدوار الأولى لمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان لم تتم في عهد حكومة (يقصد : وزارة) الوفد، وإنما تمت في عهد الحكومة (يقصد : الوزارة) التي سبقتها وهي حكومة نسيم باشا، وقد شكلت هذه لجنة فنية توصلت إلي اتفاق مع الشركة الكهربائية البريطانية، شمل جميع الشروط الفنية والمالية، أي أن الأمر كان في حكم الانتهاء.»!

"وقد كان هذا الاتفاق هو الذي وجدته حكومة الوفد عند وصولها إلي الحكم، فلم تقف عند هذا الحد، وإنما دخلت في مفاوضات جديدة مع الشركة حصلت بمقتضاها علي مكاسب مهمة بالنسبة للمشروع، منها طرح ثلاثة أرباعه في مناقصة، أما الربع الباقي الذي رأت الشركة تعذر المناقصة فيه، فيعرض علي خبير عالمي للاستشارة لبحث ما إذا كانت تكاليفه مقدره علي أساس معقول، ثم يعرض المشروع بأكمله علي خبير عالمي آخر لبحثه من ناحية سلامة الخزان، ولم تقتصر الوزارة الوفدية علي المشروع، بل توسعت في بحث إنشاء مصانع للحديد والمفرقات، وتنازلت الشركة عن ١٦٧ ألف جنيه فرق الأسعار، وأكثر من ذلك أن حكومة الوفد اشترطت عرض المشروع علي البرلمان للموافقة عليه، وعندما تذرع محمود غالب باشا بضرورة عرض المشروع علي خبيرين بدلا من خبير واحد، اقترح مكرم عبيد عرضه علي ثلاثة خبراء لإزالة اعتراضه.»!

"وتم الاتفاق علي إعداد صيغة كتاب إلي الشركة بهذا المعني، اشترك في وضعه محمود غالب باشا نفسه، وأحمد ماهر، ومكرم عبيد، وتم ذلك فعلا وبه أصبح القرار جماعيا"

تولي محمد محمود باشا عقب إقالة وزارة الوفد

بعد أيام قليلة من خطبة أحمد ماهر أقيمت وزارة النحاس باشا طبقاً للخطة الموازية من دون أن يحظى أحمد ماهر باشا بأي شيء مما ظنه كان يعد من أجله هو . وهكذا تشكلت وزارة محمد محمود باشا في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ (وكانت ثاني وزارة لمحمد محمود بعد وزارته الأولى في ١٩٢٨) ثم شكّل محمد محمود باشا وزارة ثالثة في ابريل ١٩٣٨ ولم يدخلها أحمد ماهر باشا فضلاً عن أن يرأسها.. وأخيراً في يونيو ١٩٣٨ أصبح أحمد ماهر باشا وزيراً للمالية في وزارة محمد محمود باشا الرابعة.

علي ماهر يخلف محمد محمود

لمّا شارف عهد محمد محمود باشا علي الأفول ، ظن أحمد ماهر باشا وأنصاره أن فرصته جاءت لخلافة محمد محمود باشا، لكن أداءه في وزارة المالية وما تعرّض له من انتقادات جوهرية دكّت بها الصحافة الوفدية صورة هذا الأداء وقلبته حال بين أحمد ماهر باشا وبين أمله القديم. وهكذا جاءت وزارة شقيقه علي ماهر باشا (١٩٣٩ - ١٩٤٠) فلم يُتَح له حتى أن يكون عضواً فيها وإن بقي السعديون في تلك الوزارة.

رواية د. هيكل عن سبب استبعاده من خلافة محمد محمود

وللدكتور محمد حسين هيكل باشا رواية صريحة عن سبب استبعاد أحمد ماهر باشا من الترشيح لرئاسة الوزارة في ١٩٣٩ حيث يقول :
«ولم يجر ذكر للدكتور أحمد ماهر باشا ورئاسته الوزارة في هذه المناسبة كما ذكر اسمه قبيل إقالة النحاس باشا في الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩٣٧ ، وسبب ذلك أن صحف الوفد نسبت إليه تصرفات خاصة بالبنك التجاري حققتها النيابة ثم رفعت دعوي القذف على تلك الصحف إلي محكمة الجنابات".

اندفاعه الحماسي لدخول الحرب العالمية

بدا أن لأحمد ماهر فرصة سياسية مواتية عندما اختلفت الآراء في الموقف الذي ينبغي أن تتخذه مصر في الحرب العالمية التي اندلعت نذرها بعد أقل من عامين من انشقاكه على الوفد ، فظهر هو مندفعاً إلى إعلان الحرب ، ولم يكن اندفاعه الحماسي إلى المطالبة بدخول مصر الحرب العالمية الثانية إلا نوعاً من أنواع الشجاعة الحقة من ناحية، ونوعاً من أنواع توريث الوفد والنحاس باشا ومصر من ناحية أخرى، وعلى غير توقع فقد رُزق أحمد ماهر باشا معارضة ساحقة لفكرته التي بدت منطقية ، ولكن لو هلة قصيرة ، وقد جاءت هذه المعارضة الساحقة من حيث لم يكن يتوقع المعارضة أصلاً ، فقد جاءت على لسان عبقرى مصري كانت معرفته بالمنطق والقانون والفكر والتاريخ تفوق معارف القانونيين المعاصرين له وهو الشيخ محمد مصطفى المراغي، وقد كان لهذا الشيخ العظيم منصة مُعاصرة لأقرانه ، ولم تتوَلد هذه المنصة أو تتكون من منصبه كشيخ للأزهر فحسب وإنما من معرفته وثقافته وفكره وبلاغته وحيويته وعلاقته.

وهكذا فإن الشيخ المراغي لم يدخل في مُجادلات أو مُحاورات طويلة من أجل إثبات صحة وصواب الموقف الذي انحاز إليه أو فضله لمصر في الحرب العالمية الثانية ولم يلجأ إلى تعبير قانوني أو استراتيجي دقيق من قبيل تعبير "تجنب مصر ويلات الحرب" ، وإنما لجأ مباشرة إلى المجاز المُعجز مُستعيراً التعبير الدقيق الموحى القادر على فصل الخطاب حيث وصف الحرب بأنها حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل ، ومن ثم فإن موقفنا منها لا ينبغي أن يتجاوز موقف من لا ناقة له في الحرب ولا جمل.. هكذا بكل بساطة ، وبهذا الذكاء حسم الشيخ المراغي المعركة منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا.

رأينا في دخول مصر الحرب العالمية

تحفل صفحات أدبياتنا التاريخية بالمناقشات القانونية والسياسية حول فكرة دخول مصر الحرب العالمية الثانية ووقائع الجدل المصري البريطاني فيها من خلال الوثائق والتصريحات والمباحثات ، لكننا نجد كل ما تُبيِّن هذه المناقشات من جدل العقل و ما تبنيه على درجات متفاوتة من هضبات جبال المنطق، والقانون والالتزامات الدولية والتطلعات المشروعة تنهار حجيتها تماماً أمام قول

الشيخ المراغي. ومن العجيب أن الشيخ المراغي توفي في العام الذي توفي فيه أحمد ماهر وهو ١٩٤٥ وهو العام الذي "توفيت فيه" أيضاً الحرب العالمية الثانية.

و مع هذا كله ، فإنه لا يمكن لنا أن نترك السياق من دون أن نشير إلى ما لا نزال نعتقد في صوابه من أنه بمنطق التاريخ ، فإن قرار عدم دخول الجيش المصري الحرب العالمية الثانية قد آذاه في مُستواه منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، ولا نظن أن رأينا هذا يتعارض مع تقديرنا لصواب رأي الشيخ المراغي ولسياسة مصر التي مضت على النحو الذي نعرفه.

د. عبد العظيم رمضان يثبت الدافع الشخصي في تحمس ماهر للحرب

سجل الدكتور عبد العظيم رمضان رأياً مهماً له وللمدرسة التاريخية التي ينتمي إليها ، ويذهب هذا الرأي إلى القول بأن دعوة أحمد ماهر باشا إلى دخول مصر الحرب إلى جانب إنجلترا ضد المحور، لم تكن نابعة من عداوة للنازية وإيمان بانتصار إنجلترا في الحرب، كما كان يُروج، وإنما كانت نابعة من رغبة في استبدائه لتولي رئاسة الوزارة! وهو ما أدركه السفير البريطاني لامبسون في حينه !! ويدلل الدكتور عبد العظيم رمضان علي صحة هذا المعنى بقوله:

"ففي رسالته إلي حكومته يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٠ قال (أي السفير البريطاني) بالحرف الواحد: «من المعتقد بصفة عامة، وهو اعتقاد صحيح، أن حملة أحمد ماهر إنما خطت بغرض تمهيد الطريق إلي تولي رئاسة الوزارة.»!

ويردف الدكتور عبد العظيم رمضان حكمه القاسي هذا باستشهاد لا نملك إلا أن نراه قاطعاً في دلالته على أن أحمد ماهر باشا لم يكن يتمتع بالدرجة العالية من الوعي السياسي التي كان يتمتع بها الزعيم سعد زغلول باشا ومصطفى النحاس باشا:

"....ويبدو أن حماس أحمد ماهر لدخول مصر الحرب، الذي ذهب فيه إلي حد غير مسبوق، هو الذي أوحى للسفير البريطاني بهذا الاعتقاد! فقد ذهب الدكتور أحمد ماهر في هذه الدعوة إلي القول بالحرف الواحد: «تصوروا لو أن الإنجليز قالوا لنا في سنة ١٩٣٦ إنهم سيجلون عن بلادنا! فهل كنا نقبل ذلك؟ إنني شخصياً ما كنت أقبل ذلك، بل أقول لهم: إن سياستكم العقيمة قضت بعدم تسليح بلادنا، فيجب أن تبقىوا حتي نتم تقوية جيشنا!».

".....لهذا كانت صدمة الدكتور أحمد ماهر عندما رأى الإنجليز، بعد مظاهرات «إلي الأمام يا روميل» يدعون إلي عودة الحكم الدستوري، أي عودة الوفد! بعد أن كان يتصور أنهم سوف يدعونه لتولي رئاسة الوزارة باعتباره المتممس لدخول مصر الحرب إلي جانب إنجلترا! ومن هنا جاء اتهامه للنحاس بأنه يتولى الحكم علي أسنة رماح الإنجليز، ناسياً أنه كان قبل أشهر قليلة يدعو إلي الاشتراك معهم في الحرب ضد الألمان!" .

الظروف خلقت فرصة لحسن صبري علي حساب

لما خرج علي ماهر باشا من الحكم لم تكن الفرصة متهيئة مرة أخرى لأحمد ماهر باشا علي الرغم من أنه كان قد قدّم أقصى ما يُمكن من مبررات تفضيله من خلال موقفه الصريح الجهير

الداعي إلى أن تُعلن مصر الحرب على دول المحور تطبيقاً لمعاهدة ١٩٣٦. وعلى الرغم من الموقف المصري الواضح الذي صاغه تعبير الشيخ المراغي ، فإن مواجهة دعوى أحمد ماهر في ميدان السياسة الحكومية كانت تتطلب شخصية قادرة على كبح جماحه وجماع وزرائه السعديين. ولم يكن محمد محمود باشا زعيم "الأقلية" الموجود قادراً على هذا الدور لأسباب صحية معروفة ولأسباب الفتور الذي اعتري علاقته بالملك فاروق، كذلك فإن علي ماهر باشا لم يكن قادراً على مواجهة شقيقه أحمد ماهر باشا ، فقد كانت الدعايات البريطانية نفسها قد صورتها مُتعاوناً بقلبه وبما هو أكثر من قلبه مع دول المحور، بل صورت بعض وزرائه كذلك ، وكان قصر الملك فاروق نفسه محل أحاديث عن تسريبات بريطانية تُؤكد على موّدته للإيطاليين ولمن هم معهم في المحور ، ولم يكن نظام الملك فاروق نفسه يُريد للنحاس باشا نصراً إضافياً بأن يكون هو صاحب الموقف الواضح من الحرب ، وهكذا خلقت الظروف الفرصة لوجود حسن صبري باشا في منصب رئيس الوزراء ، فأصبح هو الذي خلف علي ماهر في رئاسة الوزراء في يونيو ١٩٤٠ وتصدى بقوة شخصيته وقوة منطقته وهدوء أعصابه لدعوى الوزراء السعديين ، حتى إنه استطاع أن يدفعهم إلى الخروج من وزارته في سبتمبر ١٩٤٠ قبل أن يتوفى هو نفسه في جلسة افتتاح البرلمان في نوفمبر ١٩٤٠.

وقد نهج حسن صبري باشا نهج الشيخ المراغي في تطويع البلاغة القادرة على مواجهة الخطابة الهادرة التي كان أحمد ماهر يوظفها باقتدار ومعه السعديون، فإذا بهذا السياسي يقول: إن أمور الوطن لا تُساس بهذه الخفة!! وهي جملة جميلة ظلّت تستثير إعجاب إبراهيم عبد الهادي باشا رغم اعتراضه التام عليها ، بيد أن حسنة اللغوي كان يدفعه إلى استنطاق التعبير أو استلطافه.

استقالة السعديين من وزارة حسن صبري

نجح رئيس الوزراء حسن صبري باشا في أن يوقف أي اقتناع بتوجه أحمد ماهر باشا تماماً ، وهكذا اضطر الوزراء السعديون إلى الاستقالة من وزارة حسن صبري باشا في سبتمبر ١٩٤٠ قبل أن يتوفى هو نفسه فجأة في نوفمبر ١٩٤٠ ويخلفه حسين سري باشا مشكلاً وزارتين متتاليتين ، لم يكن من الممكن أن ينال أحمد ماهر باشا رئاسة أيّ منهما .

ضياح أمله في خلافة سري باشا

ظهر الخلاف بين الملك فاروق و وزارة حسين سري باشا على السطح بكل وضوح، وأصبح من المُحتم أن تستقبل وزارة حسين سري باشا لتحل محلّها وزارة أخرى قادرة على إقناع البريطانيين بحياد مصري حقيقي ، وليس حياداً مُعلنأً فحسب ، وقادرة أيضاً على ألا تكون خنجراً في خاصرة الحلفاء على نحو ما كان البريطانيون وغيرهم يتخوفون من وزارة مثل وزارة حسين سري باشا غير القادرة على الحفاظ على أيّ وضع.

في تلك المرحلة ظن أحمد ماهر باشا أو ظنّ أنصاره أو ظنّ هو وأنصاره أنه هو الأولي برئاسة الوزارة التي ستحلّ محل وزارة حسين سري باشا بناء على خطط البريطانيين.

استولت هذه الفكرة على وُجْدان أحمد ماهر باشا وأنصار أحمد ماهر باشا ، لكن البريطانيين كعادتهم لم يُفكروا بهذه الطريقة الغارقة في المحلية ، والمغرقة في المحلية ، وإنما فكروا في العودة إلى الصواب ، والصواب هو أن تتولى وزارة من الأغلبية الحُكم.

وهكذا جاء عرض الملك فاروق وإلحاحه على النحاس باشا أن يقبل تشكيل وزارة قومية لمواجهة الموقف الذي تمثل في أن القائد الألماني روميل أصبح على الحدود أو داخل الحدود، لكن النحاس باشا بلباء شديد وتصميم لم يعرف التنازل ، رفض مبدأ الوزارة القومية رفضاً مُطلقاً ، وهكذا كان لا بدّ أن للحق أن يعود لنصابه ، و كان لا بدّ من أن يُشكل النحاس باشا وزارة وفدية دون حاجة إلى الديكورات التي تُتيح للأقلية أن تظهر على المسرح لا لشيء إلا لتُعطل مسيرة الوفد ، و تنغص أيامه ، ولتحصل لنفسها على مكان ما في الأدوار، أو المكاسب .

تبخر الأمل يوم ٤ فبراير

وهكذا واجه أحمد ماهر باشا في ٤ فبراير ١٩٤٢ يوماً عصيباً في القصر الملكي دفعه بركانا الغضب والإحباط فيه إلى فقدان اللياقة واللباقة معا ، و أن يكون هو دون غيره من خاطب النحاس بمقولته التي صارت أيقونة محفوظة في التعبير عن المُغالطة السياسية ، حيث قال للنحاس باشا إنه يأتي على حراب الإنجليز! وكان مذهلاً أن يصدر هذا القول عن الرجل الذي كان يُطالب بأن تكون حراب مصر في خدمة حراب الإنجليز .

لكننا نعرف من تاريخنا المُعاصر أن هذا الموقف بحذافيره تكرر بعد ذلك في مناسبات أخرى تتشابه في جوهرها وإن اختلفت في ميدانها، وكان الدافع الشخصي يومها وراء الخطأ الفادح في حق الوطنية . و نعرف أيضا أن من حُسن حظ مصر في ذلك اليوم أن النحاس باشا كان أكبر من أن تستثير أعصابه مثل هذه الجملة.

الترقب

بقي أحمد ماهر يأكله الشوق إلى تحقيق انتصار حقيقي في ميدان الزعامة ، بل أن يحقق أي انتصار يحفظ له حقه الذي ذهب منه حسب تصوره هو بعدما كان ترك النحاس باشا والوفد في ١٩٣٧ ليتولى هو رئاسة الوزارة، مُقتدياً بأخيه علي ماهر باشا الذي لم يكن قد وصل إلى الوزارة إلا بعده ، ومع هذا فقد وصل إلى رياستها في ١٩٣٦ لكن الظروف كانت تُخيب ظن أحمد ماهر في كل مرة على نحو ما رأينا في ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ وها هي تُعاكسه مرة أخرى في ١٩٤٣ حين كان قد مهد الشارع السياسي بمدفعية ثقيلة مكثفة (شاركه فيها هذه المرة عدوّه السابق مكرم عبيد باشا) لتشيويه النحاس باشا ، ومن ثم إخراجه من رئاسة الوزارة أو من الحكم على حد التعبير المُتداول.. وإذا بالوثائق البريطانية فيما بعد تكشف لنا ما لم يكتشفه أحمد ماهر باشا نفسه في ذلك الوقت من أن "الوسيط" وهو أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي ، كان يُدير المعركة لمصلحته هو نفسه لكي يأتي هو (وليس أحمد ماهر باشا) بدلاً من النحاس باشا..

وقد أردنا في كتابنا " كيف أصبحوا وزراء دراسة في صناعة القرار السياسي " تشكيل الوزارة التي كان أحمد حسنين باشا يستعدّ لإعلانها في ذلك اليوم بعد أن وافق عليها الملك فاروق، ثم فوجئ الجميع بالتعليقات البريطانية الصارمة No change لا تغيير.

الفرصة تأتي أخيراً

وأخيراً جاءت الفرصة لأحمد ماهر باشا في أكتوبر ١٩٤٤، لكنها جاءت مُلغمة بمكرم عبيد باشا الذي صمّم أن يكون له ٤ مقاعد وزارية في وزارة أحمد ماهر باشا، بينما لم يكن مؤيدوه من طبقة الوزراء والمرشحين للوزارة يبلغون نصف هذا العدد، ثم لا يكمل أحمد ماهر في وزارته إلا أربعة أشهر ونصف ويفقد حياته كلّها لا الوزارة وحدها.

تشكيل وزارته الأولى

علي عادة السينما المزدهرة في ذلك الوقت ففي اللحظة التي تسلم فيها النحاس باشا كتاب إقالته ، تسلم احمد ماهر باشا كتاب الملك الذي عهد اليه فيه بتأليف الوزارة الجديدة ، وذهب فوراً الي مقر مجلس الوزراء بصفته رئيساً للوزارة ، وفي المساء اجتمع بالمرشحين لوزارته والتي تقرر ان تشترك فيها الاحزاب التقليدية غير الوفد .

وكان مكرم عبيد قد شكل بعد اقالته من الوفد حزبه الجديد " الكتلة الوفدية المستقلة " ، و صمم مدعوما من القصر علي ان يحصل حزبه علي عدد مساو لباقي الاحزاب الكبيرة ، وعلي ان هو يتولى وزارة المالية ، وكادت مشاورات تشكيل الوزارة ان تفشل لولا تدخل القصر وضغطه ، وتم تشكيل الوزارة وشغل مكرم عبيد فيها وزارة المالية والنقراشي ووزارة الخارجية و ابراهيم عبد الهادي الصحة.

حملته على الوفد

شهدت وزارته التي جاءت بعد نهاية الحرب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم في ظل الاحكام العرفية وفي مقدمتهم علي ماهر باشا وبعض الشبان الذين عرفوا بعدائهم للوفد والعمال الذين طبعوا الكتاب الأسود ، كما شكلت لجنة برئاسة مكرم عبيد نفسه لتقصي وتحقيق بعض الوقائع التي أثارها الكتاب الأسود الذي نشره مكرم باشا نفسه بعد فصله .وقد كان مفهوما ان الوزارة الجديدة تسعى في جميع أعمالها الي الانتقام المخطط من الوفد والعمل على أقصاء الوفد من الحياة . وقد شن احمد ماهر نفسه حملة ضد النحاس واتهمه بأنه كان اسوأ الدكتاتوريين، واعلن مكرم عبيد عن عزمه عن نشر كتاب اشد سوادا من سابقه بفضح فيه عهد النحاس لكنه في الواقع لم يتجاوز ما نشره من قبل و تفرغ لمناكفة السعديين . وفي هذا الاطار صدر قانون بإلغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التي تمت في الفترة من فبراير ١٩٤٢ حتي اكتوبر ١٩٤٤ ، و احيل الي المعاش كل من تعاطف مع الوفد ومنهم طه حسين على سبيل المثال ، واعد الموظفين الذين عزلهم النحاس باشا الي وظائفهم .

تقريبه للشعب

في عهد رئاسته القصيرة للوزارة انتبه أحمد ماهر باشا إلى أن تكون سياساته أقرب للشعب والمطحونين من مواقفه القديمة حين كان وزيرا للمالية في وزارة محمد محمود ، ولسد العجز في السلع التموينية وخاصة الحبوب والذي وصل الي مليون و ٧٠٠ الف اردب قمح تقرر سرعة استيراد كميات مناسبة ، وتم عقد اتفاق مع بريطانيا لاستيراد انواع من السلع الضرورية والتخفيف من القيود التي كانت مفروضة علي الاستيراد ، وقد ادي هذا الاتفاق الي الغاء رقابة مركز تموين الشرق الاوسط علي استيراد السلع ، وكان هذا المركز يمثل حكومتي انجلترا والولايات المتحدة الامريكية ، ولا يجوز منح تراخيص استيراد السلع الا بعد الحصول علي توصيه منه بذلك ، وقد ادي هذا الاتفاق علي زيادة استيراد السلع بحوالي ٥٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٤٤ وتمت تغطية طلبات استيراد الزيت والقمح. وقرر المجلس استيراد كميات من الزيت من الهند ومراقبة توزيعه حتي لا يتسرب الي السوق السوداء ، وتخفيض ثمن صفيحة الجاز بمقدار ١٨ مليما واخراجه من البطاقات وتخفيض ثمن اقه السكر بمقدار قرش صاغ .

وقرر مجلس الوزراء اعادة تنظيم مكاتب التموين وتعميم نظام البطاقات بعد اجراء حصر دقيق للسكان والعائلات ، و اقرار تنظيم توزيع الاقمشة عن طريق البطاقات للقضاء علي السوق السوداء .

وفي مجال رعاية العاملين وافق المجلس علي رفع فئات اعانة الغلاء ووضع كادر جديد لعمال اليومية وانصاف بعض طبقات الموظفين ، واستصدار امر عسكري بزيادة اعانة غلاء المعيشة أيضا لعمال المحال الصناعية والتجارية .

انتخابات ١٩٤٥

وفي ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ ، صدر مرسوم بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة يوم ٨ يناير ١٩٤٥ ، ودعوة المجلس الجديد للاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير ، وامتنع الوفد عن دخول الانتخابات ، وأسفرت النتائج عن فوز ١٢٥ نائبا من السعديين ، و ٧٤ من الاحرار الدستوريين ، و ٢٩ من الكتلة الوفدية ، و ٧ من الحزب الوطني ، و ٢٩ من المستقلين ، وكان مجموع النواب ٢٦٤ نائبا .

إعادة تعيين الشيوخ

أصدرت هذه الوزارة مرسوما بإعادة تعيين الشيوخ الذين كانت وزارة النحاس قد اخرجتهم من مجلس الشيوخ.

علاقته بالمناصب الوزارية

كان أحمد ماهر باشا من النماذج الفريدة للسياسيين فيما قبل الثورة في علاقته بالمناصب الوزارية، فهو لم يتول إلا وزارتين فقط قبل أن يتولى رئاسة الوزارة، شأنه في هذا شأن سعد زغلول باشا، وحين تولي رئاسة الوزارة مرتين متواليتين لفترة قصيرة فقد احتفظ معها بوزارة

الداخلية. ومن الجدير بالذكر به أنه لم يعمل وزيراً إلا للمعارف في الشهر الأخير من وزارة سعد زغلول (أكتوبر ١٩٢٤ - نوفمبر ١٩٢٤) و المالية في وزارة محمد محمود باشا الرابعة (يونيو ١٩٣٨ - أغسطس ١٩٣٩)، وهذا هو أطول عهده بمناصب الوزارة (١٤ شهراً) ثم رأس وزارتين متتاليتين (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ٢٤ فبراير ١٩٤٥) أجري في الأولى الانتخابات التي مكنته من تشكيل الوزارة التالية، ولا تبلغ مدة هاتين الوزارتين أكثر من أربعة شهور ونصف شهر .

تأخر وصوله لرئاسة الوزارة

هكذا فإن أحمد ماهر كان قد وصل إلي منصب الوزير قبل أربعة من رؤساء الوزارات الذين سبقوه إلي مقعد رئيس الوزراء ، وهم: محمد محمود باشا الذي لم يصبح وزيراً إلا في ١٩٢٦، وشقيقه علي ماهر باشا الذي لم يصبح وزيراً إلا في ١٩٢٥، وحسن صبري باشا الذي لم يصبح وزيراً إلا في ١٩٣٣، وحسين سري باشا الذي لم يصبح وزيراً إلا في ١٩٣٧. وقد تتعاطف الآن مع أحمد ماهر بسبب تخطي هؤلاء له، لكننا نكاد نلمس ما يعتقد كثيرون في أنه الوجه الآخر من الحقيقة ، وهو أن أحمد ماهر لم يكن ليصل إلي الوزارة - أبداً - لو بقي في الوفد ولم ينشق عنه.

نماذج لفكره الديني

كان أحمد ماهر باشا من الزعماء الذين يحبون المشاركة في الكتابة في المناسبات الدينية ، ومن مقال حمل اسمه في مجلة الرسالة في ٨ يناير ١٩٤٥ وهو رئيس للوزراء ننقل بعض الأفكار التي كان يؤمن بها أو كان ، على أقل تقدير ، يحب أن يبدو مؤمناً بها على نحو ما يرينا هذا المقال الذي حمل عنوان "وحي الهجرة".

لا حياة إلا بالجهاد الدائم

" يوحي يوم الهجرة انه لا حياة للأمم ولا للشعوب، إلا بالجهاد الدائم، والكبح والدادب المتواصل. وليس الجهاد قاصراً علي مكافحة الاعداء، بل اشد الجهاد، واعنف الجهاد، مكافحة الشهوات والأهواء فلقد رجع محمد رسول الله من بعض غزواته المظفرة فقال: رجعنا من الجهاد الأصغر إلي الجهاد الأكبر : جهاد النفس والهوي "

حق الانسان في مكافحة الطغيان

"يذكرنا يوم الهجرة بأن الإنسان لا يحمي إنسانيته - بل عقيدته - إن هو أقام علي الهوان راضياً، وإنما حق إنسانيته وواجب عقيدته أن يكافح الطغيان، ولن يصرخ في وجه الظلم، فإذا أعجزه أن يحمي عقيدته وإنسانيته فليهاجر بهما حتي يبلغ مأمنه، ثم يستأنف جهاده ونضاله وإن الله لن يرضي أبداً عن الدليل المستضعف في الأرض، وهذا كتاب الله يحقر المستضعفين ويؤنب الأذلاء يقول تعالي (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم. قالوا فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض، قالوا: ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها. فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً)

فضائل الإسلام هذبت رجاله

"يوحى يوم الهجرة، بصور لأولئك الذين أنجبهم الإسلام، وهذبتهم فضائله، فاحسنوا القيام على أممهم وشعوبهم، وقدرُوا الأمانة التي انتمنهم عليها حق قدرها الإنسان فلم يقربوا إلا لوجه الحق، ولم يبعدوا إلا في سبيل الحق وهذا عمر الفاروق يقول لولاته: اجعلوا الناس في الحق سواء، قريبتهم كبعيدهم، وبعيدهم كقريبهم، إياكم والرشا، فإنها السحت، وإياكم والحكم بالهوي، وأن تأخذوا الناس عند الغضب)

"وإني إذا ما ترويت في الأمر الإنسان وفكرت لم كان اختيار الهجرة بدا للتاريخ الإسلامي؟ لا البت أن اقتنع - علي بينة من الأمر - انه يراد أن يكون المسلمون دائماً علي ذكر من الحقيقة الخالدة، وهي أن سبيل الرفعة وطريق العزة - الجهاد للحق الخالد والعدل السرمدي".

توجهاته الاقتصادية والاجتماعية

من المذهل أن أحمد ماهر باشا الناصر أو الثوري لم يكن بلغة عصرنا اشتراكيا ولا اجتماعيا ولا مع الطبقات الكادحة، وإنما كان رأسمالياً فحاً على نحو ما يقول الكتاب الذي كان يُدرسه من قبل، وهكذا نجد في النصوص التي أثبتتها كُتُبُ التاريخ من أقواله في مجلس النواب وفي الهيئة الوفدية (وهو يُحارب النحاس باشا) أقوالاً لا تتناسب مع فكر قُطب من أقطاب حزب الأغلبية المُفترض انحيازه للفقراء، وهنا نراه أقل بكثير وبكثير جداً في مراعاته للُبُعد الاجتماعي من الباشوات مصطفى النحاس ومكرم عبيد و أمين عثمان وفواد سراج الدين، بل ربّما إن القارئ لَنُصوص أحمد ماهر باشا يُصاب بالصدمة من أن تُردَّ على لسانه تعبيرات رأسمالية قاسية من قبيل أن حكومة الوفد أفسدت الطبقة العاملة بالاستجابة لمطالبها الفئوية.. الخ. وهكذا يُمكن لنا أن نرى أن هذا الرجل الذي عاش فقيراً ومات فقيراً، ولم يعمل بالتجارة ولا الوساطة، كان يتكلم بلغة قُساء الأغنياء التي تُشبه لغة لجنة السياسات في نهاية عهد مبارك وبخاصة لغة يوسف بطرس غالي.

وقد سبقنا الدكتور عبد العظيم رمضان الى التنبيه على المعاني التي تضمنتها خطبة أحمد ماهر باشا في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ في النادي السعودي "ففي هذا الخطاب الخطير، نعي أحمد ماهر باشا علي حكومة الوفد إغداق النعم علي العمال «حتي أبطرتهم»!، علي حد قوله!، بل جرأتهم علي الإخلال بالنظام والتحكم في رؤسائهم، وتوجيههم للاعتداء علي خصوم الحكومة! وقد اعتبر الدكتور ماهر نقل حكومة الوفد وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال، عملاً «شبيها بأعمال البلشفية»!

"كما نعي علي حكومة الوفد الاستجابة لمطالب الطوائف، كما حدث بالنسبة للمعلمين والمحامين الشرعيين وغيرهم! واعتبر هذه الاستجابة ضعفا وخضوعاً: «إن سياسة الحكومة تصدر في تصرفاتها مع الطوائف عن نظرية خاطئة، فهي لا تحقق لطائفة مطلباً إلا إذا خشيت بأسها، أو أمنت نفعها"

إثقاله الطبقة الوسطى بالضرائب

ومن الجدير بالإشارة هنا أن الأمر لم يقتصر على الفكر، ذلك أن أداء أحمد ماهر باشا الوزاري في وزارة المالية اتسم بإثقاله الطبقة الوسطى بالضرائب، وفرضه ضرائب جديدة في أوقات لم تكن الجماهير قادرة علي تحملها في سهولة ويسر، ولكنه مع هذا، أو بسبب هذا ، كان قادرا علي أن يضبط الميزانية.

و على وجه العموم فقد لخص المؤرخون ملامح فكر أحمد ماهر باشا في أنه كان يتمثل في دعوات اجتماعية رائدة إلي العزلة الاجتماعية، وقد برزت هذه الدعوات في كثير من خطبه في البرلمان .

الثناء على موقف سابا حبشي و موقفه

على أن أعظم ما ينبغي لأحمد ماهر باشا أن يفخر به في تاريخه التنفيذي هو موقف زميله سابا حبشي باشا الوزير السعودي منه و موقفه وهو رئيس للهيئة السعودية التي كان سابا حبشي ينتمي اليها من زميله هذا الذي تولى التحكيم بينه وبين زملائه الوزراء في قضية المعونة الحكومية التي كان أحمد ماهر راغباً وهو وزير للمالية في منحها لشركة الملاحة الخديوية فاعترض الوزراء الآخرون وقالوا إن الشركة التي كان عبود باشا يملكها أجنبية تماماً وإن حملت إطاراً مصرياً وانتقل الأمر لتحكيم الوزير سابا باشا حبشي الذي حكم بالعدل ضد احمد ماهر، فما كان من أحمد ماهر إلا أن أذعن بشرف ورضا وقبول لحكم زميله الوزير السعودي الذي جاء مُخالفاً لرأيه، وهي قصة تُشرف الرجلين والعهد الذي عاشا فيه.

والحق أن أفضل مديح لموقف أحمد ماهر لا يمكن أن يصل إلى ما تنبئ به قصة هذا الخلاف على نحو ما تروى به في كل الأدبيات ، وهذا هو على سبيل المثال ما لخص به بعض أساتذتنا رواية الدكتور هيكل باشا عن هذه الواقعة :

"يقول الدكتور هيكل إن الدكتور أحمد ماهر حين كان وزيرا للمالية (من يونيو ١٩٣٨ إلي أغسطس ١٩٣٩)، عرض منح شركة البواخر الخديوية إعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف جنيه (أي بعملة عام ١٩٣٨) فاعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية، وإنما هي شركة إنجليزية فعلا، وإن كانت مصرية قانونا، وكانت تتستر وراء اسم أحمد عبود باشا !

" وقد دفع أحمد ماهر باشا هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل، كما أنها مصرية بالقانون! وللوقوف علي الحقيقة في هذا الأمر عهد مجلس الوزراء إلي سابا حبشي بك وزير التجارة والصناعة، أن يبحث الموضوع وأن يطلع علي ملفات الشركة وأن يعرض علي المجلس نتيجة بحثه، وقام سابا بك بهذا البحث وانتهي من عرضه إلي أنه اقتنع بأن الشركة ليست مصرية وبالفعل، وإن اتسمت بظاهر من المصرية، وأنها لذلك لا تستحق أن تعاونها المالية المصرية.»

شجاعته

نأتي إلى شجاعة أحمد ماهر وهي شجاعة مشهورة منذ مراحل حياته الأولى ، كما أنها شجاعة نادرة و غير مختلف عليها ، فقد قادته كما نعرف إلي حبل المشنقة، و لايزال تاريخ أحمد ماهر باشا مع الشجاعة يحظى بوجود مكثف في التاريخ المصري المعاصر وفي الوجدان الشعبي ، ولعل السبب في هذا يعود إلي كثير من مواقفه الشجاعة التي وصلت إلي حد التهور في رأي البعض، كما أن نهايته الأليمة فجرت مشاعر الحب تجاهه.

فضلاً عن هذا فقد كان الحزب الذي انشق به أحمد ماهر (١٩٣٨) عن الوفد المصري هو أقوى الأحزاب بعد الوفد نفسه، ولا يمكن بأي حال مقارنة حزب الكتلة الوفدية به (وهو الانشقاق التالي: ١٩٤٢)، فضلاً عن الانشقاق السابق عليه في ١٩٣٢ والمعروف باسم انشقاق السبعة ونصف والذي سمي في ذلك الوقت بالوفد السعودي .

ومع عراقة حزب الأحرار الدستوريين فقد نجح أحمد ماهر في أن يحقق عدداً من مقاعد البرلمان يفوق عدد مقاعد الدستوريين في الانتخابات (المزورة) التي أجريت بإشرافه. أما الأمثلة على شجاعة أحمد ماهر علي مستوى المناقشات الحزبية فكثيرة جدا .

اشتراكه في مناورات صغيرة

ليس من الإنصاف أن نتحدث عن شجاعة أحمد ماهر من دون أن نتحدث عن المناورات الصغيرة التي اشترك فيها، ولعل أولي هذه المناورات قبوله أن تعطل حكومة محمد محمود باشا (١٩٣٨) مجلس النواب ذا الأغلبية الوفدية الذي كان برياسته هو (أي برياسة أحمد ماهر) تمهيدا لحل هذا المجلس وانتخاب مجلس آخر بانتخابات مزورة تستبعد الأغلبية . ولا يمكن لنا أن نصف هذا الموقف بأقل من وصف الخطيئة الكبيرة التي تفسد على صاحبها تاريخه كله .

أما مطالبة أحمد ماهر باشا برفع الأحكام العرفية لدخول انتخابات ١٩٤٢، فكانت مناورة أخرى كان الغرض منها أن يعطل بها هو وحزبه ما كان يتوقعه من هزيمة ثقيلة في الانتخابات، كما هي العادة بالنسبة لأحزاب الأقلية التي تدخل الانتخابات في مواجهة شعبية الوفد الطاغية. ومن المناورات التي لجأ إليها أحمد ماهر أنه قبل تشكيل وزارته الأولى في ١٩٤٤ من خصوم سياسيين لا يجمعهم إلا خصومتهم للوفد، وقد قيل بأن يتحمل في سبيل هذا تعسف وتعنت شخصيات من طراز مكرم عبيد باشا الذي أراه وأرى خليفته النقراشي باشا من العنت والتعنت والتأمر ما لم يكن في حساب أي من الرجلين .

علاقته بشقيقه علي ماهر باشا ومقارنته به

أما علاقة أحمد ماهر بشقيقه علي ماهر باشا فلم تصل في قوة التأثير إلي ما روح له البعض من أنها وصلت إلى الحد الذي جعل علي باشا يحرك شقيقه إلي كل ما تحرك إليه، ذلك أن أحمد ماهر كان في اعتداده بنفسه ورأيه وإنجازه ومكانته السياسية، أكبر من أن يتخيل نفسه صنيعاً لشقيقه الأكبر .

وربما كان التاريخ كفيلا لنا ببعض التصوير لمكانة الرجلين في نفسيهما، فقد وصل أحمد ماهر إلي منصب الوزارة قبل أن يصل شقيقه الأكبر إلي هذا المنصب بشهور كما ذكرنا، بل إن الأكثر مدعاة للفهم أن نذكر أن أحمد ماهر وصل إلي الوزارة في عهد سعد زغلول في وزارته، علي حين أن الشقيق الأكبر لم يصل إلي الوزارة إلا في وزارة أقلية لا تحظي بأي قدر من الاحترام والمهابة، وهي وزارة زيور باشا.

كذلك فقد وصل أحمد ماهر إلي رئاسة البرلمان التي لم يصل إليها شقيقه الأكبر، و فضلا عن هذا فقد كانت مكانة أحمد ماهر في نفوس الجماهير أكبر بكثير من مكانة شقيقه حتي لو كان شقيقه قد أصبح حائزا للقب صاحب المقام الرفيع ورئيسا للديوان.

ولهذا فإني لست من أنصار القول الذي قال به البعض ، وتبناه الدكتور رفعت السعيد أيضا من أن علي ماهر باشا جني علي شقيقه أحمد ماهر حين دفعه دفعا إلي الانشقاق علي النحاس باشا ، أو حين لوح له هو و رجال الحاشية الملكية برياسة الوزارة بديلا عن النحاس باشا ، فقد كان النحاس باشا في تلك الفترة لا يزال في قمة عطائه وقدرته علي العمل والزعامة، وهو ما لا يعطي أي مبرر للتضحية بزعامته للوفد، بينما الحقيقة كانت تتجلى بوضوح فيما تطور إليه ضجر أحمد ماهر باشا من مكرم عبيد باشا ونفوذه المستمر والدائب علي الحراك الحزبي فقد كان هذا هو السبب الأساسي لخروج أحمد ماهر من الوفد، و علي الوفد بعد هذا، وبوسعي أن أستشهد بأدلة كثيرة علي صواب رأيي هذا، من قبيل ملاحظة أن هجوم أحمد ماهر علي الوفد بعد خروجه لم يكن علي النحاس، وإنما كان علي مكرم عبيد إلي حد تسميته للوزارة الوفدية القائمة بوزارة مكرم عبيد!!

عفة اللسان

جمع أحمد ماهر باشا عفة اللسان مع الشجاعة وكان معروفا عنه أنه مع تورطه في مهاجمة النحاس باشا بألفاظ ثقيلة فإنه لم يكن يقبل التجاوزات في حق النحاس باشا ، ولا في حق سعد زغلول باشا بالطبع ، وقد ظل بشهادة إبراهيم فرج باشا قابلا أو مقبلا علي حسن التعامل مع الوفد، وذلك إذا ما قورن بمكرم عبيد باشا الذي اندفع في هجومه إلي كل ما كان مقذعا ومسببا للمرارة و اللدد.

ومن الإنصاف أن نشير أيضا إلي أن حب أحمد ماهر للنقراشي باشا كان دافعا له للوقوف إلي جوار النقراشي باشا على الدوام حتي لو جلب هذا عليه غضب النحاس باشا منه.

فضل مصطفى أمين وأخبار اليوم على صورته

بقيت نُقطة مهمة وهي الحديث عن علاقة أحمد ماهر باشا بالمتقنين ، ونحن نعرف أنه عمل مُدرّساً للاقتصاد في مدرسة التجارة العليا وزامل فيها عدداً من رجال التعليم لكنه على سبيل الإجمال لم يصل في علاقته بهؤلاء المُتقنين إلي ما وصل إليه صديقه النقراشي باشا، ومع هذا فإن قصيدة العقاد في رثائه حافلة بالحديث عن مشاعرهما القوية تجاه بعضهما البعض، ونكرر هنا

التعبير عن رأينا القائل بأن انشقاق الأستاذ العقاد في ١٩٣٤ و ١٩٣٥ هو الذي شجّع نوايا أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا على الانشقاق في ١٩٣٧ و ١٩٣٨ .

أما الصورة الجميلة التي يحتفظ بها التاريخ المعاصر لأحمد ماهر باشا ، فالفضل الأول والأخير فيها للأستاذ مصطفى أمين ، ولولا الأستاذ مصطفى أمين لبقيت صورة أحمد ماهر فيما لا تتعدى صورة زميله على الشمسي باشا على سبيل المثال، أو لبقيت هذه الصورة فيما لا يتعدى صورة أي سياسي من طبقة السياسيين الحزبيين الذين لم يخرجوا عن صورة الشخصية الحزبية إلى صورة الشخصية القومية حتى وإن انتقلوا من حزب إلى حزب.

مقارنته بمكرم عبيد رفعت من قيمته

وقد كان من حسن حظ الحزب السعودي بقيادة أحمد ماهر أن أخبار اليوم بكلّ مجدها صدرت في الشهر التالي لتوليّه الوزارة فكانت سنداً قوياً وذكياً لهذا الحزب الذي بقي في السلطة مؤتلفاً مع الأحرار الدستوريين وغيرهم لمدة خمس سنوات كاملة من شهر من أكتوبر ١٩٤٤ وحتى نوفمبر ١٩٤٩ .

والحق أن أكثر ما ساعد الأستاذ مصطفى أمين على رسم صورة رائعة لأحمد ماهر كان تتابع و تدافع الأخطاء المترابطة التي كان مكرم عبيد باشا حريصاً على اقترافها و اقتنائها خطأ وراء خطأ ويوماً بعد يوم.

تصوير توفيق الحكيم له في كتابه «شجرة الحكم»

وعلى النقيض من التصوير الجميل الذي قدمه أستاذنا مصطفى أمين ، فإننا نعرف أن أستاذنا توفيق الحكيم في كتابه «شجرة الحكم» رسم حواراً مسرحياً محبوباً بين اثنين من زعماء الليبرالية السياسية في مصر قبل الثورة، وصور كل منهما بالصفة البارزة التي اشتهرت عنه، فصور أحمد ماهر بصفة الرجل الذي يهوي المراهنات، وصور محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ بصفة الرجل الذي يقتني اللوحات.

اغتياله

كأنما كان أحمد ماهر باشا قد تعجب من قصر حياة حسن صبري باشا بعد أن تولى رئاسة الوزارة في يونيو ١٩٤٠ وفقد حياته في ١٥ نوفمبر ١٩٤٠، وإذا بما حدث مع حسن صبري باشا حين خانه قلبه فسقط ميتاً وهو يُلقى البيان يتكرّر مع أحمد ماهر باشا حين خانه حدسه فسقط ميتاً بالرصاص في البهو الفرعوني ، متوجهاً إلى مجلس الشيوخ بعد أن حصل من مجلس النواب على الموافقة على إعلان الحرب على دول المحور ليستكمل ما ظن انه مقومات عضويات مصر في الهيئة الدولية الجديدة التي هي الأمم المتحدة التي ذاقت منها مصر كثيراً من الويلات تجعل بعض الناس يقولون ليّتها ما انضمّت.

كان الحزب السعودي بزعامة أحمد ماهر منذ بداية نذر الحرب العالمية الثانية (على نحو ما ذكرنا) يدعو دعا إلى إعلان الحرب علي الطليان والألمان، وهي الدعوة التي استوجبت إلقاء الدكتور أحمد ماهر لخطبة في مجلس النواب استغرقت ست ساعات .

عقب الحادث ألقى القبض علي الامام الشهيد حسن البنا وأحمد السكري وعبد الحكيم عابدين وآخرين من جماعة الإخوان المسلمين والتي كان يعتقد أن العيسوي عضو فيها، ولكن بعدها بأيام تم الإفراج عنهم بسبب اعتراف العيسوي بانتماؤه للحزب الوطني.

وباستبطان المسلك السياسي لهذا الزعيم المعتمد على الحماسة نستطيع القول بأن أحمد ماهر باشا كان قبل وفاته المفاجئة في برلمان ١٩٤٥ مُهيناً تماماً لهذه الوفاة ذات الطبيعة الدرامية ، فقد استفاد كل الفرص السياسية لإثبات الذات، وها هو يصل الآن إلى الاستنزاف بعد الاستنفاد على نحو نادر في تاريخ الشخصيات السياسية المُفعمة بالحيوية من طراز أحمد ماهر باشا.

روايتان مهمتان للدكتور محمود عساف عن مقتل أحمد ماهر

قدم الدكتور محمود عساف في مذكراته روايتين مهمتين عن اغتيال احمد ماهر حيث نفى في الرواية الأولى صحة ما رواه كثيرون نقلا عن الأستاذ خالد محمد خالد من ان محمود العيسوي اتم هذا الاغتيال من خلال الاخوان المسلمين و ذكر ان الشيخ سيد سابق أجابه عن سؤاله عن مصدر ما رواه الأستاذ خالد محمد خالد من هراء (على حد وصف الدكتور عساف) فأجابه بأنه هو نفسه الذي أجابه بهذا ، أما الرواية الثانية الأهم فهي ان جناحا في النظام الخاص كان يخطط بالفعل لاغتيال احمد ماهر وانه هو نفسه (أي محمود عساف) حضر مناقشة حول هذا الموضوع ، وعلى الرغم من انه لم يكن موافقا وسقّه الخطة ، ولم يحدث اتفاق فانه عندما سمع بنبا اغتيال احمد ماهر أعد نفسه للاعتقال ظنا منه أن عضو النظام الخاص اندفع فنفذ الاغتيال ، لكن الانباء سرعان ما جاءت بما أكد له ان مجموعة النظام الخاص لم تكن هي التي نفذت الاغتيال .

لكني لست ادري السبب الذي جعل الدكتور عساف يخطئ خطأ تاريخيا ضخما وهو يتحدث عن ان اغتيال احمد ماهر وقع قبل أن تنتهي الحرب بالفعل وقيل معركة العلمين على سبيل المثال مع ان معركة العلمين وقعت قبل اغتيال احمد ماهر بأكثر من سنتين .

وعلى كل الأحوال فلنقرأ رواية الدكتور محمود عساف فهي من الأدلة الكاشفة عن الجو الذي أحاط بهذا الاغتيال الذي لا يزال في حاجة إلى دراسة :

" في يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥ اغتيل أحمد ماهر رئيس الوزراء حينذاك ، أثناء انتقاله من مجلس الشيوخ إلى مجلس النواب في البرلمان . وكان من المعروف أنه ذهب ليعلن قرارا بدخول مصر الحرب ضد المحور. كانت الحرب في أواخر مراحلها . ولكنها لم تنته بعد ، حيث لم تكن معركة العلمين قد نشبت ولم يتول الفيلد مارشال مونتجومري قيادة الحلفاء في معركة الصحراء (هكذا يقول الدكتور عساف ،وقد أشرنا من قبل إلى هذا الخطأ) وكان كل المفكرين ضد دخول مصر الحرب ، حيث كانت الطائرات الألمانية والايطالية تغير على مصر يوميا ، ولكنها لا تلقي قنابلها

إلا على المعسكرات البريطانية فحسب. وإذا دخلت مصر الحرب فإن الألمان والايطاليين يكونون في حل من ضرب أي موقع في مصر "

" اعترض زعماء مصر، ما عدا الحزب السعدي الذي على رأسه رئيس الوزراء، على دخول مصر الحرب . وكانت حجة أحمد ماهر أنه متى صارت مصر في صف الحلفاء فإنها تستفيد من اتفاقية الهدنة بعد هزيمة ايطاليا وألمانيا باعتبارها شريكا كاملا.

" فكر الشاب محمود العيسوي، وهو من الحزب الوطني، في هذا الأمر ، وزار معظم زعماء مصر مستطلعا رأيهم في دخولها الحرب ، وعلى أثر ذلك قرر اغتيال أحمد ماهر "

" وقد نسبت هذه الحادثة إلى الإخوان زورا وبهتانا ، حيث أقر محمود العيسوي في التحقيقات أنه من شباب الحزب الوطني ، وأنه لا يمت إلى الإخوان بصلة. كذلك لم تثبت التحقيقات الخاصة بهذه القضية أية صلة للإخوان به. غير أن الدقة التي نفذت بها هذه العملية جعلت الكثيرين يشكون في أنه (أي الحادث) من صنع النظام الخاص للإخوان المسلمين ، بل إن بعضا من الإخوان ظن ذلك أيضا ، وبخاصة وإن أحمد ماهر هو الذي اسقط الأستاذ الإمام في انتخابات البرلمان عن دائرة الإسماعيلية عن طريق التزوير المتعمد من الحكومة استجابة لطلب الملك والانجليز.

" ويقول الشيخ خالد محمد خالد في مذكراته التي نشرها بجريدة الوفد بتاريخ ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢ ما نصه : " كانت أولى جرائم النظام الخاص، اغتيال أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء في الممشى الواقع بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ بدار البرلمان "

" هناك ذهب أربعة من شباب التنظيم السري (لست أدري من أين استقى معلوماته حيث لم يظهر التحقيق هذه الواقعة) وانتظروا اجتياز الدكتور ماهر اليهو الفرعوني في طريقه إلى مجلس الشيوخ ، وتقدم أحدهم متظاهرا بمصافحته ، فلما بسط أحمد ماهر إليه يمينه ، فاجأه برصاصات استقرت في قلبه . . . وهرب الثلاثة الآخرون . . . وعرف اسمه : محمود العيسوي ، محام تحت التمرين ، ومن أنصار اللجنة العليا للحزب الوطني (غير مفهوم معنى : من أنصار اللجنة) . . . كان التنظيم السري بارعا في التنكر ، فهو بعد تدريب أعضائه على كل أفانين الإرهاب . . . (كذا ! !) يأمر بعضهم بأن يلتحق ببعض الأحزاب أو الجماعات ، حتى إذا اختير يوما لعمل من أعمال الاغتيال أو الإرهاب . لم يبد أمام القانون ولا الرأي العام من أعضاء الإخوان . . . من هذا النوع كان محمود العيسوي" .

" جعلت أفكر في كيف يقول خالد محمد خالد هذا الكلام ، وهو لم يكن على صلة وثيقة بالإخوان أو تنظيماتهم مثلما أوضح في مذكراته ، غير أنني أذكر أنني كثيرا ما كنت أشاهده يتردد على الأستاذ الإمام ، وهو بملابس جماعة أنصار السنة ويضع على رأسه العمامة ذات العدبة.

" سألت الأخ الشيخ سيد سابق ، فقال إنه هو مصدر هذا الهراء الذي نشره خالد محمد خالد ، حيث إن الشيخ سيد علم من أحد الإخوان أنه كان يجمع معلومات عن أحمد ماهر . وبني على هذه المعلومة أن النظام الخاص للإخوان متورط في هذه الجريمة. أوضحت للشيخ سيد أن جمع

المعلومات شيء وجريمة الاغتيال شيء آخر ، ذلك أننا كنا نجمع معلومات عن جميع الزعماء والمشاهير من رجال السياسة والفكر والأدب والفن ، سواء كانوا من أعداء الإخوان أو أنصارهم . وهذه المعلومات كانت ترد لي لأحتفظ بها في أرشيف ، وأعود إليها كلما طلب أحد هؤلاء مقابلة الأستاذ الإمام ، أو اجتمع الإمام لأية مناسبة من المناسبات ، وأذكر الإمام بالمعلومات حتى تكون في خلفيته وهو يتحدث مع ذلك الشخص".

قصة نية الجهاز الخاص التي لم تتبلور في فعل

ثم يروى الدكتور محمود عساف ما يعرفه هو نفسه عن محاولة شرع فيها عبد الرحمن السندي والجهاز الخاص في التخطيط لاغتيال أحمد ماهر ، و قد كان الدكتور عساف نفسه كما ذكرنا ضمن من اطلعوا على الخطة ولم يوافقوا عليها :

"دعا عبد الرحمن السندي إلى اجتماع، وكنت حاضرا فيه، وقال إنه ينبغي أن نفكر في خطة لقتل أحمد ماهر قبل أن يعلن الحرب على المحور ، وقال إنه وضع خطة أولية تقوم على تكليف احد الإخوان بالمهمة ، فيزود بمسدس ، وينطلق إلى مزلقان العباسية (مكان نفق العباسية الحالي) وينتظر هناك مرور سيارة احمد ماهر ، حيث أن السيارات تبطئ كثيرا من سرعتها عند المزلقان ، ثم يطلق الرصاص عليه ، ويكون هناك شخص آخر منتظرا بموتوسيكل ، يحمله معه ويهربان . تلك هي الخطة البدائية التي أثارت الاستياء من جميع الحاضرين ، لذلك سألته : هل هناك فتوى شرعية بقتل رجل مسلم يقول لا اله إلا الله محمد رسول الله ؟ فقال : إننا نعد مجرد خطة ولكن لن ننفذ إلا بعد الفتوى . قلت : ولنفرض أن هذا الشخص قبض عليه . أحسست أن المسألة لعب بالنار ، واستجابة للهوى الشخصي وليس مصلحة الإخوان . ثم قال : لقد اخترت أحمد عبد الفتاح طه لهذه المهمة ، وهو ينتظر خارج الغرفة . ثم استدعاه وشرح له الخطة ، وقال غدا إن شاء الله نكمل دراستها في وجودك.

"في اليوم التالي حضر أحمد عبد الفتاح طه وهو متجهم الوجه . وعندما بدأ الاجتماع قال : قبل أن تنتظروا في أية خطة أريد أن أبلغكم أنني جيتت ولن استطيع القيام بهذه المهمة . فغضب عبد الرحمن واتهمه بالضعف والتخاذل ، فقلت : إن احمد عبد الفتاح في غاية الشجاعة لأنه واجهكم جميعا وصارحكم بحقيقة إحساساته ، وكان يمكنه أن يكتمها ثم يهرب دون فعل شيء أو إخطاركم بموقفه ، وانفض الاجتماع على لا شيء.

"في اليوم التالي ، طالعت صحف الصباح ، وإذا بخير اغتيال أحمد ماهر يحتل عناوين الصفحات الأولى ، فظننت أن احمد عبد الفتاح أعاد التفكير في الموضوع ، ووجد أنه من الكثير عليه أن يجين وهو الشخص الشجاع كما اعرفه، ثم قرر تنفيذ العملية بمفرده وبخطة من عنده . . وليكن ما يكون.

" بادرت إلى جميع الأوراق الخاصة بالإخوان والموجودة بمنزلي فأعدمتها ، واستعددت للقبض على . غير أن صحف المساء أوضحت الأمر وذكرت أنه محمود العيسوي المحامي ، الذي

لم أكن سمعت باسمه من قبل ، ثم تبين أنه من الحزب الوطني. ولا عجب في ذلك فقد كان كل الزعماء ضد دخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء ، وأنصار هؤلاء الزعماء يغنون من الغضب على أحمد ماهر وسياسته التي يحتمل أن تدمر مصر . هذه كلمة أقولها للتاريخ ، والله يشهد على صدق كل كلمة فيها ، وفيها البراءة للإخوان المسلمين من تلك الجريمة.

إعدام قاتله

أعدم محمود العيسوي قاتل أحمد ماهر في ١٨ سبتمبر ١٩٤٥

اتهام ماهر والنقراشي في قضية الاغتيالات الكبرى

كانت أكبر محنة في حياة الزعيمين أحمد ماهر و النقراشي هي اتهامهما في قضية فصلت خصيصا لهما بعد وصولهما لمقاعد البرلمان والسلطة التنفيذية وهي القضية المعروفة باسم قضية الاغتيالات السياسية . ولهذه القضية قصة تدل على مدى التأمر على الحركة الوطنية بكل ما هو ممكن من الافتئات والانتفاف .

فقد كان من أثر حادث مقتل سير لي ستاك ونتيجة للتحقيق الذي قامت به النيابة العامة بالاشتراك مع البوليس السياسي، أن وجهت النيابة بناء على أوامر البريطانيين التهمة بتدبير حوادث الاغتيالات السياسية والاشتراك فيها إلى مجموعة من رموز الحركة الوطنية في مصر منهم : العمال محمد فهمي علي و محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله ومعهم أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي و حسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلي. وذلك رغم انقضاء هذه الاتهامات وقضاياها بما صدر عنها من عفو في أثناء وزارة سعد زغلول باشا ، لكن رقبة سعد زغلول نفسه و كل معاونيه كانت قد ظلت مطلوبة .

حصر قرار الاتهام هذه الحوادث على النحو التالي :

- حادث مقتل الكابتن صموئيل كوهين بالجيش البريطاني في ٢٢ نوفمبر ١٩١٩ .
- حادث الشروع في قتل الضابطين درنك و اترجسون في ١٢ ديسمبر ١٩١٩ .
- حادث الشروع في قتل صاحب العطوفة يوسف وهبة باشا في ١٥ ديسمبر ١٩١٩
- حادث الشروع في قتل دولة معالي إسماعيل باشا في ٢٨ يناير ١٩٢٠
- حادث الشروع في قتل معالي محمد شفيق باشا في ٢٢ مارس ١٩٢٠ .
- حادث قتل هيدان الضابط البريطاني وإصابة زميله مينت في ٦ مايو ١٩٢٠
- حادث الشروع في قتل معالي حسين درويش باشا في ٢٨ مايو ١٩٢٠ .
- حادث الشروع في قتل معالي محمد توفيق نسيم باشا في ١٢ مايو ١٩٢٠ .
- قتل العسكري البريطاني بروكول ومحاولة قتل زميله العسكري سورتمتش في ٣٠ ديسمبر ١٩٢١ .
- حادث مقتل المستر أرنست هاتن الموظف بمصلحة السكك الحديدية في ٣٠ ديسمبر ١٩٢١ .

- حادث الشروع في قتل دولة عبد الخالق ثروت باشا وحضرة اليوزباشي سليم زكي أفندي في ٢٣ يناير ١٩٢٢ .
- حادث مقتل الصول الهندي سنيل في ١٥ يناير ١٩٢٣ .
- حادث الشروع في قتل العسكري البريطاني كونو في ١٣ فبراير ١٩٢٢ .
- حادث الشروع في قتل المستر هو بنكفس في ١٥ فبراير ١٩٢٢ .
- حادث مقتل المستر الفريد براون الموظف بوزارة المعارف وخادمه عبد الدايم إبراهيم في ١٨ فبراير ١٩٢٢ .
- حادث الشروع في قتل المستر إدموندبيش الموظف بالسكة الحديد في ٨ مارس ١٩٢٢؟
- حادث الشروع في قتل المستر ماكنوتش الموظف بمصلحة السكة الحديد في ١١ مارس ١٩٢٢ .
- محاولة قتل العسكريين البريطانيين بيكر وتونسند في ١٩ أبريل ١٩٢٢ .
- حادث قتل البكباشي كيف في ٢٤ مايو ١٩٢٢ .
- حادث الشروع في قتل الكولونيل بييجوت في ٢٥ يوليو ١٩٢٢ .
- حادث قتل علي مسعد عوض بحديقة الأورمان بالجيزة في ١٢ أغسطس ١٩٢٢ .
- حادث قتل حسن عبد الرازق باشا وحسين بك زهدي في ٦ نوفمبر ١٩٢٢ .
- حادث قتل المستر روبسون في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ .
- حادث مقتل المستر خريستو باتر يدس في سنة ١٩٢٣ .
- وأخيرا حادث مقتل السير لي ستاك سردار الجيش المصري والحاكم العمومي للسودان في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ .

مسار قضية الاغتيالات السياسية

قدم المتهمون في هذه القضية ومنهم النقراشي واحمد ماهر ، إلى قاضي الإحالة في ٣١ يناير ١٩٢٦ بعد أن استطاع البوليس السري الحصول على شهادات الزور .

قرر قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات ونظرت القضية برياسة المستشار الإنجليزي مستر كرشو وعضوية كامل إبراهيم وعلي بك عزت . ومثل الاتهام مصطفى حنفي بك .

تولى الدفاع مصطفى باشا النحاس ومكرم عبيد ونجيب الغرابلي ومرقص حنا عن المتهمين أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي ، وتولى الأساتذة أحمد لطفي السيد وهيب دوس و زهير صيري و إبراهيم رياض الدفاع عن باقي المتهمين .

وبعد سماع المرافعات والاطلاع على أوراق القضية (المحشوة بالاعترافات غير المحيطة) والمدولة قضت المحكمة بإعدام محمد فهمي علي شنقا وبراءة باقي المتهمين.

أورد الأستاذ محمود كامل العروسي كثيرا من تفصيلات هذه المحاكمة في كتابه القيم : أشهر قضايا الاغتيالات السياسية ١٩٠٦-١٩٨٢ وسنجزئ من هذه التفصيلات بمرافعة النيابة العامة و بأجزاء من دفاع مصطفى النحاس باشا

مرافعة النيابة العامة : مصطفى حنفي رئيس نيابة الاستئناف

" في هذه القاعة ومن خمس عشرة سنة مضت وقف حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومي لذلك العهد وأحد المجني عليهم في قضية اليوم ليترافع في أول اعتداء سياسي حدث في هذه البلاد يوم أن أطلق الورداني رصاصاته على صدر بطرس غالي باشا فقال يصف الإجرام السياسي: إن الورداني قد عمد إلى خرق حرية القوانين السماوية والبشرية عمد إلى قتل النفس التي حرم الله قتلها عمد إلى إزهاق روح بريئة من غير ذنب عمد إلى حرمان عيلة من معيها وأمة من رجليها وحكومة من رئيسها عمد وأطاع هواه وأطلق رصاصته فماذا جرى كم أساء الورداني بجنياته إلى هذا البلد الأمين الأسيف فماذا جنت عليه مصر؟ ولماذا هو يضرها كل هذا الضرر؟

" إن الوطنية التي يدعي المتهم الدفاع عنها بهذا السلاح المسموم لبراء من مثل هذا المنكر إن الوطنية لا تحل في قلب ملأته مبادئ تستحل اغتيال النفس إن مثل هذه المبادئ مقوضة لكل اجتماع (يقصد المجتمع بمعناه) ماذا يكون حالة أمة إذا كانت حياة أولى الأمر فيها رهينة حكم متهوس يبيت ليلة، يضطرب نومه وتكثر هواجسه فيصبح صباحه ويحمل سلاحه بغشاهم في دار أعمالهم فيسقيهم كأس المنون.

" بمثل هذه الكلمات البليغة والنصائح الغالية التي صدرت عن رجل خبر الدهر وعرك الأيام خاطب النائب قضاته وهي كلمات إن حقت في أول اعتداء سياسي فهي أحق اليوم بعد أن قضت مصر خمس عشرة سنة تئن من هذا الداء الوبيل وبعد أن تعدد ذلك النوع من الاعتداء حتى أقلق الذين يهتمهم أمر هذه البلاد.

"ومع أن المحكمة أجابت نداء النائب العام فقضت بإعدام المتهم فإن هذا العلاج لم يستأصل الداء تماما، فإن كان الورداني قد أعدم فقد بقي شفيق منصور ومن على شاكلته أحرارا طليقين يقتفون أثره، ويعملون عمله وينشرون مبادئه إلى أن انتهى بحادثة السردار تلك الحادثة الأليمة التي فجعت لها الأمة والتي أطلقها المتهمون على السردار إنها هي رصاصات صوبت إلى صدر مصر.

" نحن أمام سبعة من المتهمين الأشرار وهم: محمد فهمي علي ومحمود عثمان مصطفى وأحمد جاد الله وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلي كونوا جمعية لارتكاب الاغتيالات السياسية ابتدأت بالشروع في قتل دولة يوسف وهبة باشا في ١٥ ديسمبر ١٩١٩ ثم الشروع في قتل معالي إسماعيل سري باشا في ٢٨ يناير ١٩٢٠ ومعالي محمد شفيق باشا ومعالي حسين درويش باشا ودولة محمد توفيق نسيم باشا ودولة عبد الخالق ثروت باشا

وقتل المستر الفريدي بروان وقتل البكباشي كيف والشروع في قتل الكولونيل بيجوت وقتل حسن باشا عبد الرازق وحسين بك زهدي في ٦ نوفمبر ١٩٢٢ وأخيرا الحادث الأليم حادث مقتل السيرلي ستاك في ١٩ فبراير ١٩٢٤.

رئيس النيابة يعبر عما يسميه رأيه الوطني

" هذه هي وقائع الدعوى وهذا هو تاريخ الإجرام السياسي لجمعية الاغتيالات في مصر. " وبعد فالآن انتهى واجب مهنتي وبقي واجب الوطن وإن كانت هذه المهنة قد منعني في الماضي من أن أدلي برأي في هذه المسألة التي أفلقت البال أعواما طويلا فإن هذه المهنة نفسها هي التي أوقفنتي اليوم في هذا الموقف فأتاحت لي فرصة قلما تسنح مرة أخرى فمن الواجب ألا أتركها تمر دون أن أقول كلمة في سبيل بلادي وقد لا أكون في هذه الكلمة إلا معبرا عن رأيي الخاص دون أن أمثل أحدا.

لقد ظل الإجرام السياسي في مصر عهدا طويلا بدأ بمقتل المرحوم بطرس غالي باشا وانتهى بمقتل المأسوف عليه السردار وبين الفقيد ضحايا آخرون سقطوا في ميدان الشهوات السياسية. " لقد بدأ التحقيق دولة عبد الخالق ثروت باشا وانتهى به سعادة محمد طاهر نور باشا وبين النائبين العموميين نواب عموميون آخرون من ذوي العقول الراجحة والأفكار الثاقبة وقد وضعوا نصب أعينهم مصلحة بلادهم فعملوا على إبرائها من هذا الداء الويل فبحثوا ودققوا وبذلوا جهودا كبيرة في هذا السبيل فإن كانت الجهود التي ظلت زمتنا طويلا لم تنتج إلا اتهام عشرات من الأشخاص فمن العدل أن نقرر هنا أن هؤلاء المتهمين أقلية ضئيلة بل أقلية تافهة لا تعبر إلا عن رأيها فعليهم وحدهم أن يحملوا مسؤولية أعمالهم وعليهم وحدهم أن يحملوا تبعاتها. " إذا كانت هذه التحقيقات أيضا لم تثبت وجود أية صلة بين هذه الفئة القليلة وبين أية هيئة سياسية فمن الإنصاف أن نقرر هنا أن مجموع الأمة برئ من هذا الإجرام. " قد يكون من حسن حظنا جميعا أن يعرض الأمر برمته على هذه المحكمة، و هي أكبر هيئة قضائية مختصة في هذه البلاد لتقول كلمتها وقد تكون الكلمة التي تصدر منها هي أقرب الكلمات إلى صدور الأمم المتمدينة.

لقد رأيتم بأعينكم وسمعتم بأذانكم كيف كانت الأمة تتفجع عند وقوع كل حادث وكيف كان ينبري الزعماء إلى هذه الأعمال وبيان ما يحيق البلاد من جرائمها فصم المتهمون آذانهم عن سماع أنين مصر ونصائح الزعماء فكلمة منكم يا حضرات القضاة قد تخفف آلاما تحملتها الأمة بصير وتقضي على أراجيف أديعت عن هذه البلاد بغير حق.

ستحكمون بإدانة المتهمين أو ببراءتهم حسبما تستريح إليه ضمائركم الطاهرة ولكنكم ستقضون حتما بأن مصر بريئة من الإجرام والمجرمين وستظل سائرة في طريقها المشروع نحو غايتها المنشودة رافعة راية السلم حتى تتبوأ بين الأمم مركزا يليق بتاريخها الخالد المجيد.

مرافعة النحاس باشا عن أحمد ماهر و النقراشي

سجلت أدبياتنا التاريخية وفي مقدمتها كتاب الأستاذ العروسي عن الاغتيالات السياسية مرافعة النحاس باشا على نحو ما قدمها في نقاط متتالية مرقمة من ١ وحتى ٤٩ :

(١) وقعت حادثة المأسوف عليه السير لي ستاك باشا المشؤومة في وقت كانت فيه الأمة في عز سلطانها متمتعة بحقوقها الدستورية ملتفة حول حكومتها النيابية التي جاءت وليدة إرادتها فأخلصت لها في العمل داخلا وخارجا بكل ما من شأنه المحافظة على الدستور وتركيز قواعده في البلاد وصيانة سلطة الأمة المقررة فيه واحترام حقوقها المقدسة.

(٢) ولقد كان من الطبيعي أن يفهم بالبداهة أن الرؤوس التي فكرت في هذا الجرم الشنيع لم تكن رعوس الذين يرغبون في بقاء السلطان للأمة بل رؤوس الذين يتمنون زواله وهذا ما قرره حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول رئيس حكومة الشعب عندما بلغه الخبر إذ قال وهو مملوء غما وحزنا، إن هذا الجرم لم يكن موجها ضد الإنجليز بل ضدي.

(٣) ولكن الأمر الطبيعي لم يكن ليوقف في وجههم والمنطق لم يكن يتفق مع أغراضهم ونقضوا الدستور من أساسه وقضوا على الحكم النيابي ، فقد جمعت المصلحة بين الناقلين على حكم السعديين [يقصد النحاس باشا بهذا اللفظ في ذلك الوقت أنصار سعد زغلول باشا الذين عرفوا بعد بذلك بمصطلح الوفديين الذي لم يكن قد استقر حتى ذلك الحين للدلالة على تيار الأغلبية الوطنية الذي تزعمه سعد زغلول باشا] من الإنجليز ومن المصريين فنفذوا أغراضهم ... واستبدوا بأمور البلاد ووجهوا جهودهم نحو إثبات الجرم على السعديين انتقاما منهم وتلويثا لسمعتهم ولذلك قبضوا في بادئ الأمر على بعض من رجالهم ومن بينهم الأستاذ محمود فهمي النقراشي الذي كان وكيلا لوزارة الداخلية في عهد الوزارة السعدية.

اضطهاد ماهر والنقراشي في السجن الانفرادي ثمانية أشهر

(٤) غير أن اضطهاد السعديين لم يقف عند هذا الحد فقد كانت العوامل الخفية توالي سعيها لاثام الأبرياء منهم حتى أمكن التأثير على شفيق منصور ليتهم الدكتور أحمد ماهر الذي كان وزيرا للمعارف في الوزارة السعدية والأستاذ النقراشي الذي سبق الإفراج عنه فقبض عليهما في ٢١ مايو ١٩٢٥ بناء على أقوال شفيق منصور الذي كان مقدا لمحكمة الجنايات مع المتهمين في قضية السردار.

(٥) بالرغم من ظهور براءتها من الاشتراك في حادثة السردار وعدم اتهامها فيها ليثا في السجن الانفرادي ثمانية أشهر من غير أن توجه إليهما تهمة محددة وبدون أن يعلما شيئا عن التحقيقات التي كان تجرى سرا وفي غير مواجهتهما ولم يسمح لهما ولا للمحاميين عنهما بالاطلاع على شيء منها حتى فوجئنا بتقرير الاتهام الذي أعلن إليهما في ٧ يناير ١٩٢٦ وهو يقضي باتهامهما مع اثنين آخرين بالاشتراك مع الفاعلين الأصليين في إحدى عشرة تهمة سابقة مبينة ، ارتكبت في تواريخ مختلفة من سنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢٢ .

لماذا لجأ النائب العمومي إلى التمييز؟

(٦) عجبنا لهذا التصرف وازداد عجبنا عندما أطلعنا في الأوراق على قرار أصدره سعادة النائب العمومي في اليوم ذاته قرر فيه صرف النظر عن اتهام تسعة أشخاص آخرين اتهمهم أيضا شفيق منصور بالاشتراك في بعض هذه الحوادث ، وعلل سعادته عدم السير في الإجراءات الجنائية ضدهم بكون المحكوم عليهم في تلك الحوادث أفرج عنهم فعلا في سنة ١٩٢٤ ضمن المجرمين السياسيين ولأنهم انقطعوا عن الاستمرار في الاشتراك مع باقي أفراد الجمعية في حوادث الاعتداء الأخرى وكان واجب المساواة يقضي بان يصرف سعادة النائب العمومي النظر أيضا عن اتهام جميع المتهمين في هذه القضية بالاشتراك فيها لأنه إن كان راي بحق أن العفو عن حكم عليهم في هذه الحوادث لا يتفق معه محاكمة شركائهم من جديد فيها، فإنه لا حق له في التفريق بين من نسب إليهم الاشتراك فيها وبين بعضهم إذ إن كل تفريق في ذلك يكون تمييزا بلا مميز وقوله إن الاستمرار في الاشتراك مع باقي أفراد الجمعية في ارتكاب الحوادث هو المبرر قول تحكمي لا يرتكز على أي أساس من القانون ولا من العدالة.

على أن هذا الاستمرار معدوم إذ إن جميع هذه الحوادث انتهت في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ أي قبل بدء عهد البرلمان الأول الذي جعل حدا لانقطاع بعضهم عن العمل فيها وأول عهد البرلمان الأول هو أواخر سنة ١٩٢٣ والحوادث كلها المنسوب إلى جميع المتهمين في هذه القضية الاشتراك فيها سابقة على تاريخ العفو الذي صدر في سنة ١٩٢٤ عن المجرمين السياسيين بناء على اتفاق بين رئيسي الحكومتين المصرية والإنجليزية في ذلك الوقت.

وقد تنفذ العفو فعلا على المحكوم عليهم فيها ونفذته النيابة في حق بعض الأشخاص بقرارها المذكور فإن كان لهذا العفو تأثير على الاتهام في نظر النيابة فما الداعي لجعله مقصورا على بعض الأشخاص دون البعض الآخر؟

شمول العفو الجرائم التي لم يظهر فيها متهمون

ثم دارت المناقشة التالية :

حضرة القاضي: حوادث الاعتداء بعضها ظهر فيه الفاعلون وبعضها الآخر لم يظهر فيه فاعلون والعفو لا يرجع إلا للقضايا التي تبين فيها متهمون.

النحاس باشا: يشمل العفو من باب أولى الحوادث التي لم يظهر فيها فاعلون لأن الاتفاق الذي صدر بين رئيسي الحكومتين بالعفو وكان لسعد باشا الفخر في الوصول إليه إنما قصد به توطيد صلات المودة بين الأمتين وأساسه دفن تلك الجرائم الماضية وعدم العودة إليها بأي حال وقد نفذ هذا العفو فعلا في المحكوم عليهم واستردوا جميع حقوقهم السياسية والوطنية وغيرها ومنهم من توظف في الحكومة، ومنهم من انتخب نائبا في مجلس النواب فتعقب غيرهم بعد ذلك سواء بخصوص الجرائم التي أعفى عن المحكوم عليهم فيها أو بخصوص الجرائم التي لم يظهر فيها فاعلون فيه إحياء لذكرى ذلك الماضي الذي أسدل الستار عليه وهذا لا يتفق مع الغرض الذي

قصده رئيسا الحكومتين عند الاتفاق على هذا العفو الفعلي. على أن الجرائم المنسوب لمتهمي اليوم الاشتراك فيها ظهر فيها الفاعلون وحكم عليهم ثم أفرج عنهم ، و قد صرف سعادة النائب العمومي النظر عن اتهام بعض الأشخاص فيها فلماذا يتعقب الآخرين؟ إننا لا نفهم لذلك حكمة إلا إذا كان المقصود أن يتعقب ماهر والنقراشي فيتهما فيها بالباطل ليأكل الذئب الحمل على أي حال.

فرحنا بإخراجنا من ظلمات التحقيق السري إلى نور القضاء العلني

(٧) نقول ذلك إظهار مبلغ تصرف النيابة معنا في هذه القضية لا هروبا من الموضوع فإننا لم نجزع لهذا الاتهام بل تلقيناه بالبشر والسرور لأنه أخرجنا من الظلمات إلى النور بإخراجنا من ظلمات التحقيق السري إلى نور القضاء العلني، وها نحن أولاء نتنفس الصعداء أمامكم ونعرض على حضراتكم ما جمعوه ضدنا في هذا الزمن الطويل من غير أن يسمحوا لنا بالاطلاع عليه حتى نفذه في حينه لتروا مبلغ قسوتهم معنا ومدى تحكيمهم فينا ولنظهر للملأ أن ما أراوه بنا وما أذاعوه حول أسمننا كان ظلما مقصودا واضطهادا بينا.

(٨) خذوا تقرير الاتهام وقائمة الشهود ثم انظروا نظرة عامة إلى الأدلة المقدمة في هذه القائمة ضد ماهر والنقراشي تجدها تتحصر فيما يأتي:

- أولا: أقوال شفيق منصور في التقرير المقدم منه للنيابة العمومية وفي التحقيقات.
- وثانيا: شهادة محمد نجيب الهلباوي.
- وثالثها: شهادة علي حنفي ناجي.
- ورابعا : شهادة توحيد طاهر.

ويضاف إلى ذلك بالنسبة لماهر وحده دون النقراشي شهادة يعقوب صبري أفندي فهل هذه الأدلة بقطع النظر عما تضمنته الأوراق والتحقيقات مما ينقضها في مجموعها وفي كل جزئية من جزئياتها كما سنبينه فيما بعد تنهض أدلة على الاتهام وتصلح لأن تعتبر دلائل كافية لإحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات في الإحدى عشرة تهمة المعينة في تقرير الاتهام؟ كلا ثم كلا.

طعن النحاس باشا في شهادة شفيق منصور

فأولا : أقوال شفيق منصور لا قيمة لها في الاتهام قانونا ولا يمكن الأخذ بها ولذلك ذكرها سعادة النائب العمومي في قائمة الشهود تحت عنوان ملاحظات مع أنها هي أساس الاتهام وهي دون سواها التي جاء فيها ذكر تفصيل الحوادث المنسوب إلي ماهر والنقراشي الاشتراك فيها فالتقرير المقدم من شفيق منصور والذي ذكرت به لأول مرة هذه الحوادث بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٢٥ فهو صادر منه بعد الحكم عليه بالإعدام وفي وقت كان لا يزال فيه تحت تأثير الحصول على أمر كريم بإبدال عقوبة الإعدام بغيرها وكان لا يرى ضيرا عليه أن يكيل الاتهام للأبرياء جزافا ما دام يعتقد أن في ذلك منجاة لرقبته من حبل المشنقة.

تتبيه النحاس إلى أن المحكوم عليه في جنائية يحرم من الشهادة

" وكذلك الحال بالنسبة لأقواله في التحقيقات فقد نصت المادة ٢٥ من قانون العقوبات على أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال فما بالك بالمحكوم عليه بالإعدام وقد نفذ فيه الحكم فعلا. هذا فضلا عن عدوله في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ عن اتهام السعديين وتبرئتهم من تهمة مقتل السردار كما جاء في شهادة الصاغ سليم افندي زكي والملازم أول أحمد أفندي طلعت وانجرام بك حكمدار بوليس الإسكندرية. " فضلا عن اضطرابه في أقواله كما أثبتته سعادة النائب العمومي في ملاحظته حيث جاء فيه: نذكر أن شفيق منصور كان يلح علينا في إعادة مناقشته في قضية السردار ولم يذكر لنا أسماء في كلامه الشفهي فأفهمناه بأن القضية حكم فيها وأن اضطراب أقواله لا يجعل محلا لإطالة المناقشة معه في هذا الموضوع بعد الحكم نهائيا وقد أفهمناه بذلك فاكتفى . فقد قضى بذلك سعادة النائب العمومي نفسه على قيمة أقوال شفيق منصور ، وحكمه هذا ينسحب بطبيعته على أقوال شفيق في الحوادث الأخرى لأنه لم يذكرها إلا للوصول لتخفيف الحكم عليه في قضية السردار "

الحكومة نفسها أعدمته قبل تقديم المتهمين إلى المحاكمة ولم تستبقه

" بل إن الحكومة نفسها لم تعتبر لأقواله قيمة ما بدليل أنها أعدمته قبل تقديم المتهمين إلى المحاكمة فلم تستبقه حتى تقدم أقواله ضدهم على سبيل الاستدلال . ولم يؤخذ بأقوال شفيق منصور لأشخاص آخرين فلماذا تجعل قيمة أقواله ضد ماهر والنقراشي إلا إذا كان الغرض اتهامهما على أي حال؟

"كان ذلك فضلا أيضا عما سببته فيما بعد من طرق التأثير المختلفة التي وقعت عليه لحمله على اتهام الأبرياء ومن تناقضه المتكرر في أقواله ومن تكذيب جميع الأشخاص الذين ذكرهم له في كل ما أعاده ، ومتى انهدمت قيمة أقوال شفيق منصور فقد انهار الاتهام كله.

طعن النحاس باشا في شهادة نجيب الهلباوي

"شهادة محمد نجيب الهلباوي على علاقتها لا تصلح أيضا دليلا ضد ماهر والنقراشي لأنه لم يكن سوى شاهد سماع عن شفيق منصور الذي حكم عليه بالإعدام وأعدم فعلا. ولأنها لا تخرج عن كونها أقوالا صادرة من شفيق منصور فلا تصلح لتعزيزها وإلا كانت النتيجة أن أقوال شفيق منصور ، تعزرها أقوال شفيق منصور ولأن شهادته لا تعلق لها بأية حادثة بالذات من الحوادث موضوع الاتهام ، هذا فضلا عن كونه من ضمن المحكوم عليهم الذين أفرج عنهم في سنة ١٩٢٤ ضمن المجرمين السياسيين ، وكان يشتغل لحساب البوليس السري وفضلا عما سببته حضرات زملائي تنفيذاً لشهادته".

النحاس يرى أن شهادة علي حنفي إلغاء لوظيفة القضاء

"شهادة علي حنفي ناجي على علاقتها أيضا لا تصلح دليلا ضد ماهر والنقراشي لأنه لم يكن سوى شاهد سماع عن المرحوم والده وشهادة السماع لا قيمة لها قانونا لأن الأخذ بها معناه إعطاء

قيمة لأقوال يدعى بأنها صدرت في غير مجلس القضاء من غير حلف يمين وبدون مناقشة مبدئية فيما ينقل عنه منها وهذا مناف لطبيعة الشهادة وإلغاء لوظيفة القضاء إذ يكون الناقل عن غيره هو القاضي في صحة ما ينقله عنه.

هذا فضلا عن كون علي حنفي ناجي هذا يشتغل لحساب البوليس السري وفضلا عن كون شهادته لا تتسحب على أية حادثة بالذات من الحوادث موضوع الاتهام لذلك لا تكون لأقوال علي حنفي ناجي قيمة كما أنه لا قيمة لأقوال نجيب الهلباوي ولا يمكن لكلا القولين أن ينهض دليلا ضد المتهمين.

وهنا دارت المناقشة التالية :

- **حضرة القاضي :** تؤخذ على سبيل الاستدلال.

- **النحاس باشا:** هذا جميل وإني أحمد الله على أن حضرة القاضي متفق معي على هذه النتيجة وهي أن كل هذه الأقوال لا تؤخذ إلا على سبيل الاستدلال ، إني مسرور لذلك والواجب على قاضي الإحالة ألا يحيل متهما على محكمة الجنايات بمجرد أقوال تؤخذ على سبيل الاستدلال.

طعن النحاس باشا في شهادة توحيد طاهر و تحويلها لعكسها

أما شهادة توحيد طاهر فإنها تصلح لأن تكون شهادة نفي لماهر والنقراشي لأنها تنحصر أولا في أن النقراشي توسط لدى وكيل قسم الحشرات بناء على خطاب توصية حضر إليه به من حسن كامل الشيشيني أفندي. وثانيا في أن شفيق منصور كلم أحمد ماهر وزير المعارف وقتئذ بخصوص إدخال سيف الدين طاهر أخيه مجانا بالمدرسة الخديوية فقبل بها. وهذا وذاك قاطعان في أن ماهر والنقراشي لم تكن لهما علاقة بعائلة مصطفى حمدي ولم يساعدا أخويه إلا بناء على توسط آخرين لديهما.

إلى هنا انتهت الدلائل المشتركة المقدمة ضد ماهر والنقراشي وقد تبين أن لا قيمة لها على الإطلاق فلننظر في الدليل الخاص بماهر.

طعن النحاس باشا في شهادة يعقوب صبري

أما شهادة يعقوب صبري أفندي الخاصة بماهر دون النقراشي فإنها على علاتها لا تنهض أيضا دليلا ضد ماهر. لأنه من جهة كان متهما في بعض هذه الحوادث وهو ممن شملهم قرار سعادة النائب العمومي القاضي بصرف النظر عن اتهامهم فيها فكأنما صرف النظر عن اتهامه ليكون شاهدا ضد ماهر وكأنما أراد سعادة النائب العمومي بهذه الوسيلة أن يدخل في الإجراءات القضائية المصرية عملا بنظام شاهد الملك المقرر في النظم الإنجليزية وهذا ليس بمسموح في أنظمتنا القضائية فلا يمكن أن يكون له قيمة ما.

ومن جهة ثانية فإن اعترافه لم يجيء إلا بعد إنكار تام وبعد أن لبث في السجن الانفرادي خمسة عشر يوما وقع في أثنائها عليه من التأثير ما وقع لحمله على اتهام ماهر، وقد كان أنكر من قبل

معرفة به ليكون هذا الاتهام ثمنا للإفراج عنه. وبعد أن أعطى إليه الضمان على ذلك كما هو مستفاد من تقريره الذي كتبه في السجن في أول أكتوبر سنة ١٩٢٥ وكما هو الواقع فعلا.

دلالة استدعاء الوزير يحيى إبراهيم باشا لعبد الحليم البيلي

وقد سمعتم حضرتكم بالأمس من عبد الحليم بك البيلي أنه عقب وصوله من الأستانة استدعاه يحيى باشا إبراهيم بصفته رئيسا له كوزير للخارجية بالنيابة وبصفته رئيسا للحكومة المصرية بالنيابة وقال له إنه يريد منه أن يفضي إليه بأسرار الحوادث السياسية وهو يضمن له حريته التامة ومستقبله وفي حالة ما إذا لم يفض إليه بها فإنه لا ينتظر أية حماية لا منه ولا من أية جهة أخرى وأنه حضر بعد ذلك انجرام بك وكوين بويد فأعاد يحيى باشا عليه هذه العبارة على مسمع منهما قال عبد الحليم بك فأجبت في الدفعتين بأنه يخطئ جدا إذا ظن أن لي علاقة بهذه المسائل ويؤلمني أن أسمع منه هذا الكلام ولو أنه مدفوع إليه بضغط الأشخاص الذين يريدون ذلك.

ضغوط رسل باشا

وقال ثم أخذني انجرام بك إلى رسل باشا حكمدار البوليس فأعاد عليّ هذه العبارة بشكل أفهم منه أنهم صادرة من دار المندوب السامي. وقبيل خروج نشأت من السراي استدعاني رسل باشا مرة أخرى وقال لي أتعرف أن نشأت باشا شلناه فقلت لا فقال أنه خرج وسيكون في وظيفة سفير ولكنه لا يخرج إلى الخارج ، وقال لي أن الناس يعتقدون أن لنشأت باشا تأثيرا في التحقيقات وقد أخرجناه ولا يد من أن يكون لديك على الأقل معلومات بالجرائم والمجرمين فقلت له: ليس لي علاقة بالإجرام.

النحاس باشا يثبت ضغوط السلطات من أجل صناعة الاتهام

وهذا يثبت اتحاد السلطات على التأثير بطرق الوعد والوعيد على الأشخاص ليوجهوا تهما إلى الآخرين ويعدهم بضمن حرياتهم ومستقبلهم إذا هم أجابوهم إلى طلبهم وإلا فلا حماية لهم عندهم ولا عند غيرهم وإلا فالقبض والسجن وما يتبع ذلك.

هذا مثل لما وقع بالضبط ليعقوب صيري ويزيد عليه أن التأثير بالوعد والوعيد قد حصل فقد تم القبض عليه فعلا وبعد انكاره وإيداعه السجن فأنتج الثمرة المطلوبة.

ومن جهة ثالثة فإنه ليس بمعقول ولا قابل للتصور أنه مع كونه لم تسبق له معرفة بعبد الرحمن الرافعي ولا بالدكتور ماهر يقص ماهر أمامه بمجرد التعارف بين ثلاثتهم بمنزل الصوفاني بك حكاية وفاة الضابط مصطفى حمدي بواسطة شظايا قنبلة عندما كان يتمرن على إلقاء قنابل جديدة بالجبل بطلوان هذا فضلا عن تناقضه مع شفيق منصور في أقواله عمن حضر سماع هذه القضية من ماهر فكلاهما يقرر أن الآخر لم يكن موجودا. فضلا عن كون شهادته لا تتعلق بأية حادثة بالذات من الحوادث موضوع الاتهام.

(٩) هذه النظرية العامة وحدها كافية لإظهار قيمة الدلائل المقدمة من النيابة العمومية وأنها لا تسوغ الإحالة على محكمة الجنايات فإذا لم تكن النيابة استطاعت أن تحفظ الدعوى لسبب ما فإن

قاضي الإحالة له الحق بل عليه الواجب الذي يقضي به الذمة والقانون والعدالة أن يقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضد ماهر والنقراشي فإنه إنما وجد نظام محاكم الجنايات ليكون ضمانا للمتهمين عوضا عن الدرجة الابتدائية في النظام القديم لا آلة للاتهام والقضاء مستقل في عمله لا سلطان لأحد عليه فلا يجوز له أن يحيل متهما إلى محكمة الجنايات إلا إذا كانت الدلائل المقدمة كافية كما هو نص المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات.

مناقشة النحاس باشا لتقارير شفيق منصور

(١٠) أنتقل بعد هذه النظرة العامة إلى مناقشة تقارير شفيق منصور وأقواله في التحقيقات وأترك لحضرات زملائي الكلام عن بطلان الإجراءات التي حصلت في القضية من أولها إلى آخرها والتي بسببها لبث المتهمان كبيرا المقام في السجن الانفرادي يذوقان مرارته ويقاسيان آلامه هذا الزمن الطويل.

(١١) كلام صدر من شفيق منصور ضد ماهر والنقراشي ورد في تقريره الذي كتبه في السجن بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥ فهل هذا الاتهام الذي صدر منه ضدهما في هذا التاريخ كان طبيعيا أو أنه لم يصدر منه إلا تحت تأثيرات خاصة؟

(١٢) هذا الاتهام منه لم يكن طبيعيا لأنه لم يذكر عنهما شيئا في أقواله التي أباها أمام سعادة النائب العمومي بعد القبض عليه في المرة الثانية لا في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥ عندما أترف على نفسه في حادثة السردار وفي الحوادث السابقة ولا بعد ذلك في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ وفي ٣٠ منه مع أنه ذكر في هذين المحضرين أسماء المشتركين معه في الحوادث السابقة ولا في ٢ أبريل كذلك ولا في ٧ أبريل كذلك لم يذكر شيئا عنهما في التقرير الذي قدمه لسعادة النائب العمومي بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٥٢ ولا في التقرير غير المؤرخ.

فلو كان يعلم شيئا ضد ماهر والنقراشي لكان قاله عنهما عند ذكر أسماء المشتركين في الحوادث المذكورة ويكون اتهامهما في التقرير الذي كتبه في السجن في ١٣ أبريل إنما يكون قد صدر منه تحت تأثيرات خاصة فما هي هذه التأثيرات؟

(١٣) ثبت من محضر جلسة المعارضة في أمر حبسه المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٢٥ أنه أخبر المحامي الذي حضر معه في الجلسة حضرة الأستاذ أمين عز العرب حين اختلى به أنه تحت تأثيرات شديدة متوالية وأنه أقترح عليه في سجنه مرارا اتهام أشخاص لا علاقة لهم بهذه القضية إلا الآن. فقرر ذلك حضرة المحامي أمام القاضي وأثبتته في محضر الجلسة ثم أخبر بتفصيله سعادة النائب العمومي عقب انتهاء الجلسة. فلما سئل شفيق منصور اعترف أمام القاضي بحصول التأثير عليه بغرض اتهام أشخاص آخرين ولكنه تحاشى تعيين الأشخاص خشية ازدياد عوامل التأثير عليه طبعا قياسا على ما تحمله في ذلك من قبل ، ونبين هنا ما ظهر من التأثيرات والله يعلم أن ما خفي كان أعظم.

اضطراب أعصاب شفيق منصور

(١٤) قرر شفيق منصور أمام حضرة القاضي أثناء نظر المعارضة في أمر حبسه في يوم السبت ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ أنه لا ينام الليل وأنه يرى في السجن حركات غير اعتيادية وأنه علم في يوم الخميس بأنه سيحصل جلد داخل السجن بدون إعلانه وأنه في يوم الجمعة طلب مدير السجن وتكلم معه بخصوص هذا الجلد فأجابه بأن هذا شيء بسيط ولا صحة له ، وأن هذا وهم فأخبره بأنه رأى أشياء كثيرة وسمع بعض المساجين يتكلمون بخصوص ذلك فأجابه بأن هذا غير صحيح وأنه في هذا اليوم السبت أيقظوه مبكرا وأحضروا له حكيما وأخرجوه من الزنزانة الساعة ٥ صباحا وحلقوا ذقنه وقالوا إنه يوجد اليوم مجلس عسكري وسمع من الجاويشية أن مدير السجن حضر مع وكيل النيابة وسمع الشهود وأنه صدر الحكم ضده بالجلد والأشغال الشاقة خمس سنين . حصلت هذه التأثيرات عليه فاضطربت أعصابه حتى ظن من نفي مدير السجن لهذه الأعمال أمامه أنه أصيب بنوع من التخريف.

(١٥) وثبت من الكشف الطبي المتوقع عليه بالسجن في ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ أنه لم ينم ثلاثة أيام كما قالوا في السجن ولكنه يدعي أنه نام قليلا أو لم ينم أبدا مدة أسبوع وأنه وجد في جسمه من علامات العنف خدشان على الرسغ الأيسر. وهذا يدل على أنه عدا التخويف والتهديد كان يستعمل معه العنف أيضا.

(١٦) وفي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥ قرر شفيق منصور أمام النائب العمومي أنه سيعدم الليلة بواسطة ضربة على رأسه وقرر أمام حضرة القاضي الذي نظر في المعارضة في أمر حبسه في هذا اليوم بأنه يسمع في السجن بأنه سيعدم بطريقة الربط على عمود وإلقاء الأحجار عليه وأنه سمع ذلك من جاويش السجن والكونستبلات وأنهم دائما يتكلمون في هذه المسألة وأنه عند سماعه هذه الأقوال يحصل تأثير على أعصابه.

(١٧) وقرر أمام سعادة النائب العمومي في ٧ أبريل سنة ١٩٢٥ أن كل ما قرره فيما يختص بهذه القضية أخيرا غير صحيح لأنه كان تحت تأثير الخوف والفرع والتهديد بالموت من الكونستبلات والجاويشية الموجودين بالسجن.

(١٨) وقرر في ١١ أبريل أمام حضرة القاضي الذي نظر في المعارضة في أمر حبسه أن كل ما صدر منه لم يحصل بمحض إرادته وإنما كان من تأثير رجال البوليس الذين كانوا يلازمونه في الساعة ٨ صباحا للساعة ٩ فكان في حالة عصبية شديدة وكان ما يقال له بأنه موصل للنجاة وليس موصلا للجنة.

نجاح التأثير على شفيق منصور

(١٩) هذا ما ظهر من التأثيرات المختلفة التي توقعت عليه في السجن قبل يوم ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥ الذي كتب فيه تقريره عن الحوادث السابقة ضد ماهر والنقراشي ولم يكن قد مضى يومان

على ما أخبر به محاميه في هذه التأثيرات بجلسة المعارضة في ١١ أبريل سنة ١٩٢٥ مما يدل على أن هذه التأثيرات قد أنتجت فعلا أثرها المطلوب.

(٢٠) ويدل على ذلك أيضا أنه بمجرد أن حضر أمام سعادة النائب العمومي في اليوم التالي وهو يوم ١٤ أبريل كتب أمام سعادته تقريرا هذا نصه: أقرر بأن كل ما ورد فيما قدمته لسعادة النائب تحت عنوان تقرير مقدم مني لا صحة له بالمرّة وأنا ككتبتة فقط للدفاع عن نفسي أو كوسيلة توصلني إلى الخلاص من موقف صعب زججت بنفسي فيه، وأني أقرر صراحة بأن هؤلاء الأشخاص بالأخص الآخرين لم أخبرهم عن شيء من هذه الحوادث ولا ذكرت شيئا عنها لا بعدها ولا قبلها وإني أنا شخصا المسئول عن ذلك وأنا الذي كنت أعمله فقط لا غيري وأما الإشارة الواردة في الدوسيه عن قول بعضهم أستشير غيري فليس هناك غيري مطلقا وإنما كنت أستشير نفسي. وإني أشهد الله على ذلك وهذا إقرار واعتراف مني بذلك وأشر عليه سعادة النائب العمومي بالإشارة الآتية: تقدم من شفيق منصور اليوم حيث كتبه أمامنا. وهذا يدل على أنه انتهر فرصة وجوده أمام النائب العمومي في هذا اليوم بعيدا عن المؤثرات التي تحيطه في السجن فكتب أمامه ها التقرير إظهارا للحقيقة.

(٢١) وقد اقتنع بذلك سعادة النائب العمومي حيث إنه لم يعر تقرير ١٣ أبريل أي التفات ولم يعمل عنه تحقيقا ما وحرر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ تقرير الاتهام في قضية السردار وقدم المتهمين فيها إلى قاضي الإحالة.

(٢٢) على أن هذه النتيجة لم تكن لتروق الذين كانوا يعملون على إيقاع ماهر والنقراشي فعمدوا إلى التأثير على شفيق منصور من طريق آخر بعد أن أحيلت القضية إلى محكمة الجنايات وفعلا أنتج التأثير الجديد مفعوله فأدى إلى الأقوال التي أبدأها شفيق منصور أمام سعادة النائب العمومي في تحقيق ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ وقبض بسببها على ماهر والنقراشي فما هذه المؤثرات؟

النحاس يفصل القول في دور وزير الداخلية صدقي باشا

(٢٣) لقد أن لنا أن نذكر عمل الحكومة على التخصيص في هذا الشأن كان النقراشي مقبوضا عليه في حادثة السردار كما سبق ايضاحه وكان لا بد من إيجاد أدلة ضده والأدلة معدومة وكان محمد نجيب الهلباوي يشتغل لحساب البوليس السري مع سليم أفندي زكي رئيس المكتب السياسي ابتداء من ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ لمعرفة مرتكبي الجرائم السياسية كما هو مبين في شهادة سليم أفندي زكي.

فلما وقعت حادثة السردار أخبره بها سليم أفندي زكي في يوم وقوعها فأخذ يشتغل في اكتشاف مرتكبيها بالاتصال مع البوليس إلى أن قبض على الفاعلين الحقيقيين فقدم تقريرا بذلك في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ لم يرد فيه ذكر لماهر والنقراشي وكان بناء على اكتشافه يأمل نيل المكافأة البالغ قدرها عشرة آلاف جنيه لمن يدل الحكومة على مرتكبي حادثة السردار.

ولكن في اليوم التالي وهو اليوم ٥ فبراير سنة ١٩٢٥ أفهمه معالي إسماعيل باشا صدقي وزير الداخلية إذ ذاك أنه يعلن العفو التام عنه مع منحه هذه المكافأة على أن يوضح جميع ما يعمله بخصوص الجرائم السياسية التي ارتكبت في القطر المصري وبالأخص حادثة السردار بخطاب هذا نصه:

رئاسة مجلس الوزراء- ختم مكتب وزير الداخلية-

حضرة محمد أفندي نجيب الهلباوي

أمرني صاحب الجلالة الملك بأن أمنحك عفوا تاما وذلك بأن:

- أولا: لا تقام عليك الدعوى في جريمتك الخاصة بإلقاءك قنبلة على حضرة صاحب العظمة المرحوم السلطان حسين في سنة ١٩١٥.

- ثانيا: تمنح عفوا من حضرة صاحب الجلالة الملك عن الجريمة والحكم السابق وذلك إذا أوضحت جليا جميع ما تعلمه بخصوص الجرائم السياسية التي ارتكبت في القطر المصري وبالأخص اغتيال السردار وتأكدت الحكومة من إخلاصكم في المعلومات التي أعطيتموها وعلاوة على هذا العفو فإنك تمنح العشرة آلاف جنيه المكافأة بالشروط الواردة بالإعلان.

وزير الداخلية الإمضاء

ونلاحظ هنا أن الدعوى الخاصة بإلقاء القنبلة في سنة ١٩١٥ كانت أقيمت عليه وحكم عليه فيها ونفذ عليه الحكم في وقتها إلى أن عفى عنه في ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ ضمن المجرمين السياسيين فلا يمكن أن تقام عليه من أجل هذه الحادثة الدعوى من جديد إنما كان المقصود تجسيم الأمر أمامه من جهة ومنع العشرة آلاف جنيه عنه من جهة أخرى حتى يخضع لما يريده منه البوليس من اتهام من يريد إيجاد الأدلة ضدهم.

ولذلك قدم تقريرا آخر في ٥ فبراير سنة ١٩٢٥ قال فيه: إنه علم من شفيق منصور بأن جميع الحوادث كانت من تدبيره وقد صرف عليها كل إيراده وعلم منه أن النقراشي كان شريكا له في كل أعماله تقريبا وكذا أحمد أفندي ماهر والشيشيني إلخ وهذا هو بيت القصيد إن كان علم ذلك من شفيق منصور حقيقة فكيف لم يذكره في تقريره الذي قدمه عن الحادثة في اليوم السابق.

وكيف لم يتوجه بنظره إليه ولم يوجه إليه نظر سليم أفندي زكي الذي كان يشغل معه في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ لمعرفة مرتكبي الجرائم السياسية، حقق النائب العمومي في هذين التقريرين ابتداء من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ إلى ٢١ منه وكانت النتيجة أن أفرج عن النقراشي في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥.

النحاس يوظف شهادة سليم زكي في اثبات تورط وزير الداخلية

(٢٤) فلما جاءت اعترافات شفيق منصور في التحقيق في يومي ٢٨ و ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ صريحة فيما ينفي التهمة عن السعديين وأنه يعتقد أنها دبرت بواسطة أشخاص يكرهون سعد باشا وتوصوا لمحمود إسماعيل. وأنه أخبر أولاد عنايت أنه يجوز أن تكون هناك يد أخرى تعمل لحضهم

على ارتكاب الجريمة وأنه لا يستبعد أن يكون محمود إسماعيل تحت تأثير أشخاص آخرين لأنه متحمس لهذه الحادثة ، وأنه ذات يوم بعد ارتكاب الحادثة كان متهيجا ضد محمود إسماعيل بسببها وأنه اليد الفعالة فيها وأخبره أنه لا بد من أن يكون لشخص كبير تأثير عليه حتى ارتكبت هذه الحادثة ضد سعد باشا لأنه يود عدم بقاء سعد باشا في الحكم. ولما فشل السعي في تدبير الاتهام الوارد في تقرير ١٣ أبريل ١٩٢٥ على ما سبق بيانه. ولما نظرت القضية أمام قاضي الإحالة في ٦ مايو ١٩٢٥ وأحيل المتهمون إلى محكمة الجنايات وتسلم المحامون نسخا من أوراق التحقيق ونشرت بعض الصحف بعض هذه الاعترافات أحدثت تأثيرا كبيرا في الأفكار.

علاقة محمود إسماعيل و نشأت باشا

ولما كان صدقي باشا يعمل ضد السعديين ويتوعدهم بالويل والثبور وعظائم الأمور في أحاديثه وفي خطبه وفي اجتماعاته صدر الأمر للصحف بالكف عن نشر أوراق التحقيق وصدر بلاغ رسمي بتكذيب ما قيل عن وجود أي علاقة بين محمود إسماعيل وبين نشأت باشا. واتجه صدقي باشا ومن معه إلى المحامين عن شفيق منصور للتأثير عليه بواسطة بطريق وعده بتخفيف العقاب عنه إذا ما اتبع نصيحتهم وهذا ما كان يتمناه شفيق منصور لإطالة حياته. فقد شهد سليم أفندي زكي أمام النائب العمومي في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بأن شفيق قال له بعد الحكم عليه: إن المحامين عنه قابله اثنان منهم أولا وأخبراه بأن يعترف بكل الحقيقة وما يعلم عن السعديين وألا يذكر أسماء الآخرين وأن الثالث قابله مرة أخرى وقال له إن نشأت باشا سيساعدك إن اعترفت بكل شيء على السعديين ومفهوم أن عبارة ما يعلم عن السعديين : معناها أن يتهم السعديين.

النحاس يعتمد على شهادة المحامين في اثبات ضغوط وزير الداخلية

وقرر وهيب بك دوس في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أنه قابل شفيق أثناء نظر القضية أمام قاضي الإحالة فطلب منه شفيق أن يسعى له لدى النائب العمومي ليحصل منه على وعد بالسعي لدى الجهات المختصة لاستبدال عقوبة الإعدام إذا أعطى معلومات صريحة بشأن كل قضايا الاغتيال وأن يعترف اعترافا صريحا فذهب إلى النائب العمومي وسأله في ذلك فرفض ولما رأى أن مركز شفيق لا يمكن أن يتحسن بأي اعتراف يأتيه وكانت مأمورية الدفاع لا يدخل فيها تحقيق ضد أشخاص آخرين عدل عن زيارته في السجن.

وقرر الهلباوي بك في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أن شفيق كان قلقا وغير مستقر على رأي خصوصا بعد أن بلغ النائب العمومي بعد تقرير أبريل سنة ١٩٢٥ بأنه يرغب في سحبه فنصحته هو بأن يقرر الحقيقة فيما يخصه ويخص الآخرين إذا كان لديه ما يقرب إلى الظن بصحة الوقائع المسندة إليهم أما الذي لا يجد من نفسه قدرة على تقديم ما يؤيد أقواله ولو بطريق الشبهة فليس ذلك في مصلحته.

ونلاحظ على ذلك أن كل ما قال عنهم شفيق منصور في تقرير ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥ مركزهم في الاتهام سواء ، لأنه لم يكن له عليهم أدلة ما .

النحاس باشا يفسر ما تم في مقابلة شفيق منصور بالمحاميين

وقرر عبد الملك بك حمزة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أنه بعد أن اختلى هو ووهيب بك دوس بشفيق منصور أمام قاضي الإحالة استدعاه صدقي باشا وزير الداخلية إذ ذاك وسأله عما أفضى إليه به شفيق فأخبره به مما لم يخرج عما هو مدون بتقرير أبريل سنة ١٩٢٥ ، فطلب منه أن ينصح لشفيق بإبلاغ ذلك إلى النائب العمومي لأنه كان قد عدل عن ذلك فقابل شفيق مرارا ، وسأله شفيق عن رأيه في طريق الدفاع الذي يسلكه ، فتردد في إعطاء الرأي لأنه كان يخشى أن يتهم شفيق الأبرياء خصوصا بعد أن ترجح لديه أن إفضاءه بالأسرار التي يعلمها من شأنه أن يمنع عنه عقوبة الإعدام ، وأخيرا نصحه بالاعتراف ، فطلب منه شفيق أن يكون واسطه في التأكد من أن هذا الاعتراف سينجي فأخبره بأن الهلباوي بك أخذ وعدا بذلك ، وأنه يستطيع الاعتماد على وعده لأنه لا يمكن أن يخدعه ، وكان شفيق كثير التردد في اعترافاته حتى في المجلس الواحد ، وكان يخيل لي في بعض الأحيان أنه غير واثق في هذه الوعود .

وقرر أيضا أن شفيق سأله عن مدى اعترافاته فكان يجيبه بأنه يعترف على الأشخاص الذي اشتركوا في جريمة السردار وتدبيرها ، وفي قضايا القتل السابقة لأن الوعد الذي أعطى له لا سبيل لتحقيقه إلا بهذا .

النحاس يكشف سر قبول الهلباوي الدفاع عن شفيق منصور بعد امتناع

" ومن هنا ظهر السر في أن الهلباوي بك الذي كان قد امتنع عن قبول الدفاع عن شفيق منصور أمام قاضي الإحالة، قبل بعد ذلك أن يدافع عنه أمام محكمة الجنايات ، وقابله في السجن في يوم ٢٠ مايو ثم خرج من عنده إلى وزارة الداخلية ، فقابل إسماعيل صدقي باشا . ثم طلب شفيق منصور مقابلة النائب العمومي، فحضر أمامه في اليوم التالي وهو يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ ومعه الهلباوي بك ، وطلب أن تسمع أقواله بحضوره ، فسمح سعادة النائب العمومي له بذلك ، وهي المرة الوحيدة في تاريخ القضايا السياسية التي سُمح للمحامي بالحضور مع المتهم أمام المحقق ، ولم يكن موقف شفيق في هذا التحقق موقف المدافع عن نفسه ، بل موقف من يتهم غيره ، ويلج في الاتهام ، ويذكر وقائع يدلل بها على هذا الاتهام، على نحو ما جاء في نصيحة الهلباوي له ولذلك اشترط حضوره معه أمام النائب العمومي، ليكون شهيدا على ما يقوله ليحقق الوعد الذي وعد به ، وأكد له عبد الملك بك حمزة .

النحاس باشا يستشهد بما رواه احمد رشدي المحامي

وقرر الأستاذ أحمد رشدي المحامي الذي تولى الدفاع عن محمود إسماعيل في قضية السردار أنه بعد يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ وقبل جلسة المحاكمة قال له نشأت باشا بمناسبة الشبهة التي كانت ضده في القضية إن شفيق منصور رجع عن قوله ، ويخيل لي أنه قال كلمه [أمبارح] وكان في

ذلك الوقت وعند ذكر هذه العبارة ظاهرة عليه علامة الاطمئنان أن يكون هذا الحديث بناء على ذلك قد دار بينهما في يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ بعد أن أبدى شفيق للنائب العمومي في ٢١ مايو أقواله المتفق عليها بحضور هلباوي بك.

النحاس باشا بيلور نوايا المؤثرات الفاضحة

أليس هذا كافياً لإظهار خبايا هذه المؤثرات الفاضحة وهل يكون لأقوال شفيق منصور التي تصدر منه تحت هذه المؤثرات أية قيمة في اتهام الآخرين؟ إننا نربأ بالقضاء النزيه العادل أن ينساق وراء الأغراض.

بل قولوا : لماذا يتهمون ماهر والنقراشي

(٢٥) تسألون حضراتكم لماذا يتهم شفيق منصور ماهر والنقراشي بل قولوا لماذا يتهمون ماهر والنقراشي ويعملون على اتهامها والرد على ذلك أن الحوادث المراد اتهامهما فيها واقعة في سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢ وقد قال ماهر بحق في أول استجواب له في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ عقب القبض عليه كما قال لحضرتكم بالأمس أنه لم يكن أمامهم من السعديين الظاهرين في هذه المدة إلا ماهر والنقراشي.

والواقع أنه في سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ كان أعضاء الوفد المصري برئاسة سعد باشا زغلول في أوروبا وفي سنة ١٩٢٢ كان أعضاء الوفد بعضهم منفي في عدن وفي سيشل وبعضهم مسجونين بحكم المحكمة العسكرية وبعضهم معتقل في قصر النيل. فلماذا لم يجدوا أمامهم من السعديين الظاهرين الذين لهم معرفة بشفيق منصور من يصلح لاتهامه سوى ماهر والنقراشي بالنسبة للمركزين اللذين كانا يشغلانها في الوزارة السعدية فعملوا على اتهامها بالباطل واستعملوا الوسائل السابقة بيانها للوصول إلى غايتهم.

ومع ذلك فقد قبض علي ماهر والنقراشي في ذلك اليوم وحققت الوقائع التي نسبها إليهما شفيق منصور في أقواله المذكورة فظهر كذبتها جميعاً فيما يختص بهما كما سنبينه بعد ولم يثبت عليهما اشتراك في حادثة السردار فلم يتهما فيها ونظرت القضية أمام محكمة الجنايات في ٢٦ مايو والأيام التالية له ثم حكم فيها بالإعدام.

استبقاء ماهر والنقراشي في السجن إلى أن تُصنع أدلة

(٢٦) بقي ماهر والنقراشي في السجن وقيل: إنهما باقيا فيه على ذمة حوادث الاغتيال الأخرى ، ومع عدم وجود أي دليل عليهما يسوغ بقاءهما في السجن بقيا فيه حتى القوي التي كانت تشتغل دلائل عليهما ، وكان شفيق لا يزال عالقا بالحياة وكان باب الأمل في تخفيف العقاب عنه من طريق الأمر الكريم لا يزال مفتوحاً أمامه فحصل استغلال هذا الظرف ووقع التأثير عليه في السجن لتقديم تقرير مطول في تفصيل حوادث الاغتيال فكتب تقريره الرقم ١٨ يونية سنة ١٩٢٥ وأردفه بملحقين في ١٩ و ٢٠ منه حمل فيها جميعها على ماهر والنقراشي على الخصوص وأرسل

هذا التقرير إلى سعادة النائب العمومي بخطاب من حكمدار بوليس مصر في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ والظروف التي تحيط بهذا التقرير أدخل في باب الغرابة.

(٢٧) فقد قرر سليم أفندي زكي أنه كان يتردد على شفيق منصور في السجن أثناء ما كان يكتب تقريره الأخير عن الجمعيات السياسية في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ للوقوف على معلومات تفيد التحقيق. وقرر محمد نجيب الهلباوي الذي كان يشتغل لحساب البوليس السري أنه أطلع على تقرير شفيق منصور الخاص باعترافاته الأخيرة. وقرر عبد الحميد عنايت أمام النائب العمومي في تحقيق ٢٧ يونيو ١٩٢٥ ما يأتي: لما كنا في المحكمة في قفص الاتهام قال لي شفيق بأنه سيقدم تقريراً وأطلب منك أن توافقني على كل ما سيذكر به لأنه من مصلحتنا ، فقلت له طيب ولكن كان في نيّتي أني لا أوافقهُ إلا على ما أعرّفه فقط.

النحاس باشا يستغل ذكاه في اثبات تورط النيابة

ومن المدهش أن هذا التقرير الذي كتب في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ ولم يرسل للنائب العمومي إلا في ٢٠ يونيو كما سبق بيانه يطلع عليه حضرة سيد بك مصطفى وكيل النيابة ويثبت في محضر حرره في ١٥ يونيو ١٩٢٥ أنه أطلع عليه بل وينقل منه حرفياً الجزء الخاص بحادثة قتل المرحومين حسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك زهدي فكيف أطلع حضرته على هذا التقرير قبل وجوده وقبل وصوله إلى سعادة النائب العمومي.

وهنا دارت المناقشة التالية

- القاضي: ربما يكون التاريخ غلطاً
- النحاس باشا: فكرت في ذلك لأنه الأمر أدهشني كل الدهشة واستنكرت وقوعه فأردت التثبت من صحة التاريخ فوجدته مكتوباً في المحضر بالعربي وبالفرنسي ١٥ يونيو ١٩٢٥ الموافق ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٣هـ ورجعت إلى النتيجة فوجدت التاريخ العربي مطابقاً للتاريخ الفرنسي كذلك ذكر حضرة سيد بك مصطفى هذا التقرير بجلسه المعارضة التي انعقدت في ١٨ يونيو ١٩٢٥

- حضرة القاضي: ألا يكون هناك تقريران؟

- النحاس باشا: كلا إن الذي ورد ذكره هو تقرير واحد وهو تقرير ١٨ يونيو ١٩٢٥ الذي لم يرسل إلى سعادة النائب العمومي إلا في ٢٠ يونيو ١٩٢٥.

- النيابة (حضرة سيد بك مصطفى): أنا لا أعرف شيئاً بخصوص هذا التقرير

شفيق منصور كان يكتب ما يملئ عليه

- النحاس باشا: إذاً علام يدل ذلك؟ لا استرسل في التعليق فالأمر يفسر نفسه وإنما اقتصر على ذكر الدلالة التي لا تقبل جدلاً وهي أن شفيق منصور إنما كان آلة في أيدي غيره يكتب ما يملئ عليه بعد أن يرتبوه فيما بينهم ويقروا عليه.

النحاس يجيد وصف حالة شفيق منصور بعد اكتشافه أنه خدع

(٢٨) فلما يؤس شفيق منصور من تحقيق ما وعد به أفاض في يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ بما عنده فكان وهو في سجنه ينادي محمود إسماعيل ويدعوه ليعترف ويقول الحق وهو أن سعد والسعديين أبرياء من قتل السردار وأن نشأت باشا وغيره هم الذين دبروها لمصلحة شخصية ... إلخ ، وطلب في النهاية ضابطا إنجليزيا ليعترف له ويكشف السر فحرر سليم أفندي زكي وأحمد أفندي طلعت وانجرام بك محضرا بذلك.

ودخل إليه الضابط الإنجليزي المستر نوبل وكيل المفتش بالبوليس وأخذ أقواله وحرر بها تقريرا في التاريخ نفسه وهي تبرئ السعديين من حادثة السردار وأنهم ليسوا مسئولين عنها بل نشأت باشا وغيره الذي دبروها لإسقاط سعد والبرلمان وكان المنفذ لأغراضهم محمود إسماعيل لأنه يظن أن نشأت باشا سيسعى لدى الملك ليفرج عنه بعد أن يمضي سنتين أو ثلاثا بالسجن يخرج بعدها ويتقلد الوظيفة التي أعدها له نشأت باشا إلخ

(٢٩) ومن الغريب أن هذا المحضر وهذا التقرير لم يقدم إلى النائب العمومي إلا بعد نحو أربعة أشهر من تاريخ تحريرهما ، وبعد إعدام شفيق منصور فقد أرسل سعادة الحكمدار المحضر إلى سعادة النائب العمومي بخطاب مؤرخ في ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ وفي أثناء اطلاعه عليه عرض عليه المستر هيوز تقرير الضباط الإنجليزي المستر نوبل المحرر في ٣١ يوليو ١٩٢٥ بالأقوال التي أفضى بها إليه شفيق منصور في اليوم ذاته.

(٣٠) ومع هذا يقولون إن ماهر والنقراشي أعضاء في جمعية الاغتيال وأنا أقول بعد هذا للنيابة أنه لم يكن لماهر والنقراشي أي اتصال بجمعية الاغتيال وإنما هناك جماعة متآمرون على اتهام ماهر والنقراشي بالباطل ولا ينقذهما إلا عدل القضاء.

إسماعيل صدقي نفسه ذكر أن شفيق منصور كان كثير التردد في أقواله

(٣١) وهنا ألفت نظر حضرة القاضي إلى ما قرره سليم أفندي زكي أمام سعادة النائب العمومي في تحقيق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ إذ قال: "وأنتذكر أن شفيق أخبرني بأنه كلما كان يريد أن يعترف لسعادتك عن اثنين ذكر اسميهما وهما غير ماهر والنقراشي ما كنتم تريدون سماع أقواله". وقد علق سعاده على ذلك بالملحوظة التي سبق ذكرها وهي: نذكر أن شفيق منصور كان يلح علينا في إعادة مناقشته في قضية السردار ولم يذكر لنا أسماء في كلامه الشفهي فأفهمناه أن القضية حكم فيها وأن اضطراب أقواله لا يجعل محلا لإطالة المناقشة معه في هذا الموضوع بعد الحكم نهائيا وقد أفهمناه بذلك فاكتفى. وهذا يدل على أقل تقدير على أن النائب العمومي لم يكن ليعول على أقوال شفيق منصور لاضطرابه فيها ولذلك لم يرد أن يسمع أقواله.

الحكومة أعدمته

وهذا رأي الحكومة ذاتها فإنها أعدمته ولم تستيق أقواله على سبيل الاستدلال ضد المتهمين . وقد طلعت جريدة السياسة العدد ١٠١٤ الصادر بتاريخ اليوم ٣١ يناير ١٩٢٦ ببيان من إسماعيل

صدقي جاء فيه إن شفيق منصور كان كثير التردد في أقواله يعترف حيناً بأمر ينقضها فيما بعد ولما أنس المدافعون عنه أنه شديد الفزع للإعدام رأوا أن يعرضوا أمره علينا لاحتمال النظر في معاملته ببعض الشفقة خصوصا أنه أبدى الرغبة في الإفضاء بأقوال جديدة فأبلغت إذ ذاك شفيق منصور أنه إذا قرر الحقيقة كلها وقام البرهان على صحة قوله وترتب على إقامة البرهان إدانة من يرشد عنهم من المجرمين والحكم عليهم فإذا ذلك يلتمس له عفو يخفف عقوبة الإعدام ولم يصرح إذ ذاك شفيق بأكثر مما قاله من قبل ولم يقم عليه دليل فكانت النتيجة تنفيذ حكم الإعدام.

إذا تعترف الحكومة بلسان من كان وزير داخليتها حين ذلك:

- أولا: بأن شفيق كان كثير التردد في أقواله.
- وثانيا: بأنه كان شديد الفزع للإعدام.
- وثالثا: بأن الحكومة أبلغته بأن تلتزم له العفو بتخفيف عقوبة الإعدام إذا قام البرهان على صحة قوله وترتب على إقامة البرهان إدانة من يرشد عنهم من المجرمين والحكم عليهم.
- ورابعا: بأنه لم يصرح بأكثر مما قاله من قبل ولم يقم عليه دليل فكانت النتيجة تنفيذ حكم الإعدام. فكيف يسوغ للنائب العمومي أن يستند على أقواله بعد ذلك؟

ما يترتب على الكذب

ويدل ذلك أيضا على أنه إذا كان شفيق منصور قد كذب على سليم أفندي زكي فيما يختص بذكر الأسماء فيكون ذلك دليلا قاطعا على كذب شفيق منصور حتى في أقواله التي قررها . فما كان يصح لسعادته أن يستند على شيء من أقواله أما إذا كان سليم أفندي زكي هو الذي كذب في النقل عن شفيق منصور فيما يختص بذكر الأسماء فيكون ذلك مؤيدا لما قلناه عن شهادة نجيب الهلباوي وعلي حنفي ناجي من عدم صحة الأخذ بشهادة شهود السماع.

إخلال النائب العام بحقوق الدفاع

وعلي أي حال ، فإن امتناع سعادة النائب العمومي عن إعادة مناقشة شفيق منصور في قضية السردار مع إلحاحه في ذلك كما هو واضح مما هو مدون في ملاحظة سعادته الأتفة الذكر ومما هو مثبت مع محضر تحقيق سعادته عما جاء في تقرير ١٨ يونيو ١٩٢٥ وهذا الامتناع مع الاستناد على أقواله قد أضر بحقوق الدفاع، لأن شفيق منصور قد عدل في تقريره المذكور عن أقواله السابقة التي كان قررها عن ماهر والنقراشي فيما يختص بحادثة السردار وكان التحقيق معه في ذلك ضروريا لمعرفة العوامل التي دفعته إلى التناقض في أقواله حتى تنكشف الحقيقة من خلال مناقشته وهذه إحدى نتائج التحقيق السري السيئة ، ومع كل هذا يستند سعادته في ملاحظاته المضافة إلى قائمة الشهود على أقوال شفيق منصور الأولى عن ماهر والنقراشي في هذا الخصوص حتى بعد عدوله عنها.

العوامل التي استعملت للتأثير على شفيق منصور

(٣٢) بينا إلى الآن العوامل المختلفة التي استعملت للتأثير على شفيق منصور فلننتقل إلى بيان حالته النفسية ونكتفي في ذلك بالوصف الذي وصف هو لنفسه في يوم ٢١ مايو ١٩٢٥ بحضور محاميه حضرة الهلباوي بك أمام سعادة النائب العمومي إذ قال: فيما يختص بحادثة السردار فإنني لا أرى ما يمنعي إذاً من أن أعيد اعترافي وأن أذكر في الوقت نفسه بكل نفس ثابتة الآن ولم يكن هذه النفس قبل الآن تقدر على أن تبوح بشيء ولقد كان ذلك هو السبب في أن التحقيقات الأولى ظهرت بشكل مدهش ما بين إنكار واعتراف وإنكار لأنني كنت بين عوامل غريبة لأنه كلما أراد الله سبحانه وتعالى أن يسيرني في طريق الخير وأن يجعلني أتم اعترافي صحبياً يغلب على الطبع القديم وهو التفكير الذي كان عندي وهو استحسان هذه الأعمال وعدم التوصل إلى شيء منها فأفكر ثم تعود يد الله تعمل فيّ فأعترف ثم أعود إلى الإنكار بعد ذلك وأن هذه الحالة النفسية انتهت الآن، وإني أذكر هنا التفصيلات الخاصة بالاعتراف من أوله إلى آخره أي الوقائع.

الوعد الذي تلقاه شفيق منصور بالتخفيف عنه

" وما ثبت نفسه إلا الوعد الذي تلقاه بالتخفيف عنه إذا ما أتهم ماهر والنقراشي فهو يدعي أنه يتهمهما بنفس هادئة ، ولكن هذا الهدوء لم يكن لذكر الحق بل ليستحق الوعد الذي وعد به وهو الذي يعترف على نفسه بأنه لا يرى غصاصة في أن يتهم غيره بالباطل فقد قال في هذا التحقيق ذاته أنه أثار الشبهة ضد عبد الحليم البيلي و عبد الرحمن البيلي في كلامه الأول بسبب الاختلاف الحزبي فما بالك به إذا كان المقصود نجاته حياته. وقال لسليم أفندي زكي عندما كان يكتب تقريره الأخير عن الجمعيات السياسية في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ إني أخاف أن أكتب الآن الحقيقة بعد أن قلت قبلاً أشياء ليست بالحقيقة. ذلك هو الذي كان يقرر أمام النائب العمومي في ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ بحضور حضرة الهلباوي بك أنه يقرر ما يقرره بنفس هادئة على اعتبار أنه يقرر الوقائع صحيحة.

ما كان يشغل شفيق منصور إلا فداء حياته

الواقع أنه ما كان يشغله إلا شيء واحد هو فداء حياته وأنه يستهين بكل شيء في هذا السبيل ولذلك رجا وهيب بك دوس عندما اختلى به جلسة الجنايات بناء على أمر رئيس الجلسة أن يتم دفاعه بطلب التخفيف عنه ، لأنه كان مسيراً من ماهر والنقراشي أي منفذا لأوامر آخرين ، وكان رأي وهيب بك أن مثل هذا البيان من شفيق شخصياً للمحكمة سيكون حتماً مضطرباً فقبل أن ينقل عنه هذه الفكرة اشترط عليه أن يكتفي بما يقوله وهيب بك ولا يتكلم هو ، وثابت أن شفيق عدل عن ذلك سواء في تقرير ١٨ يونيو ١٩٢٥ أو في أقواله في ٣١ يوليو ١٩٢٥.

(٣٣) وفي هذا القدر كفاية ونتيجته الحتمية عدم إمكان التعويل على أقوال شفيق منصور التي

أبداها سواء في تقاريره أو في التحقيقات

تفنيذ النحاس باشا للوقائع الواردة في أقوال شفيق منصور عن ماهر والنقراشي.

وننتقل مع مرافعة النحاس باشا بعد هذا البيان المجلد إلى تفنيذ الوقائع التي جاء ذكرها في هذه الأقوال واحدة بعد أخرى .

وقد قال النحاس باشا بوضوح إنه سيقصر على بعض الوقائع المتعلقة بالدعوى وإنه سيتترك التفصيل لحضرات زملائه.

الواقعة الأولى : دعوى اشتراك ماهر والنقراشي في الجمعية السرية

(٣٤) أولا- تناقض شفيق في أقواله عن هذه الجمعية تناقضا بيننا. ففي تقريره الرقيم ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥ ذكر أنه لما عاد من مالطة سنة ١٩١٩ في أكتوبر تقريبا وجد جماعة يعملون على إنقاذ الوطن فضموه إليهم وهم عبد اللطيف بك الصوفاني وعبد الرحمن بك الراجعي وأحمد ماهر ومصطفى أفندي حمدي. وكان أول هم لهم العمل على التخلص من الوزراء الذين يعملون ضد مصلحة البلاد.

ولما تمت هذه الحالة وصل إلى علم الجماعة أن هناك أشخاصا يشتغلون في القضاء على الأفراد الإنجليز فكلف من الجماعة بالاتصال بهم لمعرفة بأولاد عنايت الذين كانوا من ضمنهم واتصل بهم فعلا وقد انضم بعد ذلك للجماعة النقراشي ولكنه كان على بعد، وصلته به وبماهر، وكان عبد الحليم البيلي من المتصلين به شخصيا ثم عدل عن هذه الأقوال في ١٤ أبريل ١٩٢٥. وفي ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ قرر أن اللجنة الرئيسية الآن مؤلفة منه ومن ماهر والنقراشي وأما قبلها فكانت مؤلفة من أشخاص آخرين انقطعوا عن الاستمرار في العمل.

وقرر أن حسن كامل الشيشيني لم يكن عضوا في الجمعية لا عضوا أصليا ولا عضوا استشاريا فلما أخرجته النائب العمومي بقوله له : هل يعقل أن تتكلم مع ماهر في موضوع خطير كهذا يريد موضوع اغتيال السردار أمام شخص أجنبي عنكم قال إن الحقيقة أنه كان عضوا استشاريا.

وفي تقرير ١٨ يونيو ١٩٢٥ قرر أنه لما عاد من مالطة في أواخر سنة ١٩١٩ أي حوالي شهر نوفمبر وجد الجماعة مكونة من عبد اللطيف بك الصوفاني ومصطفى أفندي حمدي وأحمد ماهر والنقراشي ومحمد بك شرارة وعبد الرحمن الراجعي وأن هذه الجماعة كانت مكونة فانضم إليها. وكان هناك أعضاء استشاريون أمثال الشيشيني وكان البيلي له صلة بي عن بعد. وأن عبد اللطيف بك الصوفاني وعبد الرحمن بك الراجعي انقطعوا عن العمل في يوم الانتهاء من الاعتداء على الوزراء وكذلك محمد بك شرارة من يوم سفره إلى مقر وظيفته في الخارج.

والتناقض في أقواله ظاهر في الأشخاص إذ أضاف فيما بعد النقراشي وشرارة على الأعضاء الذين كان قد ادعى أولا أنهم هم الذين وجدهم مكونين للجمعية قبل الانضمام إليهم مع أنه لم يذكر شرارة أولا وقرر أن النقراشي لم ينضم إلى الجماعة إلا بعد الانتهاء من حوادث الوزراء وبعد أن اتصل هو بجمعية الاعتداء على الأفراد الإنجليز.

وهنا دليل مادي يكذبه في دعواه أن النقراشي كان موجودا بالجمعية عندما حضر من مالطة في أواخر سنة ١٩١٩ في أكتوبر تقريبا أو حوالي شهر نوفمبر على قوله ذلك أن النقراشي كان في ذلك العهد في السويس ناظرا لمدرستها الأميرية ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩١٩ لغاية ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ ولم يغادرها في هذه المدة مطلقا لا بالإجازة ولا غيرها.

يمكن الرجوع إلى بيان وزارة المعارف العمومية الثابت فيه أن النقراشي كان ناظرا لمدرسة السويس من أول سبتمبر سنة ١٩١٩ أي قبل وصول شفيق منصور من مالطة لغاية ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ ثم نقل إلى أسبوط مديرا للتعليم بمجلس المديرية من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٢٠ يونيو ١٩٢٠. وأنه في هاتين المدتين لم يأخذ إجازة إلا ثلاثة أيام من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ وهي المدة الضرورية للانتقال من السويس إلى أسبوط.

وعندئذ دارت المناقشة الآتية:

- القاضي : من الجائز أنه يجيء في إجازات غير رسمية.
- النحاس باشا: إنه كان ناظرا لمدرسة السويس ويستحيل على الناظر أن يتغيب عن المدرسة من غير أن يثبت ذلك في الجدول الخاص بالحضور والغياب.
- أحمد بك لطفی: إن النقراشي نقل إلى السويس في سنة ١٩١٩ وهي سنة اشتداد الحركة الوطنية والوزارة التي تولت الأمر عقب ذلك عملت على إبعاد جميع الموظفين الذين كان لهم اتصال بالحركة الوطنية فأبعدت النقراشي إلى السويس ثم إلى أسبوط والمعروف أن الوزارة كانت على الدوام تراقب حركات الموظفين المذكورين فلا تعطيتهم إجازات وكانوا تحت المراقبة الفعلية.
- النحاس باشا : كانت الوزارة في ذلك الوقت تحت تأثير السلطة العسكرية فكان القصد إبعاد النقراشي وأمثاله من القاهرة والواقع أن النقراشي كان منفيا عن مصر فما كان يستطيع أن يحضر في إجازة غير رسمية ولا يمكن الاعتماد على غير ما جاء بالبيان الرسمي الصادر من وزارة المعارف. إن هذا الدليل المادي لا يصح الاستهتار به فهو يهدم أقوال شفيق منصور ومتى ثبت كذبه في بعض دعواه بهذا الدليل المادي سقطت دعواه كلها، هذا فضلا عن أن الباقيين على قيد الحياة من الأشخاص الذين ذكرهم قد كذبوه جميعا من غير استثناء.

النحاس يثبت تكذيب الأربعة لشفيق منصور

٣٧- ثانيا- استشهد شفيق في تحقيق ٢٤ يونيو ١٩٢٥ على أن الجمعية مكونة من الأعضاء الذين ذكرهم : محمود إسماعيل وعبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ومحمد شمس الدين وعريان يوسف سعد. فكذبوه جميعا إذ كذبه الأربعة الأولون في التحقيق الذي عمل في ٢٥ يونيو ١٩٢٥ وقال له عبد الحميد عنايت في أثناء مواجهته به: أنا قلت عنك لأنك كنت معنا وإذا كنت أعرف شخصا آخر كنت قلت عنه وكذلك أعاد عبد الفتاح عنايت تكذيب شفيق منصور في ذلك في تحقيق ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ وكذبه عريان يوسف سعد في التحقيق الذي عمل معه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

القاضي يستجيب للنحاس باشا في تصحيح واقعة بعد تحقيقها في الجلسة

وهنا استسمح حضرة القاضي في أن أصحح واقعة جاءت في سؤال وجهه حضرته لأحمد ماهر في جلسة أول أمس أن أحمد إسماعيل ووالدته يقولان: إنه كانت لمحمود إسماعيل معرفة به وهذا لا يطابق الواقع فإن أحمد إسماعيل قرر أنه لا يعرف أن أخاه يعرف أحمد ماهر. ووالدته زينب بنت بكرى حماد لم تذكر أحمد ماهر ضمن الذين قالت عنهم إنهم كانوا يترددون على ولدها محمود ونفس محمود إسماعيل قرر أنه لا يعرف أحمد ماهر.

وهنا دارت المناقشة الآتية:

- **القاضي:** ألم تقل والدة محمود إسماعيل إن ولدها كان يقيم ولأئم يحضرها حسن الشيشيني وأحمد ماهر وغيرهما؟

- **النحاس باشا:** كلا هذا غير صحيح وليس في أوراق التحقيق شيء من هذا وهذه إجاباتها في التحقيق: س: هل كان يتردد على ابنك محمود أحد من معارفه في المنزل؟ ج: اللي كان يتردد عليه كثير وبيبيت معه في بعض الليالي في البيت عبد الرحمن البيلي وواحد اسمه جبريل جاء بات عندنا خمسة عشر يوما باستمرار. س: هل كان يتردد عليه أحد خلاف عبد الرحمن البيلي؟ ج: كان يعزم إخوانه وكانوا يجوا له وأنا طبعا ما شوفهمشي.

- **القاضي:** يمكن لها أقوال أخرى.

- **النحاس باشا:** كلا

- **مرقص باشا حنا:** النيابة موجودة وهي تقول لنا إن كان لوالدة محمود إسماعيل استجواب آخر أم لا.

- **النحاس باشا:** إن هذه المسألة هامة يجب تحققها ولا نود مطلقا أن يبقى في ذهن حضرة القاضي أثر لمثل هذه المسائل التي لا وجود لها في التحقيقات وبما أن التحقيقات طويلة جدا فإني أنتظر في دفاعي حتى تبحث عنها المحكمة أو النيابة

- **القاضي:** نتركها من ذهننا مؤقتا وأنا متنازل عنها الآن.

- **النحاس باشا:** هذا موضعها فأرجو تحقيقها.

- **وهنا حضر حضرة مصطفى بك حنفي رئيس النيابة وقال إن أحمد إسماعيل هو الذي**

ذكر الأشخاص الذين كانوا يترددون على العزائم التي كان يقيمها محمود إسماعيل فتراجع.

- **النحاس باشا تلا أقوال أحمد إسماعيل في صحيفتي ٧٧ و ٨١ وليس فيها ذكر لأحمد ماهر.**

- **مصطفى بك حنفي:** لأحمد إسماعيل أقوال أخرى.

- **القاضي:** نتركها الآن وأنا أقر بأني مخطئ

- **النحاس باشا:** أرجو من حضراتكم أن تعتبروا أن ما أطلبه لم يكن فيه إحراج لكم وما

قصدت إحراجكم مطلقا وكل ما أقصده هو أن تتقوا على الحقيقة كما هي إذ ليس من شأنني أن

أترككم تفهمون الوقائع على غير صحتها فإن مهمتي كمحام هي مساعدة القضاء على كشف الحقيقة ليس إلا.

- القاضي : نترك مصطفى بك حنفي يبحثها ويقول لنا عن النتيجة.
- النحاس باشا : موافق.
- مصطفى بك حنفي : بعد البحث لم يأت في أقوال أحمد إسماعيل ذكر لأحمد ماهر.
- القاضي : لقد نزعتها في ذهني نهائيا.
- النحاس باشا : الحمد لله على ذلك.

النحاس باشا يفسر نفسية شفيق منصور

وأنقل إذاً لنقطة أخرى وهي بيان الأسباب التي سهلت على شفيق منصور اتهام ماهر والنقراشي. هذه الأسباب هي:

- أولاً: حسده لهما لتربعهما دونه في وظائف عالية في الدولة وهذا ما قرره نجيب الهلباوي وقرر أيضا أن شفيق كان يطعن على الأشخاص الملتقين حول سعد باشا بأنهم ذوو مآرب شخصية ويأخذون الوظائف لهم ولأقاربهم وأنه انتقد تعيين ماهر وزيرا والنقراشي وكيل وزارة.
- وثانياً: معارضة ماهر له في تعيينه في مكتب مجلس النواب أو في بعض لجانته واعترافه بذلك.

- وثالثاً: اعتقاده بأن مسؤوليته في حادثة السردار ترتفع بقوله إنه أخبر بها ماهر الذي كان وزيرا مختصا والنقراشي الذي كان وكيل وزارة الداخلية ومختصا أيضا (شهادة وهيب بك دوس). وبناء على ما تقدم لا يكون لدعوى اشتراك ماهر والنقراشي في جمعية سرية نصيب من الصحة.

النحاس ينقض دعوى وجود أحمد ماهر في مقتل مصطفى حمدي

(٣٥) هذه التهمة مكنوبة. أولاً: لأن شفيق منصور لم يذكر شيئاً عن اتهام ماهر في هذه الحادثة في تقرير ١٣ أبريل سنة ١٩٢٥ مع أنه اتهمه بوجوده في الجمعية السرية ومع كون ذكر هذه الحادثة في هذا التقرير إذ جاء فيه. وأما مصطفى حمدي فقد قتل عندما كان يجرب قنبلة من القنابل الأولى التي كانت تعمل في مصر وجربها وهو لا يعرف قوتها فأصيب بها وقد كان يشتغل بعملها وملوها واستخرج التركيب من كتاب عنده. فلو كان ماهر مشتركاً في هذه الحادثة لما تأخر عن ذكره بعد أن اتهمه بأنه عضو في الجمعية السرية.

ثانياً: لأنه لم ينسب هذه الحادثة إلى ماهر إلا في تحقيق ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ تنفيذاً للخطة التي رسمت في التأثير عليه لاتهام ماهر والنقراشي علي ما سبق بيانه وكان مطلوباً منه أن يؤيد اتهامها بوقائع حتى يستحق الوعد الذي وعد به على نحو ما سبق بيانه وقد كان في ذلك الوقت قد اطلع على جميع التحقيقات التي حصلت في الدعوى بعد إحالة القضية على محكمة الجنايات وعلم بما قيل فيها من تفاصيل هذه الحادثة فكان من السهل عليه بعد ذلك أن يتهم فيها ماهر فقد ورد في التحقيقات أن الذي أخبره لأول مرة بوجود جثة مصطفى حمدي بجبل حلوان هو عبد الحميد عنايت

لنجيب الهلباوي عندما أراد أن يعرف منه مكان الجثة إذ كان لا يعرفه من قبل فقال له إنني أريد أن أذهب لزيارة قبر مصطفى حمدي يوم الجمعة بدعوى أنني أريد الصلاة في الإمام فقال لي: إنه موجود بخلوان لا بالإمام فقلت له لقد وجب علينا زيارته فرضى بذلك وفي ثاني يوم ذهبنا إلى حلوان إلا إننا لم نتمكن من معرفة القبر وهو بالجهة الشرقية وقرر ذلك نجيب الهلباوي في تقريره الرقم ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ وقرر ذلك أيضا في تحقيق ١٧ فبراير سنة ١٩٢٥ وقال سليم أفندي زكي في التحقيق في هذا اليوم إن عبد الحميد عنيت لما ذهب إلى الجبل مع الهلباوي لمعرفة مكان الجثة لم يتمكن من معرفة هذا بل كان معه عبد الخالق عنایت وشخص آخر سيجتهد في البحث عنه ومعرفة مكان القبر منه.

ولو كان يعلم أن الشخص الآخر هو أحمد ماهر لما تأخر عن إخباره به. وقد عملت نشرة إدارية في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٠ عن غياب مصطفى حمدي عن منزله من عشرين يوما سابقة على تاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ ولم يعد. وزيادة في ذلك فإن هذه الحادثة نسبت إلى شفيق منصور نفسه، أرجو أن تشعروا من هذه الوقائع بمثل ما نشعر به نحن. فقد ورد ذكر هذه الحادثة بحضوره على لسان محاميه بجلسة المعارضة التي انعقدت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٥ باعتبار أنها منسوبة إليه حيث قال: ويقال أيضا إن الاستاذ شفيق منصور يأخذ الناس إلى الجبل ليعلمهم إطلاق القنابل. وهنا نرد على النيابة فيما ادعته من أن أقوال شفيق منصور في ذلك تأيدت بالماديات وهي وجود الجثة فإن هذا الاكتشاف لم يحصل بناء على قول شفيق منصور بل بناء على قول عبد الحميد عنایت لنجيب الهلباوي بأن الجثة في جبل حلوان وذهابه معه فعلا إلى الجبل بخلوان لزيارة قبره فلم يعثر عليه.

النحاس باشا ينقض اتهام عبد الرحمن الراجعي و سليمان حافظ

وثالثا: لأنه قرر في تحقيق ٢١ مايو أنه في يوم قتل مصطفى حمدي حضر سليمان أفندي حافظ من الإسكندرية وتصادف وجوده وقت أن كان أحمد ماهر عائدا من حلوان وسمع انفجار القنبلة في مصطفى حمدي فكذبه سليمان أفندي حافظ في ذلك وقرر أنه لا يعرف أحمد ماهر ويلاحظ أن سليمان أفندي حافظ محام ومنتتم إلى الحزب الوطني كما هو مذكور في أقواله.

ويلاحظ أن شفيق بعد هذا التكذيب قد تحاشى في تقرير ٨ يونيو ١٩٢٥ أنه في اليوم الثاني ذهب لدفن الجثة كل من ماهر و عبد الرحمن بك الراجعي وشخص اسمه يعقوب أفندي صبري أظنه موظفا في إحدى المدارس كأنه لا يعرفه من قبل مع أنه قرر في تحقيق ٢٣ يونيو ١٩٢٥ أنه كان من ضمن أعضاء جمعية الإسكندرية التي هي فرع من جمعية التضامن فكذبه عبد الرحمن بك الراجعي وكذبه في ذلك يعقوب صبري.

وخامسا: لأنه ادعى أن ماهر أخبرهم أنه عندما أصيب مصطفى حمدي أسعفه أولا بمنديله فلم يمنع الدم فمزق بطانة الباطو الذي كان يلبسه وربط رأسه بها.

وقد أراد الله سبحانه وتعالى أن يظهر الحق بإظهار ملابس مصطفى حمدي في جبل حلوان فقد وجدت ملابسه كاملة من بدلة وملابس سفلى ثقيلة السترة وبطانة الطربوش الداخلية. وقد أثبت الطبيب الشرعي في تقريره بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٢٥ ما يأتي:

أولاً: أن كلا المنديلين بحرف متني وإنهما من صنع واحد.

ثانياً: أنه قد عثر على آثار دم باهتة على أحدهم وعلى البطانة الداخلية لياقة السترة وبطانة الطربوش الداخلية وهذه الآثار ضئيلة للغاية ولم يمكن الحصول على تفاعل بالفحص المعلمي ولذلك لا يمكن القول عما إذا كان هذا الدم آدمياً أم غير ذلك.

ثالثاً: إن رجل البنطلون اليمنى مقطوعة وأن جزءاً من القماش منزوع من شريحة.

رابعاً: إن قطعة القماش التي وجدت مقاسها ٢×٥ سنتيمتر وهي قماش أسود مزلع. وهذا يدل دلالة قاطعة:

- أ : على أن المنديلين لشخص واحد وهما بطبيعة الحال لنفس الشخص الذي وجد مع ملابسه لأنه لا يعقل أن يكون الشخص الذي يلبس بدلة لا يكون معه مناديل وقد قررت والدة مصطفى حمدي بأن ابنها له عادة أن يحمل مناديل بيضاء لها حرف متني. وقرر أخوه توحيد ظاهر أن أخاه يحمل مناديل تيل أبيض وحرفها بعض الأحيان عريض وبعض الأحيان رفيع أي أنها ذات حرف متني. فيكون إذاً المنديلان اللذان وجدهما منديلي مصطفى حمدي ولا يمكن أن يكون أحدهما لأحمد ماهر.

- ب : على أنه لا يوجد آثار دم غزير على أي المنديلين حتى يصح القول بأنه لم يمنع دم عندما استعمل في الإسعاف والمقرر طبياً أن آثار الدم تبقى عدة سنين فالأثر الضئيل الباهت الذي لم يمكن للطبيب الشرعي أن يحكم إن كان دم إنسان أو حيوان لا يمكن أن يكون أثر الدم الغزير الذي لم يكف المنديل لمنعه كما قرر شفيق في روايته المختلفة عن ماهر.

- ج : إن قطعة القماش الصغيرة التي وجدت مقاسها ٢×٥ سنتيمتر وهي من قماش أسود مزلع فهي من الجزء القماش المنزوع من بنطلون البدلة ولم يكن من بطانة بالطو أحمد ماهر كما أدعى شفيق وهي مع صغرها هذا لا تصلح لأن يربط بها رأس مصطفى حمدي طبعاً وليس بها آثار دم . ولم يضبط عند ماهر بالطو بطانته منزوعة منه هذه هي الدلائل المادية التي تكذب رواية شفيق وتهدمها رأساً على عقب.

النحاس ينقض اكتتاب ماهر والنقراشي لعائلة مصطفى حمدي

(٢٨) ادعى شفيق منصور في تحقيق ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ أنهم عملوا اكتتاباً لعائلة مصطفى حمدي جمعوا فيه ٢٠٠ جنية دفع كل واحد جزءاً من هذا المبلغ فهو دفع جزءاً وأحمد ماهر دفع جزءاً يبلغ ستين أو سبعين جنيهاً على ما يتذكر ودفع النقراشي جزءاً بسيطاً والشيشيني أيضاً وأن كل من ساعد في هذا الاكتتاب ساعد بقصد إعانة عائلة فقيرة إلا أحمد ماهر فإنه دفع وهو يعلم بأن

مصطفى حمدي قتل من انفجار قنبلة فيه وأن سليمان أفندي حافظ كلف بالسفر إلى الفيوم لإرسال المبلغ من بوسته الجهة المذكورة إلى والدة مصطفى حمدي وأنه سافر خصيصا على ما يتذكر. وفي تقرير ١٨ يونيو ١٩٢٤ قرر أن الذين دفعوا المبلغ هم المجتمعون وهم ماهر وعبد اللطيف بك الصوفاني وعبد الرحمن بك الراجعي وأنه أخذ من الشيشيني مبلغا على سبيل التبرع لعائلة مصطفى حمدي وكذلك النقراشي وهو أي شفيق و الرد على ذلك:

أولا: أن الأحياء من جميع هؤلاء كذبوه فكذبه الشيشيني وكذبه عبد الرحمن بك الراجعي وكذبه سليمان أفندي حافظ.

ثانيا: أن شفيق قرر أن حافظة إرسال النقود من بوسته الفيوم لوالدة مصطفى حمدي لا بد من أن تكون كتبت بخط سليمان أفندي حافظ. وقد جعلت النيابة ذلك سببا لإطالة حبس المتهمين عدة أشهر لفحص خط الحافظة بمعرفة الخبير وحتى يقدم الخبير تقريره عن كتبها وكانت تكرر ذكر هذا السبب في جلسات المعارضة في الحبس إلى أن اعترفت بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أمام أودة [حجرة] المشورة بأن البحث في الحوالة انتهى إلى أن الخبير قدم تقريره بأن الحافظة لم تكن بخط سليمان حافظ ولا أحمد ماهر.

ثالثا: إن ادعاء النيابة وجود الحوالة بإرسال المبلغ من بوسته الفيوم إلى والدة مصطفى حمدي يؤيد أقوال شفيق منصور ادعاء منقوض لأن العثور على هذه الحوالة لم يجيء من طريق شفيق منصور بل من طريق أسرة مصطفى حمدي إذ إن ذكر إرسال هذا المبلغ من [بوسته] الفيوم ورد على لسان توحيد طاهر أخي مصطفى حمدي في تحقيق ١٧ فبراير سنة ١٩٢٥ نقلا عن والدته في اليوم السابق حيث قال: وقد علمت من والدتي البارحة فقط بأنه بعد اختفاء أخي وصلها جواب [مسوكر] وبه حوالة بمبلغ ٢٠٠ جنيه والجواب بإمضاء واحد اسمه مصطفى علوان من الفيوم وكذلك ورد على لسان سيف الدين طاهر وكذلك قررته والدته في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥.

رابعا: إن نجيب الهلباوي قرر في تحقيق ١٦ فبراير سنة ١٩٢٥ أن شفيق منصور أخبره أن ضمن المصاريف التي يقوم بها من جيبه الخاص إعانة عائلة مصطفى حمدي. وكذلك قرر أن شفيق منصور أخبره أن مصطفى حمدي كان يتمرن في الجبل على إلقاء القنابل فانفجرت فيه قنبلة فقتلته وأراد أن يلم الإعانة لأهله فلم يقبل أحد ... وهكذا يكذب قول شفيق بأنه عمل اكتتابا لعائلة مصطفى حمدي بمبلغ ٢٠٠ جنيه واشترك فيه ماهر والنقراشي.

وخامسا: اتضح من أقوال عائلة مصطفى حمدي أن المبلغ ورد إلى والدته في شهر يناير سنة ١٩٢٠ واتضح في الحافظتين اللتين أرسل بهما مبلغ المائتي جنيه من بوسته الفيوم لأنه اتضح أنه أرسل حافظتين كل بمائة جنيه فحص الخبير خطهما وأطلعنا عليهما مع تقرير الخبير فوجدنا أن تاريخهما ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ وفي هذا التاريخ كان النقراشي بأسويط ابتداء من ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ مديرا للتعليم بمجلس مديرية أسويط واستمر بلا انقطاع إلى ٢٠ يونيو ١٩٢٠ كما هو نص الشهادة المعطاة من وزارة المعارف العمومية. وهذا قاطع في أن النقراشي كان بأسويط قبل

وفاة الضابط مصطفى حمدي واستمر بها إلى ما بعد إرسال مبلغ المائتي جنيه من بوسنة الفيوم إلى والدته مصطفى حمدي ببضعة شهور. فماذا يكون الحال في دعوى شفيق منصور أن النقراشي اكتتب في هذا المبلغ؟ إنه لا شك مخلوق ومؤثر عليه بهذا الاختلاق وهذا يهدم الواقعة برمتها ومثل ذلك في الاختلاق ما ادعاه شفيق في تحقيق ٢٤ يونيو ١٩٢٥ مما لم يذكره قبلا وهو أنه كان يحصل من ماهر والنقراشي والشيشيني اشتراكات شهرية ٢ جنيه من كل منهم ويسلمها للشيشيني وهذا يدفعها ليوسف طاهر خال مصطفى حمدي وقد كذبه في ذلك الشيشيني ويوسف طاهر وجميع أقارب مصطفى حمدي.

النحاس يشير إلى إضراب يوسف طاهر

"وأشير هنا إلى التأثيرات التي وقعت في السجن على يوسف طاهر لحمله على اتهام ماهر والنقراشي بالباطل فأبنت نفسه الكريمة أن يخضع لهذه المؤثرات وآثر الموت على اتهام الأبرياء بالباطل [فأضرب] عن الأكل ليفارق هذه الحياة التلسة ونقل من السجن إلى المستشفى وبقي به أحد عشر يوما وقد شاع هذا الأمر في حينه فأبلغته لسعادة النائب العمومي الذي كان له الفضل في إنقاذ حياته بأن أفرج عنه وأخلى سبيله.

الشيشيني بأخلاقه لم يقبل أن يكون شاهد ملك

" وقد كان كلام الشيشيني في التحقيق وأمام حضرتكم عن سؤاله عن ذلك مؤثرا يشف عن الخلق الكريم والصدق التام الذي لا يأتيه الكذب من أي طريق وربما كانوا يقصدون من الشيشيني أن يكون أيضا شاهد ملك ولكنه والحمد لله لم يقبل أن يكون هذا الرجل لأن هذه هي أخلاقه فكان جزاؤه أن يؤتى به إلى قفص الاتهام لأنه لم يقبل أن يكون كيعقوب صبري شاهد ملك. وأنا معتقد أن الأثر الذي يحصل في نفوس السامعين من هذا التفصيل لا بد أن يكون متفقا مع ما شعرت به أنا نفسي من أن الوقائع مختلفة ضد ماهر والنقراشي والشيشيني أيضا لأن نفسه أبيه فهو في نظرهم يستحق أيضا الإعدام.

هذه هي حادثة مصطفى حمدي برمتها التي لا علاقة لها على الإطلاق بالحوادث المعينة المنسوب للمتهمين جميعا الاشتراك فيها قد ثبتت حقيقتها ، بما لا يدع مجالاً للشك بأن ماهر والنقراشي لا يد لهما فيها بأي حال من الأحوال.

النحاس باشا ينقض اتهام ماهر والنقراشي بحوادث الاغتيا

(٣٧) هذه الحوادث ذكر تفصيلها لأول مرة في تقرير شفيق منصور الرقيم ١٨ يوليو سنة ١٩٢٥ بعد الحكم عليه بالإعدام. أما قبل ذلك فلم يذكر تفصيلا لهذه الحوادث أصلا بل أنه قرر في تقرير ١٣ أبريل ما يأتي : للحقيقة ولقول الحق أقول: لا أتذكر ولا يمكنني أن أتذكر مع من كانت المناقشة الخاصة بكل حادثة من الحوادث وسترون أنه بعد الحكم عليه بالإعدام تذكر. وفي تحقيق ٢١ مايو بعد ما أحيل على محكمة الجنايات قال شفيق أما الحوادث السابقة الخاصة بالوزراء فكان يشتغل فيها فروع أخرى وقد مضى عليها زمن طويل والبحث فيها لا يجدي لأن الأشخاص الذين

اتهموا فيها لم يعترفوا وسبق الحكم عليهم ، وهؤلاء الأشخاص لو اعترفوا يمكنهم أن يقيموا الدليل على الجمعيات بوجوه كثيرة. وهذا وذلك يدل على عدم إمكانه إعطاء أي تفصيل عن هذه الحوادث وهو لم يعط هذا التفصيل إلا بعد الحكم عليه بالإعدام في تقرير ١٨ يونيو ١٩٢٥ وهنا دارت المناقشة الآتية:

- **النيابة (حضرة سيد بك مصطفى)** : لقد ذكرت ما يتعلق بهذا التقرير وأنا مستعد للإجابة عنه وهو أنه كان موجودا في النيابة في ١٥ يونيو للاطلاع عليه وظاهر من المحضر أن التقرير كان بغير تاريخ ولذلك قلنا اطلعنا على تقرير شفيق منصور الخاص بأقواله بعد صدور الحكم عليه إلخ ثم ردت النيابة لوضع التاريخ عليه وفي يوم ١٨ يونيو نُظرت المعارضة ، والنيابة طلبت الإفراج لأن شفيق قدم تقريرا ثم ضم التاريخ على التقرير وأعيد للنيابة.

- **الغرابلي باشا:** لكن التقرير وضعت عليه ثلاثة تواريخ ١٨، ١٩، ٢٠ يونيو ١٩٢٥.

- **النيابة :** لا

- **النحاس باشا :** تناول التقرير من يد وكيل النيابة واطلع عليه أرجو أن يثبت حضرة القاضي أن تاريخ التقرير وصلبه مكتوبان بحبر واحد وبخط واحد مما يدل على أنهما كتبا في وقت واحد لأنه مما لا شك فيه أنه إذا كتبنا كتابة الآن ثم زدنا عليها بعد أيام عبارة أخرى فلا بد أن يظهر هناك اختلاف في لون الحبر، هذا والتقرير مكون من ٣٢ صحيفة تنتهي بإمضاء شفيق منصور وموضوع عليها التاريخ ثم ورقة أخرى عليها نمرة ٣٣ وتنتهي أيضا بالتاريخ والإمضاء.

- **القاضي:** إن التقرير مكون من ٣٢ صحيفة وعليها إمضاء شفيق منصور في ١٨ يونيو ١٩٢٥ ثم مضاف عليه ورقة عنوانها جمعية الدفاع الوطني وعليها نفس التاريخ مكتوب بخط الورقة الأخيرة.

- **النحاس باشا:** هل في الورقة الأخيرة شيء خاص بحادثة المرحومين حسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك زهدي.

- **النيابة:** لا ... وهذه الحادثة مدونة في صحيفتي ١١ و ١٢.

- **أحمد بك لطفی:** خطاب الحكماء الذي أرسل به التقرير المذكور للنائب العمومي مذكور فيه أن معه خطابا من الضابط المكلف بحراسة المسجون شفيق منصور فأين هذا الخطاب؟

- **النيابة :** الخطاب موجود وها هو ذا؟

- **النحاس باشا:** تلا النحاس هذا الخطاب وهو محرر باللغة الإنجليزية وتاريخه ٢٠ يونيو ١٩٢٥ وتلا خطاب الحكماء وتاريخه ٢٠ يونيو أيضا .

النحاس يقول للقاضي: أظن أنه ليس من المصلحة أن أفصل أكثر من ذلك.

واصل النحاس باشا مرافعته فقال:

يتضح من ذلك أن التقرير المذكور لم يرسل لسعادة النائب العمومي إلا في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ والنيابة تقول إن هذا التقرير كان أرسل إليها قبل ذلك بدون تاريخ فاطلعت عليه وأثبتت حضرة سيد

بك مصطفى في محاضرة في ١٥ يونيو ثم رده وتفسير ذلك أن النيابة اطلعت على هذا التقرير قبل أن يتم وضعه وأظن أنه ليس من المصلحة أن أفصل أكثر من ذلك.

النحاس يجاهر باكتشافه صناعة التقرير قبل أن يبيضه شفيق

وتعليل النيابة الذي ذكره حضرة السيد بك مصطفى اليوم غير صحيح بدليل أن كتاب الحكماء لسعادة النائب العمومي تاريخه ٢٠ يونيو ١٩٢٥ ومرفق به خطاب الضابط الإنجليزي المكلف بحراسة شفيق إلى الحكماء وتاريخ ٢٠ يونيو أيضا ومعنى ذلك أن هذا التقرير لم يخرج من يد شفيق رسميا إلى يد ذلك الضابط إلا في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ فلم يرسل النائب العمومي قبل ذلك بأيام، وإلا لكان ظهر أمام حضرتكم خطاب من الضابط الإنجليزي بإرسال هذا التقرير إلى الحكماء ثم الخطاب من الحكماء إلى النائب العمومي قبل يوم ١٥ يونيو ١٩٢٥ الذي أثبت فيه السيد بك في محضره أنه أطلع على هذا التقرير.

- **وهيب بك دوس** : إن عبارة الخطاب الصادر من سعادة الحكماء إلى سعادة النائب العمومي [قاطعة] في أنه لأول مرة تحصل مخابرة بشأن هذا التقرير حيث يقول فيه ومعه تقرير من المسجون شفيق منصور مكون من ٣٣ صحيفة حيث طلب شفيق إرساله لسعادتكم وهذه الدلالة بذاتها ظاهرة من خطاب سجان شفيق إلى الحكماء بما يقطع في استحالة أن يكون التقرير أرسل قبل ذلك ثم أعيد لوضع التاريخ عليه.

النحاس يواجه النيابة : التقارير تطبخ بمعرفتكم جميعا

- **النحاس باشا** : فلنفسر لنا النيابة ذلك
- **النيابة**: فسروا أنتم.
- **النحاس باشا** ، تريد أن أفسر إذاً أفسر ، وتفسيري أن هذه التقارير تطبخ بمعرفتكم جميعا، أفسر أكثر من ذلك ، وهو أن هذه التقارير ترتب في معمل مخصوص ، جزءا جزءا وهذا المعمل يطلع النيابة على ما حضره جزءا جزءا ، وأن النيابة في يوم ١٥ يونيو ١٩٢٥ قبل أن يتم وضع جميع الأجزاء الخاصة بهذا التقرير في المعمل المخصوص وقيل أن تعطي إلى شفيق منصور لينسخها ويوقع عليها ، وقيل أن ترسل رسميا من الضابط الحارس ، إلى الحكماء ومنه إلى النائب العمومي.

النحاس يتهم النيابة العمومية في مجلس القضاء

ووجه النحاس باشا حديثه الى هيئة المحكمة بثقة وجرأة وحماسة وقال :
- **النحاس باشا** : " أكتبوا هذا عني وانشروه على الملأ وقولوا: " إني أنهم علنا وفي مجلس القضاء النيابة العمومية بالاشتراك مع رجال السلطات في التدبير لاغتيال ماهر والنقراشي. والدليل ثابت مادي لا يمكن للنيابة أن تخرج منه بأي حال من الأحوال دليلى الخطاب الرسمي الصادر من الحكماء بإرسال هذا التقرير إلى سعادة النائب العمومي بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٢٥ ونصه حرفيا: حضرة صاحب السعادة النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية. نتشرف بأن نرسل لسعادتكم هذا

الخطاب الوارد لنا من الملازم أول هيزرس المعين بسجن مصر للمحافظة على المحكوم عليهم في قضية مقتل المأسوف عليه السردار ومعه تقرير من المسجون شفيق منصور مكون من ٣٣ صفحة حيث طلب إرساله لسعادتكم تحريرا في ٢٠ يونيو ١٩٢٥. والخطاب المرسل من الضابط هيزرس المذكور إلى حكمدار بوليس القاهرة باللغة الإنجليزية وترجمته ما يلي: (سيدي) مرسل مع هذا تقرير مكون من ٣٣ صفحة عمل بمعرفة المسجون شفيق منصور وطلب مني أن ترسل إلى سعادة النائب العمومي. تحريرا في ٢٠ يونيو ١٩٢٥. وإنه لا يوجد في الأوراق أي خطاب صادر من الحكمدار إلى سعادة النائب العمومي بإرسال هذا التقرير قبل هذا التاريخ إليه أي قبل تاريخ ٢٠ يونيو ولا جواب من الضابط المكلف بحراسة شفيق منصور بإرسال هذا التقرير من السجن إلى حكمدار العاصمة قبل هذا التاريخ أيضا أي تاريخ ٢٠ يونيو ، ولا خطاب من النيابة إلى حكمدار العاصمة برد ذلك التقرير إلى الحكمدار لوضع تاريخ عليه ، وأن خطاب الحكمدار ذاته المحرر في التاريخ المذكور صريح في أن التقرير أرسل لأول مرة من الضابط الحارس إلى الحكمدار ، ومن الحكمدار إلى النائب العمومي.

- أريد أن أضيف عبارة بسيطة على ما قلته ردا على حضرة وكيل النيابة بأن هذا التقرير كان قد ورد إلى النيابة فوجدته غير مؤرخ فردته لوضع التاريخ عليه أقول علاوة على ما قلته إن هذا التعليل غير معقول إذ إن إعطاء الأوراق تاريخا يكفي فيه أن يثبت عليه حضرة النائب تاريخ وروده إليه كما هو المتبع في جميع الأقوال ، وكما هو المتبع في هذه القضية أيضا فإنه يوجد في الأوراق لشفيق منصور ذاته بدون تاريخ فما كان هناك حاجة تدعو إلى رد تقرير ١٨ يونيو لمجرد وضع تاريخ عليه ، وإلى هنا كفاية.

- **أحمد بك لطفي:** ألاحظ أن جواب العسكري الإنجليزي مكتوب باللغة الإنجليزية بالآلة الكاتبة وليس معروفا أن في السجن العمومي آلة كاتبة أجنبية ولا كتبة يكتبون عليها والذي استنتجته أن هذا الخطاب كتب مع خطاب الحكمدار في المحافظة في وقت واحد ، ولم يسلم التقرير مباشرة من شفيق إلى سجانته ، والمفروض أن التقرير بعد أن كتب في جهة أخرى وتقدم للنيابة أو إلى أولي الشأن أعيد إلى المحافظ ليرسل إلى النيابة بطريقة رسمية.

- **النحاس باشا:** أرجو أن يؤشر حضرة القاضي على الخطابين ويثبت في المحضر أنه أشر عليهما.

- **حضرة القاضي** أجابه إلى طلبه.

- **النحاس باشا:** أعود بعد ذلك إلى الكلام عن حوادث الاغتيال حادثة/حادثة. قلت لحضرتكم إن شفيق قرر في تقريره أنه لا يتذكر ولا يمكن أن يتذكر مع من كانت المناقشة الخاصة بكل حادثة من الحوادث وأنه في ٢١ مايو قرر أن هذه الحوادث مضى عليها زمن طويل والبحث فيها لا يجدي لأي الأشخاص الذين اتهموا فيها لم يعترفوا. وسبق الحكم عليهم وهؤلاء الأشخاص لو اعترفوا يمكنهم أن يقيموا الدليل على الجمعيات بوجوه كثيرة ولكنه بعد ذلك وبعد الحكم عليه

بالإعدام أمكنه أن يتذكر وأن يذكر تفاصيل الحوادث / حادثة وذكر ذلك في تقرير ١٨ يونيو ١٩٢٥ تحت إشراف البوليس وغيره من السلطات كما سبق بيانه.

الحادثة الأولى: حادثة يوسف باشا وهبة

(٣٨) ذكر شفيق لأول مرة تفاصيل هذه الحادثة في تقرير ١٨ يونيو ١٩٢٥ فأنكر ذلك الذي قرره من قبل أنه لا يمكنه أن يتذكر شيئاً من التفاصيل متى وقعت الحادثة وأين تفررت وأسماء الذين اشتركوا في تقريرها ومن ندب لتنفيذها ومن ندب لتمرير المنفذ ومن سلم القنابل إليه. فقال: إنها وقعت في ديسمبر سنة ١٩١٩ وإنها تفررت في منزل الصوفاني بك بحضور الصوفاني بك وعبد الرحمن الرفاعي بك و ماهر وشفيق ومصطفى حمدي وإنه أخذ رأي النقراشي بك على انفراد وانتدب مصطفى حمدي من فرع تابع إلى عبد الحي كيره الذي كان تابعاً إلى ماهر وذهب مصطفى حمدي معه للقيام بالتمرير وأنه في يوم الحادثة سلمت إليه قنبلتان ومسدسان وبالطو أصفر على ما يتذكر. ذكر هذه التفاصيل بعد الحكم عليه بالإعدام فهل لهذه الأقوال نصيب من الصحة؟ كلا فقد كذبه جميع الأحياء من الأشخاص الذين ذكرهم في كل ما اداه فكذبه الرفاعي بك وماهر والنقراشي وكذبه عريان يوسف سعد في تحقيق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وقرر عريان يوسف هذا أن القنبلة اشتراها من طلياني وأن مصطفى حمدي لم يرافقه وأنه لا يعرفه مطلقاً وأنه لم يذهب إلى منزل الصوفاني مطلقاً ولم يكن عضواً في جمعية سرية لارتكاب الجرائم مطلقاً. وعريان هذا هو الذي حكم عليه في هذه الحادثة ونفذ الحكم عليه وبقي في السجن إلى أن أفرج عنه مع المجرمين السياسيين في سنة ١٩٢٤.

هذه يا حضرة القاضي من الحوادث التي قلت لحضراتكم عنها إن العفو شملها ومع ذلك فرّق فيها بين الأشخاص فصرف النظر عن اتهام بعضهم ويقدم فيها الآن الأشخاص المتهمون الأربعة ماهر والنقراشي والشيشيني والبيلي. هذه الحادثة ارتكبت في ١٥ ديسمبر وإليك دليل مادي يكذب شفيق منصور فيها وهو أن النقراشي كان لغاية ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ في السويس ناظراً للمدرسة الأميرية وانتدب مديراً للتعليم في مجلس مديرية أسبوط في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ ولم يأخذ إجازة إلا ثلاثة أيام من ١١ ديسمبر للسفر من السويس إلى أسبوط. فلم يكن مروره على مصر في هذا الوقت كافياً لأخذ رأيه في هذه الحادثة كما يدعي شفيق خصوصاً أن شفيق هذا قرر في ١٣ أبريل أن النقراشي لم يدخل الجمعية إلا بعد ما تمت حوادث اغتيال الوزراء فلا يمكن أن يكون قد دخل الجمعية في ذلك التاريخ ١٥ ديسمبر أو قبل ١٥ ديسمبر ولا أخذ رأيه فيها.

هذه هي الحادثة برمتها ولا دليل عليها إلا الأقوال التي كتبها شفيق منصور وقد كذبه فيها جميع الأشخاص والماديات. وهي لا تؤخذ إلا على سبيل الاستدلال وقد سلمتم معنا بذلك فلا بد من دليل يعززها ولا يوجد هذا الدليل :

- وإني أتحدى النيابة أن تذكر لي أي شيء يعزز أقوال شفيق عن هذه الحادثة وانتظر منها الجواب.

- إنها لا ترد
- إذاً النيابة تقر بسكوتها أنه ليست لديها دلائل أخرى تعزز بها أقوال شفيق منصور فهل تأخذون يا حضرة القاضي على ضميركم بأن تحيلوا هؤلاء المتهمين في هذه الحادثة إلى محكمة الجنايات بناء على أقوال شفيق منصور تلك الجثة الهامدة وتضربون صفحا عن كل ما يناقضها إنني أربأ بكم عن أن تقبلوا ذلك على أنفسكم.

الحادثة الثانية: حادثة إسماعيل سري باشا

(٣٩) الحادثة الثانية هي الخاصة بإسماعيل سري، وقعت في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ وأقول فيها ما قلته في سابقتها فقد قال شفيق منصور في تقرير ١٨ يونيو الذي ظهر بعد حكم الإعدام أن هذه الحادثة تفررت في منزل الصوفاني بحضور ماهر والصوفاني وشرارة والرافعي بك وشفيق منصور وانتدب ماهر للعمل واختير أحمد توفيق للتنفيذ وهو من فرع كبيرة وجرح في ظهره من القنبلة وقد كذبه شرارة والرافعي ودوسيه القضية المذكورة يكذبه كذلك.

وهناك حادثة مادية تكذبه أيضا فقد كان النقراشي بك في هذا التاريخ في أسيوط مديرا للتعليم في مجالس المديرية ابتداء من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢٠ يونيو ١٩٢٠ ولم يأخذ إجازة مطلقا وكان محالا عليه أن يحضر مصر بغير إجازة لأنه كان من الموظفين المبعدين عن مصر خصيصا لظهورهم في الحركة الوطنية. فضلا عما قاله عنه شفيق منصور في ١٣ أبريل من أنه لم يدخل الجمعية إلا بعد أن تمت حوادث الوزراء فكيف مع ذلك يتهم في هذه الحادثة. إن هذه الواقعة المادية تكذب شفيق في كل ما ادعاه، ولا يوجد في القضية إلا أقوال شفيق تلك الجثة الهامدة فهل نصدقه ونكذب الأحياء؟ في شرع من هذا؟ وإنني أتحدى النيابة أن تذكر لي دليلا يعزز هذه الأقوال

- النيابة سكتت ولا جواب.
- إذاً تقر النيابة بسكوتها أن ليس لديها في هذه الحادثة سوى أقوال شفيق منصور ولا يسمح ضمير القاضي بأن يحيل المتهمين إلى محكمة الجنايات بهذه الأقوال.

الحادثة الثالثة : حادثة شفيق باشا

(٤٠) وقعت هذه الحادث في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ومن المدهش أن يأتي شفيق المضطرب فيذكر في هذا التقرير نفسه الحادثة بأشخاصها فهل بهذه الأقوال التي تكذب نفسها يسمح لكم ضميركم بأن تحيلوا المتهمين إلى محكمة الجنايات؟ لا أظن هذا أبدا.

وقد علمتم مما سبق من هذه السلطات المتكالبة على هذا الاتهام من الإنجليز والمصريين بقول شفيق ويغلب على ظني أن عبد القادر شحاته اختير من لدن الفرع التابع للنقراشي وقد قرر عبد القادر شحاته حرفيا أنه أحضر القنبلة من شخص يسمى فهمي وقد سئل خصيصا هل تعرف النقراشي فقال لا أعرف النقراشي قبل السجن أبدا وقد ذهبت إليه بعد السجن ليوظفني فلم يتيسر لي مقابلته وقرر أنه لا يعرف ماهر أيضا.

وقعت الحادثة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ وكان النقراشي في أسبوط كما تقدم بيانه فكان محالا أن يشترك في هذه الحادثة كغيرها من حوادث الوزراء كما بيناه سابقا. ليس في هذه الحادثة أيضا غير أقوال شفيق منصور .

- وأسأل النيابة عما إذا كان لديها شيء آخر يعززها
- النيابة سكتت.
- إذا لا يوجد غير أقوال شفيق منصور فهل يسمح ضميركم يا حضرة القاضي بأن تحيلوا المتهمين بمقتضاها إلى محكمة الجنايات.

الحادثة الرابعة: حادثة حسين باشا درويش

(٤١) ذكر شفيق منصور أيضا أنها تقرر في شهر مايو سنة ١٩٢٠ بالمنزل المذكور أي بمنزل الصوفاني بحضور السابق ذكرهم عدا شرارة بك الذي انقطع تقريبا من ذلك التاريخ ، ونلاحظ أنه قرر قبل ذلك أن شرارة انقطع من تاريخ تعيينه قنصلا في ليون ثم إلى باريس وهو ما لم يحصل إلا في أواخر سنة ١٩٢٣

مع أن الحادثة حصلت في سنة ١٩٢٠ وهذا يدل على اضطرابه في أقواله التي لا يصح بأي حال الأخذ بها والحقيقة أنه لا ماهر ولا النقراشي ولا شرارة ولا الشيشيني لهم يد في تلك الحوادث وإنما هي التأثيرات الأثيمة التي وضعت تلك الأقوال علي لسانه فقد كان يكتب له تقرير ويرسل إليه ليبيضه ويوقع عليه.

وقد ورد في هذا التقرير أن أحمد توفيق التابع لعبد الحي كيره هو الذي قام بالحادثة وأن ماهر سلمه القنابل عن طريق كيره ولم يذكر دليلا على ذلك وقال ما يدل على الغرض الذي من أجله كتب هذا التقرير ما يأتي: يُلاحظ أن جميع هؤلاء الأشخاص كانوا يستحضرون بواسطة ماهر والنقراشي لاتصالهم بهم ومعرفتهما لهم معرفة تامة. ، هذه هي لازمته التي تدل على غرضه ، أو غرض المغرین له، ذلك غرضهم إيقاع ماهر والنقراشي على أي حال.

ومع أن النقراشي كان في ذلك الوقت في أسبوط أيضا كما سبق بيانه وكان يستحيل أن يشترك في هذه الحادثة بناء على ذلك وعلى ما جاء في تقرير شفيق منصور الرقيم ١٣ أبريل من أنه لم ينضم إلى الجمعية إلا بعد أن تمت حوادث الوزراء. و إذاً هذه الحادثة لا دليل عليها إلا أقوال شفيق منصور

- فهل عند النيابة دليل آخر؟
- النيابة سكتت.
- إذاً ليس عندها أي شيء آخر خلاف أقوال شفيق منصور ولا يسمح لكم ضميركم بأن تحيلوا المتهمين على محكمة الجنايات بناء على هذه الأقوال.

ثم دارت المناقشة الآتية:

- **النحاس باشا :** إني تعبت وأرجو أن يُسمح بتأجيل استمرار المرافعة للغد.

- **القاضي** : يمكنك أن تتم دفاعك الآن.
- **النحاس باشا**: لا أستطيع فلا يزال لدي في الدفاع شيء يستغرق بعض الوقت أيضا لقد كان التحقيق سريريا في النيابة أشبه بما كان يجري في محاكم التفتيش وقد استمر شهورا عديدة فهل لا يسمح لنا بأن نأخذ يوما بل أياما لإظهار خفاياه.
- **القاضي**: إن لدينا أشغالا

النحاس يشكو النيابة

- **النحاس باشا**: يا حضرة القاضي إنا نستخلص لك هذه الخلاصة الدقيقة من الأوراق حتى نجعل المسألة واضحة نيرة ونخرج بكم من ظلمات هذا البحر المضطرب الذي أوجدت النيابة العمومية القضية فيه ، إذ يظهر أنها تريد أن يبقى الأمر مضطربا بدليل أنها عندما شرعت في نسخ أوراق القضية خالفت ما كنا متفقين معها عليه بأن تبدأ نسخ الأوراق الجديدة حتى نطلع عليها في الوقت المناسب ثم تردفها بالقضايا القديمة ولكنها عكست الموضوع فكانت تنسخ أولا القضايا القديمة وتؤخر نسخ التحقيقات الجديدة ويظهر أن ذلك حصل لكي لا يكون لنا متسع من الوقت لاستخلاص الحقيقة من هذه الأوراق الكثيرة ويبقى الأمر في الاضطراب فيسهل بذلك إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات ولكن واجبنا أن نساعد القاضي على تنوير المسألة وتبسيطها، وقد أراد الله سبحانه وتعالى أن نصل إلى ذلك في الوقت القصير الذي كان أمامنا ونأمل في أن يقوم بأنفسكم عندما تتبينون من هذه الخلاصة الصحيحة ما قام بأنفسنا من جراء اتهام هؤلاء المتهمين بالباطل فنتقذونهم من أيدي المتآمرين عليهم فإن القضاء العادل المنزه من الأغراض، وعن التأثيرات هو ملجؤنا وأملنا الوحيد.

الحادثة الخامسة: حادثة محمد توفيق نسيم باشا

(٤٢) وردت في هذه الحادثة في تقرير منصور المعروف بتقرير ١٨ يونيو ١٩٢٥ وذكرها فيه بتفاصيل غريبة فكتب تاريخها وقال إنها وقعت في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ وأن المعتدي فيها هو حسن إبراهيم مسعود ويصاحبه شخص آخر اسمه عبد العزيز علي تابع للمسكين النقراشي ، هنا لا بد من ذكر ماهر أيضا لأنه لازمة اللوازم ويكفي لاتهامه أن يقول إنه هو الذي قدم إليه عبد العزيز علي. ولكي نفهم يا حضرة القاضي حالة هذا الشخص ونفسيته وما يقصده جزاءً لاتهام الأبرياء تصور قليلا أنه يقول ذلك في السجن وهو محكوم عليه بالإعدام في سنة ١٩٢٥ أي بعد خمس سنين من وقوع هذه الحادثة فيذكرها ويذكر تاريخها واليوم الذي وقعت فيه. وقرر أن المعتدي أخذ القنابل كالعادة. ، هل صادقه أحد ممن قال عنهم؟ كلا لم يصدقه أحد بل كذبوه جميعا ، ولا داعي لأن أكرر ذكر المراجع لأنها هي بذاتها التي ذكرتها بمناسبة الحوادث السابقة.

فقط لي ملاحظة أريد أن أضيفها وهي أن الحادثة وقعت في الوقت الذي كان فيه النقراشي مبعدا عن العاصمة ومنتدبا مديرا للتعليم في أسيوط بقصد إبعاده عن القاهرة قصاصا له على اشتغاله بالحركة الوطنية وكان بطبيعته مراقبا لا يغدو ولا يروح من ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ بالضبط

إلى ٢٠ يونيو ١٩٢٠ كما هو ثابت من شهادة وزارة المعارف التي سأقدمها لحضراتكم والنتيجة الحتمية أنه يستحيل ماديا على النقراشي أن يكون شريكا في هذه الحادثة وما سبقها بأي صورة كانت.

هذا فضلا عن أن حادثة نسيم باشا هذه هي خاتمة حوادث الوزراء التي قال شفيق عنها في تقرير ١٣ أبريل إنه: بعد أن تمت هذه الحوادث وبعد أن انضمت إلى لجنة الاعتداء على الأفراد الإنجليز انضم النقراشي إلى الجمعية أي أنه إلى ذلك الوقت لم يكن النقراشي قد انضم إلى الجمعية ولم يكن له دخل في هذه الحادثة وما سبقها بأي حالة من الأحوال.

تلك الحوادث يا حضرة القاضي هي التي سلمتم بأن العفو قد شملها فعلا والتي قرر سعادة النائب العمومي صرف النظر عن اتهام بعض الأشخاص فيها ولكنه أصر بعد ذلك على اتهام البعض الآخر لغرض في نفس يعقوب ويقدمهم للمحاكمة بناء على أقوال شفيق منصور.

- هل عند النيابة دليل آخر يعزز أقوال شفيق في هذه الحادثة بخصوصها
- أرى أن النيابة لا تحير جوابا
- إذا ليس عندها شيء يعزز هذه الأقوال فهل يسمح ضميركم يا حضرة القاضي بأن تقدموا هذين المتهمين إلى محكمة الجنايات استنادا على أقوال شفيق التي بينت لكم فسادها وما يهدمها من أساسها سواء من تكذيب الأشخاص أو الماديات لكل ما ادعاه؟ لا يمكن أن أتصور ذلك.

الحادثة السادسة: دعوى الاشتراك في التآمر على اغتيال ثروت باشا

(٤٣) لأول مرة أيضا يذكر شفيق هذه الحادثة في تقريره المشهور ويذكرها بتفصيل وهو الذي قال من قبل إنني لا أتذكر مع من كانت المناقشة في كل حادثة من الحوادث ولكن الاتهام لم يشأ أن يفلت ماهر والنقراشي من هذه الحادثة أيضا فعاد شفيق منصور وذكر في هذا التقرير أو كتب له فيه تاريخ حصولها وكيفية تقريرها. وأنها تقرررت من الأشخاص السابق ذكرهم وهم: الصوفاني وماهر والرافعي وشفيق منصور.

شفيق منصور ينقل أقوالا كتبت له : لا يقول (أنا) وإنما يقول (شفيق)

يخاطب النحاس باشا المحكمة فيقول :

" ومما يدلكم على أن التقرير مكتوب له أنه لا يذكر نفسه بكلمة (أنا) وإنما يقول (شفيق) ويذكر في هذا التقرير أنه أخذ رأى النقراشي وأن القائم بترتب المؤامرة هو ماهر وانتدب لتنفيذها ماهر وهذا اختار عبد الحي كيره للغرض ذاته وأن كيرة جمع الأشخاص وهم: فرغل ومن كان معه وأخذ السلاح والقنابل من عند ماهر أو بواسطته. فالغرض اتهام ماهر بالذات أو بالواسطة على كل حال أتعرفون حكاية الذئب والحمل هي تكرر أمامكم بذاتها. وذكر أيضا في هذا التقرير أن يوسف العبد كان متصلا بعبد الحي كيرة وبأخيه عبد الرؤوف وأن البوليس هاجم منزل علي رحمي الذي كانت عنده القنابل وقبض على المتهمين ومنهم محمود حفني وعلي رحمي وآخرون.

النحاس يؤكد أن الأقوال مملاة على شفيق منصور

ويلاحظ أن هذا التفصيل مأخوذ من تحقيقات قضية المؤامرة أمام السلطة العسكرية بترتيبه وتواريخه وأسماء الأشخاص المتهمين فيها فلا شك إذاً في أن هذه التفصيلات مكتوبة له ومملاة عليه. فهل ثمة شبهة تحول حول ماهر والنقراشي من جراء هذه الأقوال مع أن جميع الأشخاص الذين ذكرت أسماؤهم في هذا التقرير كذبوه بلا استثناء وكذبه عبد الرحمن بك الرافي. وفي تحقيقات الحادث وهي أربعة أجزاء وقد تصفحتها بنفسى جميعا ، وثقوا بأن ما أقرره أمامكم صحيح وأني أمين في النقل واتحدى أي إنسان أن يناقضني فيما أقرر في هذه التحقيقات .

سئل فرغل وهو بطل المؤامرة والذي بلغ البوليس عنها فأقواله لها قيمتها من الصدق.. سئل عن النقراشي فقال لا أعرفه. وشهادة جميع الشهود في الحادثة لا تثير شيئاً ضد ماهر والنقراشي ومنهم من حكم عليهم في هذه التهمة فعلاً. وقرر يوسف العبد وأخوه عبد الرؤوف في أثناء تحقيق مؤامرة الاغتيال أنهم لا يعرفان كيرة الذي جاء على لسان شفيق إنهما كانا على اتصال به. بقي في هذه الحادثة أمران ذكرهما شفيق في تقريره المعروف .

- الأمر الأول أن ماهر أخذ من مصطفى باشا النحاس عشرين جنيهاً في سنة ١٩٢٢ وبعض مبالغ أخرى في مواعيد مختلفة.

- الأمر الثاني: ذكر أن ماهر تسلّم من الوفد على ما يظن مبلغ ٢٥ جنيهاً على ذمة إرساله إلى كيرة ثم قال ولكن هذا المبلغ لم يرسل على الأغلب إليه لأنه كيرة أرسل خطاباً إلى يوسف العبد يشكو فيه عدم وجود مال عنده وأن حالته سيئة جداً.

- وذكر في تحقيق ٢٤ يونيو ١٩٢٥ أن العشرين جنيهاً التي أخذها من النحاس باشا كانت بقصد تهريب عبد الحي كيرة من مصر وأن ماهر أخذ الخمسة والعشرين جنيهاً من الوفد لإرسالها لكيرة بعد هروبه حيث كان في روسيا وفي ألمانيا في حاجة شديدة إلى نقود وأن شفيق علم ذلك من ماهر ومن يوسف العبد كما علم من هذا الأخير أنه وصل إليه خطاب من كيرة يخبره فيه بأنه لم يصله نقود لآن وقد فهم من ذلك أن ماهر لم يرسل المبلغ.

يقول بعد ذلك: إن كيرة اختفى عقب اكتشاف حادثة المؤامرة على اغتيال ثروت باشا وأن محمد حافظ قبطان هربه من مصر إلى الإسكندرية وأخفاه بمنزل محمد فريد ثم سقّره إلى أوروبا بواسطة شخص اسمه ملوخية وأخذ معه العشرين جنيهاً التي ادعى أنه أخذها من النحاس باشا. إلى هنا عرفنا الوقائع وما ذكر فيها فلنأخذها واقعة ونرد عليها وننقضها من أساسها:

النحاس يثبت أنه هو نفسه كان في سيشل

أولاً: يقول إنني دفعت ٢٠ جنيهاً لماهر في سنة ١٩٢٢ بقصد تهريب كيرة و الواقع أنني كنت منفياً في عدن وفي سيشل طول سنة ١٩٢٢ ولم أعد إلى مصر ولا بإجازة غير رسمية فقد قبض علينا في يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ عقب ردنا على اللورد اللنبي بعدم الرضوخ لأمره الظالم والكف عن الاشتغال بالسياسية الوطنية و رحلنا إلى السويس. وبقينا فيها إلى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١

حيث نقلنا إلى عدن وبقينا هناك معتقلين في قلعة المدينة إلى أن أخذ منا سعد باشا في أول مارس سنة ١٩٢٢ ورافقه مكرم إلى سيشل في ١٩ منه ولم نعد إلى مصر إلا في يونيو ١٩٢٣ فأني لي إذا وأنا المنفى أن أقابل أحمد ماهر وأنقذه عشرين جنيتها لتهديب كيرة إلى أوروبا أو أنني لم أرسل إليه هذا المبلغ وما كنا لنستطيع ونحن في المنفى أن نرسل شيئا وأن نتلقى أمرا بغير واسطة السلطة العسكرية. فالوقائع يا حضرة القاضي مادية لا تكذب شفيق منصور فحسب بل تهدم كل ما دبر له هدمًا ومع كل هذا يقدم المتهمون لحضراتكم لإحالتهم إلى محكمة الجنايات.

ثانياً: ثم اسمعوا ما يقوله شفيق في تحقيق ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ : " وأنا أقسم بكل يمين أن رجال الوفد أبرياء من هذه الحادثة أي (حادثة السردار) ومن الفلوس على الإطلاق سواء من حادثة السردار أو عن غير حادثة السردار. إذاً أقسم هو بذاته وراجع نفسه وقرر الحق بنفسه هادئة كما يقول ثم يأتي بعد ذلك ويكتب له أن يتهم ماهر والنقراشي في تقرير ١٨ يونيو ثمنا لرقبته وفداء لحياته.

ثالثاً: وشهادة يوسف العبد صريحة في تكذيبه حيث نفي مسألة تهريب كيرة وكذلك قبطان وملوخية سئلاً فكذبا تكذبا باتا وكذبه أيضا محمد فريد في كل ما ادعاه .
ماذا يبقى من هذه التهمة وقد تبين لحضراتكم مبلغ فسادها ومدى تلفيقها حتى يتهم فيها هؤلاء الأبرياء؟

ليس فيها غير أقوال شفيق المنقوضة ، فهل عند النيابة ما يعززها إنني انتظر الجواب
النيابة لا تجيب .

إذاً لا شيء يعززها ! فهل يستريح ضميركم لإحالة المتهمين على محكمة الجنايات بمقتضى
هذه الأقوال؟

الحادثة السابعة: حادثة المستر براون بوزارة المعارف

(٤٤) تأتي بعد ذلك حادثة براون التي ذكرها شفيق لأول مرة كذلك في تقرير ١٨ يونيو المشؤوم وذكرها بتفصيل دقيق فعين تاريخ وقوعها بالضبط وهو ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .
ولا شك في أن هذه التفاصيل قد استعيرت من التحقيقات القديمة في تلك الحادثة وكان لزوماً عليه أن يتهم ماهر والنقراشي ليستحق الوعد بتخفيف الحكم عليه فقال عرضت علينا هذه الحادثة بواسطة محمود إسماعيل فأخبرت ماهر والنقراشي فلم يريا مانعا من ارتكابها فأفهمت محمود إسماعيل بذلك وهذا رسم الخطة لعبد الحميد وعبد الفتاح عنايت وبعد دراستها معهما ذهب إبراهيم موسى ومحمد فهمي علي وعبد الحميد عنايت كما سمعت إلى محل الحادثة وكان معهم بعض عمال آخرين لا أعرفهم.

مرقص باشا حنا يوجه حديثه إلى النحاس باشا

- لو لم تكن أنت في سيشل لا تهتمك أيضا

و النحاس باشا يرد : نعم كما يقول حضرة زميلي النقيب لو لم أكن في سيشل لكنت الآن في السجن ، ولكن النفي أنقذ والحمد لله حياتي ، وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم. ويستأنف النحاس باشا مرافعته فيقول :

يقول شفيق في أقواله : "كما سمعت" فهو شاهد سماع ، ويذكر كذلك ، وفي هذه الحوادث جميعها يرجع إلى أقوال عبد الحميد وعبد الفتاح عنایت والأشخاص الموجودين في الحوادث لأنني على يقين بأن محمود إسماعيل كان يقوم دائما بالترتيب وحمل الأسلحة.

هؤلاء جميعا كذبوه فيما يختص بماهر والنقراشي تكذيبا صريحا ومن بينهم من اعترف على نفسه وعلى غيره أي أن لأقوالهم قيمتها من الاعتبار ويلاحظ أن الذين تكلموا عن هذه الحوادث سواء من حكم عليهم منهم أو من لم يحكم عليهم فيها ذكروا تفصيلها ومن اشترك فيها قبل أن ترد على لسان شفيق فقد تكلم عنها عبد الحميد عنایت في تحقيق ٨ مارس و ١٠ مارس سنة ١٩٢٥ وتكلم عنها غيره في تحقيق ١٨ مارس وفي تحقيق ٢٢ مارس وكذبه كذلك محمود إسماعيل وعبد الحميد وعبد الفتاح عنایت. أقوال هؤلاء جميعا ليس فيها ذكر مطلقا لماهر والنقراشي . بل إن شفيق نفسه في تحقيقي ٢٩ مارس و ٣٠ مارس ذكر أسماء الذين كانوا يشتركون في الحوادث السابقة ولم يذكر من بينهم اسمي ماهر والنقراشي. فكيف يعول على أقوال شفيق منصور على تناقضها وانهاياها وبعد أن تبين تلفيقها من تكذيب الأشخاص الذين استشهد بهم شفيق؟

- فهل عند النيابة دليل آخر تستند عليه في تقديم المتهمين إلى محكمة الجنايات؟
- إنها تواصل الصمت فلا شيء عندها تؤيد به أقوال شفيق منصور فهل مع ذلك يقدم هؤلاء إلى محكمة الجنايات؟

الحادثة الثامنة: حادثة البكباشي كيف

(٤٥) حصلت هذه الحادثة في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢. وذكرت التقرير كما يأتي:
عرض عليّ أولاد عنایت فكرة هذا الاعتداء بواسطة محمود إسماعيل ، وأخذت رأي ماهر والنقراشي فلم أجد مانعا منهما ورسم أولاد عنایت الخطة ونفذوا الجريمة وكان معهم إبراهيم موسى ومحمد فهمي علي وعمال آخرون لا أعرفهم
وأخبرت عبد الحميد البيلي بعد الحادثة بذلك كل هؤلاء سواء منهم من اعترف على نفسه ومن أقر على غيره كذبوه تكذيبا باتا فيما يختص بماهر والنقراشي وكذلك شفيق أيضا ناقض نفسه حيث لم يذكر ماهر ولا النقراشي في اعترافه عن نفسه في الحوادث السابقة وفي إقراره على من اشترك معه فيها من تحقيق ٢٩ و ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥

- هل عند النيابة شيء آخر؟
- لا جواب.
- إذا فليس لديها سوى كلام شفيق الذي يراد إرسال المتهمين به إلى المشنقة ولكننا نلوذ بالله وبعدل القضاء

الحادثة التاسعة: حادثة المستر بيجوت

(٤٦) وقعت هذه الحادثة في ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ وجاءت في تقرير شفيق كما يأتي أخبرني عبد الحميد عنايت عنها وأخذت فيها رأي ماهر والنقراشي كالمعتاد فوافقا ولست متذكرا من باشرها.

سئل عبد الحميد عنايت فكذب شفيق وجميع أقواله قاطعا في عدم اشتراك ماهر والنقراشي وشفيق أيضا في هذه المرة ناقض أقواله السابقة التي قررها في ٢٩ و ٣٠ مارس ولم تأت فيها إشارة لماهر ولا للنقراشي.

هل للنيابة أن تعين لنا دليلا تعزز به أقوال شفيق في هذه الحادثة؟ لا جواب إذاً ليس إلا أقوال شفيق منصور ومحال على ذمة القاضي أن يحيلهم على محكمة الجنايات بناء على هذه الأقوال.

الحادثة العاشرة: حادثة المستر براون بالجيزة

(٤٧) وقعت هذه الحادثة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ وذكر شفيق في تقريره عنها أنه كان فيها محمود إسماعيل وعبد الحميد وعبد الفتاح عنايت وإبراهيم موسى ومحمود عثمان كما سمعت من عبد الحميد عنايت. إذاً فهو شاهد بالسماع في هذه الواقعة أيضا وهنا نقطة جميلة أستسمح في ذكرها لأنها بلا شك تهدم كل ما قرره شفيق جملة وتفصيلا حيث ذكر الملحوظة العامة الآتية في تقريره ، و [يلاحظ] على العموم أنني لا أعرف شيئا عن هذه الجرائم جميعها إلا ما يخبرني به محمود إسماعيل أو عبد الحميد عنايت قبل حصوله أو عبد الفتاح قبل أو بعد تمام الحادثة. وسئل هؤلاء جميعا فكذبوه فيما يختص بعلاقة ماهر والنقراشي ولكن الملحوظة السالفة لم تجده نفعاً لأن فداء حياته كان موقوفاً على اتهام ماهر والنقراشي لذلك أضاف الملحوظة الآتية: وعلى كل حال فقد كنت أخذ رأي ماهر والنقراشي في كل شيء أو حادثة أعلم بها قبل وقوعها حتى إذا ما قررها أخبرت محمود إسماعيل للقيام بها وإذا أخبرت عن حادثة قاموا بها وأخبرني محمود إسماعيل أو عبد الحميد بذلك أو صلت الخبر إليهم وكنت تحت أمرهم لا يمكنني أن أتحرك أو أبدي رأياً أو فكراً من غير الأمر الذي يصدر إلي منهما.

هذا بيت القصيد لأنه لا بد من اتهام ماهر والنقراشي بالباطل لكي يستحق النجاة من الإعدام الذي كان يفزع منه وينزعج لذكره كما جاء في بيان صدقي باشا الذي تلوته في الجلسة السابقة وهذا يؤخذ أيضا من شهادة عبد الملك بك حمزة محامي شفيق منصور حيث قال: وكان سؤال شفيق إلى موجهها بنوع خاص عن تأثير اعترافاته هذه أي عن حوادث الاغتيال السابقة على حادثة السردار في نظر الإنجليز. وعن أهميتها لهم ، فكان جوابي أن اعتقادي أن كل اهتمام الإنجليز الآن موجه إلى الحوادث الأخيرة لأنهم أنفسهم توسطوا في العفو عن المحكوم عليهم في الجرائم السابقة، وأحس أنا من نفسي بأن الحالة بيننا وبين الإنجليز بعد تقرير ٢٨ فبراير أصبحت شبه مهادنة كالتالي تحصل بعد الحروب بين البلاد المتحاربة وبعضها وأنهم أسدلوا ستارا على كل

الأشياء القديمة ولذلك كان رأي أن التوسع في الكلام عن الجمعية السابقة التي كان فيها المرحوم عبد اللطيف بك عضوا لا يهم الإنجليز، ولا يفيد شيئا في التحقيق الجاري.
إذاً ظهر المخفي وبان أن شفيق منصور يريد أن يعمل ما يستطيع كي ينقذ نفسه من الإعدام الذي أعد له ولذا تراه يسأل عن مدى تأثير اعترافاته على الغير في نظر الإنجليز حتى يستحق الوعد الذي وعد به لأنه يعرف أنه بواسطة الإنجليز يمكنه أن يحصل عليه.
تأمل يا حضرة القاضي تحت هذه التأثيرات والعوامل ذكر شفيق ما ذكر له وكتب ما كتب له ولم يكن مختاراً فيما يقول، شفيق المحكوم عليه بالإعدام يراد به أن يكون شاهداً على غيره.

- هل عند النيابة شيء آخر تعزز به أقواله

- سكوت

- إذاً لا شيء غير أقوال شفيق تلك الجثة الهامدة التي تستحل اقتناص أرواح الأبرياء ويقدم بها المتهمون إلى المحاكمة إلا أن ضميركم لا يسمح لكم بذلك.

الحادثة الحادية عشرة: حادثة حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدي

(٤٨) وقعت هذه الحادثة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وجاء عنها في تقرير شفيق ما يأتي:

أذكر أن الذي اقترحها ماهر بقصد التخلص من عدلي ورشدي لأن عدلي كان قد سافر للمفاوضة ولم يفلح ثم ألفوا حزب الأحرار الدستوريين لمساعدة الإنجليز كما عرف عنهم في ذلك الوقت وأشيع فتقرر هذا في اجتماع الحزب الذي حصل بيننا وبين ماهر والنقراشي وتحدد له اليوم المخصوص لاجتماع الحزب حتى يكون مثلاً وحتى يمنع الاستمرار في أعمال الحزب.

هذا ما كتب له لأنه لم يفهم أن يؤخذ الأبرياء بل يريدون تلوين سمعتهم بين مواطنيهم ولكن ستظهر لكم اليد التي تعمل في الظلام ويهمني هنا بمناسبة هذا الكلام أن أقرر علناً أنه ليس في حسابنا ولا في أعمالنا أن نلجأ إلى الإجرام للاختلاف السياسي نحن نخاصم ولكننا شرفاء في الخصومة ونجادل الخصوم ولكن بالتي هي أحسن وسنواصل الكفاح بطرق السلم لا بالاعتقال حتى نصل إلى أمانينا المنشودة بإذن الله.

كتب شفيق منصور بعد ما تقدم : فأخبرتُ محمود إسماعيل بالأمر فذهب إلى أولاد عنايت فدرس الطريق ورسم لهم الخطة وأخذوا معهم محمد فهمي على وإبراهيم موسى كما علمت من بعد ذلك فأخطئوا وأصابوا المرحومين حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدي وأخبرت عبد الحليم بالحادثة بعد وقوعها. والواقع أن عبد الحليم البيلي سافر إلى أوربا مع وفد لوزان في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وبقي هناك إلى ١٧ مارس سنة ١٩٢٣

- **النحاس باشا : أليس كذلك يا عبد الحليم بك؟**

- **عبد الحليم بك : نعم**

- **النحاس باشا : مع أن الحادثة ارتكبت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ومع ذلك يتهم فيها**

عبد الحميد البيلي.

- **وهنا قال لطفي بك:** علمنا بهذه الحادثة في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٢ أثناء انعقاد مؤتمر لوزان ، حيث كنت في أوروبا وبصحبتي عبد الحليم البيلي في وفد لوزان.

- **النحاس باشا:** إنني أذكر كل ما يفيد المتهمين جميعا لا فرق عندي بينهم لمجرد الاختلاف الحزبي ، وليس من شأننا إلقاء العيب على عاتق غيرنا وليس من طريقنا الإجراء ولا شرب الدماء قال شفيق في ختام تقرير (١٨ يونيو) إنني نسيت أن أذكر أننا في حادثة عبد الرازق وزهدي اجتمعنا أنا وماهر والنقراشي والشيشيني بقهوة مصر الجديدة قبل الحادثة ببضعة أيام. جميع من ذكرهم كذبوه فيما يختص بماهر والنقراشي حتى الذين منهم اعترفوا على أنفسهم وعلى غيرهم كما سترون.

ذكر أولا: أن الذي حضر الاجتماع هو ماهر والنقراشي ثم ثانيا وفي ذيل التقرير قال إن الشيشيني حضر الاجتماع أيضا وذكر ثالثا في تقرير ١٩ يونيو أنه حضره معهم آخرون وهو كلام ينقض بعضه بعضا فقد سمعتم من البيلي الآن أنه كان متغيبا عن القطر قبل وقوع الحادثة وبعد وقوعها ببضعة أشهر

النحاس باشا يقدم للقاضي الجريدة التي تثبت اعتقال النقراشي

ومثل هذا وأبلغ منه ما أدعاه على النقراشي حيث قال: إنه حضر الاجتماع بمصر الجديدة قبل الحادثة ببضعة أيام للاتفاق على ارتكابها ثم تلا ذلك الترتيب والتدبير والتنفيذ مع أن النقراشي كان في ذلك الحين معتقلا في قصر النيل اعتقلته السلطة العسكرية في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ .
وها هي ذي الجريدة المنشور فيها الاعتقال جريدة اللواء الصادرة في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ تحت عنوان اعتقال موظف وافرغ عنه في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أي يوم وقوع الحادثة ونشر الخبر تحت عنوان الإفراج عن ثلاثة معتقلين وهم الأستاذ الغاياتي والنقراشي بك وعبد الستار الباسل بك ونقدم لحضرتكم عددي الجريدتين المذكورين.
فكيف يتصور بعد ذلك أن النقراشي اجتمع بشفيق قبل الحادثة ببضعة أيام في مصر الجديدة مع أنه كان معتقلا في قصر النيل؟

النحاس يخاطب الأحرار الدستوريين في المحكمة

ثم اتجه النحاس باشا إلى الحاضرين : وقال اسمعوا يا رجال السياسية، يا رجال الأحرار الدستوريين ، إنهم يريدون أن يفرقوا بيننا وبينكم بالباطل ولكنهم لن يصلوا إلى غرضهم فإننا كنا مصريون وسنظل مصريين عاملين معا للوصول إلى حقوقنا المقدسة بالطرق السلمية لا بوسائل الإجراء وسنصل إليها بإذن الله..

الآن تقدم النيابة المتهمين لإحالتهم إلى محكمة الجنايات بناء على أقوال شفيق، هذا كثيرا جدا من التلفيق على الأبرياء.

- فهل عند النيابة شيء جديد تعزز به أقوال شفيق؟

- لا جواب

- إذاً ليس لديها دليل خلاف تلك الأقوال إلا الرجل الذي تكذبه الماديات يجب ألا يؤخذ بأقواله.

النحاس باشا يقول إن ما قاله سيد بك مصطفى غير صحيح

بالأمس أظهرنا فضيحة تقرير ١٨ يونيو ، فقال حضرة سيد بك مصطفى : إنه سبق أن أطلع على هذا التقرير قبل يوم ١٨ يونيو وإنه أجرى بشأنه تحقيقاً في ١٥ يونيو ولكنه كان بغير تاريخ ، فرده ليوضع عليه تاريخ ، وهذا غير صحيح ، فإن سيد بك أثبت في محضر أنه أطلع على تقرير عمله شفيق ونقل منه ما يتعلق بحادثة حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدي فهل ذكر كل ما يتعلق بها وكل ما جاء في التقرير عنها ؟ كلا بل ترك أشياء هامة كانت أول ما بلغت نظر المحقق .

التقرير لم يكن مكتملاً ولذا لم تنقل منه النيابة

ولكن كما قلنا لحضرتكم بالأمس أن التقرير لم يكن كاملاً في يد سيد بك عندما أثبت منه في محضره يوم ١٥ يونيو القسم الخاص بحادثة عبد الرازق باشا وزهدي بك لأنه لم يكن وصله إلا جزء فقط حضره المعمل الذي تصنع فيه هذه التقارير ولذلك لم يكن كله تحت نظر سيد بك يوم ١٥ يونيو وإلا لو كان كذلك واطلع عليه حقيقة لما فاتته أن ينقل منه ما جاء بصحيفة ٣٢ خاصاً بتعيين المكان الذي حصل فيه الاجتماع المزعوم بمصر الجديدة لتقرير هذه الجريمة والأشخاص الذين اجتمعوا فيه.

حديث النحاس الذكي عن معمل التلفيقات

وقد ورد بالصحيفة ٣٢ من هذا التقرير ما نصه: نسيت أن أذكر أننا في حادثة المرحومين حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدي اجتمعت أنا وماهر والشيشيني والنقراشي بالقهوة التي بمصر الجديدة أمام [اللوكاندة] الكبرى قبل الحادثة ببضعة أيام. ولما تم قرارنا على أن يحصل الاعتداء على عدلي ورشدي بمناسبة تكوين الحزب الجديد وكان ذلك حوالي سنة ١٩٢٢ على ما أتذكر ولكن لسوء الحظ بعد أن صدر القرار بذلك وأبلغت إلى محمود إسماعيل ذلك وترتب كل ما يلزم للقائمين به اعتدوا على حياة المرحومين عبد الرازق باشا وزهدي بك فذهبا ضحية الخطأ. هذا التفصيل يا حضرة القاضي الذي يمتاز عن سابقة بتعيين مكان الاجتماع وبذكر أشخاصاً لم ترد أسماءهم فيما ذكره أولاً في صحيفتي ١٩ و ٢٠ و ١١ و ١٢ كما ذكر سيد بك سهواً في الجلسة السابقة له أهميته في التحقيق ، بدليل أن سيد بك مصطفى فتح محضراً للتحقيق في أقوال شفيق عن هذه الحادثة فلو كان هذا موجوداً وقت إطلاع سيد بك على التقرير في ١٥ يونيو لما تردد في ذكره ، ولكن الحقيقة هي أنه لم يكن قد وصل إليه ولا أطلع عليه إنما اكتفى بإجراء التحقيق بخصوص الجزء الذي تم ترتيبه في معمل التلفيقات ولم يذكر غيره لأنه لم يكن ثم طبخة بعد..

حديث النحاس الحاسم عن ثبوت التلفيق

أكثر من ذلك دليل رسمي جديد مادي آخر يثبت أن التقرير بكامل أجزائه لم يكن قد وصل النيابة بعد وإنما كان يصلها تباعا بعد تمام ترتيبه وتلفيقه. قال حضرة سيد بك مصطفى بالأمس: إن هذا التقرير كان موجودا يوم ١٨ يونيو بالمحكمة واطلع عليه حضرة القاضي عند نظر المعارضة في ذلك اليوم وهذا غير صحيح لأن التقرير لم يطلع عليه القاضي بل ولم يكن موجودا في يد النيابة ، وأن ما ذكره سيد بك بما عنده من المعلومات الخاصة به جاء في محضر جلسة المعارضة في ١٨ يونيو ١٩٢٥ بالصحيفة ٢٣ أن النيابة تطلب رفض المعارضة. وأن التحقيق مستمر وأن شفيق قدم تقريرا وأن النيابة تجري التحقيق فيه بصفة سرية ، وقال سعادة مصطفى باشا النحاس إنه يجب أن يطلع المحامي عن المتهمين على هذا التقرير ليرى إن كان فيه ما يجيز حبس المتهمين ثم قال : ويجب على حضرة القاضي أن يأمر بالاطلاع على التقرير لنرى ما به والقول بغير ذلك حرمان للمتهمين من الحق في الدفاع عن أنفسهم والمسألة الآن محددة وهي وجود هذا التقرير.

حديث النحاس عن اضطرار النيابة لقفل التقرير

والنيابة أي سيد بك مصطفى قالت عن التقرير إنها لم تبتدئ في تحقيقه ولا تود أن تحصل فيه مناقشة الآن. وبعد المرافعة قررت المحكمة قبول المعارضة شكلا وموضوعا استمرار حبس المتهمين لبعد باكر حتى تطلع المحكمة على الأوراق التي لم يتيسر للنيابة تقديمها الآن وفي جلسة بعد باكر أي في يوم السبت ٢٠ يونيو ١٩٢٥ وهي اليوم الذي ورد فيه التقرير بخطاب الحكمدار وخطاب الضابط الحارس قرر القاضي رفض المعارضة واستمرار الحبس. وهذا قاطع في أن التقرير لم يكن موجودا لدى النيابة في يوم المعارضة وهو ١٨ يونيو وتفسير هذا أنه لغاية يوم ١٨ يونيو لم يكن قد تم تحضر التقرير في معمله فلما قرر القاضي استمرار الحبس ليومين للاطلاع على التقرير اضطرروا إلى اقفاله وإلا لا ستمر باب التلفيق مفتوحا إلى أن تدبر أمور أخرى تضاف إليه.

هذا هو تفسيري للحادثة للشريعة التي اشتركت النيابة في عملها والتستر عليها.

النحاس باشا يختتم مرافعته باتهام النيابة

(٤٩) ونحن نحمد الله تعالى أن مثلنا أمامكم وظهرت الحقائق وانكشف المستور من عمل النيابة والسلطات في هذه القضية. هذه يا حضرة القاضي هي [تدابيرهم] على اغتيال هذه الأرواح الطاهرة الغالية وليس لنا ملجأ إلا عدل القضاء النزيه الذي لا تدنسه المؤثرات ولا تدفعه الشهوات . ونحن على يقين بأن ضميرك يا حضرة القاضي وقد تجلت الحقيقة أمامكم بما لا يدع مجالاً لأي لبس فيها لن يسمح لك ضميرك الذي لا يطلع عليه إلا الله العزيز المنتقم الجبار أن تحيلنا إلى محكمة الجنايات لتكون وقودا لنار هذه المؤثرات .

وأطلب إلى الله جل وعلا أن يثبتك في إيمانك وأن يباعد عنك هذه المؤثرات الأثيمة وأدعوه تعالى أن يمتعك بنعمة القناعة فتقضى بينك وبين الله بالحق الذي تراه.

قصيدة الأستاذ العقاد في تأبين أحمد ماهر باشا

يستهل الأستاذ عباس العقاد قصيدته " شهيد الوطن " بالتعبير عن صدمته وعدم تصديقه على الرغم من أنه كان قريباً من الموقع الذي شهد اغتيال أحمد ماهر بسبب عضويته هو نفسه في البرلمان ، ولهذا فإنه رأى الواقعة وسمع صوت الطلق الناري :
لم أصدّقُ وقد رأيتُ بعيني/ وسمعتُ الطَّلَقَ المريبَ بأذني
"ماهرٌ" في الندى يُجنى عليه/ ويُدّ قيل من بني مصر تجني؟
أشبهُ الصّدقُ بالأباطيل هذا/ ويكُ أمسِكُ جاوزت غاية ظني
لم أصدّقُ وما لحيّ دواّمُ/ والمنايا تطوف في كل ركن
غير أن الكيد الذي كاده الجا/ ني له الويل لا يطيف بذهن

وصف قسامات أحمد ماهر و جوارحه

ثم يبدأ الأستاذ العقاد في رثاء أحمد ماهر معددا صفاته المعنوية من خلال الحديث عما رزق به من تميز في الأداء الذي وظف به ما أنعم الله به عليه في جوارحه وكأنه أصبح يفتقد أثر هذه المكونات الحيوية بوفاة صاحب هذه الحياة:

أيُّ رأس رمى وأي فؤادٍ نال منه وأي صدرٍ وحضن؟
أفبِرَمَى بِالْمَوْتِ أوسعُ صدرٍ/لبنى قومه وأمنع حصن؟
أفبِرَمَى بِالْمَوْتِ قلبٌ يحوطُ الناسَ حبًّا ولا يحيط بضغن؟
أفبِرَمَى بِالْمَوْتِ رأسٌ تولّى/مجد مصرٍ برأيه المطمئن
يُعمِلُ الرأي للبلاد ويلقى/ معولَ الموت هادماً وهو بيني؟

أساه مما فعله التجني الظالم المسيء بحياة الرجل العظيم

يا ضلالَ الجدود في هذه الد/ نيا ويا سوءاً لذاك التجني!
أمنتُ تلكمُ المقاتل لو يا/ من في الناس كلُّ صاحب أمن
لو تردُّ النياتُ غرب سلاح/ ردَّ عنه السلاح ألفُ مجن

حيرة الصمت بين الأسى والتمني

ويعود الأستاذ العقاد ليعبر عن حزنه من خلال وصف حال الأمة التي جاءت كي تلتقي بأحمد ماهر ولم تجئ لتدفنه ، و كأنها تريد في تلك اللحظة لو أن النعش الذي يحمل جثمانه ما جاء في موعدة :

لم أصدّقُ وقد رأيتُ بعيني/ أمّةَ النيلِ في حدادٍ وحزن
حزنت غير أنها ليس تدري/ ألقيا تجمعت أم لدفن
أعمق الصمت صمتها وهي حيرى/ بين صدق الأسى ووهم التمني

ترقبُ النعشَ قادمًا يتأني/ وتمنّت لو طال ذاك التآني
أوجعُ الشكُّ شكُّ ساعة هولٍ/ في يقينٍ يُدمي العيونَ ويضني
المسجى يا أيُّها الجمعُ هذا/ أفقدري مَنْ ذا يكون أجبني؟
إنه «أحمدُ» الذي كان فينا/ مُنذُ يومِ رضوانٍ كلَّ مهني
من يصدق هذا يصدق عظيمًا/ من بلاء الدنيا يشيب ويفني

الشاعر يتمثل عظمة الفقيه

و يصف الأستاذ العقاد صديقه الراحل من خلال التأمل العميق والمتأني الذي تسجله عينه
المعجبة بحبها الزعيم أحمد ماهر و عقله و مقدمه و أساريه و ثباته وأدائه :

لم أصدّق والأربعون أمامي/ كلُّ ساعاتهن ساعة بين
كم تمثلته وأحسب أني/ إن أحقق رأيته نصب عيني
مقبلاً ضاحك الأسارير سمحاً/ ثابت الجأش لا يُلمُّ بوهن
فُجِعَتْ مصر فيه بالقائد الأسـ/ بيق والأوحد الذي لا يثني

حديث العقاد عن مواهب ماهر باشا المتعددة

ويعدد الأستاذ العقاد بعض ما يذكره للزعيم أحمد ماهر من ملامح بارزة في الصفات المتعددة
التي كان له حظ وافر منها من قبيل الزعامة والقيادة والعطاء والجهاد والمخاطرة والعطاء والصفح
والكرم ، و هو يقول :

بالزعيم الأمين في كل رأيٍ/ والوزير القدير في كل فن
والحسيب الموفى لكل حسابٍ/ والخطيب الذي يقول ويعني
الذي فارق المناصب جهراً/ بصريح من رأيه لا يكتفي
والذي أنفق الشباب جهاداً/ في خطرٍ على الحياة وسجن
والذي أجزل العطاء لمصرٍ/ هبةً منه لا تشابُ بضنّ
والذي لا يسيء يوماً ويعفو/ عن مسيء إليه في غير من
والذي كان في «الندي» إماماً/ وسَطَ العدل حين يُقصي ويُدني
عز فينا دستور مصر بشرحٍ/ من هُداة لا يستعاض بمتن
لن يقول الصديق فيه مقالاً/ يتأباه خصمه حين يُثن

رثاء الأستاذ احمد حسن الزيات لأحمد ماهر باشا

كتب الأستاذ احمد حسن الزيات مقالا مؤثرا في الرسالة في ١٢ مارس ١٩٤٥ رثابه احمد
ماهر باشا فكان مما قاله :

" كنت في الريف ليلة نعي الناعي الزعيم أحمد ماهر باشا. وكان من امتحان القدر لصيري أن
يروّعني هذا النبأ الفاجع الفاجئ وأنا في وحدة من الناس ووحشة من الطبيعة، لا أري ولا أسمع
ولا أحس غير وكيف السحاب وزفيف الريح وشفيف البرد، فأقبع في الغرفة قبوع القنفذ، وأنشر

فكري في معاني هذا الرزء الوطني الفادح، أسبر غوره، وأقصي أطرافه، فأشعر بثقله كله يهبط نفسي ويصدع قواي، فأستكين للجزع وأستسلم للشجون! ويتمثل لعيني منظر الصريع المسجي علي فراشه الدامي، وحوله ابنته وزوجته وأخوته هلعين مشدوهين لا يكادون يصدقون أن هذا الجسد الهامد هو رجلهم الذي تركهم منذ هنيهة، وقدرته فوق الأحداث، وهيبته طي القلوب، وذكره ملء الأسماع، وعمله حديث الألسنة، وأمله سعة الدنيا، فينفر عني النوم، ويطول علي الليل، وتهون في نفسي الحياة!

مقارنته بسعد زغلول في الزعامة الشعبية

" في الصباح الباكر من يوم الأحد كان القرويون يتناقلون النبا العظيم، وعلي كل وجهٍ سهوم الحزن، وفي كل قلب لهيب الحسرة، كأنما وشجت بهم جميعاً قرابة الفقيد، فمصابهم فيه واحد، وحزنهم عليه مشترك.

" وتلك ظاهرة اجتماعية لم يسجلها مرصد التاريخ من قبل أحمد ماهر إلا سعد زغلول. وتعليل هذه الظاهرة أبين من أن يُبين؛ فقد كان ماهر كما كان سعد زعيمًا شعبيًا تألق اسمه في سطور تاريخنا الحديث تألق النجم الهادي، وتردد ذكره في حوادثه الجلي تردد النشيد الحماسي علي أفواه الجنود، وكان له ولرفيقه في الجهاد وخليفته في الحكم، أطال الله عمره، من فضل التدبير والتنظيم والفعل، ما كان لرئيسهما الخالد من فضل التنبيه والتوجيه والقول. ثم كان ظهور سعد للزعامة حين أبطرت الحرب الماضية نفوس الغالبيين، فسطت قوة الغالب علي حق الوطن، وسيطرت إرادة المحتل علي رغبة الأمة، وتطامنت الرؤوس فلا ترتفع، وانعقدت الألسن فلا تنطق، فتميز واشتهر بشجاعته وكفائته وبلاغته وقدرته.

ظهور زعامته

"كان ظهور ماهر للزعامة حين أضلت الحرب الحاضرة عقول الحاكمين والمحكومين، ففسدت الأخلاق، وماتت الضمائر، وتحكمت الشهوات، وانتهكت الحرمات، وخست المطامع، فتميز واشتهر برجولته وصراعته ونزاهته وحرية.

" كلا الزعيمين كان رجل الساعة في وقته، وحديث الأمانى لقومه؛ ذلك لدعوة الإيقاظ والثورة احتجاجاً علي صلح كفر بالعدالة، وهذا لدعوة الإصلاح والوحدة، والوحدة استعداداً لصلح يؤمن - كما يقولون - بالحق، ومن ثم كان الحزن عليهما حزناً شعبياً أحسه القريب والبعيد، وأخلص فيه الخصيم والولي.

جمع الكفاية والخلق

"والحق أن الحزن علي الفقيد الشهيد قد غزا القلوب العُلف والأكباد السود، فما ظنك بمن يعرفونه عن كُتب، أو يمتون إليه بسبب، أو يقرون بفضل؟
"والإقرار بفضل أحمد ماهر قد بلغ حد الإجماع، إن لم يكن من جهة كفايته فمن جهة خلقه. والخلق في الرجل السياسي هو المزية التي يجزي عما عداها، والثروة التي لا يبلغ العلم والمال

والسلطان مداها. وأخلاق أحمد ماهر كانت أخلاق الرجل الذي يعده القدر ليرفع أمته إليّ فوق ويدفعها إليّ الأمام. كان أكرم الله مثواه ويرد بالرحمة ثراه، مؤمناً بما يدعو، مخلصاً فيما يعمل، صريحاً فيما يقول، جريئاً عليّ ما يُقدم، عفيفاً عما لا يحل. وتاريخه كله مصداق لأصالة هذه الصفات النادرة فيه. جاهد في استقلال بلاده حق جهاده، ففكر وقدر، ثم جهز ودبر، وترصدته العيون، وانفجرت من حوله المخاطر، وأشفي به الإقدام عليّ هوة الموت، فما نكص ولا وهن ولا استكان، ولم يكن يومئذ للمجاهدين أمل في منصب، ولا رجاء في حكم.

نراهته البرلمانية

" ورأس مجلس النواب في حكومة الوفد فتجلت خلال الديمقراطية فيه : كان الوفد عنده أصغر الأحزاب حين ينتصف لغيره منه؛ وكان رئيس الحكومة عنده أضعف النواب حين يطبق (اللائحة) عليه، وكان الدستور قسطاسه المستقيم لا يصدر إلا عنه ولا يرجع إلا إليه.

زعامته للمعارضة

"وتولي المعارضة حيناً من الدهر فكان عف اللسان عن الهُجر، عف الضمير عن الفُجر، عف الفكر عن المغلطة، عف النفس عن الخديعة، يعالن بالمخالفة ويعتمد في إعلانها عليّ الصدق والجد، ويصارع بالتهمة ويستعين عليّ إثباتها بالحق والمنطق، وينفرد بالرأي ويجعل له من قوة إيمانه وثبات جنانه السند الذي لا يهين والدليل الذي لا يدفع. ومواقفه في (المجلس) و (القصر) لا تزال عطر الأفواه والأندية، فلا حاجة إليّ ذكرها.

رئاسته للوزارة

" ثم رأس الحكومة، والخصومة الحزبية عليّ أفتح ما تكون عنفاً وحدّة، والأخلاق الاجتماعية عليّ أسوأ ما تكون اعتدلاً وردّة، والسياسة الدولية تتمخض عن أحداث جسام ستغير أوضاع الأرض وتبدل أنظمة الحياة، فساسها بالصراحة والسماحة والحرية والعدل، فمكّن لكل ذي رأي أن يري، ولكل صاحب قلم أن يكتب؛ ومهد لائتلاف القلوب واتحاد الكلمة بالمسامحة لاستلال ما في النفوس من سخيمة، وبالمشاورة لتهوين ما في المعارضة من خلاف، وأوشك أن يقول لنفسه: (عدلت فأمنت فمنت يا عمر)، لولا أن الخوارج لا يزالون أحياء، وأن أبا لؤلؤة لا يزال له في مصر أبناء! وهكذا تجري تصارييف القدر بما عُيب عن ابن آدم علمه، فذهب أحمد كما ذهب عمر صريع جنون أو فتنة.

الثروة التي خسرتها مصر بفقدته

"ولو كان أحمد أو عمر أو سائر الأسماء العظمي علماء عليّ رجل لهان فيه الخطب وتيسر عنه العزاء، ففي كل ساعة من ساعات الليل والنهار تبتلع القبور ألوفاً من الأنفس فلا يُعقبون فراغاً ولا دهشة؛ إنما هو علم عليّ ثروة ضخمة من الخلق والعلم والمواهب والتجارب عمل في تكوينها مع الطبيعة الحرة والزمان الطويل عوامل جمّة وأحوال مختلفة، حتي أصبحت قوة في طاقة الإنسانية

وقطعة من ثروة العالم. ففقدتها يحدث في سير الحياة من الخلل ما يحدثه فقد الضرسن الصغير في
الدولاب الكبير. ذلك الخلل هو الفراغ الذي يحسه الناس بموت العظيم.

وعلي مقدار العظمة يكون اتساع الفراغ. وإن الفراغ الذي أحدثه في صف القادة مصرع أحمد
ماهر فراغ مثله في نواحي الحياة المصرية أودي الزمن بشاغليه، ولم يستطع شغله بأمثالهم،
فاضطرب المسير وأبطأ التقدم.

"نحن فقراء إلي الرجال ذوي الخلق والكفاية، وليس لنا وا أسفاه في توفيرهم حيلة، لأنهم من
صنع الله لا من صنع المدرسة، ومن أثر الأسرة لا من أثر البيئية.

ثناء الزيات على الأسرة الماهرة

"وأمثال الأسرة الماهرة في الشرق قليل؛ أنجبت رجالا تميزوا على نظرائهم بأخلاق الرجولة.
شق كل واحد منهم طريقه إلي المجد بنفسه، ثم ساروا إلي غايتهم في طرق متوازية لا تتلاقى.
وعهدنا بالأسر الكبيرة إذا سما فرع من فروعها وغلظ تسلقه الآخرون كما يتسلق اللبلاب جذع
النخلة.

"هم يعملون للمجد أكثر مما يعملون للعيش، ويبذلون للناس أضعاف ما يبذلون للنفس؛ فهم في
العظمة لا في الأغنياء، وفي معني السماء لا في حقيقة الأرض! فما أجدر هذه الأسرة أن تُدرس
لتكون لأسرنا قدوة! وما أخلق الشباب أن يتخذوا لهم من رجالها أسوة! وما أحق مصر أن تجزع
جزع الثكلي علي من يعز الصبر عليه ويستحيل العوض منه!

تكريمه

حظي أحمد ماهر باشا بكثير من التقدير والتخليد ، وقد أقيم له تمثال في مدخل الجزيرة من
ناحية الجزيرة ، وكان الفنانون الذين تولوا التنسيق من الذكاء بحيث جعلوا تمثال احمد ماهر يتطلع
إلى الغرب بينما يتطلع تمثال سعد باشا زغلول القائم في مدخل الجزيرة من ناحية القاهرة إلى
الشرق ، وأقيم له ضريح في العباسية دفن فيه و دفن معه النقراشي باشا ، وأطلق اسمه علي
مستشفى كبير في شارع الخليج المصري (بورسعيد) هو مستشفى أحمد ماهر التعليمي، كما أطلق
اسمه على ميدان باب الخلق ، وكثير من المؤسسات والشوارع والمدارس في الأقاليم .

ذريته

رزق أحمد ماهر باشا بابنة واحدة هي السيدة سميحة التي تزوجت طبيبا هو الدكتور محمد
ماهر السيد وأنجبت ابنين سميا باسم والدها وعمها ، وأصبحا من أبرز سفرائنا هما السفيران أحمد
ماهر السيد وزير الخارجية وسفيرنا في موسكو وواشنطن، وشقيقه علي ماهر السيد سفيرنا في
باريس.

الباب الثاني

محمود فهمي النقراشي باشا امتلك مقومات النجاح ولم يبلغ ذروته

أهميته ومكانته

أبدأ حديثي عن محمود فهمي النقراشي باشا ١٨٨٨-١٩٤٨ بأن أذكر رأيي القائل بأن أهميته الحقيقية في مسار التاريخ المصري الحديث والمُعاصر تفوق مكانته المشهورة و شهرته المتداولة ، ذلك أن اسمه دائماً ما يأتي مُقترناً باغتياله على يد جماعة الإخوان المسلمين بعدما أصدر قراره بحلّ هذه الجماعة، وهي نهاية مروعة بالطبع وكفيلة بأن تخلّق لصاحبها مكانة تاريخية مُلحة، لكن الحقيقة أن تاريخ محمود فهمي النقراشي باشا ينتظم كثيراً مما هو أهم من هذا بكثير، ولو أن محمود فهمي النقراشي باشا توفي وفاة طبيعية في أكتوبر أو سبتمبر ١٩٤٨ أي قبل وفاته بشهرين أو ثلاثة وقبل قراره بحل الجماعة بشهر أو اثنين لكان له من تاريخه ما يحفظ له مكانة بين أقرانه أعلى من تلك التي أصبح فيها بعد أن أصدر قرار الحل ، و دفع حياته ثمناً لهذا القرار .

ربما يظن القارئ أنني مُنحاز بصفة خاصة إلى تثنين قيمة محمود فهمي النقراشي باشا في العمل السري في ثورة ١٩١٩ وهي القيمة الخطرة التي جعلته في النهاية ، وبعد أن وصل إلى منصب وكيل وزارة الداخلية هدفاً عزيز المنال استهدفته المخابرات البريطانية لتُقدّم عنقه إلى حبل المشنقة في غضون أو في ثنانيا أو في أعطاف قضية اغتيال السير لي ستاك ، ثم قضية الاغتيالات الكبرى ، ومع أن قرار إدانته و ربما إعدامه توقّف بسبب عدم إجماع القضاة، فإن هذا كله على أهميته ليس هو أهم ما في تاريخ محمود فهمي النقراشي باشا .

تجربته الاستكشافية في مجلس الأمن وأمريكا

وربما يظن القارئ أن دور محمود فهمي النقراشي باشا في أكبر الانشقاقات التي تعرّض لها الوفد وهو انشقاقه مع أحمد ماهر في ١٩٣٧ هو ما يجعل للنقراشي مكانة تاريخية مُتميزة بين رجال الحركة الوطنية، والحقيقة أن هذا الانشقاق رغم أهميته وخطورته ومعقاته وما ترتب عليه لا يعدو بلغة الطب أن يكون شرخاً لا كسراً وبلغة السياسة أن يكون انشقاقاً حزبياً عليه ما عليه، وله ما له، وله ما يُبرّره، وعليه ما يُدينه .

وربما يرى القارئ رابعاً أن أداء محمود فهمي النقراشي باشا في حرب فلسطين ، سواء كان هذا الأداء جيداً أو رديئاً أو مُندفعاً أو مُتواطئاً ، هو ما يجعل لهذا الزعيم مكانة ذات طبيعة خاصة في تاريخنا المُعاصر، والحقيقة أن أداء محمود فهمي النقراشي باشا في هذه الحرب التي خاضتها مصر وهو رئيس وزرائها كان محكوماً بالمقدمات، إحصائياً متيناً ومحيطاً وهو إحصائياً لم يفلت منه محمود فهمي النقراشي باشا ولم يُغيّره، كما أن ما احتواه هذا الأداء الحربي والاستراتيجي من

أخطاء و ما احتواه في أخطائه من توجهات أو تعبير عن توجهات كان يعطي أصحابه العُذر الحقيقي ، بحيث لا يُمكن لنا أن ننتهم محمود فهمي النقراشي باشا بالتقصير المُجرّم فضلا عن أن ننتهمه بالخيانة أو التواطؤ.

مع هذه الميادين الأربعة تأتي أهمية محمود فهمي النقراشي باشا أيضا وفي مرحلة متقدمة من الأهمية من فشله المُعلن (ونجاحه غير المُعلن) حين أثر أن يعرض قضية استقلال مصر على مجلس الأمن (١٩٤٧)، وأن يعرضها بنفسه، وهكذا قُدِّر لمصر الرسمية أن تتواجد مُبكرًا في هذا المحيط الدولي ، وعلى هذه المنصة، وأن تُمارس التجربة المُبكرة التي أفادت رؤية السياسة الخارجية المصرية وأفادت خبرة المدرسة الدبلوماسية المصرية ، فضلاً عن أثرها غير المباشر في تسريع خطوات الجلاء البريطاني الذي يعود الفضل الأكبر في إتمامه إلى حركة المقاومة الشعبية التي قادها الوفد في ١٩٥١ بعد إلغاء المعاهدة على يد مصطفى النحاس باشا زعيم الأمة الذي وقّعها في ١٩٣٦

و بوسع القارئ أن يتصور مبكرا قائمة بأدوار النقراشي الكبرى في نهاية حياته السياسية والتي سوف نتحدث عنها بالتفصيل في سياقها التاريخي ، وهي أدوار صعبة ودرجة لم يقدر لسنوه أحمد ماهر و لا لأي من أقرانهما أن يمر بها ، و هو ما يجعل اسم النقراشي متقدما في الأدبيات التاريخية ، على أحمد ماهر على الرغم من أن توأمتها نحتت بتقديم ماهر ، و هذه الأدوار في :

- قرار دخول حرب فلسطين و ما أعقبه من قبول قرار الأمم المتحدة بالهدنة .
- قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين و تصاعد المواجهة و اغتياله .
- عرض قضية مصر على مجلس الأمن .
- حادث كوبري عباس و وصوله للتصادم مع الشارع السياسي
- مفاوضاته مع البريطانيين المعروفة اختصارا بمفاوضات النقراشي – كامبل.

الثاني التاريخي ماهر والنقراشي

من الطريف أن التاريخ يذكر ثنائي ماهر ومحمود فهمي النقراشي باشا دائماً بتقديم أحمد ماهر حتى ليتصورُ القارئ أو المتابع أن أحمد ماهر كان يكبرُ محمود فهمي النقراشي باشا بسنوات كثيرة تسمح له بهذه الأسبقية المُطلقة في كل ذكر ، بينما الحقيقة انهما كانا من مواليد نفس العام ١٨٨٨، وأن محمود فهمي النقراشي باشا ولد في ٢٦ إبريل أي قبل أحمد ماهر الذي ولد في ٣٠ مايو، بينما ولد معاصرهما ورئيس الحزب المؤتلف مع حزبهما الدكتور محمد حسين هيكل باشا في ٣٠ أغسطس من السنة نفسها ، ونحن نعرف أن احمد ماهر توفي في فبراير ١٩٤٥ بينما عاش محمود فهمي النقراشي باشا حتى تعدى الستين وتوفي في ديسمبر ١٩٤٨.. لكن الطريف أيضا أن أحمد ماهر باشا سبق النقراشي باشا إلى تولي الوزارة منذ ١٩٢٤ وإلى تولي رئاسة الوزارة منذ ١٩٤٤ . عمل النقراشي باشا مدرسا في مدرسة التجارة العليا ، بعد عودته من بعثته ، حيث

التقى بزميل عمره الدكتور احمد ماهر وتنقل في مناصب التعليم وعمل ناظرا لمدرسة رأس النتين الثانوية التي ارتبط اسمه بها ، وناظرا لمدرسة السويس ، ومديرا للتعليم في أسبوط ، كما عمل سكرتيرا عاما لوزارة المعارف.

نشأته وأنداده

ولد محمود فهمي النقراشي باشا في الإسكندرية، وفيها تلقى بدايات تعليمه والتحق بمدرسة المعلمين الخديوية ، وتخرج في جامعة نوتنجهام ببريطانيا (١٩٠٩)، وعلى طريقة الدفعات المتوازية بين المدارس العليا المختلفة فقد تخرّج محمود فهمي النقراشي باشا في المعلمين العليا في عام من عامين متواليين تخرج فيه من رجال القانون كل من أحمد ماهر باشا ومحمد حسين هيكل باشا وعبد الحميد بدوي باشا وبهي الدين بركات باشا ومكرم عبيد باشا وعبد الرحمن الرفاعي بك وحسن نشأت باشا.

وليس من قبيل المصادفة أن ينظر إلى محمود فهمي النقراشي باشا وهؤلاء الحقوقيين على أنهم أبناء سعد زغول ، ذلك أنهم تخرجوا في الفترة التي كان سعد زغول نفسه وزيرا للمعارف ومُتحمّساً لإرسال البعثات والتوسّع فيها، ولهذا كانت بعثاتهم بصورة أو أخرى على يدي سعد زغول الذي كان وزيرا للمعارف ما بين ١٩٠٦ و ١٩١٠.

شارك النقراشي باشا مبكرا في العمل السياسي من خلال ثورة ١٩١٩ ولعم اسمه.

هو المعلم الوحيد بين السياسيين

نمضي في المعالجة التحليلية لشخصية محمود فهمي النقراشي باشا فنذكر حقيقة مهمة ، وهي أنه كان بمثابة المعلم الوحيد وخريج مدرسة المعلمين العليا الوحيد بين رجال القانون والإدارة الذين تزعموا الحركة الوطنية في الحقبة الليبرالية، ولم يجد محمود فهمي النقراشي باشا نفسه مُضطراً إلى أن يدرُس القانون ولا إلى أن يحصل على ليسانس الحقوق ليتماشى أو ليتبارز مع أنداده ، فقد كان اندماجه في العمل الوطني قد حدث مبكراً ولم يتزك له وقتاً لمثل هذا الترف الفكري الذي مارسه على سبيل المثال التربوي الكبير الأستاذ محمد فريد أبو حديد (المولود ١٨٩٣ أي بعد محمود فهمي النقراشي باشا بخمس سنوات) والذي هو واحد من أبرز خريجي المعلمين العليا إنجازا في الأدب والتاريخ والوظائف التربوية العليا ، مع هذا فإنه أثر أن يدرس الحقوق وأن يحصل على درجة الليسانس في القانون في أثناء عمله التربوي .

ومن الجدير بالملاحظة أن محمود فهمي النقراشي باشا لم يبدأ حياته الوزارية بتولي وزارة المعارف ، بل إنه تولاها بعد أن وصل إلى تولي وزارة الداخلية بأهميتها وخطرها. وقد أتاح عمل محمود فهمي النقراشي باشا بالتعليم ووزارة المعارف أن يكون زميلاً و صديقا لعدد كبير من العلماء و الأدباء ورجال التربية، فقد كان صديقا لمشرفة باشا (المولود بعده بعشر سنوات) ولأمثال مشرفة من مؤسسي كُليتي العلوم والآداب ، ولطائفة من رجال العلم والتعليم من الداعميين والأزهريين، كما أتاح له اتصالاً وثيقاً برجال الثقافة والفكر ، ومن الجدير بالذكر أن صداقته للأستاذ

عباس محمود العقاد (المولود بعده بعام) كانت مُمتدة وعميقة ، بل إن حُزن العقاد على وفاة محمود فهمي النقراشي باشا كان هو سبب كل العداء والكراهية الذي ينفعل به الأستاذ العقاد ضد جماعة الإخوان المسلمين بل لقد كان مصرع النقراشي سببا في مرض الأستاذ العقاد نفسه .

امتلاكه المبكر لمقومات النجاح

بعد كل هذه الزوايا الكاشفة يمكن لنا القول بأن محمود فهمي النقراشي باشا كان هو النموذج البارز للسياسي الذي يبدو للوهلة الأولى أنه امتلك كل مقومات النجاح، ومع ذلك لا ينال ذروة النجاح، وهو النموذج البارز لرجل الدولة الذي يحظى بأكبر قدر ظاهر من الأخلاق والفضائل البارزة ، والسجايا الحميدة، ومع هذا لا تكون محصلة إنجازاته وجهوده إلا في صورة تبدو وكأنها متناقضة مع الفضائل المطلقة.

ولو أن الفكر السياسي علي مستوي الرأي العام كان ناضجا بما فيه الكفاية لكانت تجربة النقراشي باشا في الحكم قد أصبحت بمثابة صمام أمان وتجربة حية كفيلة بأن تحمي مصر من خطايا العهد التالي الذي عرف على أنه عهد ٢٣ يوليو ، ولكن لسوء الحظ الوطني ، فإنه لا الرئيس عبد الناصر استوعب تجربة محمود فهمي النقراشي باشا ، ولا الصحافة عرضت تجربة محمود فهمي النقراشي باشا عليه وعلي غيره من أجل العبرة والخبرة، وهكذا تكررت أخطاء عهد محمود فهمي النقراشي باشا بصورة مضاعفة علي مدي عهد عبد الناصر من دون أن ينتبه أحد، أو بالأدق من دون أن ينبه أحد إلي أن التاريخ الوطني حلقات متصلة لا بد لها أن تفيد من بعضها علي نحو ما هو مفترض.. ولكن مستشاري السوء كانوا كما نعرف (و نتوقع) يفضلون تصوير الأمور للحاكم ، وكأنها تبتدأ من الصفر المطلق. وكذلك كانوا يفعلون مع الشعب أيضا حين يصورون البدايات المطلقة و يحرضون الرأي العام على توقع أقصى الاحلام من الانتصارات المطلقة .

خطر الاستقامة و الغرور

كان محمود فهمي النقراشي باشا نموذجا مبكرا لنزاهة الحكم غير المرتبطة بسعة الأفق على نحو من كانوا قبله الذين جمعوا بين الخاصتين في ذكاء ، أما النقراشي فقد كان يبدو حريصا على أن يوصف بأنه حنبلي على نحو ما كان بالفعل ، ومع أن مصر أوذيت بسبب بعض مواقفه ، فإن المؤرخين يحرصون على إثبات هذه الحقيقة في مطلع أحاديثهم عنه ، وعلى سبيل المثال فإن المؤرخ الكبير عبدالرحمن الراجحي (١٨٨٩ - ١٩٦٦) وجد نفسه (وهو ينقل نبض الشارع) ملزما بأن يذكر أن النقراشي باشا كان وطنيا شريفا نزيها نظيف الذمة المالية ومن القلائل الذين لم يتربحوا من وراء مناصبهم.

علاقته بالأبطال الميدانيين في ثورة ١٩١٩

كان محمود فهمي النقراشي باشا، حسبما تواتر ، بمثابة قائد من قادة هذا العمل السري يُشارك فيه بنفسه، لكنه يُوجّه ويُنسّقُ بأكثر مما يُشارك، وكان مع صديق عمره أحمد ماهر قرييين جدا من القائد الأكبر للعمل السري وهو عبد الرحمن فهمي بك (عم أحمد ماهر باشا) الذي عُرف على أنه

ديديان الثورة، وصاحب المذكرات المشهورة التي نُشرت فيها رسائله إلى سعد زغلول في المنفى ورسائل سعد زغلول إليه .

ومن المهم في هذا المقام أن نُشير إلى أن محمود فهمي النقراشي باشا كان سابقاً (في السن) على الأبطال الميدانيين الحقيقيين في ثورة ١٩١٩ من أمثال إبراهيم عبد الهادي وسيد باشا وعريان يوسف سعد ومحمد مظهر سعيد الذين نشرنا مذكراتهم وتواريخ حياتهم في كتابنا " العمل السري في ثورة ١٩١٩: مذكرات الشبان الوفديين" .

عضويته في التضامن الاخوي

ذكر الدكتور سيد عبد الله في كتابه عن النقراشي باشا أنه كان قد انضم منذ عام ١٩١٠ إلى " جمعية التضامن الأخوي السرية " ورجح الدكتور سيد عبد الله أن النقراشي لم يكن له دور يذكر في سلسلة الاغتيالات التي تمت بين عامي ١٩١٠ و ١٩١٥ ، وبالطبع فإن سياق ما حدث في قضية الاغتيالات الكبرى (التي عرضناها بالتفصيل في الباب الأول) يرحب بمثل هذا الرأي .

نزعتة الإسلامية التي ظهرت مبكرا

تتضافر روايات عديدة عن ان النقراشي شارك في نشاط جمعية التضامن الأخوي الذي اتجه إلى مشاركة أهالي طرابلس وليبيا في حربهم ضد الاستعمار ، وقد ساعدهم مساعدة فعلية تتمثل في أقل التقديرات في توصيل السلاح عبر السلوم إلى طرابلس ..

مذكرات الشيخ سيد علي محمد عن محاولة قتل محمد سعيد باشا

ترتبط بتاريخ النقراشي باشا في العمل السري كثير من الروايات عن جهده في العمل الفدائي و علاقته بأبطال العمل السري ، ومن ذلك على سبيل المثال ما أشار إليه الأستاذ مصطفى امين عما رواه الشيخ سيد علي المحامي الشرعي في مذكراته عن محاولته اغتيال محمد سعيد باشا وهي المحاولة التي باءت بالفشل ، وتكررت بعدها محاولة أخرى فاشلة ، وقد استهدف الشبان من هذه المحاولات إرهاب من تسول لهم نفوسهم قبول التعاون مع الانجليز ، ومن يقبلون أن يحذوا حذوهم .

وقد روى مصطفى امين أن النقراشي باشا قال له عندما عرض عليه مذكرات الشيخ سيد علي محمد الذي قام بإحدى محاولات اغتيال محمد سعيد باشا :

" إن قيادة ثورة ١٩١٩ قررت قبل التنفيذ بأيام أن المقصود ليس قتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وإنما إرهابه لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصري أن يؤلف الوزارة إلى أن تلغى الحماية البريطانية ، وأنه لوحظ في طريقة حشو القنبلة قبل تسليمها للشيخ سيد أن تحدث انفجارا هائلا مخيفا ، ولا تقتل أحدا .. "

وقد تكررت محاولات الاغتيال في تلك الفترة وشملت إسماعيل سري باشا وزير الأشغال ثم محمد شفيق باشا وزير الزراعة ، وحسين درويش باشا وزير الأوقاف (وإن كانت المصادر

التاريخية تخطى الآن في كتابة اسمه فتستخدم بدلا من حسين درويش اسم حسين سري باشا الذي لم يصبح وزيرا الا بعد ثمانية عشر علما ثورة ١٩١٩) ، وجميع هؤلاء أفلتوا من الاغتيال .
وقد صورت الصحافة الشيخ سيد على الطالب الأزهرى يستعد حسب روايته للقيام بالمهمة التي عاهد الجهاز السري على القيام بها ، متجولا في شوارع الإسكندرية منتظرا وصول القنبلة التي نقلها إليه النقراشي باشا ، متصورا أنه سوف يلقي حتفه وهو يفجر القنبلة في سيارة رئيس الوزراء ، ويتهج عندما يبشره صديقه بقدوم القنبلة ، ويعقب على ذلك قائلا :
" إذا عجبتم لهذا الفرع الذي أصابني لوصول الآلة التي سأموت بها نسفا أو شنقا ، فاذكروا الروح الوطنية في ١٩١٩ ، وها هو والده الذي استقدمته النيابة لإقناعه بالاعتراف ، يحثه على تحمل مسؤولية عمله وحده "

هدى اباطة تشيد بمحمد سعيد باشا وابنه حسين

من الطريف أن الدكتورة هدى اباطة حرصت في كتابها عن جدها على تبيين ما وصلت اليه النزعة الوطنية من النظر باحترام الى العمل السري و قيمته الوطنية و ذلك من خلال نقلها لما هو متواتر من الإشادة بموقف محمد سعيد باشا نفسه ، الذي استدعى للشهادة أمام المحكمة ، في محاولة اغتياله هو نفسه، حيث حث المحكمة على الرأفة بالمتهم حيث إن " المتهم معذور في عمله هذا ، هو متأثر بالرأي العام الذي كان ضدي تقريبا " .
كذلك ذكرت الدكتورة هدى اباطة أن نجل محمد سعيد باشا ، وهو حسين سعيد شقيق الفنان المعروف محمود سعيد ، ظل حريصا طوال حياته على الاحتفاء بذكرى النقراشي ، حيث كان يرسل في يوم الذكرى السنوية لوفاته باقة من الزهور إلى ضريحه.

القبض عليه في ابريل ١٩١٩

عن السيرة التي سجلها طاهر الطناحي ننقل ما صور به الأستاذ طاهر الطناحي على لسان النقراشي قصة القبض عليهم في ابريل ١٩١٩ :
" ... سارعت السلطات البريطانية بتعيين لورد ألنبي مندوبا ساميا في مصر و الذي قرر الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه ، وتألفت في هذه الظروف المضطربة وزارة حسين رشدي باشا الرابعة ، ودخلت مع ممثلي الموظفين في مفاوضات باءت بالفشل "
" وبذلك رأى لورد ألنبي نفسه مضطرا للجوء إلى الشدة في اليوم التالي، لإصدار المنشور بأن يحذف اسم من يشارك في هذا الاضراب من كشف موظفي الحكومة ، كما هدد كل شخص يحاول أن يمنع شخصا آخر من العودة إلى عمله بالقبض عليه ومحاكمته محاكمة عسكرية ، وقد أتى هذا التهديد ثماره ، إذ عادت الغالبية العظمة من الموظفين إلى أعمالهم ، بينما أصر النقراشي ، هو وستة آخرون من الموظفين على موقفهم ، فقبض عليهم في ٢٤ ابريل ١٩١٩ ، وتم ترحيل النقراشي إلى رفح ثم نقل منها إلى ثكنات قصر النيل ، ومكث هناك حتى أفرج عنه محمد سعيد باشا في ٢٩ مايو ١٩١٩ بعد تأليف وزارته إثر استقالة وزارة رشدي باشا.

غيباه عن القاهرة منذ سبتمبر ١٩١٩ وحتى يونيو ١٩٢٠

كان النحاس باشا قد بنى دفاعه في قضية الاغتيالات الكبرى (التي اتهم فيها ماهر و النقراشي) على ما حصل عليه من وثائق رسمية تثبت ان النقراشي باشا كان ناظرا لمدرسة السويس من أول سبتمبر سنة ١٩١٩ (أي قبل عودة شفيق منصور من مالطة) لغاية ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ ثم نقل إلى أسيوط مديرا للتعليم بمجلس المديرية من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٢٠ يونيو ١٩٢٠. وأنه في هاتين المدتين لم يأخذ إجازة إلا ثلاثة أيام من ١١ إلى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ للانتقال من السويس إلى أسيوط.

بداية وظائفه العالية

في عهد وزارة الشعب ١٩٢٤ اختار الزعيم سعد زغلول باشا النقراشي ليكون وكيلًا لمحافظة القاهرة ثم وكيلًا لوزارة الداخلية . وعقب مقتل السردار الإنجليزي السير لي ستاك سنة ١٩٢٤ أحيل النقراشي مباشرة للمعاش واعتقل ، و اتهم مع أحمد ماهر في أعقاب مقتل السردار وقدم للمحاكمة ثم أفرج عنه.

اتهامه و سجنه في قضية الاغتيالات الكبرى

بوسع القارئ أن يعود إلى ما أوردناه بالتفصيل في الباب السابق الخاص بأحمد ماهر باشا متضمنًا الوقائع الكاملة التي أوردناها عن هذه القضية التي شهدت أحلك المراحل التي مر بها النقراشي باشا في العمل السياسي .

معارضته لإقرار الملحق في مدرسة الهندسة الملكية

مارس النقراشي العمل البرلماني بصفة بارزة في برلمان ١٩٢٦ الذي كان سعد باشا رئيسًا له وكان النحاس وكيلًا له . وتشهد مضابط مجلس النواب بموقف النقراشي المتشدد من الموافقة على ما اقترحته وزارة المعارف في الوزارة الائتلافية من السماح بالملحق في مدرسة الهندسة الملكية . وفي مداخلة طويلة تحدث النقراشي في جلسة البرلمان في ٤ سبتمبر ١٩٢٦ رغم انه كان معروفًا بالاعتصاب الشديد في الكلام ، وقد عبر عن معارضته السماح بملحق طلبة مدرسة الهندسة الملكية ، بينما تولى مكرم عبيد باشا الدفاع عن وجهة نظر الوزارة بحماس شديد .

تنبئ إجابات النقراشي على تساؤلات النحاس باشا الذي رأس هذه الجلسة أنه أجاد عرض أسباب اعتراضه على إقرار الملحق المقترح ، حيث قال إن التساهل في إعطاء الدرجات هو " الطامة الكبرى " وأن "الواجب أن نحض الراسبين على انتهاز فرصة إعادة الدراسة ، لينالوا أعلى الدرجات وألا يسعوا وراء الملاحق التي تدعوهم بطبيعة الحال إلى الاكتفاء بدرجات النهايات الصغرى ، وفي هذا إضعاف لنشاطهم وهمهم ورجولتهم ، لأن هؤلاء الشبان سيكونون في يوم من الأيام أصحاب مسؤوليات هامة جدا ، وهذه الملاحق تضعف فيهم الكفاح والمنافسة ، والواجب علينا أن [نجعلهم] يحصلون على أكبر قسط من العلوم لا أن نكتفي بإعطائهم فرصة المرور في الامتحانات وحسب "

مناصبه الوزارية

بدأ محمود فهمي النقراشي باشا مناصبه الوزارية وزيراً للمواصلات طيلة وزارة النحاس باشا الثانية (يناير ١٩٣٠ - يونيو ١٩٣٠)، ثم عاد إلي نفس المنصب في وزارة النحاس باشا الثالثة (مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧)، وكان خروجه من الوزارة مع إعادة تشكيلها عند تولي الملك فاروق سلطاته الدستورية في نهاية يوليو ١٩٣٧، وكان هو أبرز الوزراء الذين تركوا الوزارة يومها، لأن زميله أحمد ماهر لم يكن عضواً في الوزارة، وإنما كان خارج الوزارة رئيساً لمجلس النواب.

زواجه و أسرته

تزوج محمود فهمي النقراشي باشا ١٩٣٤ وهو في السادسة والأربعين من عمره من السيدة عليّة زكي، ابنة عم السيدة صفية زغلول، وكان للسيدة زوجته أولاد من زوجها السابق الذي كان سكرتيراً عاماً لوزارة المواصلات قبل وفاته، كانت أرملة لها من الأولاد أربعة، تتفاوت أعمارهم بين الثانية عشرة والثامنة عشرة وقد قبل بتحمل مسئوليتهم، وأنجب النقراشي باشا من هذه السيدة ابناً وابنة، أما ابنه فهو المهندس هاني الذي يعد أكثر أبناء رؤساء الوزراء المصريين حضوراً في الحياة العامة الآن رغم هجرته المبكرة إلى ألمانيا، والأسباب معروفة، وأما ابنته السيدة صفية فقد تزوجت النائب شامل أباطة ابن إبراهيم الدسوقي أباطة باشا، وهي والدة الدكتورة هدى أباطة التي ألقت كتاباً عن جدها. وقد وصفت حفيدته بعض ما عرفته عن حياة جدتها السيدة عليّة زكي فقالت:

" تزوج النقراشي حقاً من امرأة من طراز فريد، كان قد سبق لها الزواج من المهندس علي سعد الدين، الذي أنجبت منه ثلاثة من الأبناء وابنة واحدة، إلا أن هذا الزواج لم يدم طويلاً حيث أصيب الزوج بمرض السرطان، وتوفى بعد رحلة علاج مضية، وتحملت عليّة زكي مسؤولية أبنائها في ظروف شديدة القسوة معتمدة على معاش الزوج البسيط، فرغم أنها كانت تمتلك أرضاً زراعية واسعة، إلا أنها كانت عرضة للسرقة والبورار بعد وفاة زوجها الأول، أما مصاعها فقد سبق أن اضطرت لبيعه قبل ذلك".

" تفجرت لدى هذه الأرملة الشابة التي لم تعرف قبل هذه المحن من الحياة إلا أطيها وأترفها وطاقات غريبة للتحدي والصبر على الصعاب وأخذت تبحث عن كل الوسائل الممكنة للحد من النفقات، اعتمدت على نفسها في حياكة بعض ملابس أولادها، استغنت عن السائق واعتمدت على نفسها في قيادة السيارة، وهو كما نعلم جميعاً وضع غريب في مجتمع الثلاثينيات من القرن الماضي، بل لجأت إلى بيع بعض مستلزمات البيت مثل الفرن لتوفير [تكلفة] الغاز، كما اضطرت أخيراً لبيع فيلتها الفخمة التي كانت محملة بالديون".

" إلا أن هذه الوسائل التي لجأت إليها كانت مجرد مسكنات لم تجد نفعاً أمام استفحال الأزمة، وهنا تدخلت ابنة عمها صفية زغلول " أم المصريين " ورتبت لها زواجها من النقراشي الذي

رشحته زوجها لها ، حيث كان من رجالات سعد زغلول المقربين ، وقد خبرت إخلاصه ونزاهته ، ولقد أعجب في أول لقاء لهما بالأسلوب الذي عرضت به عليه وضعها بلا مواربة و فكان هو خير عون لها في هذه الظروف الحالكه ، كما أحسن إدارة أملاكها ، إلا أنه كان حريصا على الحياة معها في حدود إمكانياته المالية المحدودة ، كما عاشت أسرته الجديدة في بيته القديم بمصر الجديدة ، أما هي فلقد منحتة استقرارا رطب حياته الجافة التي كان قد وهبها كلية للكفاح ، كما أنها فتحت له آفاقا أوسع في المجتمع ، وتوطدت كذلك علاقته بصفية زغلول ، ولقد جمعت بينهم صفات مشتركة كالالتزام والجدية ، والصبر على الشدائد ، وحب النظام كما جمع بينهما أيضا حب من نوع خاص قوامه الاحترام ، والإعجاب المتبادلان .

" ونعتقد أن هذا الاستقرار قد منح النقراشي من القوة ما ساعده على مواصلة الكفاح في فترة دقيقة من تاريخ بلاده ، ويبدو أن الحياة الأسرية التي نعم بها النقراشي في مرحلة متأخرة من حياته قد ساهمت في التلطف من حدة الطباع المعهودة فيه من قبل .

" ولا نجد هنا صورة للعلاقة الراقية التي جمعت بينهما أبلغ مما كتبه لجاذبية سعد الدين ابنة زوجته ، في الخطاب الذي أرسله لها وهو في نيويورك يستعد لعرض قضية الجلاء على مجلس الأمن ، [إذ] أنه وسط المشاغل والهموم التي ينوء بها كاهله يكاد يعتب على نفسه ، لأنه ليس بجوارها يواسيها لوفاة شقيقها :

" أكتب إليك هذا وأنا أنتظر الاتصال تليفونيا معكم ، لأعزى ماما في وفاة خالك محمد على بك ، فأنى لم أعرف بوفاته إلا البارحة ولست أعرف ظروف وفاته وهكذا قضت الظروف أن ماما تستقبل هذه الحوادث المؤلمة .. أثناء غيبيتي وأرجو عند وصول خطابي هذا أن يكون خف من نفس ماما الحزن والألم على وفاة أخيها رحمة الله عليه " .
وفي موضع آخر تقول الدكتورة هدى أباطة:

" على الصعيد الشخصي روت لي جدتي أنها كانت قد اعتادت قراءة الصحف المصرية باللغة الفرنسية قبل زواجها ، وكان قراره الحاسم " أنه من الآن فصاعدا تكون الصحف باللغة لعربية " واستجابت هي للمطلب ، وظلت على العهد حتى آخر يوم في حياتها . ورحم الله عهدا كان فيه الاعتزاز باللغة الأم إنما هو انعكاس مباشر للانتماء للوطن ."

النقراشي هو من بدأ الانشقاق قبل أحمد ماهر

الشائع والمستقر والثابت في الأدبيات التاريخية ، أن أحمد ماهر باشا هو زعيم الانشقاق على النحاس وأن محمود فهمي النقراشي باشا كان معه في هذا الانشقاق رديفا وعونا وشريكا ، لكن الحقيقة المتعلقة بالتاريخ في طور صناعته تقول بأن محمود فهمي النقراشي باشا هو الذي بدأ الانشقاق وأن أحمد ماهر انضم إليه.

ومن المعروف أن الانشقاق بدأ بسبب مداولات في مجلس الوزراء حول مناقصة تعليية خزان أسوان، وكان محمود غالب باشا مُعترضاً على ما طلب عثمان محرم الموافقة عليه، وانضم محمود

فهومي النقراشي باشا إلى رأي محمود غالب باشا ، على حين انضم مكرم عبيد باشا إلى رأي عثمان محرم باشا ، ولما تنامي الخلاف وتحول إلى مناقشة حول نزاهة الحكم انتقل إلى الشارع السياسي، ولم يكن أحمد ماهر في ذلك الوقت عضواً في مجلس الوزراء ، وإنما كان هو رئيس مجلس النواب الوفدي .

هكذا أصبح أحمد ماهر ومحمود فهومي النقراشي باشا زعيمين للانشقاق بينما كان محمود غالب معهما لكن اسمه اختفى مع أنه تولى الوزارة معهما بعد ذلك بعيداً عن الوفد ، وبهذا الانشقاق نشأ حزب الهيئة السعدية بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهومي النقراشي باشا ، واشترك هذا الحزب في الوزارات الائتلافية والانتخابات البرلمانية بهذه الصفة ، وكانت أولى الوزارات التي شارك فيها السعديون بصفتهم سعديين هي وزارة محمد محمود باشا الرابعة في يونيو ١٩٣٨ .

كان الحزب السعدي يشترك في الوزارات الائتلافية بوزراء كانوا قبل هذا وفديين من قبيل أحمد ماهر ومحمود فهومي النقراشي باشا ومحمود غالب ثم جاء الوقت الذي وصل فيه أعضاء الهيئة السعدية أنفسهم إلى الوزارة بسبب انتمائهم للهيئة السعدية ، فكان من هؤلاء : إبراهيم عبد الهادي باشا ، وحامد محمود ، ونجيب إسكندر ، وعبد الرزاق السنهوري ، وعلي أيوب ، وأحمد مرسي بدر .

وزاراته بعد انفصاله عن الوفد

قلنا ان محمود فهومي النقراشي باشا لم يشترك في وزارة النحاس الرابعة (أغسطس ١٩٣٧) ولا في الوزارتين الأوليين من وزارات محمد محمود الثالث التي أعقبتها، ولكنه قبل العمل كوزير للداخلية في وزارة محمد محمود باشا الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩)، وذلك بعد أن حدث الاتفاق علي اشتراك السعديين مع محمد محمود باشا في هذه الوزارة (و بمقتضى هذا الائتلاف الذي كان نتيجة لفوز الحزبين المعارضين في الانتخابات (التي يعدها المؤرخون أولى الانتخابات المصرية المزورة) أصبح أحمد ماهر وزيراً للمالية ، ومحمود فهومي النقراشي باشا وزيراً للداخلية فيما يعد بمثابة أعلى نقطة وصل إليها السعديون في تحالفاتهم مع الدستوريين ، وهي كل علي كل الأحوال أطول وزارات محمد محمود الثالث المتصلة عمراً .

وزارة علي ماهر باشا الثانية في ١٩٣٩

وفي الوزارة التالية وهي وزارة علي ماهر باشا، خرج الدستوريون من الحكم مع خروج محمد محمود باشا منه، وبقي السعديون يساندون رئيس الوزراء الجديد علي ماهر باشا ، وكان من المستغرب أن يتنازل محمود فهومي النقراشي باشا عن وزارة الداخلية التي تولاهها في وزارة محمد محمود السابقة ليتولى وزارة المعارف مع علي ماهر باشا .

سعادته بتولي وزارة المعارف

والأكثر مدعاة للتأمل والتقدير و الإعجاب ما يرويه الدكتور هيكل باشا سلفه في وزارة المعارف من أنه ، أي محمود فهومي النقراشي باشا ، كان سعيداً جداً بتولي هذه الوزارة خلفاً له

(!!) وقد فات الدكتور هيكل باشا ما تتيحه طبيعة النفس البشرية لنفسها من السعادة والحبور حين يصبح المعلم وزيرا للمعارف ، ومن الطريف أن أحمد ماهر باشا قطب السعديين الذين كانوا هم الحزب الرئيسي في هذه الوزارة لم يشترك في هذه الوزارة . فلم يعمل تحت رئاسة شقيقه وبهذا كان النقراشي بمثابة الرجل الثاني في هذه الوزارة وفي اول الوزارة التالية .

ذلك أنه حين خرج علي ماهر باشا من الحكم ، وخلفه حسن صبري باشا كرئيس للوزارة فان محمود فهمي النقراشي باشا استمر ، وها هو مع تشكيل وزارة حسن صبري (٢٨ يونيو) يعود ليتولى وزارة الداخلية حتى ٢ سبتمبر فقط، حيث يتولى المالية لأول مرة في حياته، لكنه لا يمضي فيها أكثر من عشرين يوماً يخرج بعدها ومعه الوزراء السعديون من وزارة حسن صبري باشا في ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ وذلك بسبب الخلاف الحاد على موقف مصر من دخول الحرب العالمية الثانية.

تعليق النقراشي على اتهام حسن صبري باشا للسعديين بالخفة

أدلى النقراشي باشا إلى الأهرام بتصريح طريف في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٠ كان مما قاله فيه :
" شاء دولة رئيس مجلس الوزراء أن يبرز في كتاب قبول استقالتنا معنيين :
الأول أن الخطة التي اتخذناها لم تكن وليدة الحذر والأناة وتقدير العواقب ، بل كانت علاجاً أملته الخفة .. والواقع أن هذه الخطة ، وهى الدفاع عن البلاد إذا اعتدى عليها ، خطة قديمة أعلنتها وزارتان متعاقبتان وأقرهما عليها البرلمان : فليس التفكير ابن ساعته ولا وليد يومه ، ولم يكن فيما اقترحنا إلا تنفيذ هذه الخطة المقررة باعتبار أن أسبابها قد تحققت على وجه لا يدع مجالاً لإنكار ، فكيف والحال ما شرحت ، تصح نسبة الخفة إلى قرارنا ؟
والمعنى الثاني الذي شاء سعادته أن يبرزه أنه لم يجد في جو الحوادث ما يحفز إلى هذا القرار ولا يدعو إليه ، بحيث يرى دولته أن قرارنا انبنى على التطير ، وكان الأخلق حين البت في مصائر البلاد وأقدارها أن نتريث حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات .
"ونرى من جانبنا أن توغل جيش أجنبي في أراضينا المصرية والى مائة كيلو متر ومحاولته تثبيت أقدامه وتحصين مواقعه فيها أمر قاطع في الدلالة على إرادة الغزو لا تخفى معه نيات ولا تبهم غايات "

"على أننا حين طلبنا إلى مجلس الوزراء أن يأخذ باقتراحنا طلبنا إليه كذلك أن يدعو البرلمان ويعرضه عليه ، فلم يوافق دولة رئيس مجلس الوزراء على ذلك بل إنه لم يكن يرى في اجتياح هذا القدر من الأراضي المصرية ما يسوغ عقد مجلس الوزراء ليتداول في الأمر ، ولم يدع مجلس الوزراء لذلك إلا بعد إلحاح شديد .. وإن رغبتنا في عرض الأمر على البرلمان لتؤكد أننا لم نطلب أن نزع فوراً البلاد ، ولكننا أردنا أن يوضع القرار أولاً أمام البرلمان لنظره وتمحيصه"
"إن الأمر خطير والواجب أن يدعى البرلمان لعرض الموقف عليه عرضاً كاملاً ، وليبدى رأيه في أخطر الحوادث وأشدّها أثراً في مستقبل البلاد "

وفاة حسن صبري باشا المفاجئة

عند وفاة حسن صبري باشا في نوفمبر ١٩٤٠ تشكلت وزارة حسين سري باشا الأولى على نحو ما انتهت وزارة حسن صبري بلا مشاركة من السعديين فلم يشارك فيها محمود فهمي النقراشي باشا ، ثم تشكلت وزارته الثانية فلم يشارك محمود فهمي النقراشي باشا فيهما حتي مع عودة السعديين إلي الاشتراك في الوزارة ! وفيما يبدو لنا فإنه لم يكن مستسيغاً لفكرة العمل تحت رئاسة حسين سري باشا .

وبذلك يمكن تلخيص مناصبه الوزارية في تلك الفترة ما بين حكم السعديين وعودة الوفديين على النحو التالي :

- الداخلية في وزارة محمد محمود الرابعة (٢٤ يونية ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩)
 - المعارف في وزارة علي ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠)
 - الداخلية ، ثم المالية في وزارة حسن صبري الأولى (٢٧ يونيو - ٢١ سبتمبر ١٩٤٠)
- وفي فبراير ١٩٤٢ عاد الوفد للحكم وبقي فيه حتى أكتوبر ١٩٤٤ حيث تولى أحمد ماهر باشا رئاسة الوزارة.

عهد السعديين

في أكتوبر ١٩٤٤ يبدأ ما نعرفه في تاريخنا بأنه عهد السعديين والمؤتلفين معهم ، و تولى محمود فهمي النقراشي باشا وزارة الخارجية في وزارتي ماهر باشا الأولى والثانية، وكان هذا أول عهده بوزارة الخارجية، وللقارئ أن يعجب من أن يقبل تولي الخارجية فقط بعد أن تولي الداخلية والمالية في وزارات من لا تصل صلته بهم إلي صلته برئيس الوزراء الجديد أحمد ماهر باشا!! ولكن الذي رأي محمود فهمي النقراشي باشا يقبل وزارة المعارف في وزارة علي ماهر بعدما كان قد تولى الداخلية في وزارة محمد محمود لن يتعجب من هذه الثقة في النفس والرغبة في الارتداد !

وعلي كل الأحوال ، فإنه قبل رئاسته للوزارة كان قد شارك في سبع وزارات مع خمسة رؤساء وزراء هم: النحاس باشا ، ومحمد محمود، وحسن صبري، وعلي ماهر، وأحمد ماهر ، وقد تولي خمس وزارات هي: المواصلات، والداخلية، والمعارف، والمالية، والخارجية.

وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٥ تولى هو نفسه رئاسة الوزارة عقب اغتيال أحمد ماهر وجمع معها الداخلية طيلة وزارته الأولى، كما استبقي وزارة الخارجية في حوزته في الأيام العشرة الأولى من رئاسته للوزارة.

أما في وزارته الثانية فإنه ظل يحتفظ بالداخلية طيلة عهد الوزارة (ديسمبر ١٩٤٦ - ديسمبر ١٩٤٨)، كما استبقي الخارجية معه من بدء الوزارة وحتى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧، حيث تركها ليتولى المالية بدلا منها إلي نهاية عهده في الوزارة، وحين تعرض للاغتيال فإنه كان (شأنه شأن صدقي باشا في معظم أوقات وزارته) محتفظاً بالرئاسة والداخلية والمالية.

هكذا تعددت مناصب محمود فهمي النقراشي باشا الوزارية علي مدي ١٩ عاماً كاملة إلا يومين (١ يناير ١٩٣٠ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)، تولى فيها ٥ وزارات في تسع وزارات (رأس وزارتين منها)، وعمل مع خمسة رؤساء وزارة ، بالإضافة إليه هو نفسه.

وزارته الثانية هي أطول وزارات الأقلية عمراً في عهد فاروق

كان محمود فهمي النقراشي باشا بالمصادفة أو بغيرها صاحب أطول وزارات الأقلية عمراً في عهد الملك فاروق ، وهذا يعني أنه يأتي بعد الزعيم مصطفى النحاس باشا في الترتيب العام ، ومن الجدير بالذكر أن وزارته الثانية استمرت لأكثر من عامين ، ولم يترك الحكم إلا باغتياله في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ . كما أن وزارته الأولى استمرت قرابة عام.

وقد كانت علاقة النقراشي باشا بالملك فاروق نموذجاً للقصة الإنسانية المكتملة ، فقد بدأت العلاقة وكأنها في هذا المستوى كانت مفاجئة (بينما لم تكن في الغالب كذلك) حين قتل أحمد ماهر وتولى النقراشي باشا رئاسة الوزارة خلفاً له كما تولى رئاسة الهيئة السعدية، لكن النقراشي باشا استطاع أن يبقى في موقعه طيلة ما يقرب من عام كامل (بدءاً من فبراير ١٩٤٥ وحتى فبراير ١٩٤٦) في ظروف معقدة، وقد بدا أن الملك فاروق وجد فيه ضالته أخيراً، فقد كان النقراشي باشا فيما يبدو يعرض على الملك البدائل ثم يقول له إن الأمر له، ثم لا يباهي بأرائه هو فقد كان قليل الكلام .

وجد الملك فاروق الراحة مع النقراشي باشا ، على حين أن مجتمع السياسة الحيوية لم يجد نفس القدر من الراحة مع النقراشي باشا . وأصبح النقراشي باشا من حيث لم يرد نموذجاً لرئيس الوزراء الملكي تماماً، وهكذا أيضاً واجه النقراشي باشا حركات الطلاب والشباب والراديكاليين والموظفين و ضباط البوليس بغير ما كان يتوقعه الناس من زعيم كان في شبابه ثائراً إلى الحد الذي جعل رقبته تقترب من المقصلة.

وهكذا فإن النقراشي باشا رغم كل شيء اضطر للاستقالة في فبراير ١٩٤٦، ولجأ الملك إلى تكليف خلف غير متوقع له هو صدقي باشا الذي بقي حتى ديسمبر ١٩٤٦ حين أصبح النقراشي باشا نفسه متهيئاً للعودة بنمط جديد من الخبرة القادرة على إرضاء الساسة وإرضاء الملكية في الوقت نفسه، وهكذا قضى النقراشي باشا مع الملك سنتين (بعد الأولى) في أطول وزارة لزعيم أقلية (ديسمبر ١٩٤٦ - ديسمبر ١٩٤٨)، وقد بات الملك مستريحاً إلى النقراشي باشا كرجل تنفيذي من طراز رؤساء الوزراء التنفيذيين الذين عرفناهم فيما بعد ٢٣ يوليو ، لكن الملك فاروق كان يدرك بالحاسة (أو الحادسة) الملكية أن النقراشي باشا يفتقد إلى المقومات الكاملة للزعامة الحقيقية والكبرى التي يمثلها النحاس باشا، ولهذا فإن الملك في ظل نضجه بدأ يحسب حسابات فطرية ذكية تتمثل في أن يكمل بنفسه هو وبطريقته الجسورة بعض ما كانت تفتقده شخصية النقراشي باشا من مقومات سعة الاطلاع الدولي ومن إجادة وزن الأمور، تبعاً للمنطق الامبريالي .

مشاركة الملك له في الحكم

و بهذا المنطق فقد كان الملك فاروق مشاركًا بصفة أو أخرى في إدخال عبد الحميد بدوي إلى وزارة النقراشي باشا الثانية ، كما أنه هو الذي قرر من دون أن يشاور النقراشي باشا أن يختار إبراهيم عبد الهادي باشا (الذي هو نائب النقراشي باشا في رئاسة الهيئة السعدية) ليكون رئيسًا للديوان الملكي. وفي هذه الفترة كان الملك يمارس كثيرًا من صلاحيات رئيس الوزراء بنفسه، ومن ذلك ما نعرفه عن تدخله (غير الخبيث وغير المبرر في الوقت نفسه) في أمور من قبيل جوائز الدولة والجامعة والتعليم ... إلخ، لكن الملك فاروق ترك النقراشي باشا من دون الحماية المعنوية الكافية في مواجهاته مع جماعة الإخوان المسلمين وهي المواجهات التي تدرجت صورتها حتى بدت و كأنها تمت بناء على طلب مباشر من الغرب (الأمريكان من وراء ستار البريطانيين) و ذلك على الرغم مما توحى به الوثائق التي نشرت و هو أن الملك كان أدرى بخبائث الأمريكان من دراية النقراشي باشا نفسه، وهكذا ترك الملك النقراشي باشا يدفع ثمن اندفاعه في معاملة الإخوان على نحو ما ترك أحمد ماهر باشا يدفع ثمن اندفاعه في إعلان الحرب والموقف منها. وكان الثمن في حياة الرجلين هو حياتهما نفسيهما. و نحن نلاحظ ان الملك فاروق لم يتعطف على أي من الرجلين باللقب الذي يرفع اسميهما إلى صاحب المقام الرفيع ليكونا مثل علي ماهر باشا أو محمد محمود باشا. ومع هذا فإن مقتل النقراشي باشا (من بعد مقتل أحمد ماهر) طبع نفسية الملك فاروق بقدر من الحزن الحقيقي والتحفظ الظاهر الذي لم يكن من الممكن انكاره وهو الحزن الذي أسهم مع الزمن (ضمن عوامل كثيرة أخرى) في حمله على التخلي عن العرش مع ما اقترن به هذا التنازل من حكمة و رضا و ذكاء.

إنجازات النقراشي التنفيذية

يمكن القول بأن إنجازات محمود فهمي النقراشي باشا التنفيذية كثيرة ، ومنها إنشاء الكلية البحرية ، وكانت عند إنشائها تسمى بكلية الضباط البحرية بالإسكندرية ، وإنشاء البنك الصناعي، و إنشاء مصلحة الأرصاد الجوية، وقناطر أديينا ، وتأميم شركة الكهرباء بالقاهرة وتمصير كثير من الشركات. وفي عهد النقراشي باشا تم اعتماد عشرة ملايين جنيه للبدء في تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان ، كما تم تعويض أهالي النوبة عن تلف محاصيلهم بسبب حجز المياه خلف ذلك الخزان. و إليه يعود الفضل في إصدار بعض التشريعات الوطنية الجديدة بعد انتهاء الامتيازات الأجنبية ، و منها قانون الشركات، والقانون المدني الجديد.

إنجازات وزارته في مجال التعليم

يُذكر للنقراشي باشا أنه أنشأ مدارس ليلية لخريجي المدارس الصناعية والتجارية الثانوية، وأنه هو الذي ألغى تدريس اللغة الإنجليزية في السنة الأولى من المدارس الابتدائية، كما أنه هو الذي وُحِد المناهج في مدارس رياض الأطفال، وفي عهده أنشئت أقسام اللغات الشرقية و معهد الصحافة في كلية الآداب جامعة القاهرة وفي عهد النقراشي باشا تم الانتهاء من إنشاء المدينة

الجامعية لجامعة فؤاد الأول وهي المدينة الكبيرة الشهيرة المواجهة للجامعة في منطقة بين السرايات ، ومن العجيب أن حفل افتتاح المدينة واكب اضطرابات طلابية لم يعن النقراشي باشا باستيعابها على نحو ذكي .

دور مكرم عبيد في تفويض نجاحات وزارة النقراشي

على الرغم من أن نهاية أودار مكرم عبيد في الحياة السياسية والحزبية والتنفيذية كانت على يد النقراشي باشا فإن الحقيقة التاريخية تقول بأن مكرم عبيد نفسه سبب كثيرا من الأذى والرهن والعصبية للنقراشي، حتى يمكن القول ان مكرم عبيد كان سببا من الأسباب الحقيقية لنهاية حياة النقراشي على حين كان النقراشي سببا في نهاية حياة مكرم السياسية فحسب . كان مكرم عبيد حريصا على تفويض كل نجاح في سياسات وزارة النقراشي الداخلية مع أنه كان عضوا في الوزارة . وكذلك كان دوره تخريبيا في المفاوضات مع البريطانيين ، بل إن مكرم على صعيد ثالث كان بلا مبالغة أبرز الذين عملوا من أجل إحداث تمرد كبير في اليوم الذي وقع فيه حادث كوبري عباس .

انتقاد د. هيكل باشا لتراخي النقراشي في معاملة مكرم

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الدكتور محمد حسين هيكل باشا قد أخذ على النقراشي تراخيه في معاملة مكرم وعدم أخذه بالشدّة اللازمة. ومن الطريف أن الدكتور هيكل كان مولودا في ١٨٨٨ مثل النقراشي على حين كان مكرم مولودا في العام التالي ١٨٨٩ . وقد عبر الدكتور حسين هيكل في كتابه " مذكرات في السياسة المصرية " عن رأيه في مناورات مكرم عبيد ، وحملها المسؤولية الكبرى في إضعاف الوزارة في تشجيع المعارضة. وقد سجل التاريخ أن مكرم عبيد باشا كان مكلفا بالدفاع عن موقف الحكومة في جلسة مجلس الشيوخ في ٥ فبراير ١٩٤٦ ، ثم اقيم له حفل تكريم في ٩ فبراير ، فانتهاز الفرصة لمهاجمة الحكومة التي كان لا يزال عضوا فيها ، بعد أن عدل عن استقالته التي قدمها في ٢٦ يناير بناء على نصيحة الملك فاروق .

ثم عاد فقدم استقالة أخرى مع زميله طه باشا السباعي والسيد سليم في ١٤ فبراير كما اشترك طلبة الكتلة بزعامة زكريا لطفي جمعة ، الطالب بالحقوق في إضراب كوبري عباس ، على الرغم من أن مكرم عبيد زعيم الحزب كان لا يزال عضوا في الوزارة.

سوء حظ النقراشي مع الإضرابات

لم يشهد عهد رئيس وزراء مصري منذ إعلان المملكة المصرية في ١٩٢٢ ما شهدته عهد وزارة النقراشي الثانية من الإضرابات التي وصلت على سبيل المثال إلى اضرابين للبوليس ، مع ان رئيس الوزراء بنفسه كان يتولى وزارة الداخلية ، فإذا اصفنا إلى هذا إضرابات أخرى متعددة فإننا نستطيع أن نقول إن نهاية حياة النقراشي المفاجئة كانت أيضا نهاية لمتاعبه التي لم

يستطع أن ينهيه مبكراً على نحو ما كان أسلافه من رؤساء الوزراء يتعاملون معها بالوفاق أو الشقاق.

اضراب البوليس

بعد أن شهدت مصر في عهد وزارة النقراشي الثانية سلسلة من الاضطرابات فجرتها قطاعات عريضة من الشعب كالمدرسين والممرضين والمهندسين وعمال النسيج وعمال السكة الحديد ، رأى ضباط البوليس أيضا أن الفرصة سانحة لكي يرفعوا مطالبهم للحكومة ، وقد تمثلت هذه المطالب في زيادة المرتبات ، وتعديل كادر البوليس ، ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش والإداريين برجال القضاء .. قرر النقراشي باشا تشكيل لجنة من كبار القيادات المسؤولة بوزارة الداخلية لدراسة هذه المطالب تمهيدا لتحقيق ما تراه قابلا للتنفيذ . ولكن رجال البوليس لم يترثوا ، فرفعوا مطالبهم للملك مذيلة بتهديدهم بالقيام بعمل جماعي ، لم يحددوا ماهو في يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٧ ، وذلك في حالة إهمال مطالبهم ، واجتمع بالفعل لفيف من الضباط بمقر ناديهم بالقاهرة يومين قبل التاريخ المحدد ، وقرروا الإضراب عن العمل في يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٧ ، لأن الحكومة لم تستجب لمطالبهم ، وحرص ضباط البوليس في نفس الوقت على إعلان ولائهم للملك حتى لا يتهموا بالعصيان . كان رد فعل النقراشي انفعاليا فأصدر حركة للتنقلات بين رجال البوليس مثلما فعل في أول عهده بوزاراته الثانية كنتيجة للصدام الذي كان قد وقع بين الطلبة وبين البوليس في حادثة كوبري عباس ، كما أحال النقراشي عددا من ضباط البوليس إلى الاستيداع وكان هذا الإجراء علاجا وقتيا غير كافٍ للأزمة . لذلك قام رجال البوليس بعد ذلك بحوالي ستة أشهر ، وفي يوم ٥ إبريل ١٩٤٨ ، بإضراب شامل عن العمل في القاهرة وفي الإسكندرية وفي الأقاليم . فاضطر النقراشي إلى أن يأمر قوات من الجيش للنزول إلى شوارع القاهرة لحفظ الأمن.

كوبري عباس : الكابوس المبكر الذي واجه تاريخ النقراشي

في رأينا المتواضع فإن اللغط الكثير المتاح بوفرة وتكرار في أدبياتنا التاريخية عن حادثة كوبري عباس لم يكن إلا تفريفا إجباريا لما كان قد أعد من حديث مكثف و مركز عن مأساة مروعة نتيجة مواجهة عنيفة تم الحشد لها و كان يخطط لها أعداء النقراشي وفي مقدمتهم مكرم عبيد ، ومع ان تلك المجزرة لم تحدث على نحو ما كان مخططا لها فإن التعقيبات المعدة سلفا للتعقيب على المأساة استخدمت على نطاق واسع وممتد مفترضة أن المجزرة قد تمت على نحو ما كان متوقعا لها .

وهنا نلخص فهمنا لهذا المأزق بتشبيهه بما يحدث في حالة الطائرات الضخمة التي لا بد لها ان تتخلص من مخزونها من الوقود قبل الهبوط الاضطراري ، لانها إن هبطت ، وهي لا تزال محملة به ، فإنها تنفجرحتما .

و مع هذا الرأي الذي نذهب إليه فإن حادثة كوبري عباس مثلت أبرز نقاط ضعف الأداء الجماهيري للنقراشي فيما قبل صدامه الدموي مع جماعة الإخوان المسلمين، وقد كانت هذه الحادثة

ابرز الأخطاء التي تنسب إليه ، وهي أخطاء متناثرة كان هو نفسه يستطيع أن يصفها وأن يشخص أسبابها في عوامل تقليدية من قبيل افتراء خصومه على سبيل المثال لا الحصر .

مراحل التطور في تصوير حادثة كوبري عباس

ارتبطت هذه الحادثة المشهورة ولا تزال ترتبط في كتابات المصريين بأنها شهدت فتح كوبري عباس (وسقوط الطلاب المتظاهرين من فوقه في النيل) في نهاية عهد وزارته الأولى. ومن الطريف الذي لم يعد أحد يذكره الآن وربما لا يتصوره القارئ أن هذا الحادث في وقت من أوقات علو الشيوعيين ودعاياتهم كان قد صور من باب التلفيق المعتمد على التقريب على أنه كان جزءا من حملة صدقي باشا ضد الشيوعيين في وزارته الثالثة التي استمرت ما بين فبراير ١٩٤٦ و ديسمبر ١٩٤٦ ، واستقر هذا الفهم في المرويات التي كانت تقدم من خلال الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب إلى أن تم التصحيح بذكر وقوع الحادث في نهاية عهد وزارة النقراشي لا في بداية عهد صدقي باشا ، و هو ما لم يقتنع به كثيرون الا بعد ان تم تداول المراجع الأساسية التي تحدد من كان الحاكم في ذلك اليوم ، وهي قصة طويلة كان من فضل الله علينا أن اشتركنا في تأصيلها وانجازها . كذلك فقد بلغ الأمر في بعض التصويرات الشيوعية إلى حد القول بأن يوم الطلاب العالمي قد تحدد بناء على هذه الحادثة التي وقعت حين كان صدقي باشا يعتقل الشيوعيين في حملته الشهيرة عليهم ، ومن المفهوم الآن ان الحادثة سبقت الاعتقالات .

وعلى كل الأحوال فقد ظهرت الحقيقة و استقرت في ضبط هذه التواريخ ، و يعرف الناس جميعا اليوم بكل وضوح أن القصة حدثت في نهاية عهد وزارة النقراشي الأولى، لكن القوى السياسية المصرية لا تزال حتى الآن تصور الحادثة تأثيرا مأساويا يتضمن إغراق عشرات الطلاب عن عمد ، فإذا تمكنت إحدى هذه القوى السياسية من معرفة جوانب الحقيقة أو سئلت عن الحقيقة بالتحديد قالت : ن النقراشي نفسه لا يستحق الدفاع.

سراج الدين هو الوحيد الذي واجه البرلمان بالحقيقة

كان فؤاد سراج الدين باشا كما أشرنا في مواقع متعددة من كتاباتنا هو السياسي الوحيد الذي جاهر بأن أحدا لم يمت في حادثة كوبري ، و دافع بجدية عن النقراشي باشا في هذا الاتهام بالقتل في حادث كوبري عباس ، و بمنطق غيره فإنه لم يكن ملزما بهذا الدفاع ولا مدعوا له ، لكنه كان إذا رأى المناقشات البرلمانية تسير في ترسيخ بعض الشائعات انتهز الفرصة وصحح الروايات مستندا إلى التقارير الرسمية .

شهادة الرافعي المؤرخ

" بالغ الرواة في تصوير (هذه الحادثة) إذ جعلوا منها بعد دعاية سياسية ضد وزارة النقراشي ، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيها ، وأن بعضهم غرقوا في النيل من أعلى الكوبري ، وقد تحققنا أنه لم يقتل أحد في هذه الواقعة بالذات "

شهادة الأستاذ أحمد عادل كمال

تستشهد الدكتورة هدى اباطة في كتابها عن جدها بما ذكره الأستاذ أحمد عادل كمال في كتابه " النقط فوق الحروف :الإخوان المسلمون والنظام الخاص " وهو أحد أعضاء الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين ... حيث قرر أن " أحدا لم يقتل يومها رغم أن كثيرين ألقوا بأنفسهم من فوق الكوبري إلى النيل أو إلى الضفة الطينية من جهة الجيزة ولكنها على أي حال كانت مذبحه أسفرت عن مئات من الجرحى " .

اقتباسات هدى اباطة من التقارير الأمنية

عرضت الدكتورة هدى اباطة بعض التقارير الأمنية المتاحة (على أكثر من صعيد) عن حادثة كوبري عباس ، قالت إن ما يمكن استنتاجه منها يتفق مع الرأي الذي أبداه عبد الرحمن الرفاعي على الرغم من المآخذ التي سجلها الرفاعي على بعض تصرفات حكومة النقراشي ، ومنها على سبيل المثال منع الطلبة من التوجه إلى قصر عابدين ، والاعتداء عليهم بالضرب :

" ونخلص من واقع التقرير الرسمي أن حادث كوبري عباس كان عبارة عن ثورة مدبرة سق الإعداد لها على مستوى القطر كله حتى تمتد من القاهرة والجيزة إلى الإسكندرية والشرقية والدقهلية والمنوفية وكذلك البحيرة وقد شارك في هذه المؤامرة واسعة النطاق أطراف عديدة.....نحن أمام تواطؤ المنظمات والجماعات والأحزاب المختلفة على إشعال نار الفتنة ، رغم أنهم هم الفرقاء الذين يختلفون في المذاهب والرأي والأهداف كل الاختلاف . ولم يكن غريبا والأمر كذلك أن يسبق الإضراب اجتماع ممثلي هذه الفرق المختلفة معا مثل أبو شادي الكيلاني (حقوق وفدى) ، عز الدين إبراهيم (آداب إخوان) ، إبراهيم زيدان (حقوق إخوان) ، عبد المحسن حمودة (هندسة وفدى) ماهر محمد علي (حقوق وطني) ، عبد الرؤوف سرحان (حقوق وفدى) ، صيري أبو المجد (حقوق وفدى) ، إبراهيم رشدي (حقوق جهاد وطني) ، زكريا لطفي جمعة (حقوق كتلة الوفد) ، مصطفى مؤمن (هندسة إخوان) وذلك لتحريك الاضطراب وقيادة الطلبة .

" وأغرب ما أورده تقرير أمني هو رصد الوزير الوفدي السابق عبد الحميد عبد الحق [نتوقف هنا لنشير إلى ما يبدو أن الدكتورة هدى لا تعرفه من أنه كان قد أصبح أقرب للسعديين حتى إنه اشترك معهم في وزارة تالية] ، وهو يتابع المسيرة لكوبري عباس من سيارته ، ثم يطل عليها هاتفًا " لا مفاوضة إلا بعد الجلاء " وهو شعار لا علاقة له بمبادئ الوفد ، بل هو متعارض معه كل التعارض .

" سار المتظاهرون أو سيروا نحو كوبري عباس ، سعيا لقلب مدينة القاهرة ، إلا أنهم وجدوا الكوبري مغلقا للمشاة ، فما كان من بعض طلبة كلية الهندسة إلا أنهم ركبوا الزوارق وأرغموا المهندس المقيم بالكوبري على فتحه عنوة للمرور بين شاطئ الجيزة وشاطئ الروضة . وحينما أمرهم ضباط بوليس مصر المرابطون في نهاية الكوبري جهة النيل بالتفرق لم يذعنوا ، فذهب

إيهم وكيلا حكمدار بوليس مصر ونصحاءم بالتفرق فلم يذعنوا أيضا ، بل إنهم قذفوا البوليس بالطوب ، وأصيب بعض أفراد البوليس بإصابات من الطوب والعصي ، بلغت إصابة الطلبة والأهالي ٣٦ شخصا ، وعدد من أصيب من البوليس ١٥ وعند تراجع الطلبة ناحية الجيزة استمرت أعمال الشغب ، فانجلى الحادث في مجمله عن إصابة ٨٩ من الطلبة والأهالي ، كما أصيب ٣١ آخرون من رجال البوليس . ولم تسفر واقعة كوبري عباس عن حالة وفاة واحدة، اللهم إلا حادث لاحق اعتدى فيه بعض الطلبة على سيارة نقل رقم ٢٦٥٧٢ مصر ، يقودها السائق شفيق حسب الله ، وحينما أرغمت على تغيير اتجاهها سقطت تحت عجلاتها طالب يدعى محمد على محمد من كلية التجارة ، وعندما ذهب وكيل النيابة الأستاذ فؤاد رشدي لضبط الواقعة منعه الطلبة ، وحاولوا الاعتداء عليه ، فعاد أدراجه إلى النيابة "

دفاع النقراشي عن معاهدة صدقي بيفن

ومما يدلنا على وطنية كل من النقراشي و إسماعيل صدقي باشا أنهما في فترتين متقاربتين اختلفا واتفقا ولم يكن اختلافهما واتفقهما إلا بدواع ودوافع وطنية ، وكما نعرف فقد كان صدقي باشا قد خلف النقراشي في رئاسة الوزارة في فبراير ١٩٤٦ ثم خلفه النقراشي في ديسمبر ١٩٤٦ . كانت تسريبات مكرم عبيد باشا عن مفاوضات صدقي مع البريطانيين أثارت الرأي العام فاندلعت المظاهرات العارمة تندد بالمشروع و رأت الجماهير في فكرة الدفاع المشترك صورة مقنعة للحماية البريطانية ، و اعترض سبعة من أعضاء هيئة المفاوضات المصرية على المشروع ، و بدا الفشل مصيرا حتميا لهذه المفاوضات و تأكد هذا المصير حين خطب الزعيم مصطفى النحاس باشا منددا بالمشروع في عيد الجهاد الذي يوافق ١٣ نوفمبر . وقد واصل مكرم عبيد باشا دأبه في إثارة المتاعب والانقسامات مع وفد المفاوضات حتى أطلقت عليه جريدة " السياسة " الناطقة باسم الأحرار الدستوريين وصفا فظيحا : " الظل الدائم للأزمات والفشل " .

و في خضم هذه الحملة المكثفة من التنديد والاحتجاج كان النقراشي هو الوحيد الذي دافع عن المشروع في اجتماع للهيئة السعدية بنادي سعد زغول في ١٣ نوفمبر ، وكذلك في الجلسة السرية التي عقدها مجلس النواب في ٢٦ نوفمبر .

وبذلك كان النقراشي هو السياسي المؤثر الوحيد الذي أيد صدقي باشا في معاهدة صدقي بيفن ، وذلك على الرغم من رفض كل القوى الوطنية لهذه المعاهدة بدءا من الوفد والدستوريين والإخوان المسلمين ووصولاً إلى المستقلين ومكرم عبيد بحزبه القليل العدد الزاعق الصوت . وقد اعترف صدقي باشا نفسه بهذا الفضل للنقراشي ، وقد جاء تأييد النقراشي باشا لصدقي باشا رغم فتور العلاقات بين الرجلين .

وقد استمر تأييد النقراشي لمعاهدة صدقي ، إلى أن نكص الجانب البريطاني عن عودته السابقة وتفسيره لما سبق الاتفاق عليه ، خاصة فيما يتعلق بالسودان وإنكاره حق مصر في وحدة وادي

النيل ، كما أفصح البريطانيون عن حق السودان في الاستقلال الكامل متى طلب ذلك مستقبلا ، كذلك حق السودان في الانضمام للتاج البريطاني إذا ما أراد ، وهو تفسير يختلف تماما عما سبق لصدقي أن أطلع مجلس النواب عليه ، وعما سبق أن دافع عنه النقراشي في المجلس .

انتقاد صدقي للنقراشي

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فإن هذا الامتنان لم يمنع صدقي باشا من مهاجمة النقراشي في دخول حرب فلسطين من دون استعداد كاف ومن دون استراتيجية واضحة. وفي هذا الموقف [المختلف] دلالة على وطنية صدقي كما ان الموقف [المتقن] يدل على وطنية النقراشي بكل وضوح.

دور مكرم عبيد في تخريب مفاوضات النقراشي مع البريطانيين

قبل أن يذهب النقراشي بالقضية المصرية إلى مجلس الأمن فإنه خاض تجربة المفاوضات مع البريطانيين في القاهرة فيما بين ٤ يناير و ٢٥ يناير ١٩٤٧ ، و قد مثلهم سفيرهم كامل ، لكن المشكلة الكبرى التي واجهت النقراشي ولم تواجه أي مفاوضات سابقة أو لاحقة كانت أن النقراشي كان يفاوض بظهر مكشوف فقد كان مكرم باشا حريصا بكل ما يستطيع على إفشال هذه المفاوضات بوسائل متعددة كتسريب نصوصها و المزايدة على موقف المفاوضات المصري وتأليب الجماهير على عناصر المفاوضات.

تلخيص هدى أباطة لإز عاجات مكرم عبيد المتواصلة

لعب مكرم عبيد دورا لم يسبقه إليه احد في تخريب سياسات النقراشي و مشروعاته يوما بيوم وساعة بساعة ، وسجلت الدكتورة هدى اباطة بعضا من المشاهد المهمة في هذه العلاقة المزعجة التي أربكت النقراشي باشا ونصت عليه في كل خطوة :

" نجد أن مكرم عبيد وزير المالية في حكومة النقراشي الأولى يلعب دورا سابقا للأحداث وإن كان ساهم بقدر في اضطراب الموقف وإشعال الفتنة ، فهو يسرب إلى جريدة الكتلة المشروع الحكومي لطلب الجلاء في ١٥ ديسمبر ١٩٤٥ قبل إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بفحواه ، وهو أمر لا يتفق وأصول الحكم من وزير مسئول ، الأمر الذي دعا وزارة الخارجية البريطانية أن تبدي امتعاضها الشديد واحتجاجها على مثل هذا السلوك الذي يخرج عن الأعراف الدبلوماسية ، وهو ما أبلغه اللورد كيلرن للنقراشي باشا ، وكان الحل هو الإسراع بتغيير صيغة المذكرة المصرية "

"كرر مكرم عبيد محاولاته في تخريب المساعي المصرية في بدء التفاوض بإعادة تسريب صورة من الرد البريطاني على المذكرة المصرية في أول فبراير ١٩٤٦ ، ليقطع الطريق أمام النقراشي في الاستمرار في المفاوضات ، وخلق جو من التوتر بين الحكومتين .

كلمة بيفن في مجلس العموم

تناول بيفن التفاوض مع مصر في بيان من بياناته أمام مجلس العموم البريطاني في يناير ١٩٤٧ فقال : " إذا استطعنا أن نعالج الأمر مع حكومة أكمل تمثيلاً ونجنب مفاوضاتنا تأثير السياسة الحزبية المصرية كان احتمال سيرها إلى نتيجة موفقة بروح قوية يزداد أيما زيادة " وفى هذا التصريح إشارة مستترة إلى المعنى الواضح الذي كان النقراشي باشا ومن قبله الملك فاروق والقصر يعارضون فيه بشدة ، وبكل ما أوتوا من وسائل ، وهو مبدأ عودة الوفد إلى الحكم .أثار هذا البيان احتجاج وزارة النقراشي حتى ان عبد الفتاح باشا عمرو سفير مصر في لندن روي (في رسالة منه للنقراشي بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٧) انه قال لبيفن في أول مقابلة بعد هذا البيان : " .. إن بيانك قد سمم الجو وقد زاد تشكك الناس في حسن نوايا السياسة البريطانية ، إذ رأوا فيه عودة السياسي القديمة ، سياسة التدخل .. وقد حاول عبد الفتاح باشا عمرو سفير مصر في لندن أن يطلب من الوزير البريطاني الاعتذار إلى النقراشي علانية ، فوعده الوزير في أن يفكر في وسيلة لسحب ما قاله بخصوص " حكومة الأقلية " في مجلس العموم .

رحلة مجلس الامن في ١٩٤٧

تُلخّصُ للقارئ التفاصيل المهمة من واقع ما ترجمه أساتذتنا من الوثائق البريطانية حول تلك الفترة ، لكننا نؤثر أن نبدأ ببلورة مجموعة من الحقائق الممنوعة من التداول (عن قصد) التي لا بدّ منها لفهم مسار قضية الاستقلال الوطني في مسيرة التاريخ المصري المعاصر، وفهم طبيعة الدور الذي كان متاحاً للنقراشي باشا أن يؤديه ، حتى لو أنه توفي قبل أن يدرك أبعاده .

الاهتداء المباشر بالتجربة السورية واللبنانية

الحقيقة الأولى تتعلق بالفكر السياسي المصري وفكرة المحاكاة: ذلك أن ذهاب الحكومة المصرية أو رئيسها محمود فهمي النقراشي باشا إلى مجلس الأمن كان في حقيقة الأمر اهتداء مباشراً بالتجربة السورية واللبنانية التي أثمرت إعلان استقلال سوريا ولبنان في ١٩٤٦ و إلزام فرنسا بالجلء النهائي بقرار من مجلس الأمن ، كان الفضل في استصداره لمجموعة المفاوضات السوريين المتميزين ومنهم الزعماء هاشم الأتاسي وسعد الله الجابري ومن بينهم رئيس الوزراء السوري اللاحق فارس الخوري الذي تولى بنفسه في ذلك الوقت منصب مندوب سوريا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، و صحيح أن الشوفونية المصرية لم تُعلن هذه الحقيقة للجماهير بأيّة صورة لكن القارئ الجيد للتاريخ العربي يستطيع أن يصل إلى هذه الحقيقة بكل بساطة .

ومن الجدير بالذكر أن أشقاءنا السوريين النبلاء كالعهد بهم و بحبهم لمصر والمصريين ساعدوا محمود فهمي النقراشي باشا مساعدات قيّمة في عرض القضية المصرية وتجهيز ملفها ، كما ساعدوه في معرفة كثير من الحقائق عن المجتمع الدولي ورجاله .

ومن الحق أن نقول إن محمود فهمي النقراشي باشا (حتى وإن كان مُخطئاً) دفعه الطموح الوطني إلى أن يتصوّر أن مصر قادرة على أن تحصل من مجلس الأمن على إنصاف يتناسب مع

ما حصلت عليه سوريا ولبنان ، مع الاختلاف المبدئي بين وضع مصر و وضع سوريا ولبنان ومع الاختلاف المفهوم في المطالب ، كذلك فإن محمود فهمي النقراشي باشا رأى أن من واجبه الوطني (لا السياسي) أن يذهب إلى هذا الطريق مهما كان الوضع مختلفاً ، وفي الحقيقة ، فقد كانت مصر قد حصلت منذ ١٩٢٢ و ١٩٣٦ من حقوقها على ما هو أفضل مما حصلت عليه سوريا في ذلك الوقت ، لكن محمود فهمي النقراشي باشا بدا لنا و كأنه أعجب بفكرة هذا التحكيم الأممي العلني .

حقيقة المواقف الإمبريالية

الحقيقة الثانية تتعلق ببداية تجربة مصر العملية في منظمات المجتمع الدولي : و ذلك أن هذه التجربة على الرغم من ورودها العارض في سياق الآليات التفاوضية الوطنية المتصلة ، وعلى الرغم من فشلها فإنها سرعان ما أثمرت معرفة بآليات جديدة في المناقشات لم يكن للمصريين الرسميين عهد بها في تعاملهم مع البريطانيين من قبل، وعلى سبيل المثال ، فقد عرف المصريون درساً ثميناً حين اكتشفوا عن قُرب بعض العوامل الحاكمة لما يُمكن أن يُسميه مسار الأمريكيين المُتمواج في التعبير عن رغبتهم في عرض القضية في الجمعية العامة ، بدلاً من مجلس الأمن حتى لا يُخرجوا أنفسهم مع العرب بإظهار عدم تأييدهم لمصر في مطلبها ، ومن المثير أن هذه السياسة الأمريكية ظلت تواصل تجلياتها المخادعة حتى انكشفت فجأة عقب الانقلاب العسكري المصري في ٢٠١٣ ثم تأكد الانكشاف وتعمق بما تضمنه خطاب الرئيس ترمب من أطروحته غير المبالية بالحفاظ على الرصيد الأمريكي في الخداع الاستراتيجي المعتمد على إظهار وجه ناعم وغير حقيقي ، ولا بالتراث الأمريكي في الالتفاف التعبيري المراوغ.

كذلك فقد بدأ المصريين يعرفون لأول مرة طبيعة بعض الخلافات بين بريطانيا وأمريكا، كما بدأوا يعرفون لأول مرة أيضاً أن الأمريكيين يتمتعون بأطماع كبيرة في مصر وفي ليبيا ويتحدثون عن قاعدة في برقة ويتحدثون بصراحة عما يُمكن لمصر أن تُقدمه لهم بالإجبار قبل التراضي في نطاق ما يروجون له من قيامهم بما صوروه على أنه مهمتهم التاريخية والكونية (بل المقدسة حسب تصويرهم !) في محاربة انتشار الشيوعية.

كما صار حوهم في لحظة عابرة بأنهم لن يُقدموا لمصر عوناً مالياً ، لأن القانون الأمريكي لا يتضمّن ما يُمكنهم من تقديم هذا الدعم بل إنهم رفضوا أن يكفوا عن محاربتهم الخفية ، و ربما الحاقدة للقطن المصري طويل التيلة.

الالتقاء بالرئيس الأمريكي

الحقيقة الثالثة تتعلق بالعلاقات المصرية الأمريكية المباشرة التي خاضتها بحسن نية غير مبرر: وذلك أن نشاط محمود فهمي النقراشي باشا الدائب و الواسع وحرص مراقبيه على ترتيب المقابلات رفيعة المستوى له ، فضلا عن مكانة مصر يومها ، كل أولئك قد مكّنه من أن يلتقي بالرئيس الأمريكي نفسه، ومن أن يتباحث مع وزير الخارجية الأمريكي الأشهر مارشال ، وأن

يلتقي بزعماء ووزراء من هذا المستوى ، ومع أن هذه المقابلات لم تُسفر عن انحياز فوري أو إنجاز حقيقي ، فإنها ، كما يقال ، رمت بذورا جيدة ، وأستطيع أن أقول إن محمود فهمي النقراشي باشا الذي عاد بقدر كبير من خيبة الأمل اكتسب أيضا بفضل هذه الجرعة المعتبرة من خيبة الأمل مناعة جزئية ضد توقعاته للموقف الدولي في الحرب التي كان العرب مُقدمين عليها من أجل الحفاظ على أراضي فلسطين وشعبها ، ولولا أن العرب الرسميين وعلى رأسهم محمود فهمي النقراشي باشا وأنداده الذين حضروا اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وما بعدها قد أدركوا مُبكرًا هذه الحقائق عن التواطؤ الدولي ، لكانت الخسارة العربية في فلسطين أكثر تذكيراً وأضخم حجماً ممّا حدث بالفعل ، بسبب ما كان من هذا التغييب المُتعمد للمعرفة العربية لنوايا المُجتمع الدولي عن قرب ، وهو ما تواطأت عليه فرنسا وبريطانيا وأمريكا و الاتحاد السوفييتي.

الضغط على أعصاب البريطانيين الباردة

الحقيقة الرابعة تتعلق بالبريطانيين في عصر أفولهم غير المدرك : و ذلك أن ما كان معهودا من أسلوب التصلب الظاهري التقليدي الذي تمسك به الجانب المصري برئاسة النقراشي في عدم التفاوض مع البريطانيين إلا بشروط قد نجح في أن يضغط على أعصاب البريطانيين (الباردة) من حيث لم يتصور المصريون، ذلك أنه حتى من قبل ذهاب محمود فهمي النقراشي باشا للأمم المتحدة ، فإن جولة مُفاوضات محمود فهمي النقراشي باشا مع البريطانيين كانت هي الأقصر زمناً على الإطلاق في جولات المفاوضات البريطانية المصرية (٤-٢٥ يناير ١٩٤٧) كما ذكرنا ، ولم يكن هذا شأن البريطانيين ، ومع هذا فإن البريطانيين حاولوا بكل وسيلة أن يبدؤوا مفاوضات جديدة مع محمود فهمي النقراشي باشا في الأمم المتحدة وطلبوا من الأمريكيين الضغط على مصر في هذا الاتجاه، بيد أن محمود فهمي النقراشي باشا كان طموحاً بالطبع إلى أن يحصل على ما لم يحصل عليه من سبقوه ، ولهذا فإنه كان يُريد أن يبين على ما حقّته مفاوضات سلفه المباشر إسماعيل صدقي باشا مع بيفن (مفاوضات صدقي بيفن ١٩٤٦ المشهورة) .

وكما هو معروف ومتوقع من محمود فهمي النقراشي باشا ، فإن تصلّبه الصريح دفع البريطانيين في رسمهم لخطتهم القادمة إلى أن يكونوا أميل إلى فهم الموقف المصري الشعبي والحزبي الذي لم يعد يُلقى بالأل للمعاهدة التي لم تكن بريطانيا نفسها [من وجهة نظرهم] حريصة على أن تلتزم بروحها. وهكذا يُمكن لنا القول بأن فشل مفاوضات محمود فهمي النقراشي باشا ثم فشل مهمته في الأمم المتحدة كانا ذا نتيجة مباشرة في إذكاء توجه الوفد والنحاس باشا الحاسم بعد سنتين ، حيث تطور بتدرج متوقع من إعادة التفاوض ، إلى إلغاء المعاهدة ، إلى الكفاح المُسلح من دون أن تكون بريطانيا سبّاقة (كعهدها) في تحديد البدائل أو المسارات ، وهو ما جعل البريطانيين جاهزين للجلاء على يد الأمريكيين الذين استطاعوا الدخول كطرف ثالث للقضية المصرية منذ ذهب محمود فهمي النقراشي باشا إلى الأمم المتحدة.

انتعاش التفكير الأمريكي في صناعة الانقلابات العسكرية

وهنا نحب أن نكرر وجهة نظرنا حين نصف الأمم المتحدة نفسها بأنها تقع في نطاق الولايات المتحدة الأمريكية من باب النفوذ بأكثر مما تقع في هذا النطاق من باب الجغرافيا . ومن ناحية أخرى فإن الموقف المصري الواضح والصريح جعل الأمريكيين في الكواليس يسارعون خطأهم في المسار البديل الذي فضلوه في النهاية وهو صناعة انقلابات عسكرية عربية تمكنهم من السيطرة على ضباط ينحصر مهمهم في استمرارهم على كرسي الحكم ، وهو ما نجح الأمريكيان فيه . و إذا قيل إن الدور الأمريكي في المفاوضات البريطانية المصرية في ١٩٥٤ كان هو الدور الفاعل الحقيقي الذي أوصلها إلى ما عُرف باتفاقية الجلاء التي جرت مع ضباط يؤمنون بالولايات المتحدة الأمريكية ويتفوقون بها كما تثق بهم، فإننا نستطيع أن نقول أيضا بأن هذا الدور لم ينتعش الا بفضل الأثر الذي أحدثته الممارسات الذكية لوزارة لوزارة الوفد الاخيرة .

وفيما يبدو للمتابعين للوثائق فإن الدور الأمريكي لم يبدأ في الظهور الصريح إلا موازياً لزيارة محمود فهمي النقراشي باشا للولايات المتحدة الأمريكية ليعرض القضية في الأمم المتحدة ، بينما أثبتت مجريات الأحداث اللاحقة أنه عرضها في الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر مما عرضها في مجلس الأمن ، وأن الولايات المتحدة أجرت له ولمرافقيه عدداً من التقييمات الموضوعية و الشخصية لقياس تجاوب كل منهم مع مصالحها، وربما أدت هذه التقييمات فيما بعد إلى دفعه هو نفسه ، بتكثيف متوالٍ من دهاء الأمريكيين المؤسسي في إدارة وتحويل الصراعات الوطنية والضغط على أعصاب صناع القرار، إلى اتخاذ القرار الذي أدى إلى مصرعه هو نفسه .

بيد أن التاريخ يحدثنا بوضوح عن أن هذه التقييمات الميدانية قد انتهت بالولايات المتحدة إلى قرارها النهائي الذي كشفه مسار التاريخ فيما بعد ، وهو أن من الأيسر عليها أن تأتي ببعض الضباط المصريين إلى الحكم من خلال انقلاب يقدم على أنه ثورة تبدو إسلامية أو يسارية ، وتستريح من أمثال النقراشي باشا بل وممن هم أقوى منه موقفاً وشعبية و حزبية كالحاس باشا والزعماء الوفديين الواعدين كسراج الدين ، أو الامام حسن البنا و قوة الإخوان الصاعدة .

لماذا فشل النقراشي في مجلس الأمن؟

لا يمكن لأي دارس جاد لحركة التاريخ وحركية المبادرات أن يقول بأنه كان من الممكن للنقراشي باشا أن يحقق أية نتيجة إيجابية مباشرة أو ذات بال من ذهابه بوفد مصر وقضية مصر إلى مجلس الأمن، غير ما أشرنا إليه من الفائدة الميكرة التي تحققت لمصر حين أدركت الدبلوماسية المصرية بكل وضوح حقيقة المواقف الدولية والأمريكية من قضايا المنطقة وطبيعتها . وبالرغم من دفاعنا المتكرر عن جدوى التجربة و الاستكشاف فإننا ندرك خطورة عدد من السلبات الكثيرة التي ترتبت على هذا الأداء غير المتحسب للنتائج ، حيث بدأت على يد الصحافة الوطنية سلسلة سلبات أخرى موازية لم يقصد إليها النقراشي باشا نفسه ، وذلك من قبيل تضخيم قيمة أية خطوة يمكن أن تقوم بوظيفة دعائية بصرف النظر عن جديتها .

خطأ المبالغة في الحديث عن الإنجازات المسرحية

منذ ذلك الحين بدأت مبالغة السياسة المصرية في الحديث عن الإنجازات المسرحية على أنها نجاحات سياسية ، وهي السياسة التي انتعشت بعد هذا في الميادين العربية إلى حد مذهل وبخاصة مع ممارسات الناصرية ومن قلدوها من العسكريين العرب على وجه العموم .
ومع تسليمنا العميق الذي كررنا القول به بأن النتيجة السلبية هي في العلم بمثابة نتيجة ايجابية فإننا مع هذا التسليم الذي نقدر به جهود النقراشي باشا لا نستطيع الكف عن التعجب بشدة حين نتأمل طريقة عرض النقراشي باشا للقضية ، وعلى سبيل المثال فإننا نتعجب من ان يظن النقراشي نفسه أستاذاً في التاريخ يعطي محاضرة في التاريخ من وجهة نظر وطنية بينما مجلس الأمن مختص بالنزاعات المندلعة وليس بالتاريخ، ونظرة الوطنيين اليه .
ولهذا فليس من الغريب ان نكتشف ان النقراشي فقد كل الأوراق من قبل أن يبدأ اللعب، ولم ينقذه إلا عدة عوامل [مسبقة أو وراثية] معروفة دفعت كثيرا من الدول الى الوقوف معه وجدانيا بسبب عوامل كلاسيكية من قبيل تعاطف المسلمين أو العرب ، ومن قبيل كراهية البريطانيين ومن قبيل تأمر الأمريكيين على بريطانيا مع عدم إخلاصهم لمصر ، ومن قبيل ما هو معتاد من معارضة فرنسا المؤقتة لأية سياسة بريطانية إلى أن تنجح في المساومة فتحصل على مقابل مباشر على نحو ما حدث في الاتفاق الودي بينهما على حساب مصر والمغرب ١٩٠٤ .

خطبته الأولى في مجلس الأمن

صمم النقراشي خطبته الأولى في مجلس الأمن في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ أو هندسها هندسة قديمة لم تكن في رأينا تتناسب مع الإيقاع الجديد لعصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد كُتف الحديث عن مبدأ المساواة التي يقرها ميثاق الأمم المتحدة بين الدول الأعضاء في عصابة الأمم ، وانتقل إلى فكرة لا تعني أحدا وهي أن النزاع بين مصر وبريطانيا يتناول مصالح غير متكافئة ، فالمسألة بالنسبة لبريطانيا ، لا تعدو أن تكون مصالح متعلقة بصيانة الإمبراطورية المترامية الأطراف ، بينما هي بالنسبة لمصر مسألة كيان ، وأن هذا النزاع من شأنه أن يزعزع السلم والأمن الدوليين !!.

استند الخطاب الأول في مجمله إلى :

- أن التحرك المصري ينبغي على أحكام ميثاق الأمم المتحدة .
- استنفاد كل وسائل التفاوض مع البريطانيين الذين لم يلتزموا بالوعد الذي قطعوه على أنفسهم في ٧ مايو ١٩٤٦ بجلاء قواتهم عن مصر ، وفشل مفاوضات صدقي - بيفن ، بسبب إصرار بريطانيا على ضمان استمرار النظام الإداري للسودان الذي أقيم في سنة ١٨٩٩ .
- محاولة الاعتماد الجاد على وعود الأمم المتحدة في تأكيد انتهاء عصر الاستعمار ، وبداية عهد جديد .

سرد النقراشي باشا تاريخ الاحتلال البريطاني في مصر ابتداء بالاحتلال السافر عام ١٨٨٢ ، وانتهاء بمعاهدة ١٩٣٦ ، مع التأكيد على أن هذه المعاهدة لم تبرم إلا في ظروف معينة ، وعلى أنها بالتالي قد استنفدت أغراضها مع زوال هذه الظروف .

كان هذا الاحتلال (وفقا لما ورد في خطاب النقراشي) ، نتيجة طبيعية لحملة بونابرت التي نبهت بريطانيا إلى أهمية موقع مصر الجغرافي ، ثم لحفر قناة السويس ، وهو ما حفز بريطانيا لفرض سيطرتها على هذا الطريق الملاحي الذي يمكنها من إحكام قبضتها على مستعمراتها . وقد استغلت بريطانيا تدهور حالة الخديو إسماعيل المالية التي أتاحت لها فرصة التذرع بحماية مصالح حاملي السندات من الأجانب . كما أتاحت حادثة فاشودة للإنجليز في عام ١٨٩٨ ، فرصة التدخل في شئون السودان ، للدفاع عن حقوق مصر في وادي النيل في مواجهة حملة فرنسية احتلت مدينة فاشودة ورفع قائدها الكولونيل مارشان علم فرنسا عليها ، ولم يقبل بإنزاله إلا عندما أعلن كتشنر القائد البريطاني (الذي قاد جيشا مصرياً أو قوات مصرية إلى السودان على الرغم مما كان قد تقرر وحدث من تفكيك هذا الجيش المصري) أنه تلقى أوامر من الحكومة البريطانية بإعادة السيادة المصرية على فاشودة .

وقد علق النقراشي على هذه الواقعة قائلا : " والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر في وأدى النيل كلما اصطدمت في أفريقيا بغيرها من الدول الأوروبية " ومنذ ذلك التاريخ أصبحت القضية المصرية أكثر تعقيدا ، لارتباطها بالمسألة السودانية، حيث تم توقيع بروتوكول بين الحكومة المصرية برئاسة مصطفى فهمي باشا وبين قنصل بريطانيا العام في سنة ١٨٩٩ وقد حرص الجانب البريطاني على استخدام تعبير " الحكم الثنائي " الذي يتضمن الإحياء بأنهم يشاركون مصر في السيادة على السودان.

مقارنات النقراشي في خطبته

من الإنصاف أن نذكر أن النقراشي باشا حرص على ذكر سوابق مجلس الأمن ذاته ، الذي تدخل لإيجاد حل لقضية إيران ، و قضية اليونان ، وقضية سوريا ولبنان ، وقد استند على توصية الجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ ، والتي تنص على أن " تسحب بغير إبطاء القوات المرابطة في أراضي الدول الأعضاء بغير رضائها الصادر عن حرية وفي صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية " ومن هنا فقد سار النقراشي في طرحه في الطريق القائل بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تصدر عن إرادة الأمة الحرة ، كما بين أن المعاهدة تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المعقودة في الأستانة ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

تتكهه غير المبرر لمعاهدة ١٩٣٦ في حديثه

في رأينا الصريح وبلا مواربة فقد كان من أعجب العجب في الأداء السياسي أن نجد النقراشي باشا الذي كان وفديا قياديا بل ورمزا وفديا ضخما وشارك في وزارات الوفد حتى ١٩٣٧ يتطرق

في بيانه في مجلس الأمن إلى انتقاد معاهدة ١٩٣٦ بل يصل الشطط به إلى أن يصفها بأنها لم تحظ بقبول الشعب ، وبأنها أقرب ما تكون إلى أن تكون مفروضة على مصر ، بينما كانت هذه المعاهدة في وقتها فتحاً لم يتحقق إلا بالمفاوضات ، وإلا بإجماع القوى الوطنية على رأي واحد في مفاوضات شاقة لم تنته مع توقيعها في ١٩٣٦ وإنما تم استنفاها بنجاح في ١٩٣٧ لإلغاء الامتيازات الأجنبية المذلة ، وهو ما تحقق بالفعل وبالتدريج عبر سنوات كانت تنتهي في عام تالٍ لحديث النقراشي في مجلس الأمن.

لسنا نعرف الفريق الذي أعدّ كلمة النقراشي ولكننا نعلم كما يعلم كل مصري أن الفقيه القانوني الكبير عبد الحميد بدوي والفقيه القانوني الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهوري كانا قرييين جدا من النقراشي ومن إعداد مثل هذا النص ، لكن الأمر في رأينا لم يكن في حاجة إلى هذا الفقه القانوني وإنما كان في حاجة إلى صياغة فنية ذكية تجيد لغة الخطاب السياسي وتستشرف الحديث عن عوامل الأزمة المهددة للسلم الدولي ، او المشجعة لانتشار الشيوعية ، أو المهددة بالإيحاء للخطط الامريكية المراوغة في دعم مشروع الوجود الصهيوني وذلك بالطبع من دون أن يتورط النص المصري في الاعتراف بمشروعيته على أية صورة ، وعندئذ فقط كان من الممكن استخدام أدوات الضغط والمفاوضة والمقايضة وصولاً إلى قرار تكسب به مصر فيضيف إلى أمجاد النقراشي أو يصنع للنقراشي مجداً.

لم يكن من الوارد أن يتغاضى النحاس

شغل النقراشي نفسه (من قبل ذهابه لمجلس الامن هو والقوى الوطنية التي أيّده) بالهجوم على معاهدة ١٩٣٦ تقليلاً لقدر النحاس باشا ، والوفد المبعد عن الحكم في ذلك الوقت بتوافق الملك والانجليز ، ولهذا فلم يكن من الوارد أن يتغاضى النحاس باشا عن هذا الموقف الأرعن و الوصف من عندياتنا لا من نصوص النحاس باشا ، وإنما كان بصراحتة و صرامته قادراً على أن يلقي بالتعبير الحاد الذي لا يزال حتى يومنا هذا يدوخ النقراشي باشا ، و يدوخ من حاولوا تثمين قيمة موقف النقراشي ، ذلك أن النحاس باشا على طريقة ثقب البالون بديوس صرّح بأن النقراشي لا يمثل مصر، وكان هذا التعبير قاسياً بقدر ما كان حقيقياً ، ومن العجيب ان الوزير البريطاني يبين بنى عليه تعبيراً تمنى فيه لو كان المفاوضات متمتعين بتمثيل اغلبية الشعب .

نقد السادات المسرحي لموقف النحاس من النقراشي

من الجدير بالذكر في هذا المقام أيضا أن الرئيس السادات نفسه في مواجهته لحركة ما سمي بالوفد الجديد في الشارع السياسي في نهاية عهده رفع ما يسمى في الادبيات السياسية بقميص عثمان مستعظماً الجماهير أو محاولاً استعطفهم ضد النحاس باشا ، بلوم النحاس باشا على موقفه هذا من النقراشي ، وهو الموقف نفسه الذي كان شباب الإخوان المسلمين أنفسهم في وقت من الأوقات يذكرونه لنفس الغرض الذي ذكره الرئيس أنور السادات وهو التدليل على ما قد يوحي بأنانية النحاس باشا بينما الحقيقة تكمن بكل وضوح في افتقاد مقاربة النقراشي باشا للقضية (ومن

يؤيدونه) إلى الذكاء و الدهاء ، ففي تلك المقاربة التي انتهجها النقراشي و محاولة التنصل من معاهدة ١٩٣٦ و التقليل من ارتباط مصر بها خطأ سياسي و تفاوضي كبير بينما كانت هذه المعاهدة لا تزال هي النص الحاكم للعلاقات المصرية البريطانية في تلك اللحظة، وكانت على الرغم من طرح النقراشي هي نقطة القوة البارزة التي تمتلكها مصر فإذا أردت أن تتخلص منها فالحل هو ما فعله النحاس باشا بإلغائها بعزة وكرامة وليس بانتقادها وتصويرها على أنها ظلم قبلت به .

لكننا نرى بوضوح أن المقاربات الشعبية كانت قد بدأت تطل برأسها من خلال شخصيات وطنية من طليعة الوطنيين المخلصين من طبقة النقراشي باشا ، ومن دون أن يتدخل الفقهاء القانونيون من طبقة عبد الحميد بدوي باشا و عبد الرزاق السنهوري باشا بالتوجيه الصائب والمطلوب، الذي كان ينبغي عليهما ان ينتبها له وينبها إليه ، بدلا من أن يشارك هذان الفقيهان (ولو بالصمت) في مدح زميلهما و صديقهما النقراشي باشا و تشجيعه ، وذلك على نحو ما شارك الإخوان المسلمون بحسن نية في التعبير عن الاعجاب بخطواته.

أنصار النقراشي يضحمون أثر برقية النحاس باشا

وفي مقابل موقف النحاس باشا الحاسم فقد أثر أنصار النقراشي أن ينسبوا إلى النحاس باشا السبب في التقليل من فرص نجاح النقراشي بسبب تصريحه بأن النقراشي باشا لا يمثل على أي وجه شعب وادي النيل الذي يؤيد أغليبيته الساحقة الوفد المصري ، و لا يزال أنصار النقراشي يببالغون في تضخيم أثر البرقية ، بأكثر مما يتحدث أنصار الوفد عن قيمتها وهم يرونها أضعفت من موقف النقراشي ، وشجعت الانجليز على استثمار فكرة أن النقراشي لا يمثل حزب الأغلبية متغاضين عن أنه بصفته رئيسا للوزراء لا يمثل حزبا بعينه .

كان النحاس باشا قد أرسل برقيته إلى رئيس مجلس الأمن ، وإلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة في ليك سكسس في ١٧ يوليو ١٩٤٧ .

تناوله غير الموفق لموضوع السودان

على صعيد آخر فمن المدهش أن النقراشي باشا في تحضيره لأوراقه وعرضه لها لم يستطع أن يعرض قضية السودان إلا بطريقة مستتفة للوطنية ، وللسودان وللإسودانيين أنفسهم، فلا هو ضمهم إلى وفده ، ولا هو على سبيل المثال جعل أحد الإسودانيين بمثابة الرجل الثاني في الوفد المصري ، على سبيل الرمز الموحى و المعبر عن طبيعة الأخوة ، وإنما تعمد أن يعرض قضية السودان بالطريقة التي رسمتها بريطانيا للمصريين بخبث شديد من حيث البناء على الهجوم على معاهدة ١٨٩٩ والحكم الثنائي مع أن هذا الحكم الثاني نفسه كان موجها ضد مغامرة فرنسية محدودة، منسحبا بهذه الضدية (من دون أن يدري) على مصر نفسها .

وفي رأينا فقد كان من الممكن للنقراشي باشا أن يستحضر وقائع و أحداث تجربة دولية قريبة الشبه بالموقف في السودان و يبيني عليها وقد كانت أوربا و لا تزال حافلة بمثل هذه القضايا ، لكن النقراشي حين قارب مسألة السودان ، أثر أن يبدأ بالحديث عن الروابط الطبيعية والتاريخية

والثقافية التي تربط الشعبين المصري والسوداني ، ثم تناول مساعي البريطانيين الدؤوبة لتشجيع الحركات الانفصالية ، ولوح بنفاد صبر الشعب المصري ، و بأن الزمام قد يفلت من أيدي أولى الأمر .

ولقد ظهر من المناقشات ، أن مسألة السودان كانت نقطة ملتبسة في تناول النقراشي للقضية ، حيث مكن الجانب البريطاني بسهولة من أن يظهر بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين ضد أطماع المصريين في السودان ، كما نجح في إقناع الرأي العام العالمي بأن المصريين يأبون على السودانيين ما يطالبون به لأنفسهم ، وأظهر التصويت بصفة عامة أنه إذا كانت معظم الدول تؤيد مصر في مطلبها بجلاء القوات البريطانية ، فإنها أشارت بضرورة عزل مسألة السودان عن مسألة مصر .

صيحته المشهورة : اخرجوا من بلادنا أيها القراصنة

على هذا النحو أعلن النقراشي باشا علي الملأ في مجلس الأمن في ٥ أغسطس ١٩٤٧ أن علي بريطانيا الجلاء التام ودون أية شروط، وبعد هذا كله لم يجد النقراشي باشا ختاماً مؤثراً إلا أن يلجأ للخطابة فيقول تعبيره المشهور: " اخرجوا من بلادنا أيها القراصنة!"

رد مندوب المملكة المتحدة

في اليوم نفسه ألقى السير الكسندر كادوجان مندوب المملكة المتحدة خطابه الأول ردا على مصر ، وتتابع السجال بين النقراشي وبينه حتى يوم ١٣ أغسطس ١٩٤٧ وهو اليوم الذي بدأ فيه مندوبو الدول المختلفة يتقدمون بمقترحاتهم لحل النزاع المصري البريطاني ، وتعاقبت الاقتراحات التي تخللها تعقيب النقراشي وكادوجان ، أو أحدهما ، مع التصويت على الاقتراحات المختلفة .

قرار مجلس الأمن و رضا المصريين

في نهاية هذه المناقشات أصدر مجلس الأمن في ١٠ سبتمبر قراره بتأجيل نظر المشكلة إلى أجل غير مسمى مع إدراجها في جدول أعماله ، وكالعادة منذ ذلك الزمان فإن المصريين اعتبروا بقاء القضية في جدول أعمال مجلس الأمن في حد ذاته نصرا ، حيث إنه يعنى في نظرهم أن هناك خطأ ما من جانب الحكومة البريطانية . وعاد النقراشي باشا إلى مصر ، وأرسل الملك فاروق سيارة إلى المطار ، أقلته إلى القصر ، فقابله وأصدر إليه نطقا ملكيا بأن أحدا لم يخدم مصر كما خدمها هو ، وفقا لرواية الدكتور محمد حسين هيكل باشا .

مواقف الدول الغربية

يرى كثيرون أن حصيلة المناقشات في مجلس الأمن لم تكن في صالح مصر ، ونحن نتفق في هذا لكننا نضيف إلى ذلك أن المداولات عبرت عن مواقف الدول الكبرى وعن حسابات المصالح الاستعمارية ، بل كشفت أيضا عن خيبة الآمال المعقودة على الهيئة الدولية الكبرى الجديدة ، فقد وقفت فرنسا بوضوح ضد مصر حرصا على مصالحها في دول المغرب العربي في شمال إفريقيا ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تقف مع مصر رغم وعودها البراقة ، فهي

من ناحية لم تكن على استعداد لإعلان العداوة لبريطانيا ، مع أنها كانت تعمل من أجل طرد بريطانيا من هذه المنطقة الحيوية في العالم ، وكانت تقدم للمصريين أذارا واهية من قبيل أنها إذا هي أيدت المصريين في مطلبهم الخاص بأن يتولوا بأنفسهم الدفاع عن قناة السويس فإنها تشجع اتجاها ليس في مصلحتها بالنسبة لقناة بنما ، التي كانت تسيطر عليها ، وبذلك خذلت أمريكا الحكومة المصرية التي كانت قد بذلت جهدا كبيرا لاسترضاء الإدارة الأمريكية في أكثر من ملف على نحو ما أوضحنا بالتفصيل في كتابنا عن الدكتور عبد الحميد بدوي..

تقييم الصحافة البريطانية لجهود النقراشي

في وقت مواز لعرض النقراشي للقضية المصرية في مجلس الامن كتب مراسل " لندن تايمز " في ٣ سبتمبر ١٩٤٧ :

" يصبو رئيس الوزراء المصري إلى بناء جيش كبير ، وإلى رفع كفاءته في أسرع وقت ممكن إلى الحد الذي يمكنه من أن يتولى الدفاع عن قناة السويس بدلا من الانجليز وهذا المطلب يفرض على الولايات المتحدة اتخاذ قرار هام بالنسبة لسياستها في الشرق الأوسط "

" ويجب على الإدارة الأمريكية أن تحدد أهدافها بالنسبة لهذه المنطقة ، إذ كانت بريطانيا تعتبر حتى الآن المدافع الأساسي عن قناة السويس ، فإنه لمن المشكوك فيه أن تنظر الولايات المتحدة بعين العطف إلى فكرة أن يتولى المصريون بأنفسهم الدفاع عن القناة ، فإنه من المحتمل أن توافق الإدارة الأمريكية على مهمة تدريب الجيش المصري التي كان يتولاها من قبل الانجليز ، ولكن دون أن يستتبع ذلك الموافقة على أن يقوم المصريون بمفردهم بالدفاع عن القناة ، حيث إنه من المرجح أنها تؤثر ألا توجد بهذه الموافقة سابقة من السوابق تشجع قوات بنما المسلحة على الاعتقاد أنهم هم أيضا يمكنهم القيام بالدفاع عن قناة بنما بمفردهم "

موقف الاتحاد السوفيتي

من الثابت أن الاتحاد السوفيتي لم يقف مع قضية مصر واقفا مؤيدا لكن الأدبيات التاريخية التي كتبها اليساريون بعد ١٩٥٢ استطابت أن توحى بأن مصر الرسمية هي التي لم ترحب بعون الاتحاد السوفيتي ، بينما تكشف الوثائق البريطانية التي يقفز عليها اليساريون المصريون أن السوفييت وعدوا البريطانيين عند لقاءهم بالزعيم ستالين في موسكو بتأييد موقفهم من المصريين ، وليس هذا بعجيب إذا ما تذكرنا أن اليساريين المصريين يتجاهلون أيضا و على الدوام الحديث عن العون الذي قدمه السوفييت للكيان الصهيوني منذ ١٩٤٨ .

حرب فلسطين

نعرف أنه في عهد محمود فهمي النقراشي باشا دخلت مصر حرب فلسطين (مايو ١٩٤٨). و بهذا القرار قبل النقراشي باشا بالمسئولية بوضوح أمام التاريخ و امام معاصريه ، و لا يمكن لنا أن ننكر أن دخوله هذه الحملة قد صور على يد العسكريين منذ يوليو ١٩٥٢ و كأنه كان مغامرة أسفرت عن عواقب وخيمة. يقول كثيرون إن النقراشي باشا ، وهو رئيس حكومة أقلية ، قد رضخ

للقرار الملكي بدخول الحرب ، ، لكن الامر بالطبع كان اكبر من هذا ، فقد كانت للنقراشي رؤية إسلامية و عروبية مشرفة لا ادري لماذا يهمل النقراشيون الحديث عنها ، وقد اوردنا على سبيل المثال في كتابنا اهل الثقة واهل الخبرة وفي كتابنا عن سيد مرعي ان النقراشي كلف سيد مرعي عضو مجلس النواب في ذلك الحين بمهمة في فلسطين وذلك على نحو ما كلف القائد البارز محمد نجيب بإعداد رسالة عن السودان .

معارضة صدقي باشا له في مجلس الشيوخ

وكان على النقراشي باشا بعد أن انتزع تصفيقا حادا وموافقة بالإجماع في مجلس النواب على دخول مصر الحرب أن يواجه مجلس الشيوخ ، وقد نجح في أن يحمل الكثيرين على مراجعة موقفهم من الحرب . ولكن إسماعيل صدقي باشا تصدى له ، وكان من أكبر المعارضين لفكرة دخول الحرب في فلسطين وذلك على نحو ما بيناه في كتابنا عن إسماعيل صدقي باشا ، فسأل النقراشي عن سبب تغيير رأيه بهذا الشكل المفاجئ ، وقال إنه من واقع خبرته كرئيس للوزراء من فترة ليست بالطويلة يستطيع أن يجزم أن حالة الجيش لا تؤهله لخوض الحرب .

موقف وزير الدفاع أحمد عطية الذي ساند النقراشي باشا

يرى المؤرخون أن الردود على اعتراض إسماعيل صدقي قد أضعفت من قوته وتأثيره ، وبخاصة أن اللواء أحمد عطية (حر دستوري) أيد رئيس الوزراء في المجلس ، وكان لموقفه وقعه على أعضاء المجلس ، إذ أنه كان إلى عدة شهور مضت وزيرا للحربية قبل تعيين محمد حيدر ، كما أنه كان وزيرا للحربية في وزارة صدقي عام ١٩٤٦ . وفي الحقيقة فقد كان هناك اعتقاد سائد بأن هذه الحرب ليست سوى مظاهرة سياسية .

بداية الدخول إلى حرب فلسطين

في منتصف ليلة ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن قرار قيام دولة إسرائيل بعد انتهاء الانتداب البريطاني ، ودخلت الجيوش العربية فلسطين في اليوم التالي ، وعلى الرغم مما لم يكن معروفا من تفوق القوات الصهيونية ، في العدد والعتاد ، وكذلك من حيث التنظيم والتدريب ، فقد تمكنت الجيوش العربية من تحقيق نجاح على الجبهتين المصرية والأردنية ، حيث وصلت القوات المصرية إلى بعد خمسة وثلاثين كيلو مترا من تل أبيب، ولم تكد تمضى ثلاثة أيام على بدء القتال حتى تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية كالعادة ، ممثلة في مندوبها في الأمم المتحدة بطلب لوقف القتال ، لم يقلل من مجلس الأمن لكن المجلس ، نتيجة لضغوط بريطانية ، أصدر قرارا بفرض هدنة تستغرق أربعة أسابيع ، وأن على الأطراف المتنازعة قبوله في موعد أقصاه أول يونيو ، ووافقت على الفور إسرائيل ، وكذلك شرق الأردن ، أما سائر البلدان العربية المشتركة في الحرب فلقد استغرقت موافقها مدة أطول ، زار خلالها الكونت فولك برنادوت القاهرة ، وهو الذي كان قد وقع عليه اختيار الدول الكبرى ليلعب دور الوسيط الدولي بين الأطراف المتنازعة .

وقد حرص المبعوث الدولي برنادوت (الذي كان من الاسرة المالكة السويدية والذي لقي مصرعه على يد اليهود) على إجراء محادثات فورية مع النقراشي الذي ذكر له وجهة النظر المصرية في أن مصر لم تقرر إرسال قواتها إلى فلسطين إلا مع اقتراب نهاية الانتداب البريطاني ، وفقدان الأمل في الوصول إلى تسوية سلمية لمشكلة فلسطين داخل الأمم المتحدة ، وأعرب عن أمله في أن يدرس الوسيط الدولي الموقف في فلسطين دون أن يتقيد بقرار التقسيم ، كما حرص النقراشي على شرح وجهة النظر والاقتراحات العربية للوصول لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية ، فقال إن العرب يطالبون بوجود دولة موحدة في فلسطين ، تتمتع فيها الأقلية اليهودية بكامل حقوقها ، مع منحهم قدرًا من الحكم الذاتي في المناطق ذات الكثافة اليهودية .
ومما يؤسف له في نظرنا أنه في ختام ذلك اللقاء ابدي النقراشي موافقته المبدئية على الهدنة مع الاعتراض على المدة التي رأى أنها طويلة جدا .

قبول الهدنة

التقى برنادوت بعد ذلك مع عبد الرحمن عزام باشا ، وأكد له أنه غير مقيد بقرار الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وعند مطالبة عزام له بضمان ألا يتدهور موقف العرب العسكري بعد انتهاء الهدنة ، أكد له الوسيط الدولي أن مراقبة الهدنة سوف تكون تحت مسؤوليته ، وربما أن هذا المبعوث الدولي قُتل من أجل أن تضيع المسؤولية مع قتله .
أرسل عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية مذكرة إلى الدول العربية الأعضاء ، ووافقت الدول العربية على الهدنة بشروط بعد مداوات ومشاورات ، وحرصت على أن توضح أنها لم تقبلها إلا نتيجة للضغط الدبلوماسي ، الذي مارسته الأمم المتحدة. وتقرر وقف إطلاق النار ابتداء من الساعة السادسة من صباح الجمعة ١١ يونيو ١٩٤٨ بتوقيت جرينتش ، وقد رحب اليهود بالهدنة بسبب وضعهم العسكري السيئ .

هدى أباطة تلمح إلى أسباب خفية دعت لقبول الهدنة

مع أن بعض المؤرخين فسر قبول مصر الهدنة ، بأن النقراشي كان تواقا إلى انتهاز الفرصة الهدنة ، لعله يجد فيها مخرجا من هذه الحرب ، التي لم يوافق عليها إلا على مضض ، فإن الدكتورة هدى أباطة تنقل آراء أخرى غير مشهورة عن أسباب خفية دعت النقراشي باشا لقبول الهدنة ، وهي تقول:

".... ويبدو أنه مثلما مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها لوقف القتال ، عندما رأت كفة العرب راجحة ، كذلك تدخلت السلطات البريطانية - وفق منظومة استعمارية متكاملة - وهددت بقطع الإمدادات من الوقود عن مركبات الجيش المصري ، وهو ما كان يهدد العربيات بالتوقف وسط الصحراء ، إذا ما أصرت مصر على مواصلة القتال ، وفق ما أدلى به إبراهيم باشا عبد الهادي لوادي (أي النائب شامل أباطة) في حديث خاص ، ويبدو أن النقراشي لم يستطع أن ييوح بالسبب الرئيسي في قبول الهدنة"

النقراشي وفؤاد سراج الدين

قبل أن نتناول معارضة سراج الدين للنقراشي في قبول الهدنة يجدر بنا ان نصور للقارئ طبيعة الشارع السياسي المصري في تلك الأونة .
كان الوضع السياسي يقول لكل مراقب للأحداث في الشارع السياسي المصري إن نجم سراج الدين قد صعد إلى أعلى مما وصل إليه نجم النقراشي، وقد جاءت مناقشات مجلس الشيوخ حول الهدنة في حرب ١٩٤٨ فأثبتت بوادر و دلائل تفوق سراج الدين باشا على النقراشي باشا .
ومن الإنصاف أن نشير إلى ما ذكرناه من أن السياسي الوحيد الذي دافع بجدية وإخلاص عن النقراشي باشا في حادثة كوبري عباس كان هو فؤاد سراج الدين.

معارضة سراج الدين في مجلس الشيوخ لقبوله الهدنة

سأل فؤاد سراج الدين باشا النقراشي باشا في مجلس الشيوخ عن أسباب قبول الهدنة الأولى فأجاب رئيس الوزراء بأن الدول العربية قد أجمعت على قبولها ، وعندما سأل عما إذا كان هناك خلاف حول الهدنة الثانية ؟ أجابه النقراشي بالإيجاب ؟ فعزا فؤاد سراج الدين هذا الأمر إلى استئثار اللجنة السياسية بالقرارات ، على الرغم من أن المفترض في الجامعة العربية أنها " جامعة شعوب وليست جامعة حكومات " وختم سراج الدين باشا تعقيبه بالاعتراض على الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة ، حيث إنه لا أمل يرجى من المنظمات الدولية ، بل يجب أن يتولى العرب أمورهم بأنفسهم .

وعقب النقراشي باشا على فؤاد سراج الدين باشا فقال: إن دخول الجيش المصري إلى فلسطين لم يؤد إلى كارثة ، بل أنقذ الكثيرين من عرب فلسطين من المصير الذي لقيه أهالي دير ياسين . وقال إنه بالنسبة للقيادة العسكرية لم يشر أي من الخبراء العسكريين المصريين بوجود توحيدها . أما فيما يخص الهدنة الأولى فقال إن مشكلة فلسطين معقدة ، زاد من تعقيدها تدخل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا لصالح الطرف الآخر ، ولكن على الرغم من ذلك تمكن الجيش المصري بعد الهدنة من أن يلحق خسائر فادحة باليهود .

وقال النقراشي باشا : " وأما بالنسبة للهدنة الثانية فلقد كان هناك عاملان فرضا قبولها ، أولهما إعلان شرق الأردن أنها لن تستمر في القتال ، وثانيهما التهديد الأمريكي بالتدخل لدى الأمم المتحدة من أجل فرض عقوبات اقتصادية على الطرف الذي يخرج على قرار مجلس الأمن .
" أما عن قرارات اللجنة السياسية واستقلالها بالرأي فهذا موضوع كبير وواضح ، وليس وقت بحثه الآن ، ولا يتعلق بالوضع العسكري بفلسطين "

واختتم النقراشي باشا رده على سراج الدين قائلا :

" .. ليس هناك محل لأن يقال بأنني إذا كنت أنوى أن أرضخ لقرار مجلس الأمن فليس هناك مصلحة في ذكر ذلك ، كما أنه ليس هناك سياسي يصرح بمثل هذه التصريحات .. "

هكذا لجأ النقراشي باشا إلى الصمت و الردود المقتضبة التي استدعت توجيه النقد لأدائه و السخرية من سياسته، وتفسير إيثاره للصمت على أنه من باب الغموض والمراوغة .

شهادة إدجار جلاد للنقراشي بعد وفاته

قال ادجار جلاد صاحب جريدة " الزمان " في مقال نشره في اليوم التالي لاغتيال النقراشي إن النقراشي كان قد أفضى له إليه بدواعي صمته :

" .. أركن إلى الصمت راضيا بأن أهاجم وأن اتهم دون أن أنزع إلى الكلام من غير طائل في سبيل مجدي الشخصي ، لأنني جد مقتنع بأنني أخدم بلادي خير خدمة بهذا الصمت الذي يجنبها هوج العواصف لأننا ونحن نخوض غمار الحرب أحوج ما نكون إلى الأمن والنظام .. "

الاعتماد على شهادة ادجار جلاد

تتخذ الدكتورة هدى أباطة من شهادة جلاد منطلقا لدفاعها عن جدها فتقول :
" فالنقراشي عندما يتهمه سراج الدين بأنه لم يأخذ للأمر أهفته ، لم يذكر صناعة الذخيرة التي كانت مصر قد شرعت فيها لاستخدامها مع الأسلحة التي تم العثور عليها في الصحراء ، وانتهت فيها إلى نتائج طيبة وفق إحدى الوثائق البريطانية ، كما تتحدث نفس الوثيقة عن اتفاقية بين الحكومة المصرية وبين شركتي لصناعة الأسلحة ، إحداهما سويسرية ، والأخرى سويدية ، وعن احتمال أن ترسل سويسرا بعثة عسكرية إلى مصر (برقية بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٨ أرفق بها تقرير عن الاتفاقية بين الحكومة المصرية والشركتين المذكورتين).

هل كان هناك اتفاق سري مع كامبل؟

" ولم يبيح النقراشي بالطبع عن الاتفاق السري الذي عقده مع كامبل ، كما لم يذكر نكوص الانجليز عن وعودهم ، حيث يقول كامبل في خطاب له بتاريخ ١١ يونيو إن النقراشي طلب منه أن تمد بريطانيا مصر بالذخيرة بشكل غير رسمي ، بعد أن أخبره بأن سوف تقاتل حتى آخر جندي وآخر رصاصة ، وأن هزيمة مصر نتيجة لعجز في الذخيرة سوف ينسب إلى بريطانيا ، ويضيف كامبل أنه امتنع عن إبداء رد قد يؤخذ على محمل التشجيع "

صراع النقراشي مع الإخوان المسلمين

كان محمود فهمي النقراشي باشا للأسف الشديد هو ذلك السياسي الذي قاد صراع الدولة بأجهزتها الأمنية مع جماعة الإخوان المسلمين إلي سكة الندامة التي لا تزال لها آثارها المعقدة بعدما اندفع النقراشي إلى هذا الصراع متسلحا بما لم يكن الصراع في حاجة إليه ، فقد كان الأمر يتطلب سعة الأفق وتوظيف البدائل والاتفاق على النهايات لكن النقراشي اندفع الى اعتبار نفسه صاحب الصواب والحق وقد أقنع نفسه بهذا متسلحا بما كان يعتقد في نفسه من إخلاصه و وطنيته و استقامته وثقته فيما يظنه أو يعتقد فيه ، و مدفوعا بما كان يتراكم أمامه من تقارير أمنية كانت تغذيها المخابرات الغربية بخبث ودهاء واختزال وانقضاء ، وكان هو يندفع بإخلاص إلى ما يراه واجبا عليه مفرطاً في الوقت ذاته فيما كان متاحا له من مزايا نسبية ، فلا هو استغل علاقته

الطبيعية ولا هو استغل علاقاته السياسية والحزبية الواسعة الممتدة، ولا هو استثمر معرفة أصدقائه ولا كفاءة محبيه من أهل الفكر والقلم ، ولا هو استغل دلاله بشخصه المحبوب ، ولا هو استغل المحاور، ولا هو لجأ إلي ديناميات الصراع ، وإنما نراه وقد أدخل الأمور بسرعة بالغة في دائرة لا تنتهي من المعالجات الأمنية المتناقضة مهما كان المسؤولون عنها أكفاء .

ولأن محمود فهمي النقراشي باشا كان يعتقد في نفسه أنه رجل شجاع ومسئول ويتمتع بالثقة الكاملة في أخلاقه وتدينه، فقد أورثته طاعته وعبادته ذلك الغرور الإبليسي الذي لا يعرف صاحبه أنه يمارسه من دون أن يدري، ولو أن محمود فهمي النقراشي باشا كان ذا خطيئة مشينة أو نقبصة خلقية بارزة لكان هذا أفيد لبلاده، أقول هذا وأنا أستلهم قول العارفين: رب زلة أورثت ذلا وانكسارا، ورب طاعة أورثت كبرا.

وفاته المفاجئة أنهت متاعبه

ربما كان محمود فهمي النقراشي باشا محظوظا بوفاته المفاجئة ، فلا أظن أن حياته السياسية المقبلة كانت تحمل له أية فرصة أخرى لأمجاد جديدة يضيفها إلي رصيده أمام التاريخ والوطن، ولو أنه لم يقتل في نهاية ١٩٤٨ لكان عليه أن يتعرض للمهانة الشديدة حين يفوز الوفد عليه في انتخابات حرة كانتخابات ١٩٥٠ فينبض عنه بعض أقطاب الحزب السعودي ليعودوا إلي الوفد .

ولسنا نعرف هل كان التوجه إلي معارضة الملك فاروق في ١٩٥١ كفيلا بأن يجتذب محمود فهمي النقراشي باشا لو كان لا يزال على قيد الحياة ، وهو المعروف بحماسة الصادق واندفاعه السريع و وطنيته المخلصة ؟ وهل كان من الممكن له على سبيل المثال أن يكون (لو امتد به العمر) علي رأس قائمة الموقعين للعريضة التي قدمت للملك في ١٩٥١ و التي كان على رأس موقعيها خليفته إبراهيم عبد الهادي باشا و الدكتور هيكل باشا الذي نال جزاءه بتتحيته عن رئاسة الشيوخ بسبب هذه العريضة التي كان الملك يحتفظ بأسماء موقعيها في محفظته حتي لا ينسأهم أبدا .

ولو استمر محمود فهمي النقراشي باشا حيا ومسئولا حتي ما قبل قيام ثورة ١٩٥٢ بقليل لكان من المحتمل أن يقود مواجهة صريحة مع تنظيم من قبيل تنظيم الضباط الأحرار، ولم يكن هذا ليفضي إلا إلي تنامي أو تسريع احتمالات تدخل الجيش في السياسة تدخل متصفرا بالحزبية والأيدولوجية و الفتوية على نحو شبيه بما حدث في سوريا بعد الانفصال عن مصر .

و من باب الافتراض النظري الكاشف عن طبيعة التوجهات فلو فرضنا أن النقراشي كان هو من يتولى زمام الأمور في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بحكم القصور الذاتي فقد كان من الممكن أن يدخل بمصر و بالقوات المسلحة في دوامات عنيفة بعيدا عن التعقل والتدرج الذي بدأ به الرئيس محمد نجيب بفضل وجود علي ماهر و احمد نجيب الهلالي واستمر ينتهجه ، حتى تمكن عبد الناصر وجماعته من المفاصل ، لكن النتيجة في حالة النقراشي باشا كانت ستمضي في طريق آخر، لا يحافظ على الملكية ولا على الديموقراطية ولا على الحزبية ، وإنما يدخل بمصر في استقطابات

عسكريين ضد عسكريين آخرين ، و النتيجة أن يكون تنظيم الضباط الاحرار نفسه (أو غيره إذا ما قدر تصفيته) أعنف في معاملته للحكومة وللنقراشي منه مع أي رئيس وزراء آخر، والسبب في هذا ما اكرره وانفرد بتكراره ولا يشاركني فيه كثيرون وهو أن جماعات الراديكاليين جميعا (الشبان او المتدينين أو اليساريين أو اليمينيين) يكرهون السياسيين الذين يتمتعون بسمعة الطهارة بأضعاف ما يكرهون الساسة ذوي السمعة المختلف في شأنها ، ويرون أن وجود الأطهار يمثل العقبة في طريقهم، وأن قتلهم هو الأجدى.

وربما يسأل القارئ : هل هناك ما هو أعنف مما لقيه النقراشي باشا من القتل ؟ وأجيبه بأن العسكريين لم يكونوا ليقبلوا بقتل النقراشي باشا برصاصتين وإنما كانوا سينسفونه بموكبه على النحو الذي نسف به الرئيس رفيق الحريري .

وربما نسأل أنفسنا عما نتوقعه لو أن ٢٣ يوليو قامت ومحمود فهمي النقراشي باشا علي قيد الحياة وبعيدا عن السلطة وليس فيها ، وظني أن ذلك لو حدث لقدم النقراشي باشا إلي المحاكمة علي نحو ما قدم إبراهيم عبد الهادي ، ولنال حكما بالإعدام علي نحو ما نال إبراهيم عبد الهادي، وربما كان أسوأ حظا ولم ينل تخفيف الحكم علي نحو ما خفف الحكم عن إبراهيم عبد الهادي. ولو تأملنا هذا كله لاسترجعنا إشارة الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم لو اطلعتم علي الغيب لاخترتم الواقع.

اغتياله

نقلت الصحف والأدبيات التاريخية وصف الحادث عن صحيفة مسائية كانت تصدر في ذلك الوقت وهي الزمان التي كان الأستاذ جلال الدين الحماصي مسئولاً عنها وكانت تربطه بالنقراشي باشا صلة قرابة ، إذ كان شقيقه متزوجا من ربيبة النقراشي باشا أي ابنة زوجته :

"في العاشرة إلا الثلث من صباح اليوم دخل ضابط بوليس برتبة ملازم أول صالة وزارة الداخلية في الطابق الأول فأدى له حراس الوزارة التحية العسكرية وأخذ يقطع الوقت بالسير البطيء في صالة الوزارة كأنه ينتظر شيئا وعندما أحس بقرب وصوله دولة النقراشي باشا اتجه نحو الأسانسير ووقف بجانبه الأيمن وفي تمام العاشرة وخمس دقائق حضر النقراشي باشا ونزل من سيارته محاطا بحرسه الخاص ، واتجه للأسانسير فأدى له هذا الضابط التحية العسكرية فرد عليه مبتسما وعندما أوشك النقراشي علي دخول الأسانسير اطلق عليه هذا الضابط ثلاث رصاصات في ظهره فسقط قتيلًا ونقل جثمانه إلي داره بمصر الجديدة"

"وأعلنت محطة الإذاعة الحداد لمدة يومين تقتصر فيهما البرامج علي القرآن الكريم والأخبار والأحاديث بمعرفة المذيعين وحدهم، مع إعفاء المذيعات كنوع من الحداد "

دفن النقراشي باشا بجوار صديقه ورفيق عمره أحمد ماهر باشا في المدفن المقام بشارع الملكة نازلي (رمسيس حاليا) بالقرب من مستشفى دار الشفا بالعباسية.

شهادة مصطفى أمين

كان الأستاذ مصطفى أمين الذي يتمتع بصداقة النقراشي باشا وثقته كما كان بقلمه وصحيفته أقوى مؤيديه ، قد رثاه عقب وفاته بمقال جعل عنوانه: "النقراشي كان يعرف أنه سيموت" مشيراً إلى أنه هو نفسه كان قد تنبأ له باغتياله راوياً أنه ذهب لزيارته في منزله قبل اغتياله بأسبوعين تقريباً ودار الحوار بينهما حول القرار الذي ينوي إصداره بحل جماعة الإخوان ، فتمسك النقراشي برأيه في ثبات عجيب معروف عنه منذ شبابه الباكر أيام اشتراكه في ثورة ١٩١٩ ، وقال بالنص: "سوف اصدر القرار وأنفذه وبعد الاطمئنان علي الحالة سأستقيل وأعود معلماً كما بدأت وأعلم ابني هاني وصفية بنفسى"! ولما رآه مصطفى أمين مصراً علي تنفيذ رأيه قال له: 'قد تكسب رأيك ولكننا سنخسر ك... وتحققت النبوءة واغتيل النقراشي، وختم مصطفى أمين مقاله قائلاً: تلقيت نبأ مقتل النقراشي فلم أبك ولم أنتحب ، لأنني بكيت بالدمع السخين قبل أن يموت بأسبوعين.

رسالة عنه

نال الدكتور سيد عبد الرازق يوسف عبد الله درجته العلمية برسالة عن دور محمود فهمي النقراشي في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين ، و صدرت الرسالة في كتاب عن مكتبة مدبولي عام ١٩٩٥ ، و نال الدكتور عبد العليم خلاف درجته العلمية برسالة عن الهيئة السعودية ، وتم نشرها عام ١٩٩٩ .

طاهر الطناحي سجل سيرته

من غير المشهور أن الأستاذ طاهر الطناحي الذي كتب سيرتي الأستاذ الإمام محمد عبده و أستاذ الجبل أحمد لطفي السيد قد كتب سيرة للنقراشي باشا عقب اغتياله .

تكريم اسم النقراشي

حظي اسم محمود فهمي النقراشي باشا بكثير من التخليد نظراً لوفاته الدرامية المفاجئة، وقد حظي اسمه بتكريم يفوق تكريم اسم أحمد ماهر باشا الذي كان أول ضحية للاغتيالات السياسية فيما بعد الحرب العالمية الثانية (تلاه أمين عثمان باشا ثم احمد حسنين باشا ثم محمود فهمي النقراشي باشا)، وتحمل مدارس كثيرة اسمه منها مدرسة محمود فهمي النقراشي باشا النموذجية التي كانت بمثابة أفضل المدارس النموذجية حين تأسيسها ، كما أنه يحظى بتكريم أكثر في مسقط رأسه في الإسكندرية، وبلغ حماس المصريين لتخليد ذكره أن سُمي باسمه الثلاثي كثيرون ممن ولدوا وهو في ذروة مجده أو عقب وفاته حين كان مسموحاً بالأسماء الثلاثية لشخص واحد، ومن هؤلاء الذين سَمُوا باسمه ابن لفنانة كبيرة من أعلام التمثيل .

أما محمود فهمي النقراشي باشا نفسه فقد سُمي بالاسم المركب الذي كان أشهر من تسمي به قائد عسكري ومفكر مصري عظيم هو محمود فهمي باشا (١٨٣٩ - ١٨٩٤) الذي كان من أهم قادة الثورة العربية ، وكان رئيس أركان الجيش المصري حين وقع الاحتلال ١٨٨٢ وقد حُكم

عليه بالإعدام وحُفِّف الحكم للنفي إلى سيلان حيث توفي هناك بينما بقي زميله عرابي والبارودي على قيد الحياة حتى عادا إلى مصر.

حفلات التأبين

وقد توالى حفلات تأبين النقراشي باشا وتبارى الشعراء والأدباء في رثائه ، وكان في مقدمة الشعراء الرائيين له المفكر الكبير عباس محمود العقاد (١٨٨٩ - ١٩٦٤) وقد رثا صديقه النقراشي باشا بقصيدة عنوانها "الشهيد الأمين" مطلعها: أسفي أن يكون جهد رثائي/ كلم عابر ورجع بكاء

رثاء الأستاذ العقاد المؤثر

عجز الأستاذ العقاد عن حضور الحفل بسبب المرض فعهد بإلقاء هذه القصيدة إلى الأستاذ محمد شوقي أمين (عضو مجمع اللغة العربية فيما بعد).

العقاد يتمنى لو كان هو من مات

وفي هذه القصيدة الحافلة بالجزع والألم يظهر الأستاذ عباس محمود العقاد على غير طبيعته ملتاعا عدميا سوداوي المزاج وهو يعبر عن ألمه من أنه لا جدوى للرثاء ، فقد ذهب الفقيد ولا رجعة له ، وليس يغنيه الدمع ولا يفِي له بشيء بل انه يرى أن فناء النقراشي بالنسبة له أصعب من فناءه هو :

أسفي أن يكون جهد رثائي/ كلم عابر ورجع بكاء
ما رثاء الحزين غير تَعْلَأَت وما النوح غير نفث هواء
ليتنني أحرص الفناء لساني/ قبل يوم أشقى له من فنائي
ما وفاء بذل الدموع من الحزن/ ن على من وقى ببذل الدماء

العقاد يتحدث عن الضلال في قتل النقراشي

ويعبر الأستاذ العقاد عن أساه لضلال النفوس التي ارتكبت هذه الجريمة بغدورها وظلمها وظلماتها وعشوائيتها ، وهو يتساءل عن هذه الحواس التي تعطلت وصدقت المفتريات واندفعت إلى هذا الإثم في ظل عجز المتعقلين عن الهداية:

إن حزني على هذه الأنف/ س ضلّت فينا سبيل السواء
نكسّت بينها الموازينُ نكسًا/ واستحالت معالم الأشياء
كم رأينا غدراً ولا من عُدَاةٍ/ وشهدنا حرباً ولا من عداء
ظلماتٌ تفودها خبطُ عشوا/ ء وويلٌ لخابط العشواء
أصمُّ الأذَانُ عن صادق النصـ/ ح وتصغي طوعاً لكلّ افتراء؟
أمةٌ في الشقاء من معتدٍ فيـ/ ها عليها ومن صريع اعتداء
أعجز العاجزين يقوى على إيذا/ ئها غايةً من الإيذاء
والقديرون يشكون من العجـ/ ز إذا مهّدوا لها بالدواء
كيف كيف النجاء من هذه المحنـ/ ة بل أيّن أيّن حقّ النجاء؟

العقاد يسأل : من الذي يستحق البقاء إبدأ

ثم يؤكد الأستاذ عقاد عباس حزنه على ما انتاب الأمة من تزيف الحقائق وسيطرة السفهاء وتحكم الجهل الذي هو أوخم عاقبة من حكم البهائم .. ، وهو يختم هذا الجزء من قصيدته بتساؤله الشهير: إذا كنا نحكم على النقراشي بالقتل فمن هو الذي يستحق البقاء ؟

إن حزني حزنٌ على هذه الأمة رفقاُ بها إله السماء
قُلبت أيُّه الحقائق فيها/ وقضى سفلها على العظماء
غيلة الموت للغيور عليها/ وقضاء الحياة للجهلاء
وقضاء الجهول أوخُم عقي/ من قضاء البهيمة العجماء
فتنةٌ تَعْمَهُ البصائرُ فيها/ وتضلُّ العقولُ في تيهاء
إن أبيننا البقاء حقًا لمحمو/ د، فمن ذا يرجى لطول البقاء؟

الإنسانية الرفيعة في شخص النقراشي

يفيض الأستاذ العقاد في تجلية معنى بيته الأخير متخذا من هذه الفكرة مدخلا للحديث عن شمائل الإنسانية الرفيعة في شخص النقراشي باشا ، وهو الذي بلغ أقصى الحنان ، وأشم الحفاظ ، وأخفى العفاف ، وأعدل الإنصاف ، وأهدى الذكاء ، وأبلغ الزهد ، وأنصع الخلق ، وأجمل الصبر ، وأصرح الجهاد ، وهو يتساءل بكل ثقة مكررا المطلع نفسه ٩ مرات فيقول :

فنبئوني فإنني أنا واللـه أراني عيٌّ عن الإنباء
أي سهم ترمي به يدُ مصر/ يّ فيه موقعا لرماء
أي تلك الخصال مرمى اغتيالٍ/ لبني مصر بل بني حواء
أيغالُ الحنانُ فيه حنانًا/ كاد يحصى به مع الضعفاء؟
أم يُغالُ الحفاظ فيه حفاظًا/ يتحدى جحافل الأقوياء؟
أم يُغالُ العفاف أصدق ما كا/ ن عفافًا في مستسر الخفاء؟
أم يُغالُ الإنصاف يحمي عُداه/ حين يقضي من صفوة الأصفياء؟
أم يُغالُ الذكاء يخترق الحجـب/ بنور يهدي كنوز ذكاء؟
أم يُغالُ الزهد الذي حار فيه/ كل مغر من سطوةٍ وثراء؟
أم تُغالُ الخلائق الزهُرُ كادت/ تترقى إلى ذرى الأنبياء؟
أم يُغالُ الصبر الطويل على الجهـ/ د بلا مئةٍ ولا إعياء؟
أم يُغالُ الجهاد في حب مصر/ ويح مصر من تلكم النكراء؟

محمود الذي فقدته

ويختم الأستاذ العقاد قصيدته ببيت بسيط صادق معبر بقوة عن حجم مصيبتة في صديقه الذي لا يتحدث عنه طيلة القصيدة إلا باسمه المحمود دون ألقاب أو كنى :
إن محمودًا الذي فقدته/ واحدٌ لا يقاس بالنظرَاء

يرحم الله مصر إنك يا /محمود في رحمة مع الشهداء

وفاة الشاعر علي الجارم وهو يستمع لقصيدته في رثائه

ومن الجدير بالذكر أن صديقاً آخر للنقراشي باشا هو الشاعر الكبير علي بك الجارم (١٨٨١ - ١٩٤٩) رثاه في الحفل ذاته بقصيدته الشهيرة التي تربو على ستين بيتاً . وقد توفي الشاعر الجارم العظيم أثناء إلقاء ابنه بدر الدين لهذه القصيدة في حفل التأبين.

وصف مجلة الرسالة لوفاة الشاعر الجارم

وقد وصفت مجلة الرسالة وفاة الشاعر الجارم بعبارات دقيقة و معبرة عن تقديرها له فقالت : توفي الشاعر المغفور له الأستاذ علي الجارم بك يوم الثلاثاء الماضي، وهو يستمع إلى قصيدته في رثاء المغفور له محمود فهمي النقراشي باشا، وكان يلقيها ابنه الأستاذ بدر الدين الجارم في حفلة التأبين بقاعة الجمعية الجغرافية الملكية،: " كان يتلو الأبيات مع ولده بصوت منخفض، وفجأة توقفت شفتاه ومال إلى الجالس بجواره، بينما كانت قصيدته (وداع) تلقى في وداع النقراشي، حمل إلى غرفة مجاورة لقاعة الاحتفال، ثم فاضت روحه. "

لا عيب في بكاء المكلم

استفتح الشاعر علي الجارم قصيدته بالإشارة إلى أن المناسبة تستدعي الدمع فيليبها القلب بدمعه بصدق و غزارة وهو يتعمق هذا المعنى الحزين بحكمة الصديق المكلم مع حرص ظاهر على التجلد والرضا بالقضاء والقدر .

ماءُ العيون على الشهيدِ دَارِفٍ/ لو أنّ فيضًا من مَعِينِكَ كافي
إنّ لم يَفِ الدمعُ الهتونُ بسببِهِ/ فلمن يَفِي بعدَ الخليل الوافي؟
شَيْنَانِ مَا عَيْبُ البكاءِ عليهما/ فقدَ الشبابُ، وفُرْقَةُ الأُلافِ
أغرقتُ همي بالدموعِ فخانني/ وطفًا، فويلي من غريقٍ طَافِي!
وإذا بكى القلبُ الحزين فما له/ راقٍ ولا لبكائه من شافي
والدمعُ تهمي في الشدائدِ سحبهُ/ ومن الدموعِ مُماطلٌ وموافي
حارتُ به كفي تُحاولُ مسحهُ/ فكأنّها تُغريه بالإيكافِ
وأجلُّ ما يلقى الشريفُ ثوابهَ/ إنّ عَسَلْتُهُ مَدَامعُ الأشرافِ

العجز عن الصبر

وقد صور الشاعر علي الجارم في قصيدته ما اعترى مشاعره المضطربة حين سمع نبأ رحيل صديقه وهو يحاول التأسّي بوصف جلال موكب الفقيد الذي فاق موكب واحد من كبار الهنود في التاريخ وهو الملك سابور ، وبالحرص على إظهار الإيمان بالقدر الذي لا يرد مهما كان المقتدون راغبين في حياة الفقيد، ومع كل هذا التجلد الذي يظهره الشاعر فإنه يلجأ إلى تصوير يصعب عليّ أن أتقبله ، وهو وصفه الموت بأنه أعمى يصوب سهامه :

طيرُ المنيةِ صَحَّتْ أشأمُ صيحةٍ/ وهزرتَ شرَّ قوادِمِ وخوافي

وَعَلَّقَتْ بِالْأَمَلِ الْعَزِيزِ مُحَصَّنًا/ بطوامي الأرماح والأسياف
والجندُ والأعوانُ ترعى موكبًا/ ما حازه سائبورُ ذو الأكتافِ
يُفْدُونَ بالمهجاتِ مهجَةً قَائِدٍ/ في كلِّ منعرَجٍ وكلِّ مطَافِ
رَانَ الذهولُ، فكلُّ عقلٍ حائرٍ/ وجرى القضاء، فكل طرفٍ غافي
والموتُ أعمى في يديه سهامُه/ يرمي البريةَ من وراء سِجَافِ
والموتُ قد يُخفي حمَاهُ بنسمةٍ/ هَفَافَةٍ، أو في رحيقِ سُلَافِ
يغشى الفتى ولو اطمأنَّ لموئِلٍ/ في الجو أو في غمرةِ الرِجَافِ
ويح الكنانةُ بعد نزع شغافها/ أتعيشُ في الدنيا بغير شَعَافِ

الجارم يتصوره وقد استشهد فوق جواده

ويجيد الشاعر علي الجارم الحديث الحماسي عن بطولة النقراشي في مواجهة الحياة و
مشكلاتها وفي مواجهة حكم الإعدام بالشنق الذي كان يتهدهده في مطلع حياته ، حين رنا بفداء
وإخلاص لاستقلال وطنه بمشاعر المحب الوله فعانى الزجر والحبس والأسر و التخويف من
الاغتيال ، وكان أكبر من كل ما تعرض له حتى خافه الموت ، فكان من حظه أن يستشهد فوق
جواده كالكرام ، على النحو الذي تمناه خالد بن الوليد لنفسه ، وهي صورة كلاسيكية كان في وسع
الشاعر ان يجد صورة أخرى غيرها أدنى مناسبة لما يصفه من كفاح سياسي طويل وصعب
شهدته ساحات السياسة ولم يقع في ساحات المعارك :

قد عاشَ يحمل رُوحَه في كَفِّهِ/ ما قَالَ في هول النضال كفافِ
يلقى الكوارثَ باسمًا متألِّفًا/ والدهرُ يعصِفُ والخطوبُ سَوَافِي
والموت يكشرُ عن نُيوبِ مَشَانِقٍ/ غُبرِ الوجوهِ دميمةِ الأَطْرَافِ
بينَ الرياحِ الهُوجِ يزأرُ مثلها/ ويثورُ في غَضَبٍ وفي إغْنافِ
يَرنو إلى استقلالِ مصرِ كما رنَّتْ/ عينِ المحبِّ لطارقِ الأَطْيَافِ
ما ارتاعَ من حبسٍ ولا أسرٍ ولا/ زَجْرٍ، ولا قتلٍ، ولا إرْجَافِ
وإذا دهتهُ الحادثُ بفادحٍ/ لم تلقِ إلَّا هِزَّةَ استخفافِ
هابئُهُ أسبابُ المنيةِ جَهْرَةً/ فَرمتُهُ خائنةُ يموتِ رُؤَافِ
موتُ الكرامِ البيضِ فوقَ جِياهِمِ/ لا فَوْقَ تُمرِقةٍ وتحتَ طِرافِ
فلکم تمنى «ابنُ الوليدِ» منيةً/ بين الصواهلِ والقنا الرِغَافِ

الجارم ينسب للنقراشي أكثر من عشرين فضيلة

ويعدد الشاعر علي الجارم بدون كلل ولا توقف مزايا النقراشي باشا حتى انه ينسب له اكثر
من عشرين فضيلة ، جرأة ونخوة وشهامة وطهر ونقاء وثقة وإشراق وعزة و عفاف ونزاهة
وتجرد وقناعة وألفة ونبل وعزيمة وإرادة واستبشار و رهبة وعدل و سمعة و ذكرى وخلق
وشرف وعصامية وعبقرية و قدوة :

ذهبَ الجريءُ النَّدْبُ دُخْرُ بلادِهِ / عَوْتُ الصَّرِيخِ وَنُجْعَةُ الْمُعْتَاكِ
 خُلِقَ كَأَمْوَاهِ السَّحَابِ مُطَهَّرٌ / وَسَرِيرَةٌ كَلَالِي الْأَصْدَاقِ
 وَتَبَسُّمٌ لِلْمَعْضَلَاتِ كَأَنَّهُ / إِشْرَاقُ وَجْهِ الرُّوْضَةِ الْمُتَنَافِ
 وَنَقَاءُ سَكَّانِ السَّمَاءِ بِحَوْطِهِ / رَبُّ السَّمَاءِ بَعْرَةٌ وَعَفَافِ
 وَنَزَاهَةٌ سَبَقَتْ لَهَا الدُّنْيَا فَمَا / ظَفِرَتْ بِغَيْرِ تَنْكُرٍ وَعِيَافِ
 عُمُرٌ حَوَى الدُّنْيَا وَلَمْ يَمْلِكْ سِوَى / شَاءٍ كَأَعْوَادِ الْقِسِيِّ عَجَافِ
 وَالْمَرْءُ إِنْ يَخْشَى الدُّنْيَةَ فِي الْغِنَى / يَفْتَعُ بِعَيْشٍ فِي الْحَيَاةِ كِفَافِ ٣٠
 قَدْ كَانَ فِي غَيْرِ التَّحْرُجِ مَنَفَذٌ / سَهْلٌ إِلَى الْأَلَاكِ وَالْأَلَاكِ
 مَهْمَا يُقَلُّ مِنْ خَالَفُوهُ فَإِنَّهُ / فِي نُبْلِهِ فَرْدٌ بِغَيْرِ خِلَافِ
 وَعَزِيمَةٌ لَا الصَّعْبُ فِي قَامُوسِهَا / صَعْبٌ، وَلَا خَافِي الطَّرِيقِ بِخَافِي
 فَإِذَا أَرَادَ فَكَلَ شَيْءٍ آلَةً / وَإِذَا رَمَى فَالْوَيْلُ لِلْأَهْدَافِ
 يَزِدَادُ فِي ظُلْمِ النُّوَازِلِ بِشْرُهُ / كَمْ كُدْرَةٌ تَحْتَ النَّمِيرِ الصَّافِي!
 يُخْشَى وَيُرْهَبُ كَالْمَنْيَةِ مُرْهَفًا / عَدَلٌ لَدَى الْإِرْهَابِ وَالْإِرْهَابِ
 فَإِذَا طَلَبْتَ الْحَقَّ مِنْهُ وَجَدْتَهُ / سَهْلَ الرَّحَابِ مُوَطَّأً الْأَكْنَافِ
 ذِكْرِي كَحَالِيَةِ الرِّيَاضِ شَمِيمُهَا / رَاحُ النُّفُوسِ وَرَاحَةُ الْمُسْتَفَافِ
 إِنَّ الْفَتَى مَا فِيهِ مِنْ أَخْلَاقِهِ / فَإِذَا ذَهَبَ فُكِّلَ شَيْءٌ «مَا فِي»
 مَا زَانَهُ الشَّرْفُ الْمَنِيْفُ بِغَيْرِهَا / وَلَوْ انْتَمَى لِسِرَاةٍ عِبْدِ مَنْفَافِ
 عَشْنَا عَلَى الْأَسْلَافِ طَوْلَ حَيَاتِنَا / حَتَّى سَمْنَا عِشْرَةَ الْأَسْلَافِ
 الْعَبْقَرِيُّ حَيَاتُهُ مِنْ صُنْعِهِ / لَا صَنَعَ أَسْمَاءٍ وَلَا أَوْصَافِ
 يَكْفِيهِ مِنْ شَرَفِ الْمَجَادَةِ أَنَّهُ / دَرَسُ الْعَصُورِ وَقُدُوةُ الْأَخْلَافِ

الجارم يرى عيوب النقراشي مزايا

ثم يلجأ الشاعر علي الجارم إلى طراز جميل ومشهور يوظفه الشعراء في المديح والرثاء فيصطنعون عيوباً ويناقشونها بالمنطق والأدلة ليبينوا بها عن الفضائل التي تمتع بها من يرثونه ، وفي حالتنا فان النقراشي باشا حسب وصف الشاعر الجارم يتميز بالصمت الوقور أو صمت الهيبة ، وخطبه تجلجل بلا هتاف ، وهو متعقل غير مجازف ، وهو مقدم غير متحسب ، وهو محب للوطن كاره للإجحاف ، وهو سابق ومتبوع ، وهو يقود الشباب بلا استغلال:

عَابُوا السُّكُوتَ عَلَيْهِ وَهُوَ فَضِيلَةٌ / لَعَطُ الْحَدِيثِ مَطِيَّةُ الْإِسْفَافِ
 صَمْتُ الْهَمَامِ النَّجْدِ أَوْ إِطْرَاقِهِ / خُطْبٌ مُجَلِّجَةٌ بِغَيْرِ هُتَافِ
 قَوْلُ الْفَتَى مِنْ قَلْبِهِ أَوْ عَقْلِهِ / فَإِذَا سَمَّحَتْ فَلَا تَبِعُ بِجُزَافِ
 حَسْبُ الَّذِي أَلْفَى اللَّجَامَ لِلسَّائِهِ / مَا جَاءَ مِنْ زَجْرِ بَسُورَةِ «قَافِ»
 خَاضَ السِّيَاسَةَ مَلَأَ جُعْبِيَّتَهُ هَوَى / مَصْرٍ وَمَحْوُ الظُّلْمِ وَالْإِجْحَافِ

ما كان في الجلى بحابس سرجه / عن هولها يوماً ولا وقاف
يمضي ويتبعه الشباب كما جرت/ جرد المذاكي في غبار خصاص

الجارم يصور مذهب النقراشي السياسي

يلخص الشاعر علي الجارم مذهب النقراشي السياسي وجهوده الوطنية بعبارات حماسية
وتصوير ذي شاعرية بديعة ، كما أنه في ثاني هذه الابيات يتوحد مع عبارة النحاس الشهيرة في
وصف علاقة مصر بالسودان ، وهو فيقول :

نادى ملجأ بالجلء مناجراً/ ماذا وراء الوعد والإخلاف؟
ودعا بوادي النيل غير مقسم/ سودان مصر كشاطي المصطاف
يا يوم أمريكا وكم بك موقف/ أعيان النهى وبراعة الوصاف
هي صيحة لم يرمها من قبله/ بطل بوجه السادة الأحلاف
صوت إذا هز الأثير جهيره / فلكم بمصر هز من أعطاف
في كل أذن منه شنف زانها/ ما أجمل الأذان بالأشناف
أصغى له جمع الدهاة وأطرقوا/ شتان بين السمع والإنصاف!
سمعوا بياناً عبقرياً ما به / في الحق من شطط ولا إسراف
وجدال وثاب البديهة ثابت/ في يوم ملحمة ويوم تقاف
وصراحة بهرت عيون رجالهم/ لما بدت نورا بلا أسداف

الجارم يناديه

ثم إن الشاعر علي الجارم في نهاية قصيدته ينادي النقراشي باشا نداء الصديق المكلم :
قالوا: الرثاء، فقلت: دمع محجري/ بحر، وأتات الحزين قوافي
شعر من الذهب النضار حروفه/ ولكم بسوق الشعر من زياف
"محمود"، قد لقي المجاهد ربه/ في جنّة النفحات والألطف

البيت الذي مات الجارم عند سماعه

ثم نأتي إلى البيت الذي روى لي أستاذنا أحمد علي الجارم أن المنية أدركت والده الشاعر الكبير
عنده :

نم هادياً إن الغراس وريفة/ تزهى بأكرم ثرية وقطاف
وانزل إلى مثنى الصديق تجد به/ ما شئت من حُب ومن إسراف
قبر الشهيد سماحة فياحة/ ومديد ظل حدائق ألفاف
ما مات من كتب الخلود رثاءه/ ووشى له حلل الثناء الضافي
حبيبت من مزن العيون بوابل/ ومن الحنان بناعم رفاف

الباب الثالث

مكرم عبيد باشا الزعيم الذي انقلب على نفسه

مكرم عبيد باشا (١٨٨٩ - ١٩٦١) اسم كبير في التاريخ المصري الحديث ببلاغته ومواهبه ونشاطه وفاعليته وحيويته ونفوذه ثم بعداوته وإسرافه في إسفاهه ، ثم بحسرتة وقهرته ، اكتسب مكرم عبيد باشا قيمته السامقة من المنبر الذي مارس منه نشاطه ، وهو منبر الوفد بكل ما مثله الوفد من قيمة لم تتكرر ، ولم تعوض حتى الآن ، كان محاميا ووزيرا وبرلمانيا ونقيا للمحامين وسكرتيرا للوفد متدفقا بالحركة والعلاقات والتوصيات والموازمات والترضيات وقد احتفظ اسمه برونق خاص اجتذب محبي اللغة والخطابة والبلاغة والفن على حد سواء فقد كان فخورا بأن يكون من طائفة المتأدبين كما كان نموذجا للتعبير الحي عن الثقافة العربية الإسلامية بنصوصها القرآنية واقتباساتها ومروياتها و منابعها .

اسمه بالكامل وليم مكرم جرجس ميخائيل عبيد، وهو زوج السيدة عايذة ابنة مرقص حنا باشا الزعيم الوفدي الكبير و الوزير البارز ونقيب المحامين في عهد سعد زغلول باشا .

نشأته وتكوينه

ولد مكرم عبيد باشا في ٢٥ أكتوبر (١٨٨٩) بمدينة قنا، لكن أصل أسرته يعود إلي أسيوط ، وقد روي أن جده لأبيه قد تزوج من ابنة المعلم جرجس الجوهري (وكان واحداً من رجال محمد علي باشا)، وانتقلت الأسرة إلي قنا، أما والده فكان يمتلك حوالي ثلاثين فدانا من الأراضي الزراعية، لكنه عمل مع شقيقه في مقاولات الأشغال العامة وشارك في إنجاز خط السكة الحديد بين نجع حمادي والأقصر، وعند إتمام هذا المشروع قلده الوالي «الوسام المجيدي» وأنعم عليه بلقب البكوية من الدرجة الثانية، واشترى بعض أراضي الخاصة الملكية (الدائرة السنية) بالقرب من قنا، وتوفي في ديسمبر ١٩٢٥ .

أكمل وليم مكرم عبيد تعليمه الابتدائي في مدرسة أميرية بقنا (١٨٩٠)، وبعد أن أمضي فترة قصيرة في مدرسة التوفيقية الثانوية بالقاهرة عاد إلي الصعيد والتحق بالمدرسة الأمريكية بأسيوط، ثم أرسله والده إلي جامعة أكسفورد بإنجلترا ليستكمل دراسته هناك (١٩٠٥) وهو في سن السادسة عشرة، ولم يكن مثل هذا الإرسال المبكر للتعليم بمثابة شيء نادر الحدوث في ذلك الوقت، فقد حدث مثل هذا أيضاً مع كثيرين كان منهم النقراشي باشا الذي سافر في بعثة حكومية، وكان مكرم عبيد واحداً من الطلاب الذين درسوا في «النيو كولدج» بأكسفورد، وفيها ظهر تفوقه وحصل علي المرتبة الثانية في القانون (١٩٠٨)، وفي طريق عودته التحق بجامعة ليون الفرنسية حيث كان يسعى لأن يتم دراسة الدكتوراه لكنه لم يتقدم بها.

بعد عودته إلي وطنه عمل مكرم عبيد باشا (١٩١٣) في سلك السلطات الإدارية المرتبطة بالاحتلال البريطاني، وقد أهله تعلمه في بريطانيا لنيل حذوة كبار موظفي سلطات الاحتلال، وقد عمل سكرتيراً للجريدة الرسمية بوزارة الحقانية.

في الحركة الوطنية

بدأت مشاركة مكرم عبيد باشا في الحركة الوطنية حين وضع مذكرة قانونية في أعقاب إضراب الموظفين (١٩١٩)، كما شارك بحماس في الترحيب بسعد زغلول (١٩١٩) لذي عودته من منفاه في مالطة، وقد رأي سعد زغلول باشا أن يرسله إلي لندن ، وإلي أمريكا للدعاية للقضية المصرية وعند عودته استقبل استقبالاً شعبياً حافلاً، وكان سعد بنفسه علي رأس مستقبليه.

كان مكرم عبيد باشا قد عين مدرساً بمدرسة الحقوق (١٩١٩)، غير أنه فصل من هذه الوظيفة في أغسطس ١٩٢١ بعد إحالته إلي مجلس تأديب بتهمة اشتراكه في إقامة مأدبة تكريم لسعد زغلول، وبعد فصله ألقى خطاباً عاماً في سبتمبر ١٩٢١ أعلن فيه صراحة أنه لن يحتفظ باسم وليم لأنه اسم أجنبي، وأكد أنه يرغب من ذلك الوقت فصاعداً في أن يعرف باسم مكرم عبيد، وهكذا فإنه فضل أن ينادى باسم والده، ولهذا السبب يبدو مكرم عبيد وكأنه والد لأشقائه ، كما يبدو في بعض الأحيان الأخرى أنه جد لأولاد أشقائه الذين يحتفظون بأسماء آبائهم في أسمائهم. لكن الطريف في الأمر أن بعض أولاد وبنات شقيقاته حذفوا هم أيضاً أسماء آبائهم لينتسبوا إلي جدهم مباشرة كالسيدة مني مكرم عبيد، وابنة عمها الوزيرة نادية مكرم عبيد (واسمها الحقيقي نادية رياض مكرم عبيد)، وهو ما يدفع إلي الظن بأن هؤلاء أولاد وبنات مكرم عبيد بينما هو عمهم ، وبينما مكرم الحقيقي جدهم ، وكان هذا اللبس يحدث في حالة فكري مكرم عبيد الذي كان نائباً لرئيس الوزراء وأميناً عاماً للحزب الوطني في عهد السادات، ومن الطريف أنه يصغر مكرم بسبع وعشرين سنة، مما يزيد في اللبس القائل بأنه ابنه، مع أن مكرم لم ينجب كما هو معروف.

الذروة الأولى في حياة مكرم عبيد

جاءت الذروة الأولى في حياة مكرم عبيد حين نفي مع سعد زغلول إلي جزيرة «سيشيل» وأصيب هناك بالمalaria فسمح له بدخول المستشفى البريطاني للعلاج في ٣ فبراير ١٩٢٢، وطلبت سلطات المستشفى أن يرافقه أحد زملائه في أثناء فترة العلاج، فتطوع لذلك مصطفى النحاس باشا وظل معه في المستشفى يمرضه إلي أن شفي وغادر المستشفى في ١٣ فبراير ١٩٢٢. وبعد هذا النفي توثقت علاقة مكرم عبيد بسعد زغلول إلي حد أن أطلق عليه «ابن سعد»،

فكرة الرجل الثاني

بعد وفاة سعد زغلول وانتخاب النحاس رئيساً للوفد خلفه مكرم عبيد في منصب سكرتير الوفد (أكتوبر ١٩٢٧)، وهكذا وصل مكرم عبيد مبكراً إلي أقصى ما وصل إليه في تاريخه كله، وقد مارس نشاطه في هذا المنصب باقتدار وقوة جعلاه بمثابة الرجل الثاني والقوي في الوفد، بيد أنه شأنه شأن الشخصيات اللامعة التي تسيطر عليها آفات النرجسية بدأ سلسلة من الخلافات المتصلة

والمتعاقبة مع أقرانه، مما كان له أكبر الأثر في ابتعاد مجموعة من أبرز رجال الوفد ومؤيديه علي فترات متتالية، وكان من هؤلاء علي سبيل المثال نجيب الغرابلي باشا ومجموعة السبعة ونصف في بداية الثلاثينيات، ثم الأستاذ العقاد والسيدة روز اليوسف في ١٩٣٥، ثم الزعيمان أحمد ماهر والنقراشي في ١٩٣٧، وقد كان من الطبيعي بعد هذا كله أن يخرج مكرم عبيد هو الآخر في ١٩٤٢. وبالإضافة إلي نشاطه الحزبي والتنفيذي البارز مارس مكرم عبيد نشاطا برلمانيا، وحاز ثقة الجماهير الوفدية، علي سبيل المثال فإنه نجح في دائرتين في انتخابات عام ١٩٢٦، كما انتخب نقيبا للمحامين ثلاث مرات.

مناصب الوزارة

وقد عرف مكرم عبيد طريقه إلي موقع متقدم في الحياة التنفيذية من خلال مناصب الوزارة، وكان وزيرا ناجحا على نحو ما كان برلمانيا وخطيبا، و من الإنصاف أن نشير على سبيل المثال إلي تعبيره الذكي عن المعاني التي تتعلق بفهمه لحقوق الشعب في تقديمه لموازنات الحكومة . وقد بدأ مناصبه الوزارية بتولي وزارة المواصلات ، ثم تولي وزارة المالية في سبع وزارات، وهو شبيه في هذا إلي حد ما بالدكتور هيكل باشا الذي بدأ وزيراً للدولة ثم تولي وزارة المعارف ست مرات، وقد جمع في المرة الأخيرة معها وزارة الشؤون الاجتماعية، وكلاهما أصبح رئيس حزب، مع الفارق الكبير في شخصيتهما ، وكلاهما لم يتول رئاسة الوزارة، بيد أن هيكل باشا ظل في الحزب من البداية حتي الرئاسة، علي حين انشق مكرم ليكون لنفسه حزبا برئاسته.

في المواصلات ثم المالية

ومن المهم أن نتأمل تاريخ مكرم عبيد مع المسؤوليات الوزارية بقدر من التفصيل والتواريخ. عمل مكرم عبيد وزيراً للمواصلات لأول وآخر مرة في وزارة النحاس باشا الأولي، وهي الوزارة التي لم يتعد عمرها ثلاثة شهور (مارس ١٩٢٨ - يونيو ١٩٢٨)، وقد جاءت بعد هذه الوزارة وزارة محمد محمود التي عطلت الدستور، وبهذا فإن مكرم عبيد لم يكن من الذين استوزروا علي عهد سعد زغلول ولا في حياته، وإنما كان من الوزراء الأول في وزارة النحاس الأولي، ولك أن تعتبره أول وزراء النحاس، وهو إن لم يكن الأول بين وزراء النحاس فهو الأول مكرر، كما أنه من المهم أن ننبه إلي أن الزعيمين أحمد ماهر وعلي الشمسي كانا بالمقارنة بمكرم قد وصلا إلي الوزارة منذ أربع سنوات في أثناء عهد وزارة سعد زغلول باشا (١٩٢٤)، أما الباشوات الغرابلي، وواصف غالي، ومرقص حنا فكانوا قد وصلوا قبلهم مع النحاس باشا إلي المنصب منذ يناير ١٩٢٤ عهد وزارة الشعب.

وبدأ عهد مكرم عبيد بوزارة المالية التي أسندت له في ثاني وزارة اشترك فيها وهي وزارة النحاس الثانية (يناير ١٩٣٠)، وهي وزارة دام عمرها ستة شهور وجاء بعدها عهد صدقي باشا الذي ألغي الدستور، وقد تكرر تولي مكرم لوزارة المالية في وزارة النحاس الثالثة (مايو ١٩٣٦) والرابعة (أغسطس ١٩٣٧) وهما وزارتان متصلتان في بداية عهد فاروق، وقد استمر عهدهما

عشرين شهرا، ثم تولي المالية أيضا في وزارة النحاس الخامسة (فبراير ١٩٤٢)، أي عقب حادث ٤ فبراير، لكنه سرعان ما ترك الوزارة عند تشكيل النحاس باشا لوزارته السادسة في مايو ١٩٤٢، بل إن هذه الوزارة نفسها شكلت كي يخرج مكرم عبيد من السلطة التنفيذية.

هكذا فإن مكرم عبيد تولي وزارة المالية في أربع وزارات للنحاس، ثم إنه تولاها للمرات الخامسة والسادسة والسابعة في وزارات أحمد ماهر الأولي والثانية والنقراشي المتصلة والممتدة علي مدي الفترة ما بين أكتوبر ١٩٤٤ وفبراير ١٩٤٦.

جذور تعنته مع النقراشي باشا

ومع أن مكرم عبيد كان أقدم في تولي المنصب الوزاري من النقراشي باشا فإنه قبل الاستمرار تحت رئاسة النقراشي باشا طيلة عهد وزارته الأولي، و قد حرص الدكتور هيكل في مذكراته علي أن يشير إلي أنه عندما اقترح علي الملك أن يخلف النقراشي باشا زميله أحمد ماهر باشا في رئاسة الوزارة كان مكرم باشا موافقاً علي هذا ومؤيداً لوجهة النظر التي وراء هذا الرأي.. ومع هذا فإن مذكرات كثيرة، ومنها مذكرات هيكل باشا نفسه وكريم ثابت باشا وغيرهما، تشير إشارات واضحة إلي مدي العنت الذي لقيه النقراشي باشا بعد ذلك من مكرم باشا نتيجة الفكرة التي سيطرت علي مكرم بأحقيته في أن يتقدم على النقراشي لا أن يحدث العكس! وقد وصل تعنت مكرم مع النقراشي وزملائه من الوزراء حداً جعل السياسيين يؤمنون بأنه قد أصبح من المستحيل التعاون مع مكرم من خلال أي موقع تنفيذي.

ونحن نستطيع الآن أن نفهم أن مكرم كان قد وصل إلي حالة من الإحباط بسبب عدم وصوله إلي ما كان يتصور نفسه جديراً به من رئاسة الوزارة، لكننا لا نستطيع أن نفهم أن يتحول هذا الشعور إلي حالة مزمنة من قلق مرضي مسيطر إلي الحد الذي جعله غير قادر علي التعاون مع الآخرين. ولولا هذا الشعور المسيطر علي مكرم لكان في وسعه أن يبقي في وزارات ائتلافية أخرى كثيرة كوزارة النقراشي باشا الثانية وامتدادها في وزارة إبراهيم عبد الهادي، لكن يبدو أن مكرم كان تجسيدا للفكرة القائلة بأن الموقع السياسي إذا لم يتوافق مع تطلعات شخصه فإنه يصبح بمثابة أقسى عذاب لصاحبه.

خروجه على الوفد

كان خروج مكرم عبيد علي الوفد حدثا دراميا، وقد حاول مكرم في البداية أن يصوره علي أنه انتصار للنزاهة ضد المحسوبية، ومضي في هذا الشوط إلي حد إصداره ما سمي بالكتاب الأسود، لكن هذا السلاح الذي أشهره مكرم بكل ما هو ممكن من تحد وتجن في وجه الوفد سرعان ما فقد المضاء، وأبرز المضار، وفيما بعد سنوات قليلة ظهر للجماهير أن مكرم كان ضحية للأعيب القصر، ولأوهام القوة الذاتية، لكن هذا لم ينف عن مكرم تأمره الثابت بكل الأدلة. ويرري المستشار طارق البشري أن أخطر ما واجه مكرم في حياته الحزبية هو خلافه مع مصطفى النحاس وانفصاله عن الوفد (١٩٤٢)، فالذي يذكر لهذا السياسي الكبير أنه فيما عدا هذا

الصنيع لم يحد عن جوهر مواقفه الوطنية، ولا عن الخط الوطني السياسي الذي كان يلتزمه إبان توليه أمانة الوفد. وقد عبر إبراهيم فرج باشا عن هذا المعنى نفسه بقوله:
«لقد تساءل كثير من المؤرخين وظلوا يتساءلون: كيف حدث هذا؟ كيف فات علي عبقرية مكرم عبيد وذكائه السياسي وعقله الفذ المستنير أن يتنبه إلي أحابيل الشياطين والفساسين.»

بدائل مكرم عبيد

ونعود إلي خروج مكرم من الوفد لنكتشف أن هذا الخروج تم تعويضه من جهة الرسميات والشكل بسلاسة ودون انفعال، وقد تم هذا التعويض بطرق سلسلة حافظا التماسك والوحدة و محققا للوفد ثلاثة مكاسب كبرى :

خليفتان لمكرم في المالية

فأما الوزارة (المالية) فقد اختير لها وزير قبطي هو كامل صدقي باشا، ومع أن معلوماتنا التاريخية تشير إلي أنه لم يلبث في هذا المنصب طويلا فإنه يهمني أن أشير إلي أنه حين ترك هذا المنصب نال منصبا لا يقل عنه أهمية ولا رفعة وهو منصب رئيس ديوان المحاسبة، علي حين حلّ رئيس ديوان المحاسبة أمين عثمان باشا محله كوزير للمالية، وليس من شك أن قيمة أمين عثمان كسياسي تكنوقراطي كانت مؤهلا له لهذا المنصب، وقد تمكن أمين عثمان من أن يملأ ما هو أكثر بكثير من الفراغ الذي كان مكرم قد تركه حتي من قبيل صيغة بيان الموازنة بعبارات رنانة من السياقات المعبرة عن الاتجاهات الاقتصادية الجديدة التي بدأت تفرض نفسها مع الحرب الثانية.

دور الهلالي في تعويض بلاغة مكرم عبيد باشا

و أما في المجال الثاني لنشاط مكرم وهو المتصل بقدراته البرلمانية والصحفية كخطيب أو كاتب يمتلك ناصية اللغة والسجع والمحسنات البديعية ونحت الألفاظ والشعارات والردود والمصطلحات في دفاع الوفد عن نفسه، سواء في الحكومة وحتي المعارضة، فقد تم تعويضه بأحمد نجيب الهلالي باشا ، والواقع أن أحمد نجيب الهلالي يتفوق علي مكرم في هذا المجال بمقاييس البلاغة واللغة، وبمقياس القبول أيضاً، فقد كان يتمتع بقدر أكبر من خفة الدم وبثقافة أرفع من ثقافة مكرم، وبقدرة هادئة مثمرة إذا ما قورنت بعصبيّة مكرم الذي لم تكن عبقريته تظهر إلا في الخطابة أو الترافع، ومع هذا فإن الإنصاف للحقيقة يقتضي أن أشير إلي حقيقة غير مشهورة وهي أن حرص مكرم على إظهار المنابع الإسلامية في ثقافته كانت أكثر من حرص الهلالي وقد بدا هذا في جانبين: التطعيم الذي كان مكرم يطعم به حديثه سواء علي مستوى الاستشهاد أو الاقتباس، كما بدا في صياغات الجمل المكرمية التي تتمتع بجرس إسلامي علي حين تتمتع الجملة الهلالية بجرس إنجليزي واضح يختلف عما تتمتع به عبارات مكرم المناظرة.

وقد أدى نجيب الهلالي باشا دوره بامتياز مذهب حين كان بمثابة محامي الحكومة في مجلس النواب عند مناقشة اتهامات مكرم الفظيعة وهجومه الضاري، وقد كان في ذلك الوقت وزيراً

للمعارف، وقد أثبت الهلالي نجاحا بارزا جعل مكرم نفسه يفقد صوابه ويوجه إلي الهلالي سهام نقد مبتذلة لم تكن تليق بمكرم باشا.

خلفاء مكرم في سكرتارية الوفد

في مستوي الحياة الحزبية تمكن النحاس باشا بإيمانه واستقامته أن يسحق الأثار الجانبية التي كانت متوقعة بسبب خروج مكرم عبيد عليه، ولم يكن هذا سهلا كما أنه لم يكن صعبا، ذلك أن مكرم ظل في كل يوم يحارب النحاس بكل ما أوتي من قوة وكأنه يريد كما كان يقال أن يثبت للنحاس قوته في الخصومة علي نحو ما كان يعرف قوة صداقته، وكأنه لا يزال يتوسل إلي أن يثبت لزعيمة مدي قوته حتي في الخصومة ليعيده ويقدره ويرفع مكانته، وكأنه - وهذا هو وجه العجب والدهشة - أراد أن يثبت أن مكرم قوي في خصومته علي نحو ما كان قويا في صداقته، ووصل مكرم في هذا السبيل إلي ما لم يصل إليه عدو من أعداء النحاس القدامى، ومع هذا فإن النحاس لم يهتز، ولم يتأثر، ولم يتراجع ولم يبحث عن وسيلة لإعادة مكرم أو تهدئته أو تحييده، بل إنه رفض فكرة الصفح أو قبول الاعتذار.

شعور مكرم بالحسرة

عاش مكرم بقية حياته متحسرا وهو يشهد تعاقب أكثر من خلف له علي منصب سكرتير الوفد، فقد تولاه عبدالسلام فهمي جمعة باشا و محمد صبري أبو علم باشا و فؤاد سراج الدين باشا ، ومن غرائب الأقدار ما يروي من أن مكرم باشا كان حريصا على الدوام أن يكرر أنه هو الذي أخذ بيد سراج الدين شاباً وضمه لعضوية الوفد حين قابله بالمصادفة في مكتب أحد أصدقائه من المحامين.

ومع أننا لا نستطيع القول بأن عبد السلام جمعة باشا رغم مكانته ومناصبه قد فرض نفسه كسكرتير عام للوفد علي نحو ما كان مكرم يفعل، خاصة أنه لم يكن يلزم النحاس، ولا يزوره كل يوم في منزله، ولا يستقل معه السيارة... إلخ، بل كان وهذا هو وجه المفارقة الطريفة والبالغة لا يقيم في القاهرة وإنما تمسك بإقامته في طنطا. مع هذا فإن وجود عبدالسلام جمعة باشا في هذا المنصب علي هذا النحو قد قلل تماما من التصوير المبالغ فيه للأهمية التي كان يضيفها مكرم علي المنصب من خلال شخصه و علي نفسه من خلال المنصب ، فها هو السكرتير العام الجديد يتولى الأمر من دون أن يحدث هذا الضجيج الصاخب ودون أن يكلف الوفد خروج بعض أقطابه واحدا بعد واحد، ودون أن يصور للناس أن للحزب الكبير كهنوتا وطبقات، بل هو يؤدي تبعات المنصب وهو مقيم خارج القاهرة .

نوبان الأسطورة المكرمية

وهكذا تم - ربما بدون جهد كبير - القضاء بصورة كبيرة علي جزء كبير من أسطورة مكرم الذي لا يسير الوفد ولا يحيا من دونه، وهكذا كان مكرم نفسه صاحب أكبر معول في هدم هذه الأسطورة المكرمية علي نحو ما رأينا. وصحيح أن «التحيشات» المكرمية كانت لازمة للوفد

كنوع من أنواع البهار المتقون، لكن الزمن نفسه كان قد تجاوز هذه الفكرة التي تم ترسيخها بما فيه الكفاية، ولم يعد من المستحب الإكثار منها بمناسبة وبدون مناسبة.

الوقوع في شرك التشخيص الخاطئ لخلافه مع الوفد

على الرغم من وضوح دور أحمد حسنين باشا وحاشية الملك فاروق في إغواء مكرم عبيد ، واستجابة مكرم الواضحة لهذا الاغواء ، و مبادرته هو نفسه بنفض يده من يد النحاس باشا بينما هو وزير ، و مسارعه بنشر ما كان قد جهزه فيما عرف بالكتاب الأسود فإن كثيرا من الموسوعات والمواقع والكتب لا توال تكرار ما كانت روجت له بعض الكتابات على استحياء ثم نشرته ثورة ٢٣ يوليو على أوسع نطاق من أن السبب في هذا الخلاف يعود إلى السيدة هانم الوكيل زوجة الزعيم النحاس باشا أو إلى فؤاد سراج الدين باشا وفي رأينا فإن تبني مثل هذا الرأي يقلل من قيمة مكرم باشا و قيمة شخصيته .

رواية الأستاذ التابعي وتشخيصه

كان الأستاذ محمد التابعي أبلغ و أدق من وصف مرحلة تدهور علاقة مكرم بالنحاس باشا على يد أحمد حسنين باشا الذي هو صديق التابعي ، وقد أورد الأستاذ محمد التابعي كثيرا من هذه التفصيلات في كتابه «أسرار الساسة والسياسة» بعبارات بسيطة لم تجد حرجا من اللجوء إلى العامية:

"في ١٢ مارس ١٩٤٢ حدثت المقابلة التي دبر لها أحمد حسنين بين الملك ومكرم عبيد، وأخفي مكرم خبر المقابلة علي مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ورئيس الحكومة، وفي صباح اليوم التالي قرأ النحاس باشا كلمة مكرم في جريدة الأهرام التي يشيد فيها بالملك المحبوب في عبارات حافلة بالتعذر الذي عرف به مكرم. "

"وكان أحمد حسنين قد رتب مع مندوب جريدة الأهرام أن يأخذ حديثا مع مكرم عبيد عقب خروجه من لقاء الملك، واستمهله مكرم حتي يكتب كلمة يتقعر فيها وقال فيها ما لا يقوله إلا العبيد (علي حد تعبير مصطفى النحاس)، ولم يعرض مكرم البيان علي النحاس باشا كما اعتاد من قبل، ولم يخبره بأمر المقابلة وسافر إلي الفشن دون أن يخطر النحاس باشا الذي فوجئ ببيان مكرم في "الأهرام" في صبيحة اليوم التالي وبعد ذلك يقول مكرم وأعداء الوفد إن السيدة زينب الوكيل هي التي أفسدت العلاقة بين النحاس ومكرم."

ونواصل قراءة ما يرويه الأستاذ التابعي :

"تصادف أنني ذهبت لزيارة النحاس باشا في نفس اليوم الذي ظهرت في صباحه كلمة الأستاذ مكرم عبيد بجريدة الأهرام، وبينما نحن نتحدث دق جرس التليفون الموضوع فوق مائدة صغيرة بجوار رفعتة ، وكان المتكلم الأستاذ مكرم عبيد من مدينة المنيا، وكان مكرم يتحدث ولم أسمع حديثه طبعاً وقاطعه النحاس باشا : لكن سيبيك من ده كله وقول لي : إيه الكلام به يا مكرم اللي أنت

كاتبه في أهرام النهارده ، وتقوله ليه؟ ثم علشان إيه ما عرضتوش عليّ قبل نشره؟ دي غريبة! لأنك دايمًا بتأخذ رأيي في أحاديثك وتصريحاتك قبل نشرها، اشمعنى المرة دي لأ؟".

مكرم

"النحاس: يعني إيه؟ عايز تقول إنك كتبت الكلام ده نص الليل؟ وقبل كده ما كنتش لسه كتبت حاجة؟ ثم يقول التابعي: ولاحظت عندما أنهى النحاس باشا الحديث وأعاد سماعه التليفون إلي مكانها أن علامات الغضب كانت مرسومة واضحة علي وجهه و في عينيه وقال رفعته: ده كلام ما يكتبوش إلا العبيد.» وقد عقب التابعي : «إنني حريص علي تقرير حقيقة منصفة، وهي أن الأستاذ مكرم عبيد سبق أن دافع دفاعًا بليغًا قويا عن الاستثناءات والترقيات في عام ١٩٣٧، فما باله يحاربها؟!".

الوحدة الوطنية تأكدت بعد خروجه من الوفد

علي أن الجانب الإيجابي في خروج مكرم من صفوف الوفد أن الوحدة الوطنية تأكدت بخروجه من الوفد ولم تتأثر بهذا الخروج ، فقد كان للأقباط المصريين وجود بارز وفضل غير منكور في الوفد بل إن سينوت حنا كما نعرف قد افتدى النحاس بشخصه في مظاهرات المنصورة علي عهد صدقي، وقد أتاح خروج مكرم الفرصة لأكثر من زعيم قبطي لدخول الوزارة، وربما لم يكن هذا ليتحقق مع وجود مكرم لا لأن أحدا سيعترض علي وجود وزير قبطي ثان، وإنما لأن مكرم نفسه كان غيورا بطريقة فظيعة وكان لا يحب الشريك، وقد أدي إبراهيم فرج باشا على سبيل المثال للوفد (القديم) ثم للوفد (الجديد) ولزعامة النحاس أدوارا لم تكن تقل عن دور مكرم. ومع هذا فإن خروج مكرم كان بمثابة إسكات غير مباشر لمزاعم الأحزاب السياسية الفاشية التي كانت قد بدأت في الانتشار ، كانت تزايد علي الوفد بوقوعه تحت التأثير القبطي.. فما هو مكرم الذي هو مصدر استشهادهم بهذا التأثير يخرج من الوفد، وقد يحل محله قبطي آخر أو لا يحل، فقد أصبحت القضية شخصيات لا ديانات.

مكرم وبداية الأقول

وعلي حين ظل بناء الوفد متماسكا فإن المجموعة التي أيدت مكرم عند خروجه عن الوفد لم تنتسع ولم تتزايد، كما أن مكانة مكرم في المجتمع بدأت في الأقول، وقد ساعدت أزمة الكتاب الأسود على تمتع مكرم بقدر من الضجيج لكن أوارها سرعان ما خبا، وقد أصبح مكرم متلهفاً علي أي دور دون أن تتلهف الأدوار عليه، بل إنه سرعان ما وصل إلى مرحلة العيش من دون أن تعرض الأدوار عليه، مع أنه عاش نموذجا للنجم الذي يتعطش إلى أي دور من الأدوار لاستمرار لمعانه.

وقد انعكس هذا كله علي سلوك مكرم عبيد نفسه الذي أصبح يتألم حين يدرك أنه يفقد كل يوم أرضا قديمة، وقد ظل مكرم عبيد بدهائه وذكائه يصور نفسه وكأنه سيدنا يوسف الذي خرج من السجن إلي تولي مسئولية خزائن الأرض، وقد حدث فعلا أنه خرج من المعتقل ليتولى وزارة

المالية، ولكن مكرم كان كما نعرف يطمح إلي ما هو أكثر من ذلك، خصوصاً أنه بالفعل كان وزيراً للمالية في عهد النحاس وفي وزارات النحاس الثالثة والرابعة والخامسة، فماداً جدّ عليه أكثر مما كان قد حققه من قبل تحت رئاسة النحاس: أيكون وزيراً فحسب وتحت رئاسة من هو تال للنحاس وهو أحمد ماهر؟؟ أو مَنْ هو تال له هو وهو النقراشي؟؟

الأقلية الحصرية التي أيدت مكرم باستقالة تضامنية

أورد مكرم عبيد في الكتاب الأسود نص الاستقالة من الهيئة الوفدية التي وقعها هو ومن ناصره من النواب ، ومن العجيب ان هذه القائمة تمثل أقصى ما حصل عليه مكرم عبيد باشا من تأييد شعبي في تمرده على النحاس باشا ، وهذا هو نص الاستقالة ، وأسماء من وقعوا عليها:

" حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

" يتشرف الشيوخ والنواب الوفديون الموقعون على هذا بأن يُقدّموا إلى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التي ترأسونها؛ وذلك احتفاظاً منهم بوفديتهم الأصيلة واستمساكاً بالمبادئ الوفدية الخالدة التي ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكّل الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغول. ولقد رأينا من مصلحة الوطن والوفد معاً أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة، بعد أن اقتنعنا بأنكم خالفتم مبادئ الوفد السامية في الحكم وفي الوفد معاً، بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا في حَظَرٍ داهمٍ لن ينقذها منه إلا رحمة الله ودماء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين.

ولقد عاهدنا الله أن نُجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد الأمين لكي نُبقي على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التي أذكاهها سعد ويحييها اليوم أبناء سعد.

وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام.

القاهرة في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٢

- السيد سليم نائب البوها
- محمد فريد زعلوك نائب صندلا
- إسماعيل محمد فواز عضو مجلس الشيوخ
- زكي ميخائيل بشارة عضو مجلس الشيوخ
- عبد الله محمد فواز نائب أولاد حمزة
- ميشيل رزق عضو مجلس الشيوخ
- جلال الدين الحمامصي نائب الصحراء الغربية
- الدكتور فهمي سليمان نائب محلة روح
- أبو المجد الناظر نائب أرمنت
- نجيب ميخائيل بشارة نائب قوص
- حسين الهرميل نائب محلة مرحوم
- لبيب جريس نائب صنبو

- محمد عثمان عبد القادر نائب أبو حماد شرقية
- ألفريد قسيس نائب مركز المنصورة
- أبو الغيث الأعور نائب أبو جرج
- مهني القمص نائب ديروط المحطة
- جورج مكرم عبيد نائب أولاد عمرو

حزب الكتلة الوفدية

شارك حزب مكرم عبيد باشا الذي سماه "الكتلة الوفدية"، في الوزارات التي تشكلت برئاسة أحمد ماهر والنقراشي باشا لكن مكرم عبيد باشا لم يستطع مواصلة التوافق مع النقراشي وانتهى عهده وعهد حزبه بالوزارات .

إسقاط عضويته من مجلس النواب

تقدم حسن ياسين باقتراح لإسقاط عضوية مكرم باشا من مجلس النواب لأن هذا الرجل الذي كان سكرتيراً للوفد وصديقاً لمصطفى النحاس وابناً لسعد زغلول لم يعد جديراً بشرف النيابة، فجرى تصويت على الفور وفي نفس الجلسة، وذلك على الرغم من أن فكرى أباطة كان قد طلب إحالة الموضوع للجنة الشؤون الداخلية في المجلس لكن المجلس رفض طلبه، وفصل مكرم عبيد من عضوية مجلس النواب بالأغلبية التي كان هو نفسها حريصاً على أن يملكها الوفد ليفصل من يشاء في الوقت المناسب.

لماذا تحول الكتاب الأسود ليكون ضد صاحبه

كان الاندهاش بالكتاب الأسود والاعجاب بطريقة تخبئة نصوصه ثم نشرها بالطريقة السرية أو الشبائية الجذابة كفيلا للكتاب الأسود بمستقبل أفضل لكن الكتاب الأسود سرعان ما انقلب على مكرم على نحو ما انقلب مكرم نفسه على الوفد، ذلك أن القارئ للكتاب الأسود [حتى في عام ٢٠٢٠ أي بعد ثمانين عاماً من نشره] يخرج بانطباع سيئ جداً و كرهه عن مكرم وتربصه، وانحيازه السافر ضد الحقيقة للدرجة التي تجعله لا يجد أي حرج في أن ينتقد تصرفات ذكية كان هو وليس غيره صاحب صياغتها على النحو العملي الذي صيغت به وبخاصة فيما يتعلق بانتقاده المبالغ فيه لإجراءات اتبعتها الحكومة والمالية على وجه التحديد لإنصاف الوفديين المضارين في وظائفهم بسبب طغيان حكومات الأقلية والديكتاتوريات من طبقة صدقي باشا.

ونحن نعرف أن الوفد كان [بقيادة النحاس ومعه مكرم] حريصاً على إتمام هذا الإنصاف من دون أن يربك تراتيبية الدولاب الحكومي السائر، فإذا مكرم وهو مهندس هذه التسويات يتحدث عنها وكأنها تجاوزات، مع أنه هو الذي أنجزها على النحو الذكي من أجل الوطن، ولولا أنه أنجزها هكذا حين كان مسئولاً لكان قد صعب من استمرار جاذبية الوفد وشعبيته، وهي الجاذبية والشعبية التي كانت تزيد باضطراد، بل أنها زادت بعد انشفاق مكرم وبعد تأليف الكتاب الأسود ونشره بالطريقة السنيماية التي نشره بها.

هل كان الملك هو المخاطب في الكتاب الأسود أم النحاس باشا

يستطيع أي دارس لعلم النفس أو للطب النفسي أن يكتشف بسهولة أن مكرم كان واعياً لأن الملك لا يعنيه أن يقرأ هذا الذي حضره ونسقه وكتبه، كذلك فلم يكن مكرم معنياً بأن يقرأ زعماء المعارضة أو رجالها هذا الذي كتبه، وإنما كان يعنيه في المقام الأول أن يقرأه النحاس باشا وعائلة النحاس باشا ليعبر لهم عن أنه لا يزال متمتعاً بنفوذ ما وبالقدرة على الانتقام على نحو ما كان متمتعاً بالقدرة على التعاون، وليثبت أنه قادر على الغدر كما كان قادراً على الولاء..

ولهذا فإن الكتاب الأسود طيلة صفحاته يدور حول هذه النقطة دوراناً مهتماً ومريضاً بطريقة كانت كفيلاً بأن تدفع القارئ (لو كان من المقتنعين بفكر الأطباء الأمريكيين في عصرنا هذا) إلى المطالبة باحتجاز مكرم عبيد باشا للعلاج من هذه الحالة النفسية قبل أن يضيع عليه ما بقي من عمره في تحسر متواصل على نحو ما حدث بالفعل مع مكرم منذ ١٩٤٢ وحتى وفاته في ١٩٦١ حيث عاش تسعة عشر عاماً متحسراً وحتى مات في شبه عزلة وإقصاء ونسيان من أن يجد من يمجده له دوراً أو يعترف له بفضل حتى مع بقاء الإعجاب بقدرته على تكلف البلاغة واختلاق السجع وعنايته بالتحدث.

تصويره فقده وزارة التموين على أنه نهاية العالم

يندهش القارئ لمكرم حين يجد تصويره لبداية خلافه مع النحاس باشا متمثلاً في أنه فقد ما كان متمتعاً به عند تشكيل وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث كان وزيراً للمالية كالعادة (والتموين معها) وذلك بعد أن تقرر العدول عن تخصيص الوزارات الثلاث المستحدثة وهي التموين والوقاية الوطنية، بيد أن الوزارة كانت قد عادت ورأت أن إلغاء الوزارات سيربك أعمالاً كثيرة، ومن ثم فقد توصلت إلى حل وسط هو الإبقاء على الوزارة مع عدم تخصيص وزراء مستقلين بها، أي أنه لم يعد هناك حاجة لإلغاء الوزارة والديوان والإدارات والكيان، وإنما اكتفى بإلغاء الوزير، وهكذا ظل مكرم وزيراً للمالية والتموين معاً، لكن الأمور فيما يبدو اقتضت إخراج التموين من حوزته بعد أن بدأ يساوم بها، فعين وزير جديد للتموين وهو رجل فاضل (أحمد حمزة باشا) وعندئذ جن جنون مكرم كما يتضح من النصوص التي أوردها في الكتاب الأسود والتي سنوردها بالتفصيل وهي نصوص متعارضة، وصلت في انعدام كياستها إلى حد التقليل من قيمة الوزير الجديد ووصفه بأنه يحتاج إلى (تعليم) على يد مكرم نفسه!!

وبالطبع فإن مكرم حسب ما توحى تعبيراته وصياغاته كاد يجن من فقدان وزارة من الوزارتين، ثم استقرت نفسه على حالة قريبة من الجنون، ثم بلغت به هذه الحالة من جنون الفقد إلى درجة فقدان الوزارة الأصلية وهي المالية ثم فقدان المكانة الأهم وهي مكانة سكرتير عام الوفد، ثم المكانة الجوهريّة وهي عضويته في الوفد نفسه وعضوية مجلس النواب.. وكان هذا كله نتيجة نزق متجدد ومتواصل لم يتوقف مكرم عبيد باشا في طريق تكراره له لحظة واحدة ليراجع فيه نفسه.

أما انتقادات مكرم عبيد للأشخاص الموهوبين الذين كرمتهم وزارة الوفد ، وكان هو نفسه للحق مشاركاً في هذا التكريم فيكشف عن إصابة مكرم عبيد بداء الذئبة الحمراء وما يعترى الجسد المصاب به من التدمير الذاتي ، وما بالك وهو يهاجم عدداً من أبطال الرياضة ورموز الوطنية ونجوم الشعر والسياسة والمحاماة والعمل الوطني بهذه الطريقة السخيفة.

محاولته اليانسة لنفي ضيقه بسبب تعيين وزير جديد للتموين

ظل مكرم عبيد باشا يعود الى هذه القضية التي هي اصغر من اسمه بكثير فيؤكد على معنى لم يكن اشد اعدائه كرها له يتصور انه سيقع فيه بهذا الإفراط في الوقوع بل و الغرق :

" فهل يصورون الخلاف على أن مصدره عداً شخصي بين النحاس ومكرم؟

" كلا، فمن يُصدّق مثل هذا العداً المفاجئ من غير ما سببٍ جدّي يدعو إلى مجرد الجفاء، فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت صداقتهما لمختلف التجاريب وقاومت كل أسباب العداً طوال بضع وعشرين من السنين، حتى بلغت مبلغ الإخاء. أم هل يصورونه خروجاً على مبدأ من مبادئ الوفد أو خلافاً على نظام الحكم نفسه؟ كلا، فأين هو المبدأ المختلف عليه؟ وكيف يخرج على الوفد من أدخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى في اختيار وتأييد الزعامة عليه؟ إذن فليصوروه تنازلاً شخصياً على السلطة في الحكم، وما دام الخلاف قد وقع بين الاثنين وهما في الحكم فاعل في مظهر الأمر ما يُعني عن نبش الحقائق، والتحري الدقيق للوقائع! هذا ما صوروه للناس للتضليل، وقليل من الناس من لا يصل إليه، أو يسهل عليه التضليل!

مكرم يساءل نفسه: هل أنا حقاً قد جردت من كل سلطان

"ولكن هل أنا حقاً قد جردت من كل سلطان ، أو بعض السلطان ، في الوزارة الأخيرة فلهذا غضبتُ وحنفتُ؟ لعل الرد البسيط على هذه السخافة أني إذا كنت قد غضبت لنفسي أو لسلطتي لخرجت من الوزارة أو أصررت على خروجي منها في كل مرة أتيت لي فيها الاستقالة وقدمتها فعلاً ... أو لخرجت من الوزارة بعد تعيين وزير آخر للتموين احتجاجاً على انتقاص سلطتي! وعلى البواعث المخزية التي دعت إلى هذا التعيين، وسيأتي تفصيلها، ولكن الأمر كان على النقيض من ذلك، فقد ثبت للناس من الوثائق الرسمية أن النحاس باشا هو الذي أخرجني من الوزارة بعد أن ارتضيت العدول عن الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات، وقيلت البقاء في الوزارة طوعاً للرغبة السامية التي بدت من جلالكم للتوفيق بينه وبينني، ولكنه رفض وأصر على رفضه، فهو إذن الذي غضب لنفسه لا أنا، وهو الذي أراد أن يتخلص مني ليخلو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء أو يُرخص كما يشاء، ويستنتني كما يشاء، إلا أن يشاء الله غير ما يشاء! هذا هو المنطق الحق، والمنطق دلالاته وحكمه. ولكني لا أقنع به وحده، وللوقائع منطق قد يكون أسمع قليلاً، وأقطع دليلاً، من كل منطق نظري.

" وحسبي للتدليل على أن النحاس باشا أولاني عند تشكيل وزارته الأخيرة [المقصود هو وزارة النحاس باشا الخامسة في فبراير ١٩٤٢] سُلطة أوسع من أية سلطة لي في أية وزارة سابقة أن أذكر الوقائع الآتية:

- عَهِدَ إليَّ بوزارتي المالية والتموين، وهما محور الوزارة ونقطة ارتكازها في أي وقت، ومن باب أولى في الوقت الحاضر والحرب ناشبة على الأبواب.

- كنت مستشاره في اختيار أشخاص الوزراء، حتى إنني اعترضت ، لأسباب لا تمس شخصه ، على إدخال نسيب له في الوزارة ، هو حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، فقبل مني اعتراضي وسلّم بوجاهته.

- كنت أنا الذي أشرّرتُ وألححتُ بوجوب الحصول على خطاب من سعادة السفير البريطاني كشرط أساسي لقبول تشكيل الوزارة احتفاظاً بكرامة العرش المصري والاستقلال المصري، وأراد النحاس باشا تأخير هذا المسعى إلى ما بعد تمام التشكيل، فرفضتُ دخول الوزارة إذا لم يصدر التصريح البريطاني أولاً وقبل كل شيء، وقد تم ذلك فعلاً واشتركت مع موظفين كبيرين من السفارة في تحرير الخطابين الرسميين المتبادلين بين الحكومتين، وحضر اجتماعاً رفعة النحاس باشا وأحد حضرات الوزراء.

- ألححتُ في وجوب حَظَرِ المحسوبيية والاستثناءات حظراً تاماً؛ حتى لا يعود الناس فيأخذوا علينا ما كان محلّ نقد ومؤاخذه في سنة ١٩٣٧، وأصررت على أن نُضمّن خطاب تشكيل الوزارة عهداً صريحاً منأ بمنع الاستثناءات، وفعلاً قَطَعْنَا على أنفسنا هذا العهد الرسمي في وثيقة تشكيل الوزارة التي رُفِعَتْ إلى مقامكم السامي، فنصّت على أن الوزارة ، تيسيراً لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ، ستعمل من غير ما ميلٍ أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه إلا وجه ربك ذي الجلال.

- عَهِدَ إلى لجنة من الوزراء وَضَع خطاب تشكيل الوزارة الذي تضمّن برنامجها، فكان من نصيبي وَضَع هذا الخطاب وتحريره.

- عَهِدَ إليَّ النحاس باشا الإشراف على قسم الصحافة في وزارة الداخلية وإرشاد الرقيب إلى سياسة الوزارة العامة وانتداب بعض المساعدين له.

- وَضَعْتُ سياسة التموين على اختلاف فروعه ومواده، واقترحتها على مجلس الوزراء فأقرّني عليها، ثم أنشأت مجلس التموين الاستشاري وأعدتُ تكوين اللجنة المشتركة، فضممتُ إليها ممثلي أمريكا وجنوب أفريقيا وحكومة السودان، وكنت أتصل بالسفير البريطاني مباشرة في هذه الشؤون، وكان من عملي أيضاً وَضَع السياسة المالية للدولة كما جاءت في خطاب الميزانية وعرض المشروعات الهامة التي تضمّنها على مجلس الوزراء، وتَنَوَّجَت جهوداتي المتواضعة في هذا الصدد بأن أتيح لي الشرف الأسمى بأن أعرض شؤون وزارتي المالية والتموين على جلالتم،

فلقبت من حذب جلالتم وتشجيعكم الكريم ما شدَّ من أزرِي، وأعانني على أمرِي، وأطَّلَقَ لساني بالشكر والدعاء. وكان النحاس باشا على علم وإطَّلَاع بكل خطواتي في هذا السبيل.

اعترافه غير المباشر بقبوله إغواء رجال الملك

ويصل مكرم عبيد باشا بعد هذا إلى أن يطرح على الملك سؤالاً يريد أن "يثبت به الحالة" كما يقول القانونيون وهي أنه أي مكرم باشا كان يتمتع بكل هذه الثقة والنفوذ فترك كل هذا من أجل الإغواء الموحى الذي قدم له باسم الملك :

" فأين أين يا مولاي ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له من الحد من سلطتي، وقد كدَّتْ أنوء بما حَمَّنِي إياه من أعباء ومسئولياتٍ لا يَدْخُل بعضها في حدود مهمتي؟! "

يعاود حديثه الحزين عن فقده وزارة التموين

وفي المرة الثالثة التي يعود فيها مكرم عبيد باشا إلى حديثه الحزين عن فقده لوزارة التموين فإننا نجده يلجأ إلى نغمة جديدة من مقام آخر كأنه مقام النهاوند الذي قد يناسب المواويل :

" وإن مولاي ليذكر أن الوزارة أعلَّنت في خطابٍ تشكيلاً ، كجزء من برنامجها ، أنها ترى لأسبابٍ تَمُنُّ إلى المصلحة العامة إلغاء الوزارات الثلاثة ، التموين والشئون الاجتماعية والوقاية ، وإسناد أعمال هذه الوزارات إلى الوزراء القائمين: التموين لوزير المالية، والوقاية لوزير الأشغال، والشئون الاجتماعية لوزير الصحة. كان هذا في ٦ فبراير، في خطاب تشكيل الوزارة المرفوع إلى سُدَّتِكُم العلية.

" ولكن ما كاد يمضي شهر وبعض الشهر حتى أعلَّنَ النحاس باشا في خطاب العرش بتاريخ ٣٠ مارس أن الوزارة ترى لازدياد التبعات إعادة الوزارات الثلاثة الملغاة! كانت دهشة، وكانت همهمة، بين النواب والشيوخ الذين فوجئوا بهذا الانقلاب من النقيض إلى النقيض، تُرى ما الذي جعل الأسود أبيض والأبيض أسود في نظر الوزارة نفسها وفي الظروف نفسها، فجعلها تُعيد اليوم ما فأخَرَتْ بإلغائه بالأمس! هل زادت التبعات فعجز الوزراء الثلاثة عن مواجهتها، كلُّ في وزارته؟! من سوء حظ النحاس باشا، كان الأمر على عكس هذه الدعوى، وباعترافه هو نفسه.

" ففي التموين، كان التوفيق فيه قد بَلَغَ أوجَهُ في ذلك الوقت، ووقَّفَ النحاس باشا في خطاب العرش يشيد بأعمال الوزارة في التموين، وكيف أنها أنقذت البلاد من المجاعة، وكان الوزير القائم بشئون التموين عند إلقاء خطاب العرش لا يزال هو مكرم عبيد، وكان الثناء عاماً بين الناس وفي الصحافة على جهوده، بل كان له الشرف الأعظم أن حَظِيَ بعطف الملك وتقديره السامي لجهوده المتواضعة في التموين بالذات، فما الذي دعا إذن إلى تغيير وزيرٍ كَسَبَ كُلَّ هذه الخيرة وحظي بكل هذا التوفيق؟! لا شك أن الذي دعا إلى التغيير هو شيء غير مصلحة التموين، فلنفتش عن السبب! والوقاية؟ لم تحدث قبل خطاب العرش غارات تستحق الذكر، بل كادت تكون منقطعة لسوء حظ النحاس باشا، نعم لسوء حظه هو ولحسن حظ البلد؛ لأنه لو تصادَفَ حصول غارات

شديدة في ذلك الوقت لَعَطَّتْ مَوْقَفَهُ وبرَّرَتْ دعواه أن التبعات قد ازدادت، في حين أنها نَقَصَتْ بفضل الظروف نفسها. وكذلك الحال فيما يختص بوزارة الشؤون ، فلا تبعات ولا يحزنون!

للمرة الرابعة ياسى مكرم على فقده لوزارة التموين

يجدر بي أن أعترف أنني لا أكاد أصدق نفسي وأنا أقرأ في الكتاب الأسود هذه العبارات المكلمة لهذا السياسي الخطير الذي كان اسمه ولا يزال نارا على علم :

" إذاً، إذاً، لم يكن الغرض من هذا الانقلاب المفاجئ إلا شيئاً واحداً، هو التخلص من مكرم عبيد وزيراً للتموين؛ لأنه كان مستمراً في التحقيق ضد الأنسباء الكرام في تهمة تهريب العزّل رغم الرجاء والاستعطاف حيناً والتهديد حيناً آخر، ولأنه وَقَفَ في وجه صفقات التموين التي أُريدَ عَقْدُها لإشباع الشبعانيين من قوت الشعب المسكين. ولو أنني في حاجة إلى دليل آخر غير ما قدمت، ففيما يلي الدليل القاطع، الجامع المانع.

" عاد النحاس باشا بعد خطاب العرش بأيام فأعلَنَّا في مجلس الوزراء أنه يرى انتداب الوزراء الأصليين للوزارات الثلاثة، عثمان محرم للوقاية، وعبد الفتاح الطويل للشؤون، ومكرم عبيد للتموين، فقرر ذلك مجلس الوزراء وأعلن في الصحف.

"ماذا جرى إذن لدعوى ازدياد التبعات؟ ولماذا الإعادة بعد إلغاء، ثم الاكتفاء بالانتدابات؟ لماذا كل هذا الكر والفر، ولماذا الإلغاء، فالإبقاء، فالعودة إلى إجراء هو في حكم الإلغاء؟ ثم لو أن الأمر كان متعلقاً بمصلحة البلد وبمصلحة التموين والوقاية والشؤون، فلماذا ظللنا منتدبين للوزارات الثلاثة منذ أواخر مارس إلى النصف الأخير من مايو ، أي قرابة الشهرين ، وشؤون التموين لا يصح الانتظار عليها يومين، فما بالك بشهرين! كلا، لم يكن للمصلحة العامة أي شأن بعيد أو قريب في مسألة تغيير وزير التموين، بل كانت المصلحة الخاصة هي الهدف الأول والأخير، وكانت المساومات معي هي العلة الوحيدة في الإقدام والإحجام، والتقديم والتأخير."

محاولته التقليل من شأن الوزير الذي خلفه

ونصل الى صعيد خامس فيرونا أن نواجه هذا النص المروع الذي تضمنه كتاب مكرم عبيد باشا ولا اظنه هو الذي صاغ هذه الفقرة التي لا تدل الا على نفس مريضة استفحل مرضها والعياذ بالله :

" وفي اليوم التالي صدر القرار بتعيين الوزراء الجدد ومنهم وزير للتموين. ولو أنني ، كما يدعون ، أَرَدْتُ الاستئثار بالسلطة وِعَضِبْتُ لانتزاعها مني لَقَدَّمْتُ استقالتي من الوزارة بناء على هذا التعيين الجديد الذي لم يُقصد به إلا التخلص من سلطتي، ولكني لم أفعل واكتفيت بتحذير النحاس باشا من عواقب تعيين وزير جديد للتموين، لا خبرة له ، بطبيعة الحال ، بشؤون التموين، في وقتٍ من أشد الأوقات خطراً على التموين، وفيه تحتاج البلاد إلى كل ذي خبرة ومران. ولكن النحاس باشا والوزراء معه كانوا يقولون إنهم يعتمدون على إرشادي للوزير الجديد، وقال لي

عثمان باشا محرم متحمسًا ، وكنا مجتمعين في منزله عند البحث في تعيين الوزراء الجدد ،
«مكرم باشا يبقى يعلم الوزير الجديد»!

محاولة التعويض

ها نحن عند هذه الجملة الأخيرة التي نقلناها لتونا نجد أنفسنا وقد اعترأها الفزع من وصول
مكرم عبيد باشا إلى حدود غير معقولة في تصويره [المحدود] لأستاذيته أو المكانة التي يتصورها
لنفسه ، رابطا هذه المكانة بقدرة نتصورها نحن على أنها لا تعدو أن تكون قدرة بسيطة من قدراته
المتعددة ، وهي قدرته على إدارة شئون وزارة كوزارة التموين ، ويروعا أن نراه حفيا بأن
يصور هذه القدرة على نحو لا يمكن لغيره أن ينجزه إلا بعون منه ، ومن العجيب أن موهبته
المعترف بها كانت أكبر من هذا الذي يفخر به :

" وهكذا ابْتُدِعَ في الفقه الدستوري الجديد منصب «مُعَلِّمَ وزير» ، ولا خطر ، بل هناك كل الفائدة
في التفريق بين العلم والعمل ، عسى أن يتحقق الأمل؛ ويا له من أمل! ومن طريف ما يُذَكَّرُ في
هذا الصدد، أن معالي علي باشا حسين وزير الأوقاف إذ ذاك ، ولم يكن واقفًا على سير الآلهة؛
لأن النحاس باشا كان مبيِّنًا النية على إخراجِه ، تدخَّلَ في أثناء المناقشة، واعترض في صراحةِ
القاضي النزيه على تعيين وزير جديد لا خبرة له بشئون التموين، وقال بكل بساطة: لماذا نبحت
عن وزير جديد للتموين ولدينا مكرم، وقد وقَّه الله كل التوفيق في عمله، وأصبحت له خبرة واسعة
في العمل في حين أن تعيين وزير جديد قد يضرُّ بمصلحة التموين، ولا مانع من الاكتفاء بتعيين
وزيرين للوزارتين الأخرين، ولكن النحاس باشا أجاب قائلاً: لا بد من تعيين الثلاثة، لأنه وعدَّ
بالثلاثة!"

مكرم يحاول إثبات مدى ما حاق به من الظلم

على الرغم من كل ما كتبه مكرم عبيد في اعتزازه بنفسه وتصويره لكفايته ، فانه لا يجد حرجا
في أن يصور نفسه صبوراً حمولاً محاولاً التمهّل في قرار الخروج على زعامته ، وقد فاتته أنه
يريد أن يصور نفسه من أصحاب المبادئ والأخلاق الحاسمة ، بينما أن القارئ يعرف أن أصحاب
المبادئ الحاسمة لا يتحملون كل هذه التنازلات التي عددها مكرم باشا و رقمها من ١ وحتى ١٤
وذلك حيث يقول :

".....لم أتعجل إذاً المعارضة، كما قال البعض، وقد شوَّهتُ لديهم الحقائق، بل على العكس،
فقد كنت متمهلاً فوق تمهّل، متحملاً فوق تحمّل، وحسبي أن أعدد هذه الحقائق في إيجاز:
فأولاً: ظللتُ في الوزارة شهوراً أنصح وأحذر، وأرجو وأُنذر، دون أية جدوى، فتمهلتُ ثم
تمهلتُ.

وثانياً: قدّمتُ استقالتي بدل المرة ثلاث مرات، وكُنْتُ أُقَدِّمُ ثم أُحْجِمُ عسى أن يُصْلِحَ الله الحال،
وتَحَمَّلْتُ في هذا السبيل كلَّ دَسٍّ وكلَّ صَغَارٍ، ولكني تمهلتُ ثم تمهلتُ!
ثالثاً: حاولَ رئيس الوزارة إقالتني فحماني الله منها، فاستقال وأخْرَجَنِي من الوزارة.

رابعاً: كان من حقي أن أغضب لكرامتي، ولكني تمهلتُ وارتضيتُ أن لا أدلي ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية، وارتضى هو ذلك، مع الفارق بين المعتدي والمعتدى عليه.

خامساً: نَقَضَ هو هذا العهد فأدلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين مديرياً فمديرياً، ورغم ذلك تمهلتُ ثم تمهلتُ.

سادساً: فرض الرقابة الخانقة على الصحف في كل ما يتعلق بي، فلا نُشِرَ مني أو عني في الوقت الذي سَمَحَ لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقعي، فتمهلتُ ثم تمهلتُ.

سابعاً: صودرت البرقيات الواردة لي وأحيط منزلي بالجواسيس، ورُوِّقَت حركاتي ومواصلاتي التليفونية، فتمهلتُ ثم تمهلتُ.

ثامناً: فصلني من سكرتارية الوفد، بقرارٍ صادرٍ منه في غير اختصاصه، وطَلَبْتُ إليه عَرَضَ الأمر على الوفد ، وهو الهيئة المختصة ، فَرَفَضَ، ورَغِمَ ذلك تمهلتُ.

تاسعاً: تدخَّل في أمر ترشيحي لنقابة المحامين ليحاربنى حتى في شؤون مهنتي، فتمهلتُ ثم تمهلتُ.

عاشراً: مَنَعَ مجلس النواب من شكري على خدماتي، واعتدى على كرامتي بألفاظٍ جارحة غير لائقة، فتمهلتُ ثم تمهلتُ.

حادي عشر: وأكثرُ من هذا وأشدُّ فإنه رَغِمَ خطر الحرب واقترابه من داخلية البلاد، أصَرَ على الكلام في استجواب الاستثناءات، رَغِمَ إلحاحنا عليه في التأجيل، ولما أن جاء دوري في الرد عليه في اليوم التالي وقيل: إن الخطر قد تفاقم، وإنه لذلك لم يحضر إلى المجلس؛ أبْتُ علينا وطنيتنا أن نستغل الطرف الدقيق لمصلحة الاستجواب فارتضينا التأجيل، وقَلَّبُوا التأجيل إلى تنويم، ومع ذلك تمهلتُ ثم تمهلتنا.

ثاني عشر: منعني وإخواني النواب من مناقشة تصرفاته في الهيئة الوفدية، وعَمِلَ على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها في جلسة سرية، مخالفاً في ذلك كل قانون وكل عدل، فتمهلتُ ثم تمهلتُ.

ثالث عشر: فصلني وإخواني من الهيئة السياسية التي شرفناها فشرفتنا، وتم هذا الفصل المُزْرِ في عَيِّبَتْنَا، دون أن تُسمع لنا أقوال، فتمهلتُ ثم تمهلتنا.

رابع عشر: وأخيراً حاربنا حتى في تكويننا وفي مباشرة حقوقنا النيابية، بل وفي الاستمتاع بحُرِّيَّتنا الشخصية، فهل يقول قائل بعد ذلك إننا تعجَّلنا المعارضة، أم إننا تمهلتنا إلى أبعد حدود التمهل، وتحمَّلنا الأذى والاضطهاد فوق طاقة التحمل!

على العكس يا مولاي، فإنني لأتهم نفسي بأنني تمهلتُ عليه أكثر مما يجب التمهل، ولي في ذلك عذري، أستمده من حنايا صدري، فقد غَلَبَتني شعوري على أمري.

أليست هي صداقة العمر؟ و أليست هي ذكريات غاليات صَحَبَتْنَا في النفي وفي الأسر، وفي الهزيمة وفي النصر، فهل مِنْ عَجَبٍ إذا ما أَشْفَقْتُ وامتدَّ بالإشفاق حبل الصبر؟

التواء مكرم في عرض موضوع الميداليات الذهبية

يعرف القراء أن وزراء المواصلات السابقين يحصلون على ميدالية ذهبية تيسر لهم الحجز وتعفيهم من أجرة القطار ، وقد كان مكرم باشا نفسه والنحاس باشا من قبله قد حازا هذه الميدالية لأنهما توليا وزارة المواصلات ، لكن مكرم باشا نفسه في ظل بحثه عن أي موضوع للهجوم يلجأ إلى أن يلتوي بهذه الحقيقة التواء لا تحتمله ولا يحتمله هو ببيانه ، ولهذا يخرج هذا النص من بين يديه مهترنا باعنا على الضحكة الأسفة على ان يفعل صاحب اسم كبير كل هذا الاسفاف بقلمه ، و لنقرأ هذا النص المكرمي المكلوم :

"...ومن قبيل هذه العقلية المتعطشة إلى المنفعة واستعجال الغنيمة ما حدث أيضا في مسألة الميداليات الذهبية مما أتشرف بسرده فيما يلي بكل إيجاز.

فقد لوحظ من سنوات عديدة أن تعاقب الوزارات وتعدّد وزراء المواصلات تبعاً لذلك من شأنه أن يزيد الأعباء المالية التي تتحملها الدولة عاماً بعد عام من جراء منْح الميدالية الذهبية لكل من يتولّى وزارة المواصلات، ولو لم يظل فيها يوماً أو بعض يوم!

ومن الامتيازات التي يتمتع بها حامل هذه «المدالية» كما تعلمون يا مولاي ما يلي:

- ديوان لحامل «المدالية» يسافر فيه على جميع خطوط السكك الحديدية مدى حياته.
- اشتراك مجاني في الدرجة الأولى تسافر به زوجته على جميع الخطوط طول حياتها.
- اشتراك مجانيان في الدرجة الثانية يسافر بهما «تابعان» أحدهما لحامل «المدالية» والآخر لحرمه، ويسريان على جميع الخطوط.
- تليفون مجاني.

" ونظراً لما تنطوي عليه هذه الامتيازات كلها من تكاليف يزداد عبئها على عاتق الدولة عاماً بعد عام، رؤي منذ سنوات أن يُقَيّد منْحها بعض التقيد، فلا تُمنَح إلا لمن يتولى وزارة المواصلات عاماً كاملاً على الأقل، وقد جرت على هذا مختلف الوزارات منذ عدة أعوام. ولكن وزير المواصلات لم يكد يرقى منصبه الحالي حتى جاءني قبل خروجي من الوزارة يعرض علي اقتراحاً بأن تُمنَح «المدالية الذهبية» لكل من يلي وزارة المواصلات ولو يوماً واحداً من الزمان! فاعترضتُ على هذا الاقتراح الذي لا يُبرّره ولا يُفسّره إلا رغبة المنفعة الشخصية وكسب الامتيازات في وقت لا يحتمل تفكيراً في منافع الأشخاص! وطوى الوزير اقتراحه، ولكن إلى حين!

" ولم أكد أخرج من الوزارة حتى كان الاقتراح المردود قد عاد إلى عالم الوجود، وانتزع وزير المواصلات لنفسه المدالية الذهبية المنشودة، بقرار من مجلس الوزراء. ولو وقف الأمر عند هذا الحد لكان فيه من بواعث الأسف والعجب ما يكفي ... ولكن للقصة ، كبقية القصص الوزارية ، ذيلًا أعجب من كل العجائب!

" ذلك أن يد الوزير التي انْتَزَعَتْ له «مداوية ذهبية» قد نزعَتْ معها «مداويتين» آخرين، طارت إحداهما بقدره قادر إلى صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الأشغال، وطاشت الأخرى فوَقعت بين يدي علي زكي العرابي باشا رئيس مجلس الشيوخ!

" أما وزير الأشغال، فقد تَعَلَّلُوا لِمَنَحِهِ هذه الجائزة الذهبية بعضويته في مجلس إدارة السكة الحديد، وإن لم يبلغ في المواصلات شأوَ الوزير. وأما رئيس الشيوخ، فقد أُعِدَّتْ عليه «المداوية» وأظنه يَتَرَفَّعُ عن أن يطلبها لنفسه؛ لأنه كان قبل الوزير الحالي وزيراً للمواصلات، ولا بأس من الكرم إذا لم يكن على حساب الكريم، ولا بأس من انتفاع الوزير الجديد على حساب القديم!

الافتراء الكوميدي في موضوع تصدير السردين

يقول مكرم باشا إن النحاس باشا ارتكب مخالفة حين صرح بتصدير سردين ، بينما كان هو أي مكرم وهو وزير للتموين قد منع تصدير أي مأكولات ، وبالطبع فمن المفهوم أن مكرم لو بقي وزيراً للتموين ما كان ليعترض على هذا التصدير ما لم يوجد مبرر للاعتراض عليه أو إيقافه بدليل أن مكرم باشا نفسه لم يشر إلى أي سبب ، ولنقرأ هذه الفقرة حيث :

" لم يَعْتَرِضْ النحاس باشا في بيانه لتصدير السردين؛ لأن المسألة دقيقة «وحساسة» بالنسبة له. فقد طَلَبْتُ إحدى الشركات ، أثناء وجودي في الوزارة ، السماح لها بتصدير ٥٠٠ صندوق من السردين والصندوق من الحجم الكبير يحتوي على ٤٠٠ علبة في المتوسط فرَفَضْتُ الإذن بالتصدير؛ تطبيقاً لقرار مَنَعُ تصدير المأكولات. ولكن ما كِدْتُ أخرج من الوزارة حتى تقدَّم إلى الوزارة تاجر يُدَعَى الخواجه «جورج باتينو» وطلب الإذن له بتصدير ألف صندوق من السردين، فتردَّد وزير المالية في السماح بالتصدير بعد أن لفت نظره إلى قرار مَنَعُ تصدير المأكولات، وإلى أنني مَنَعْتُ الإذن بتصدير السردين، مع أن الكمية التي طَلَبَ مني تصديرها تبلغ نصف الكمية التي يطلبها الخواجه جورج باتينو، ولكن كامل صدقي باشا لم يَسْعَهُ إلا أن يستمع إلى توصية خاصة أُبْلِغْتُ إليه بلسان الأستاذ حسن كمال السكرتير الخاصي للنحاس باشا قبل توظيفه، فأصَدَرَ معاليه التصريح، وكان الله يحب المحسنين. وبمناسبة الإحسان والمحسنين، فإن الخواجه جورج باتينو قد تبرع لمشروع البر بمبلغ مائة جنيه كما هو ثابت من الكشف المنشور في الصحف، وهي ولا شك أريحية جديرة بالشكر".

قصة التحاق الشهيد فكري زاهر بالحربية

يعرف اهل مدينة دمياط ان الشارع الرئيسي في مدينتهم يحمل اسم الشهيد طيار فكري زاهر وهو نفسه صاحب الشارع الشهير في مدينة إمبابية ، لكن مكرم عبيد باشا لم يكن يتصور أن فكري زاهر سيصل الى مجد الشهداء ، لكنه يريد كعادته أن يلزم زميله وزير الدفاع أحمد حمدي سيف النصر باشا فيورد ما نستشف منه ان وزير الدفاع تلقى من احد أصدقائه هدية في وقت مواكب لقبول نسيب هذا الصديق وهو الشهيد فكري زاهر في الكلية الحربية ، ولا يحناط مكرم باشا للندني في صورته وهو يروي ما يوحي بأنه أتعب نفسه وسود وجهه حتى حصل على بوليصتين لشحن

السمان والسمك المرسلين من الدكتور محمود فكري من دمياط للوزير بل انه يجعل عنوان هذا الفصل من كتابه: " سمك وسمان"

".... عثرتُ بمحض المصادفة على «بوليستيّن» من مصلحة السكك الحديدية أتشرف بضمها إلى مجموعة الوثائق إحداهما مؤرخة في ٤ / ١٠ / ١٩٤٢، وهي خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط إلى صاحب المعالي حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع، والأخرى مؤرخة في ١٣ / ١٠ / ١٩٤٢ وهي خاصة بقفص من السمك، وهو مُرسل كذلك إلى معاليه، أما مصدر القفصين، فهو شخص واحد اسمه الدكتور محمود فكري، كان شقيق زوجته «فكري أفندي حامد زاهر» من سعداء الطلبة الذين قُبلوا في الكلية الحربية هذا العام!

" ومعاذ الله، يا مولاي، أن أذهب إلى أن قفصاً من السمك الطازج أو السمان الفاخر، يُعتبر ضرباً من الرشوة لقبول أحد الطلاب في الكلية الحربية، ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريباً لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول، وأن يكون تاريخ إرسال الهديتين قريباً جداً من تاريخ القبول في هذا العام. وهل هناك ما يَمْنَعُ الجمالة، كمظهر من مظاهر المعاملة؟ ومهما يكن يا مولاي من أمر القال والقليل، وسوء التخريج والتأويل، فإن الذي لا شك فيه أن هناك تصرفات خطيرة وَقَعَتْ في قبول الطلبة بالكلية الحربية على عهد الوزارة الحاضرة، وأن في هذه التصرفات خرقاً جريئاً وتجاوزاً فاضحاً لحدود اللوائح والقوانين!"

انتقاده سكن وزير الدفاع في بيت مدير المتحف الزراعي

من المفهوم بالبداية أن وزراء ذلك العصر كانوا يسكنون بيوتا فارهة أو قصورا سواء في القاهرة أو في مدنهم الأصلية ، لكن حالة الحرب جعلت الوزراء من ساكني الأطراف مضطرين الى سكن إضافي قريبا من وسط القاهرة ، وهذا ما دفع وزير الدفاع احمد حمدي سيف النصر ان يستأجر بيتا في الزمالك على الرغم من بقاء قصره في حلوان مفتوحا ، وفيما يبدو فان تطورات حالة الحرب استدعت أوضاعا استثنائية إضافية جعلت الوزارة تفكر في أماكن عامة ذات مواصفات أمنية معينة ليسكنها الوزراء في اثناء تلك الفترة الطارئة فحسب ، والدليل على هذا انهم سرعان ما تركوا هذه الأماكن التي نستطيع ان نفهم بسهولة انها كانت اقل راحة وتأثينا من قصورهم ، وفي هذا الصدد فقد سكن النحاس باشا نفسه وعبد الفتاح الطويل باشا وزير المواصلات القادم للوزارة من الإسكندرية ما يسميه القاهريون عوامة أو باخرة سياحية راسية ، وقد أفرط مكرم باشا في الحديث عن الباخرة محاسن والباخرة كوثر بطريقة كوميدية بحتة لكن الأطراف من هذا هو حديثه الممتع عن سكن وزير الدفاع حمدي سيف النصر باشا في مقر مخصص ليكون سكنا لمدير المتحف الزراعي بالدقي ، ولهذا فمن المفيد أن نقرأ نص ما كتبه تحت عنوان فضيحة المتحف الزراعي :

" يظهر أن المثل الطيب الذي سنّه رئيس الحكومة ووزير المواصلات كان له أثره في غيره من زملائهما الوزراء ... وما أسرع سريان الداء في وسط من المرضى] هكذا يندفع مكرم بلا

أي حياء] يخلطون بين الداء والدواء! فقد كان وزير الدفاع يقطن منزلاً خاصاً في الزمالك ، وهو منزل مستأجر غير منزله المملوك له بحلوان ، ولكنه رأى ، فيما يظهر، جرياً على السنة التي استئنت ، أن أملاك الحكومة العامة يمكن استخدامها واستغلالها في منفعة الوزير، فينتفع في غير ما حاجة إلى تأجير ... وعلى ذلك فقد انتقل معالي وزير الدفاع وأفراد أسرته إلى بناء المتحف الزراعي، واتخذ من دور منه مسكناً خاصاً له ولأسرته، وهو لا يزال يحتله حتى الآن. أي يا مولاي إنه لَنوع مبتكر من الاحتلال، هذا النوع المبتكر من الاستغلال، الذي ينتفع به الوزير دون أن ينفع، ويستأجر دون أن يدفع!

" أما حمدي سيف النصر باشا فمسألته أخطر لأنها أظهر ... فقد كان يسكن منزلاً خاصاً مستأجراً، فانتقل عامداً إلى منزل من منازل الحكومة لكي لا يدفع أجراً، ولم يكن لديه حتى العذر التافه وهو عدم وجود مساكن للإيجار؛ وذلك لأنه كان يسكن فعلاً منزلاً بالإيجار. وما كانت الحكومة على أي حال مكلفة بإيواء الوزير، بل وما كان للوزير أن يستحل لنفسه ما لا يستحله العامل الفقير! "

"وتفصيل هذه القصة أنه يوجد في متحف فؤاد الأول الزراعي منزل مخصص لسكنى مدير المتحف، وقد سكته بعض المديرين السابقين في مقابل عشرة في المائة من مرتباتهم وليس في الدستور ما يمنع الموظفين من استئجار المباني الحكومية، كما يمنع الوزراء. ولما عين حامد سري بك مديراً للمتحف ، وكان حسين سري باشا وزيراً للزراعة بالنيابة ، صدر قرار وزاري بالعدول عن تخصيص هذا المنزل لسكنى المدير، على أن يشغل بمكاتب الموظفين، ولا سيما بعد أن أُلغي قسم الدعاية والنشر بالوزارة وضم بأعماله وموظفيه إلى المتحف فضاقت بهم غرفه، وقد نُفذ بالفعل ذلك القرار، فأودع الأثاث الحكومي مخزناً من مخازن المتحف، وأُخلي المنزل وحلَّ الموظفون بمكاتبهم فيه.

" حتى إذا كان أحد الأيام ، في ديسمبر الماضي ، فوجئ الموظفون بزيارة ثلاثة من الوزراء هم حمدي سيف النصر باشا وعثمان محرم باشا وفؤاد سراج الدين باشا، وقد جاءوا بقضيمهم وقضيضهم، يشاهدون المنزل الذي كان مخصصاً لسكنى المدير، عسى أن يصلح لسكنى الوزير، وفي اليوم التالي أُقبلت على المنزل المنشود جموع من مهندسي تفتيش مباني الجيزة ومساعدتهم وعلى رأسهم مفتش المباني، وانتهت حركة الفحص والطواف، والزحف والالتفاف، إلى النتيجة التي أرادها وزير الدفاع، فصدر الأمر بإخلاء المنزل وإخراج الموظفين بمكاتبهم، وإعادة الأثاث الحكومي المخزون إلى غرف الدار، وما هي إلا أيام حتى تم الإخلاء والجلاء، بفضل الأيدي العاملة الوافرة، على حساب الدولة وخزانتها العامرة! وتنتهي المهزلة الجريئة بأن يؤجر وزير الزراعة منذ أول يناير سنة ١٩٤٣ هذا المسكن بأثاثه ومفروشاتة، إلى زميله وزير الدفاع بإيجار شهري مؤقت يذهب في التواضع إلى حد لا يكاد يتصوره العقل، وهو سبعة جنيهات وخمسون قرشاً شهرياً!

" وعلى أي أساس بُنيَ هذا التقدير؟ على أساسٍ طريف، يَشْهَدُ لواضعيه بحسن التفكير والتدبير! فقد قالوا: إن الدار كانت مخصصة لسكنى مدير المتحف، وهذا صحيح! وإن مدير المتحف الذي سكنها كان يحاسب على إيجارها بواقع جزء من عشرة من راتبه، وهذا أيضًا صحيح! ولما كان راتب مدير المتحف الحالي يسمح له إذا أراد أن يسكن الدار بأن يدفع إيجارها على أساس عُشر المرتب، فليسكن إذن حمدي سيف النصر باشا هذه الدار على الأساس الذي كان يدفعه معاليه لو كان اسمه حامد سري، ووظيفته مدير المتحف الزراعي، وراتبه راتب المدير، لا الوزير! وهنا قامت صعوبة فنية فإن حسين سري باشا كان قد ألغى بقرار منه تخصيص بعض هذا المبنى لسكن مدير المتحف، فلم يجد وزير الزراعة مناصًا من إصدار أمر منه بإلغاء هذا الإلغاء، وتلاه بعد قليل أمر آخر يسمح بالسكنى لوزير الدفاع، على اعتبار أنه وزير في حكم المدير! وشهادة المستندات في هذا الصدد يا مولاي تكشف عن أسلوب غريب من التحايل والتلاعب والعبث المقصود بالأوراق الرسمية والإجراءات الحكومية، وتسخير القرارات الوزارية لتغطية ما يريد الوزراء من أغراض وتحقيق ما ينشدون من صغير المطامع، على حساب الدولة وأموالها الحرام! ففي تاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ يصدر فؤاد سراج الدين باشا أمرًا وزارياً رقم ٤٩٦:

يُعاد إلى صاحب العزة مدير متحف فؤاد الأول الزراعي حق السكن في المبنى المخصص لسكنى المدير بمبنى المتحف، على أن تتبع مع عزته القواعد المقررة لمحاسبة الموظفين على أجرة السكن وتوابعها.

وفي تاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، أي بعد مرور يوم واحد ، يُصدِر معاليه أمرًا وزارياً آخر رقم ٥١٥ يقول فيه:

إلحاقاً بالأمر الصادر رقم ٤٩٦ الصادر في ٧ / ١٢ / ١٩٤٢ . بما أن صاحب العزة مدير متحف فؤاد الأول مستغن عن السكنى في المنزل المخصص له بالمتحف.

ونظرًا لأن حضرة صاحب المعالي وزير الدفاع الوطني معالي أحمد حمدي سيف النصر باشا قد طَلَبَ تأجير هذا المسكن. فَيُعْتَمَدُ تأجيره لمعاليه طبقاً للقواعد المقررة.

" وهكذا ينكشف التحايل خالياً حتى من حُسْنِ السبك وبراعة التلفيق والتنميق! فوزير الزراعة يتظاهر في قرار بتاريخ ٧ ديسمبر بالبراءة التامة في إعادة حق السكنى لمدير متحف فؤاد الأول الزراعي، مع أن مدير المتحف قد ظل مستغنياً عن هذا الحق، راضياً بمسكنه خارج المتحف أربع سنوات كاملة، منذ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ إلى ديسمبر سنة ١٩٤٢! ثم يتبين بعد يوم وليلة أن قرار الحق المردود لم يكن قراراً «أفلاطونياً»، وإنما كان مقدمة لهدف آخر منشود مقصود!

" ويتبين في يوم وليلة أن حامد سري بك مدير المتحف الحالي ليس في حاجة إلى الإقامة بالمسكن السعيد، وأنه قد اعتذر فعلاً عن الإقامة فيه وأثبت في مذكرة رسمية تاريخاً ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أنه تنحى عن استعمال حقه المردود؛ عملاً على تحقيق رغبة معالي أحمد حمدي سيف النصر باشا في الإقامة بهذا المسكن ...! ثم يتلقف وزير الزراعة هذا الاعتذار المرتب المصطنع،

فِيصْدِرُ بعد اليوم والليلة قراره المؤرخ في ٩ ديسمبر اعتماداً تأجير المسكن لمعالي زميله زير الدفاع! ويضع مدير المتحف مذكرة يُثَبِّتُ فيها أن المتحف قد أُخْطِرَ الوزارة بأن معالي وزير الدفاع قد شغل المسكن المنشود في أول يناير سنة ١٩٤٣، وأن مصلحة المباني هي التي تولت إعداد المسكن وإجراء الترميمات اللازمة به توطئة لسكن معاليه! وأن هذه المصلحة هي المختصة بتولي المسألة الخاصة بالمياه والنور وغيرها. فيتحمس وزير الزراعة ويتعجل عمل المصلحة، ويُوَقِّعُ على المذكرة في ١٤ / ١ / ١٩٤٣ بقوله: «يتحرر لمصلحة المباني اليوم بسرعة ووضَعُ عَدَّادٌ خاص لسكن معاليه وفصله عن عَدَّادِ المتحف!»

" وهكذا احتل وزير الدفاع الطابق الأعلى من المتحف، مفروشاً مؤثناً، مقابل إيجار نادر، حتى في هذا العهد النادر، وأضيفَ إلى هذه الصفقة أمر بتعيين ثلاثة مِنْ خَدَمِ المتحف يتولَّونَ أعمال النظافة في مسكن الوزير، على أن تُدْفَعَ أجورهم ، وقَدْرُها ٨٥ مليماً لكل منهم في اليوم ، من ميزانية المتحف بطبيعة الحال! هذه هي الصفقة الجائرة، المستهترّة، التي لم يَتَوَرَّعَ وزير الدفاع الحالي عن أخذها بالاتفاق مع زميله فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة وعثمان محرم باشا وزير الأشغال، ومن ورائهم بقية وزراء العهد الحاضر، وأعوانه، وعلى رأسهم رئيسهم، ولكأنهم قد تواضعوا جميعاً على الاستغلال، بكل معاني الاستغلال، ولو جاء من طريق التحايل والعبث بالأوراق الرسمية، فيرد الحق باسم المدير، لكي يُخْلَعَ على الوزير، وكل ذلك في سبيل استغلال منافع الدولة، وهو مع الأسف استغلال من النوع الصغير!

" هذه هي الصفقة التي تشهد عليها المستندات الرسمية، وبينها صورة خطاب من مدير المتحف إلى وكيل وزارة الزراعة تاريخه ٩ / ١٢ / ١٩٤٢ ، وهو مرفق ضمن الوثائق ، وفي هذا الخطاب يشير حامد سري بك بصريح العبارة إلى تأجير الدار مع أثاثها الحكومي لوزير الدفاع فيقول بالحرف الواحد: وتعلمون عزَّتكم أن هذه المفروشات قد استُعمِلَتْ فعلاً الآن بعد تأجير السكن إلى حضرة صاحب المعالي وزير الدفاع ...".

انتقاده تكريم وتقدير الشاعر علي محمود طه

ذكر مكرم عبيد باشا شاعر الجندول العظيم علي محمود طه ١٩٠١- ١٩٤٩ ضمن محسوبيات الوزير عبد السلام جمعة باشا وقال :

"..... وإلى جانب هذين المثلين أتشرف يا مولاي بتقديم مثل ثالث، يرجع الفضل فيه أولاً وأخراً إلى صاحب السعادة عبد السلام فهمي جمعة باشا رئيس مجلس النواب".

" عندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم وعيَّنَ عبد السلام جمعة باشا وزيراً للزراعة أُصْدِرَ قراراً بتعيين الأستاذ علي محمود طه وكيلاً لمتحف فؤاد الأول الزراعي، ورُقِّيَ إلى الدرجة الرابعة مع نَدْبِهِ سكرتيراً برلمانياً، ولم يَمُضِ شهران حتى انْتُخِبَ عبد السلام باشا رئيساً لمجلس النواب، فأصدر قراره بنقل الأستاذ علي محمود طه مديراً لمكتبه في مجلس النواب وترقيته إلى الثالثة ولما يَمُضِ على ترقيته من الخامسة إلى الرابعة شهران، مع أن كادر الموظفين يحرم الترقيّة

للذين لا يحملون شهادات عليا لأكثر من الرابعة، «وحضرته لا يحمل شهادة عليا ولو أنه أديب نابه».

" الأعب من هذا أن عُمِلتْ له تسوية تُعْتَبَر، مع تسوية دوماني بك ، فذة في نوعها، وهي أنه أُحيل على المعاش بعد ترقيته إلى الدرجة الثالثة مع ضم مدة إلى خدمته ليزيد بذلك معاشه زيادة كبيرة، ثم مُنِحَ مكافأة مالية قدرها ألفا جنيه تقريبا، ليكون الكسب عاجلاً وأجلاً معاً. وليت الأمر اقتصر على هذا؛ بل بقي حضرته شاغلاً لوظيفة مدير مكتب عبد السلام باشا ولكن بعقد! ففيم كانت الإحالة على المعاش، وفيم كانت التسوية؟ إلا أن يكون ذلك ليستفيد منها فائدة لم يكن يحلم بها؛ لأن جميع زملائه لا يزالون في الدرجة الثامنة والسابعة، وأسعدهم حظاً في السادسة".

انتقاده ترقية الشاعر الدكتور إبراهيم ناجي

ذكر مكرم عبيد باشا شاعر الاطلاع إبراهيم ناجي ١٨٩٨-١٩٥٣ ضمن محسوبيات الوزير عبد الهادي بك الجندي الذي لا يكاد احد يعرف اسمه الآن وقال :

" الدكتور إبراهيم ناجي قريب ومحسوب الوزير عبد الهادي بك الجندي: نُقِلَ من السكة الحديد إلى القسم الطبي بوزارة الأوقاف وعُيِّنَ مديراً له ومُنِحَ الدرجة الثالثة استثنائية، وعُيِّنَ فوراً على إثر إحالة الدكتور سالم هنداوي على المعاش.

انتقاده ترقية الملحن عبد العظيم عبد الحق

ذكر مكرم عبيد باشا الملحن الكبير عبد العظيم عبد الحق ضمن محسوبيات شقيقه الأستاذ عبد الحميد عبد الحق باشا ، ولم يكن مكرم باشا يدري ان الشقيق الثالث عبد المجيد باشا سيصبح وزيراً أيضاً :

" عبد العظيم أفندي عبد الحق شقيق الوزير عبد الحميد عبد الحق: عُيِّنَ أولاً موظفاً بسكرتارية مجلس النواب بمرتبة ٨ جنيهاً، ثم نُقِلَ أخيراً إلى ديوان المحاسبة ورُقِّيَ إلى الدرجة السادسة بمرتبة ٢٠ جنيهاً في الشهر، ومؤهلاته أنه لم يحصل على الشهادة الابتدائية".

سخريته من تكريم النحاس باشا لبطل السباحة إسحق حلمي

كان النحاس باشا راعياً للرياضة ، وكان هو نفسه من أبطال السباحة ، وفي هذا الاطار كان حفيبا بتكريم بطل دولي كبير هو البطل اسحق حلمي ١٩٠١-١٩٨٠ أول مصري عبر المانش و الذي أطلق عليه الانجليز لقب فرعون النيل ، و كان الملك فؤاد و الرئيس السادات حريصين على تكريمه لكن مكرم عبيد ينتقد النحاس باشا و ينتقد البطل:

" إسحق أفندي حلمي تقرر له الدرجة الثالثة بماهية ٥٥ جنيهاً، وليس لدى حضرته شهادات إلا أن المذكرة التي رَفَعَتْها وزارة المعارف إلى مجلس الوزراء أشارت إلى أنه سَبِحَ المانش في عام ١٩٢٧، واقتنع المجلس بهذا الوضع الطريف! ..

عرضه المسرحي لقصة عمادة حقوق الإسكندرية

من الطرائف التي زادت في حسرة مكرم عبيد باشا الذي قدر له ان يعيش حتى رأى عدوه اللدود الهلالي باشا رئيسا للوزراء أنه قدر له أيضا أن يعيش حتى رأى بطلي هذه القصة وقد أصبحا وزيرين في وزارة الوفد الأخيرة في يناير ١٩٥٠ ، بل ان احدهما وهو الدكتور محمد زكي عبد المتعال تولى وزارة المالية التي كانت درة مناصب مكرم عبيد نفسه :

" ولهذه قصة يا لها من قصة! فإن لوزير المعارف [الذي هو عدوه الهلالي باشا] صديقين مقربين إليه من أساتذة كلية الحقوق ، هما حضرتا الأستاذين زكي عبد المتعال وحامد زكي ، وشاءت عقلية الاستثناء أن يرقي معاليه أحد الأستاذين الفاضلين عميدًا لكلية الحقوق بجامعة فاروق من الدرجة الثالثة إلى الأولى، ولكن الاثنين متعادلان في درجة القربى لدى الوزير الخبير، فماذا يفعل لحل هذا الإشكال الصغير الكبير؟ فتقت الحيلة لوزير المعارف أن يلجأ إلى وسيلة لم يظن لها أحد قبله من رجال العلم، رفعا لمستوى العلم، فعمد إلى القرعة لتقول كلمتها الفاصلة، في المفاضلة، بين الكفائتين العمليتين، أيهما أليق بالعمادة، من غير إخلال بصلات الصداقة والمودة. " وفعلاً اجتمع وزير المعارف بمدير الجامعة وسكرتيرها العام وألقى ورقتين في طربوشه، ثم التقط إحدهما، فإذا بالعمادة الرفيعة العماد من نصيب الأستاذ زكي عبد المتعال، وبناء عليه كانت له العمادة، في غير إبطاء ولا هوادة! ولكن للمحوظين بدل الرزق أرزاق ولو في العراق، فقد تبين أن هذا البلد الشقيق في حاجة إلى عميد لكلية الحقوق، بحيث لا يختلف في فرض الكفاية عن زميله في جامعة فاروق، فعين الوزير لتلك العمادة ثاني الاثنين الذي بقي، هو حضرة الأستاذ حامد زكي! وهكذا أسعفه النصيب، رغم اليانصيب"

انتقاده للكاتب عباس حافظ مع أنه كان مبهورا بأسلوبه

" عباس أفندي حافظ: هو الكاتب السفه الذي يكتب في جريدة المصري تحت إمضاء «ع» ويهاجم باسم الوزارة الحاضرة معارضيها الشرفاء، وهو في الوقت نفسه موظف كان في الدرجة الخامسة فرقي إلى الرابعة في ٨ مارس سنة ١٩٤٢ بماهية ٣٢ جنيهاً ونصف، فقرر مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ترقبته استثنائياً إلى الدرجة الثالثة بأول مربوطها، أي بمرتبة ٤٥ جنيهاً، وذلك «تقديرًا لما قام به من خدمات» على حد تعبير وزارة الداخلية في مذكرتها إلى مجلس الوزراء! وقد يكون غريباً أن يُسَمَّح لموظف بالاستغلال بالسياسة علانية وفي وضح النهار، ولكن الأغرب منه أن تُسَخَّرَه حكومة تحترم نفسها لكي يشتغل بالسياسة القدرة السبابة ضد خصومها الكرماء على أنفسهم، وعلى مثل هذا الكاتب بوجه خاص.

ولهذا الكاتب أبناء وأقرباء اختصوا بالحظوة في هذا العهد، واختير أحدهم سكرتيراً خاصاً لمعالي وزير المعارف أحمد نجيب الهلالي باشا.

لجوء مكرم مضطرا الى مصطلح محسوبي الصدفة

من الطرائف التي تعلمناها من الحياة أن الانسان منا مهما كان ممسكا بالخيط فان بعض الجزئيات تفوته ، وهذا هو جوهر ما حدث مع مكرم باشا الذي كان يتعقب خليفته في منصب وزير المالية كامل بشا صدقي ، وعلى الرغم من انه مسيحي مثله ، و قريب منه ، فنه لم يستطع ان يلم تماما بشبكة أقرائه وهكذا اضطر مكرم باشا إلى أن يؤلف مصطلح محسوبي الصدفة ليفسر ما لم ينجح في تعقبه في المثل ١٥٧ وقد أدرج معه حالة أخرى من باب التوسعة ، لتكون قاعدة لا حالة واحدة .

١٥٦ الدكتور محمود رمزي: كان بوزارة المعارف بمرتب ١٢ جنيهاً، وتصادف أن جاور وزير الشؤون في العمارة التي يسكنها، فرُقِّي إلى الدرجة الخامسة مباشرة بمرتب ٢٥ جنيهاً. ١٥٧ كامل أفندي جريس: هو محسوب الصدفة الخاطئة، فقد وصل إلى أمين عثمان باشا بواسطة أحد أصدقائه الذي كان قد رآه مصادفة مع سعادة الدكتور إبراهيم عبد السيد باشا، فذهب الموظف المذكور إلى ذلك الصديق وأخبره بأن الدكتور عبد السيد باشا يرجوه التوسط لدى أمين باشا عثمان في ترقيته، فما كان من معاليه إلا أن أمر بتعيينه في الديوان في الدرجة السادسة ومنحه علاوات استثنائية.

وأخيراً تبين أن الدكتور عبد السيد باشا لم يبذل أية وساطة لمصلحة هذا الموظف، ولكن سبق السيف العزل، فقد صدرت الكلمة وأعطيت المنحة من أمين باشا عثمان، وكان ما كان، جرياً على الخط المأثورة عن سالف العهد والأوان.

انتقاده تعيين الدكتور عزيز فهمي بعد تخرجه من جامعة باريس

كان مكرم عبيد باشا في غاية الضيق من نبوغ الدكتور عزيز فهمي الذي صار بعد سنوات قليلة احد رموز الطليعة الوفدية التي قضت على ثمالة الجاذبية في مصطلحات الاشتراكية اللفظية التي كان مكرم باشا لا يزال يحتفظ بها ، ومن الحق ان نقول ان مكرم باشا كان معذورا في حسده لهذا الشاب النابه :

" لسعادة رئيس مجلس النواب عبد السلام فهمي جمعة باشا ميزة على غيره من الوزراء في ميدان المحسوبية، فهو لا يسعى إلى المحسوبية فحسب، بل إنها تسعى إليه سعياً حثيثاً، وخبثاً معاً! ذلك أن للوزارة مصلحة في خطب وده، كما أن لسعادته مصلحة في خطب ودها، والأخذ بيدها، ويتمثل هذا المعنى المزدوج في المحسوبيات الآتية:

"الدكتور عزيز فهمي ابن عبد السلام باشا فهمي: تخرَّجَ حضرته من جامعة باريس وعاد إلى مصر في غضون السنة الماضية، وقد رأت الوزارة أن تُعَيِّنَه مباشرة في الدرجة الرابعة بأخر مربوطها، أي بمرتب ٤٥ جنيهاً شهرياً، ولم يأخذ مجلس الوزراء برأي اللجنة المالية التي توخَّت الاعتدال النسبي ورأت أن تكون الماهية ٣٥ جنيهاً فقط، ولكن اللجنة المالية لا تدري شيئاً في سياسة الحكم، وسياسة الغنم.

انتقاده الترقيات التي كانت لازمة لتأسيس هيئة تدريس كلية طب الإسكندرية

من الطرائف لتاريخنا العلمي والطبي (وقد تناولناها في كتاب آخر من كتبنا) أن يروي مكرم باشا قصة تعيين أعضاء هيئة التدريس في كلية طب الإسكندرية بالطريقة التي رواها بها مع ان هذا التعيين هو الذي أسس كلية طب عظيمة على نحو فريد ، ونظرا لأن بعض الأسماء جاءت لمكرم عبيد باشا غير كاملة فقد أكملناها فيما بين الأقواس :

" وصلنا الآن بقية الاستثناءات الشاذة حتى في باب الاستثناء، الخاصة ببعض حضرات الأطباء، الذين رُقوا إما لمحسوبية، أو لتغطية محسوبية، وأكثرهم محسوبو النحاس باشا ونجيب الهلالي باشا، ومن المدهش أن جميعهم مُنحوا متوسط الدرجة التي رُقوا إليها، فكان استثناء فوق استثناء:

- ١٧٥ الدكتور محمد حسين خيال كان في الرابعة ورُقّي استثنائياً إلى الأولى.
- ١٧٦ الدكتور محمود صلاح الدين كان في الثالثة ورُقّي استثنائياً إلى الأولى.
- ١٧٧ الدكتور حسن صبحي كان في الرابعة ورُقّي استثنائياً إلى الأولى.
- ١٧٨ الدكتور عباس حلمي كان في الرابعة ورُقّي استثنائياً إلى الأولى.
- ١٧٩ الدكتور محمد طلعت كان في الخامسة ورُقّي استثنائياً إلى الثالثة.
- ١٨٠ الدكتور صديق أبو النجا كان في الخامسة ورُقّي استثنائياً إلى الثالثة.
- ١٨١ الدكتور عمر خيرت كان في الخامسة ورُقّي استثنائياً إلى الثالثة.
- ١٨٢ الدكتور [محمد] عبده عباسي كان في الخامسة ورُقّي استثنائياً إلى الثالثة.
- ١٨٣ الدكتور أحمد نبيه حَصَلَ على الخامسة سنة ١٩٤٢ فرُقّي استثنائياً إلى الرابعة.
- ١٨٤ الدكتور محمود نعيم حَصَلَ على الخامسة سنة ١٩٤٢ فرُقّي استثنائياً إلى الرابعة.
- ١٨٥ الدكتور منير الجزايرلي كان في الخامسة فرُقّي استثنائياً إلى الثالثة.
- ١٨٦ الدكتور لطفي عبد السميع كان في السادسة فرُقّي استثنائياً إلى الرابعة.
- ١٨٧ الدكتور [أحمد] زكي أبو شادي كان في الرابعة فرُقّي استثنائياً إلى الأولى.
- ١٨٨ الدكتور عزيز برادة كان في الرابعة فرُقّي استثنائياً إلى الثانية.
- ١٨٩ الدكتور حليم زكي كان في الخامسة فرُقّي استثنائياً إلى الثالثة.
- ١٩٠ الدكتور عبد الحميد حافظ كان في الخامسة فرُقّي استثنائياً إلى الثالثة.
- ١٩١ الدكتور جواده حمادة كان في الرابعة فرُقّي استثنائياً إلى الثالثة.
- ١٩٢ الدكتور خليل دري كان في الخامسة فرُقّي استثنائياً إلى الرابعة.
- ١٩٣ الدكتور [عبد الرحمن] الصدر كان في السادسة فرُقّي استثنائياً إلى الخامسة.
- ١٩٤ الدكتور [محمد] لطفي بيومي كان في السادسة فرُقّي استثنائياً إلى الخامسة.
- ١٩٥ الدكتور أحمد شفيق عباسي كان في السادسة فرُقّي استثنائياً إلى الخامسة.
- ١٩٦ الدكتور يوسف الأعسر كان في الثالثة فرُقّي استثنائياً إلى الثانية.

١٩٧ الدكتور كامل ميخائيل كان في الرابعة فرُقِي استثنائياً إلى الثالثة.
١٩٨ الدكتور حسن حلمي سالم كان في الرابعة فرُقِي استثنائياً إلى الثالثة.
١٩٩ الدكتور أحمد فهمي محمد كان في الخامسة فرُقِي استثنائياً إلى الرابعة، ومثله مثل
الدكتور محمد نصر، فكل منهما عُيِّن في جامعة فاروق بالإسكندرية لكي يبقى في مصر! وذلك
لحكمة لا تخفى على الحكماء.
ثم يقول مكرم عبيد باشا :

" ومما هو جدير بالذكر أن أكثر الذين عُيِّنوا لكلية الطب بجامعة فاروق لم يمارسوا التدريس
أصلاً، فكانت جنابة وزير المعارف مزدوجة، فهو كغيره من زملائه يستغل الحكم لمصلحة أقربائه
ومحسوبيته من أصدقائه، ومن ناحية أخرى فإن له على زملائه تلك الميزة التعسة، هي أن
لمحسوبيته أثراً ممتداً من الجبل الحاضر إلى الأجيال المقبلة؛ إذ هي تهبط بالمستوى العلمي في
البلاد إلى أجلٍ غير محدود، حتى يشاء الله لهذا البلد المنكوب خلاصاً من تلك الطفيليات السياسية
التي نُكِبَ بها الحُكْم المصري، بل ونُكِبَ بها النحاس باشا فوق نُكِبته" .

مبالغته في سبب ترقية عمر خيرت مع انه انتقد ترقية كل أطباء الإسكندرية

من الجدير بالذكر أن مكرم باشا كان قد سبق هذا الكشف عند الرقم ٦٥ في الاستثناءات بان
ذكر اسم الدكتور عمر خيرت وقدم ميررا طريفاً لترقيته فلما جاءه الكشف بكل أطباء طب
الإسكندرية لم يكلف نفسه عناء الانتباه واللجوء الى الموضوعية الشكلية بحذف اسم عمر خيرت
من احد الموضوعين ٦٥ و ١٨١ :

"الدكتور عمر خيرت: قام بعملية تحليل دم لأحد الأنساب الأعراف فرُقِي من الدرجة الخامسة
إلى الثالثة، وعُيِّن أستاذاً مساعداً في جامعة فاروق، ولم يسبق له ولا لغيره من الدكاترة السابق
ذُكْرُهُم أية خبرة بتدريس العلم، وإن تكن له خبرة بتحليل الدم" .

انتقاد كامل صدقي باشا وزير المالية فيما سماه المحسوبيات المشتركة

وهذه المحسوبيات يعرفها مكرم باشا بأنها هي التي يشترك فيها الوزراء في هذا العهد،
ويتقاسمون منافعتها، على قاعدة شيلني واشيلك، وربما لو أننا كنا قد أدركنا عصر مكرم باشا
لصحنا له صك المصطلح ليكون : "المحسوبيات المتبادلة" فهذا هو ما يقصده ، وهو يقول:
"والأمثلة على هذه المحسوبيات المشتركة بين الوزراء بعضهم ببعض، أو بينهم وبين رئيس
ديوان المحاسبة أو رئيس مجلس النواب، هي أمثلة متعددة ذُكرنا منها الكثير وبقي منها الأكثر،
وقد وقفنا أخيراً على مثل فذ في دلالته، اشترك فيه وزيراً المالية والأشغال؛ فإن لوزير المالية
كامل باشا صدقي صهراً هو فهم أفندي زكي مفتاح شقيق حرمه، وقد كان حضرته مهندساً فاضلاً
إلى الاستقالة من وظيفته منذ حوالي أربعة وعشرين سنة، وراح يشتغل في صناعة الطوب
وتجارته، ولكن وزير المالية رأي بحق أو بغير حق أنه وقد حمل وزارته ولجنته المالية أحمال
المحسوبية في جميع الوزارات فمن الإنصاف أن تحمّل بعض الوزارات أحماله هو"

" ولما كانت وزارة الأشغال أكثر الوزارات احتياجًا إلى وزارة المال فقد لجأ وزير المالية إلى وزير الأشغال راجيًا منه أن يُعيد قريبه إلى خدمة الحكومة، فلم يتردد عثمان باشا محرم في تعيين حضرة فهيم أفندي مفتاح المهندس المستقيل منذ أربع وعشرين سنة في وظيفة باشمهندس من الدرجة الرابعة! أي مولاي، فقد عُيِّن صهر وزير المالية كبيرًا للمهندسين، وكان من قبل كبيرًا للطوبيين، ولو أن الأمر اقتصر على ذلك لهان الخطب بعض الشيء، فإن حضرة الموظف الجديد عُيِّن في وظيفته وهو في سن الثامنة والخمسين، وعلى وجه التحديد فقد وُلِدَ حضرته في اليوم الثالث من يناير سنة ١٨٨٥. وهكذا تشاء المحسوبة المشتهرة يا مولاي، أنها تحيل على المعاش كبار مهندسي الري ومفتشيه جميعًا إذا بلغوا الثامنة والخمسين، في حين أنها تعيد إلى الخدمة مهندسًا بلغ من العمر الثامنة بعد الخمسين، ولا تكتفي بذلك؛ بل تعيده كبيرًا للمهندسين. وبهذا المحسوب العريق في المحسوبة نصل إلى رقم ٢٠٠، ويليه غيره.

شكوى مكرم من إهدار حق الاستجواب

في نهاية الكتاب الأسود يبدأ مكرم عبيد في الحديث عما كان ينبغي له أن يبدأ به لولا غلبة النزعة الشخصية على تفكيره السياسي، لكنه على كل حال يقدم لنا بعض الحديث الموجز عن بعض الحقوق السياسية، لكننا للأسف الشديد نراه يحصر نفسه فيما لم ينله من فرص الاستعراض من خلال الاستجواب وما تتيحه الاستجابات من حديث خطابي، وبخاصة بعد ان فقد وجود الأعضاء القليلين المساندين له الذين اسقطت عضويتهم بسبب السن، وهو يضطر نفسه إلى أن يقدم رأيه هو للاستجواب وكأنه ليس من الأساسيات المعروفة في أساليب الأداء البرلماني:

" والاستجواب هو الوسيلة الدستورية التي يستطيع بها النائب أن يزاول عمله في محاسبة الوزارة وطرح الثقة بها على المجلس إذا اقتضى الأمر، وعلى أساس هذا الضمان الدستوري تقوم المسؤولية الوزارية أمام البرلمان، فإذا سُلِبَ النائبُ حقَّ الاستجواب فقد انهارت المسؤولية الوزارية التي لا قيام للحياة الدستورية بغيرها على أي وجه من الوجوه.

" وقد رأت الوزارة أن تسلب المعارضة هذا الحق البديهي، فلجأت إلى أغليبتها العديدة من جهة كما لجأت إلى رئيس المجلس وهيئة مكتبه من ناحية ثانية، فإذا الناحيتان تتقاسمان مهمة القضاء الميرم على حق الاستجواب بوسائل متعددة، منها: استعمال مقصلة الأغلبية في استبعاد أي استجواب لا تريده الحكومة أو استبعاد ما تشاء الحكومة من فقراته وأبوابه قبل أن يُسَمَّح بمناقشة كلمة واحدة منه، ومنها: أن لا يُدْرَج رئيسُ المجلس ما يُقدَّم إليه من استجابات، وقد قدَّمتُ في الدورة الماضية استجابات عدة لم تُدرَج في جدول الأعمال، أحدها عن أسباب الخلاف التي أدت إلى خروجي من الوزارة، وآخر خاصُّ برُخْص التصدير والاستيراد، وثالث عن الاستثناءات التي وقَعْتُ بعد خروجي من وزارة المالية، ورابع عن إساءة تنفيذ المعاهدة، وخامس عن حرية الرأي، وسادس عن المعتقلين، ومع خطورة الموضوعات التي تتناولها هذه الاستجابات، أو على الأصح لخطورة هذه الموضوعات أبي رئيس النواب أن يُدرَج أحدها في جدول الأعمال، بل عمدت

رياسة المجلس إلى مناوَرَة طريفة لتخليص الحكومة من مناقشة ما أُدرِجَ بالفعل في جدول الأعمال من استجابات، فكانت مواعيد الجلسات تُحدَّد في غير الأيام المخصصة للمناقشة أو لاستئناف المناقشة في الاستجابات، ومن المُضحك المبكي أنه بعد أن ألقى رئيس الوزراء بيانه في استجاب الاستثناءات، أجيلَ المجلس بياني ورد الزميل المستجوب النائب المحترم الأستاذ فكري أباطة إلى جلسة يحددها مكتب المجلس، ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يحددها لاستكمال هذا الاستجواب القائم، في حين أنه نُظِرَت استجابات أخرى جديدة، وعديدة!

" ولم تُصِقْ الوزارة ، ومن ورائها رياسة النواب ، ذرعًا بالاستجابات وحدها، ولكنها لم تُطَقْ كذلك أن تواجه ما هو أخفُّ منه وأهون، ونعني به طلب المناقشة الذي نصت عليه اللائحة الداخلية، فلم يكُنْ ستة وثلاثون عضوًا من المجلس ، وكلهم من الهيئة التي تُنَسِبُ إليها الحكومة ، يتقدمون بطلب كتابي لفتح مناقشة في موضوعات خطيرة حدِّوها وعدوها، حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد إحدى الجلسات السرية فتلا الطلب الخطير، وأخذ من الأغلبية الوزارية قرارًا باستبعاده من غير مناقشة في الجلسة السرية حتى لا تتسرب محتويات الطلب إلى أسماع الرأي العام!

" وأخيرًا افتتحت الدورة البرلمانية الحالية، فإذا الحكومة تستعين بنوابها ورياسة نوابها، وتُقرَّر أخطر المبادئ لكي تخنق في المهد الاستجوابين اللذين قدَّمهما أحد نواب المعارضة، وهو حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطة، حتى لم تجد المعارضة بدءًا من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزارتين بانسحابها في أول جلسة من الجلسات.

رغبته في مناقشة حوادث الأزهر الشريف وانتخابات جرجا

وهو يواصل الأحاديث المتحسرة بلا دلالة ولا تحليل :

" وحدث منذ أيام أن قدَّمتُ مع جماعة من إخواني عريضةً لمناقشة الحكومة في حوادث الأزهر الأخيرة التي وقعت في ١٣ فبراير وفي انتخابات جرجا الأخيرة، وهي حوادث أقلُّ ما يقال فيها إنها تَمَسُّ حرية الجماعات والأفراد ، فضلًا عن حرية الانتخابات ، مساسًا خطيرًا. وقد قَصَرْنَا العريضة على الناحية العامة من هذه الحوادث من حيث مساسها بالحريات.

" وحسبنا أنها وقد خلت من الألفاظ التي يُعَدُّها رئيس المجلس «نابية» ، والألفاظ النابية في قاموس العهد الحاضر هي الألفاظ الصريحة، والصراحة هي العامية النابية ، حسبنا أن العريضة ستُنظَر أو في القليل تُعرَض، ولكن سعادة رئيس المجلس أبي علينا ذلك؛ لأنه رأى في العريضة اتهامًا للحكومة، وعبئًا حاولنا الاحتكام إلى المجلس؛ فإن رئيس المجلس في هذا العهد الديمقراطي هو المجلس، كما أن رئيس الحكومة هو الحكومة!

" ولقد ترتب على هذه الحوادث الخطيرة أن أُصيبَ عددٌ كبير من الجرحى بين طلاب المعاهد، واعتُقلَ عدد من الطلبة، بل والأساتذة، بل ومن أصحاب الفضيلة مشايخ المعاهد! ولكن أنى لنا أن يسأل ولو مجرد السؤال عما يَمَسُّ معاهد العلم وأساتذتها وطلابها، وأنى له أن يُناقش ولو مجرد

المناقشة تلك الفضائح الانتخابية المنقطعة النظير التي حدثت في جرجا تأييداً لمنهج الحكومة فيها، والتي ترتب عليها إرسال أكثر من ألف جندي بمدافعهم ودباباتهم وطياراتهم، وحرمان الناخبين من التذاكر، وضرب وجرح كل معارض لهذا الحكم الزاهر؟
" وبعْدَ لأَيِّ، فقد طَلَبَ مني رئيس المجلس تقديم استجاب في هذين الموضوعين، فقدمته ولكنه لم يُدرج حتى الآن، ولعله لن يدرج.

إسقاط عضوية أحمد قاسم جودة و جلال الحامصي بعد إقرار صحتها

يتحدث مكرم عبيد باشا بغضب شديد عن إسقاط عضوية الاستاذين احمد قاسم جودة و جلال الدين الحامصي الذين كانا يدينان له بالولاء في إتمام ترشحهما لمجلس النواب وفوزهما بعضويته قبل أن يبلغا السن القانونية :

" وكما أدّى طغيان الوزارة على نوابها وإذعان النواب لمشيئتها إلى إهدار الحقوق السالفة كلها على أيدي هؤلاء النواب أنفسهم، كذلك بلغت روح الاستهتار بمبادئ الدستور وأصول الحياة النيابية إلى حد إهدار قرارات البرلمان ذاتها فيما يتعلق بصحة نيابة أعضائه، خلافاً لكل ما يقرره فقهاء الدستور، وما تؤيده أعرق التقاليد الدستورية"

" فما هو إلا أن اختلفت الوزارة مع أحد النواب، وهو الأستاذ أحمد قاسم جودة، بسبب إصرارها على مهاجمة «مكرم عبيد» وأنصاره والطنع عليهم في جريدة «الوفد المصري» التي كان يدير تحريرها ويكتب فيها الأستاذ أحمد قاسم جودة، في حين رَفَضَ هو أن يقوم بذلك أو يشترك فيه، كما يدل على ذلك الخطاب الذي أرسله إلى وزير العدل، والذي أَتَشَرَّفُ بإرفاق صورة منه وممّا تلا من مراسلات في هذا الصدد، ما هو إلا أن دَبَّ هذا الخلاف حتى استدعى وزير المعارف في اليوم التالي أحد نواب الوزارة، وسَلَّمَ إليه ملف الأستاذ قاسم جودة بالجامعة المصرية ، وكان الوزير يعلم بكل ما فيه، كما تَعَلَّمَ به الوزارة ورئيس لجنة الطعون بمجلس النواب، عندما وافق المجلس على صحة نيابته ورَفَضَ الطعن المقدم في سنه ، وسرعان ما طَلَبَت الوزارة بلسان أحد نوابها أن يعاد النظر في الطعن المرفوض على أساس السبب المرفوض! وأصرَّ رئيس الوزراء على إهدار المبادئ الدستورية، والتقاليد الدستورية، والحقوق الدستورية التي تجعل لقرار البرلمان في مثل هذا الطعن قوة الحكم الذي لا يُنْقَضُ، فكل هذا لا يساوي شيئاً عند الوزارة ما دامت تصل من ورائه إلى التنكيل بالنائب الكاتب الذي رَفَضَ أن يجاري كُتَّاب الوزارة في التهجم الباطل على «مكرم عبيد» وقد كان للوزارة ما أرادت، وهَدَمَ البرلمان بأيدي أعضائه قيمة قراراته بشأن الطعون وتحقيق صحة النيابة، وأُخْرِجَ الأستاذ قاسم جودة بعد جلسة استغرقت سبع ساعات، ثم رأت الوزارة في عشر دقائق أخرى من الليلة نفسها أن تُصَبَّ جام غضبها على نائب شاب جريء تجرأ على أن يقف في صف مكرم عبيد وهو الأستاذ جلال الحامصي، فأصدر المجلس في غيبة النائب قراراً بإخراجه في عشر دقائق لا تزيد، بعد أن مضى على قرار المجلس نفسه بصحة نيابته بضعة شهور"

مكرم يخاطب الملك بدلا من أن يخاطب الشعب

اختار مكرم عبيد باشا الطريق المتوافق مع ما كان قد تورط فيه من غدره بوزارة الشعب ، وتوجه بخطابه الى الملك بدلا من الشعب، ومن المدهش أنه بدأ يطلب من الملك طلبات ديكتاتورية لم يصرح بمثلها إسماعيل صدقي باشا في عنفوان اوتوقراطية الملك فؤاد ، ولسنا بحاجة الى تحليل نص مكرم عبيد باشا فهو صريح بما فيه الكفاية في المطالبة بعودة الفرعون أو بعبادة الفرعون ، ومن المؤسف أن مكرم باشا كان بهذا النص واحدا ممن عزفوا المقدمات الموسيقية لما حدث بعد مارس ١٩٥٤ . ولنقرأ هذا النص المحبب:

" يا صاحب الجلالة ... فيم كل هذه العناية التي بدّلنا من صنوفها ما بذلنا؟ وفيم كل هذا العناء الذي احتملنا من ألوانه ما احتملنا؟ لتصوير حالة البلاد في ظلال الحكم الحاضر، وإزاحة الستار عن شتى سيئاته، وجنایاته؟ ولماذا توجّهنا إلى مقامكم السامي بهذه العريضة المستفيضة، مدعمة بالوقائع والبيانات والمستندات؟ وماذا نرجو وترجو معنا البلاد إزاء هذه الحال التي قُلبت فيها كل الموازين، واضطربت المقاييس، وتدهورت سمعة الحكم ونزاهته إلى أعماق الحضيض؟ هذه يا مولاي، أسئلة تدور بالخطر، بل تكاد تُفرض نفسها فرضاً في ختام هذه العريضة التي أتشرف عن نفسي وعن زملائي أعضاء الهيئة البرلمانية للكتلة الوفدية المستقلة، برفعها إلى مقامكم الكريم، وإني لأسارع بعد كريم إذنكم إلى الإجابة عنها في عبارات موجزة مركزة، أرجو أن تكون وافية شافية. وأبدأ يا مولاي فأتحدث عن شخصي فيما عسى أن يكون الدافع والوازع لي في كتابة هذه العريضة، ووقوف في فيها الموقف الذي وقفته، وتسجيل ما سجّلته.

مكرم يخاطب الرجل في الملك!

" وهنا يا مولاي أرجو من جلالتم ، وقد كان لي الشرف كل الشرف أن أتجه في هذه العريضة إلى مقام الملك ، أن تأذنوا لي بالتوجه في ختامها إلى الرجل في الملك فأبعث بكلمة من قلبي إلى كبير قلبك، يتزاحم فيها مع الولاء الصميم صميم حبك. فلقد تضمّنت هذه العريضة اتهامات خطيرة، حاولتُ فيها ، علّم الله ، أن أبرّر الحقائق ظاهرة سافرة، ولكن أكثر الناس لا يُدرّكون كم تكون الحقائق في بعض المناسبات والملابس قاسية جائرة، بل لعلها ، رغم صحتها وضرورتها ، أشد جوراً على الشاكي منها على المشكو، ولا سيما إذا كان المشكو قسيم العمر للشاكي، كلما أبعد عنه رآه يدنو، وكلما قسا العقل عليه أحس قلبه يحنو! ولئن شكا الرجل السياسي لجلالة مليكه مساوئ الحكم الحاضر ومبلغ ما تعانیه البلاد من مظالم وشرور فادحة فاجعة، فهو لا يسعه كإنسان أن يثير من أعماق نفسه كوامنها وأشجانها دون عبرة دامعة، ولعل الله في رحمته قد أودع الدمع ما أودعه من حرارة، لكي يغسل ما تُخلفه الكوارث في النفس من مرارة!

وصف مكرم للصراع النفسي الذي يفترض أنه يمر به

"كنت خلال هذه العريضة أصارع نفسي وأجاهد، حتى لكأنني شخصان في واحد، هذا ينعني وذاك يدفعني"

"انتهيت يا مولاي بعد صراع عنيف مع نفسي إلى النتيجة المحتومة التي لم يكن لي مناصاً منها، أو محيصاً عنها، فأثرتُ مصلحةَ الوطن على كل مصلحة، ومحبةَ الوطن الباقية على كل محبة ماضية ، حتى ولو تخلفتُ عنها آثار باقية ، مؤمناً بأن السكوت ، مجرد السكوت عن مصلحة الوطن ، إنما هو الخيانة كل الخيانة، لا تُقَارَن بها ولن تبلغ إليها أية تضحية بمصلحة صديق ولو كان أميناً للود، فكيف به وقد أهدَرَ حتى تلك الأمانة

يتصور نفسه مدعوا لتقديم المقترحات للملك

وانظر إلى هذه العبودية المطلقة التي يبديها مكرم باشا بكل غروره واعتداده تجاه الملك :
" رأينا ، والرأي الأعلى لِعَلِيٍّ حَكْمِكُمْ ، هو العمل على استئصال السيئات إلى جانب استبدالها بالحسنات. ولعل المظهر العملي لتلك القاعدة يكون في المقترحات التالية نرفعها إلى مقامكم السامي، عسى أن تحظى بسامي نظركم، فتكون رهناً لسامي تقديركم، وهي تتلخص فيما يلي:
أولاً: التخلص من حكم الوزارة الحالية، بأسرع وأنجع الوسائل، حرصاً على مبادئ الدستور، والعدل والنزاهة.

ثانياً: إلغاء مختلف التصرفات، سواء في الأداة الحكومية أو في شئون التموين وغيرها من أبواب الإغداق على الأقارب والمحسوبين. وفيما يختص بالاستثناءات والمحسوبيات بين الموظفين نلتمس أن تُلغى جميعها إلغاءً تاماً، بحيث يعود الموظف المستثنى إلى الحالة التي كان عليها عند تأليف الوزارة، فَتُخَصَم من مُرْتَبِهِ على توالي السنين المبالغ التي قبضها من طريق الاحتساب علاوة على مرتبه الأصلي، وليس في ذلك تعارض مع نظرية الحق المكتسب، فإن هذه النظرية تقتضي أن يكون هناك «حق» وأن يكون مكتسباً، في حين أن هذه الاستثناءات الجائرة هي انتهاك لكل حق، واغتصاب لا اكتساب، وَرَجِمَ اللهُ سَعْدًا إِذْ قَالَ: «إِنْ مَا تَسْمُونَهُ الْحَقَّ الْمَكْتَسَبَ، إِنَّهُ هُوَ إِلَّا الْحَقَّ الْمَغْتَسَبَ.» وليس إلغاء الاستثناءات إجراءً انتقامياً، بل نظامياً، فما من سبيل لضمان نظامنا الحكومي والإداري إلا باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة، اللازمة، وإلا فَقَدْ قُضِينَا عَلَى أَدَاتِنَا الحكومية قضاءً لا مفرَّ منه.

ثالثاً: اتخاذ الإجراءات العاجلة لتحقيقٍ واسع النطاق، على أيدي هيئات ذات صيغة قضائية، تنظر في التُّهَم التي وُجِّهَتْ أو تُوجَّه إلى المسؤولين عن كل تصرفات مخالفة للعدالة والنزاهة، على أن ينزل بأولئك المسؤولين والمستغلين ما يستحقونه من قصاص عادل عاجل، إن لم يكن بالطرق المادية فبالعقوبات الأدبية أو السياسية، ليكون مصيرهم عبرة وتذكرة، وليتطهر المجتمع المصري سياسياً وأدبياً مما أصابه أو ألمَّ به من وصمة تلو الوصمة.

" والحق يا مولاي أن الأحكام العرفية ، بشكلها الحالي على الأقل ، لم تُعدْ تتفق مع الحالة التي صارت إليها الحرب بحمد الله، فقد أكدَّ رئيس الحكومة البريطانية ورجالها المسؤولون من سياسيين وعسكريين أن خطر الغزو قد زال عن مصر من ناحيتها، فلماذا إذن تبقى الأحكام العرفية ناشرةً ظلَّها القاتم الجاثم علينا، وعلى حريتنا الناشئة، التي تحتاج أحوج ما تحتاج، إلى جو

حُرَّ تعيش وتنمو فيه، فإذا لم يُنح لها النماء كُتِبَ لها الفناء. لماذا يا مولاي ثم لماذا؟ في حين أن حليفتنا ومستعمراتها والبلاد المحاربة إلى جانبها تستمتع جميعًا بأقصى الحرية، فلا حُكْمَ عُرْفِيَّ ولا شِبْهَ عرْفِيَّ عندها، وفي حين أننا على أتم استعداد لاتخاذ جميع الإجراءات التشريعية والإدارية دون الأحكام العرفية لصيانة مصالح حليفتنا والوفاء بالتزاماتنا نحوها. تلك يا مولاي بعض أماني شعبيك نتشرف برفعها إلى ملاذكم الأسمى باسم الكتلة الوفدية، عسى أن تحظى بكريم عطفكم فتتظروا فيها، وفي أمثالها مما ترونه لمصلحة شعبيكم، بما أوتيتم من الحكمة وفصل الخطاب.

التجاوز غير المقبول في وصف النحاس باشا

" وما كان لي يا مولاي أن أتحدث عن إخواني أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة بشيء إلا أنهم مصريون يدينون بالولاء لمليكهم والوفاء لوطنهم، ورجال تعترز الرجولة بهم، وحسبهم أنهم علّموا النحاس ومن إليه معنى الإباء وحكمة الجهاد، غير عابئين بما يلاحقهم به ذلك الرجل الحقود الجحود من صنوف الأذى والاضطهاد.

" فإذا كانوا يا مولاي قد تضامنوا معي فشرّفوني برّفَع هذه العريضة باسمهم إلى مقامكم الأسمى، فهم مثلي، وأكثر مني، لا تدفعهم أية منفعة شخصية أو مادية، بل على العكس، فهم يعلمون أن النفع كل النفع في هذه الأيام لا يكون بمنأوى الحكام، ولا سيما إذا كانوا كالنحاس باشا من الطغاة العظام!

يهرع إلى ملاذ العرش الملكي

" ها نحن أولاء ، وقد تبيّنًا خطورة الحال، وسوء المآل ، نهرع إلى ملاذ العرش باسم هذا الشعب الأمين، راجين داعين أن يأخذ الله بيدك لتأخذ بيده، وأن يحفظك له دُخْرًا ليومه ولغد، فترفع عنه ما يلقي من شقاء وعناء"

الوصول لنهاية الخط

هكذا وصل الاندفاع بقلم مكرم عبيد إلى أن يهدد فيقول أنه يترك النحاس باشا ، بعد أن اختار لنفسه أو اختار له غيره طريق الثروة والسطوة ، وذلك بعد أن وصل في بعض الفقرات الى عبارات متجاوزة لكل الخطوط من قبيل قوله على سبيل المثال تحت عنوان "أكاذيب":

" يحزنني يا مولاي أن أشير إلى هذه الأكاذيب لصدورها من رجل مسئول عرّفَتْ فيه صدق الرواية، ولولا أنها أكاذيب متعددة وصارخة لشككت أنا نفسي في صدورها منه أو عنه!" بل إن مكرم باشا اضطر نفسه في وسط حديثه إلى أن يخاطب الملك الذي لم يرد عليه بالطبع و يقول في مخاطبته : يا مولاي، إذا كان قد جنى على الحياة النيابية القائمة في مصر رجل واحد فهذا الرجل هو مصطفى النحاس باشا، وإذا كانت الجناية من عمل رجلين اثنين، فالثاني بلا مراء هو عبد السلام فهمي جمعة باشا، الرئيس الحاضر لمجلس النواب الحاضر.

اعتقاله

لما بلغت استقرايات مكرم عبيد باشا لحالة الأمن حدا متقدما يقصد به إثبات الذات وقدرته على مخالفة كل القواعد المعمول بها في أوقات الحروب اضطر مصطفى النحاس باشا، باعتباره الحاكم العسكري رئيس الوزراء أن يصدر أمراً عسكرياً باعتقال مكرم عبيد باشا. وبالفعل تم اعتقاله بمقتضى قانون الطوارئ بقي معتقلاً طيلة خمسة أشهر..

اشتراكه في وزارة أحمد ماهر

يكفي لتصوير حجم مكانة الجديدة ومحاولاته من أجلها أن نشير إلي أنه عندما أصبح وزيراً في الوزارة التي شكلها أحمد ماهر خلفاً لوزارة النحاس في أكتوبر ١٩٤٤ تمسك (بعون من القصر الملكي) بأن يكون لحزبه أربعة مقاعد شأن الحزبين الكبيرين الأحرار والسعديين. ونحن نعرف أن العجب قد انتاب مَنْ حضروا المشاورات (وَمَنْ كانوا قريبين من جوها في ذلك الوقت) من هذا العدد الذي طلبه مكرم وبخاصة أنه لم يكن هناك ضمن الذين تبعوه في انشقاقه علي الوفد من يكمل بهم حصته هذه في الوزارة، ولكن مكرم صمم وتصلب وكان لا بد لطلبه أن يجاب لأنه كان أول ثمن يقبضه من القصر بعد الدور المجهد الذي أداه في محاولة إيداء صورة الوفد والنحاس . ولم تلبث الانتخابات البرلمانية أن أجريت فإذا بمكرم وحزبه (مع كل التسهيلات) لا يحصل علي أية نسبة من الأصوات أو المقاعد تتوازي مع دعاواه وطننته البرلمانية وذلك علي الرغم من أن الوفد لم يشارك بمرشحيه في هذه الانتخابات. وهكذا كان لا بد لحصة مكرم في وزارة ماهر الثانية أن تنقل بعد ما أسفرت عنه الانتخابات (بالرغم من تزويرها) من تصوير حجمه الضئيل في الشارع السياسي.

إعلان التملل

وكان من الطبيعي أن يظهر ضيق مكرم عبيد من الوضع الجديد الذي لم يرض ظموحه ولا توقعاته الشخصية، ولهذا فإننا نري في الروايات ما يدلنا علي أنه عندما كان يلتقي برئيس الوزراء أو يحضر معه الاجتماعات واللقاءات كان يحاول أن يظهر أنه الرجل الثاني في الوزارة علي نحو ما كان يتفضل به عليه النحاس باشا ، ومن الطريف أن هذا لم يكن ممكناً، وذلك أن النقراشي باشا كان أقرب إلي أحمد ماهر باشا بالطبع وبالصدفة وبالزمالة وبحكم كونه نائبه في الحزب السعدي. هكذا أصبح مكرم يجد نفسه في وضع معنوي أو مذهري أقل مما كان يتمتع به في الوزارات الوفدية، ويروي أنه ذهب يشكو لأحمد حسنين باشا من هذا الوضع المؤلم محتجاً بأنه في الماضي كان أهم من الرجلين حين كانوا في الوفد، وبلغ به الألم أن يصور الأمور من وجهة نظر بيروقراطية كصغار الموظفين، فقال لرئيس الديوان إنهما - أي ماهر والنقراشي - كانا يستأذنان في الدخول عليه... وما كان من أحمد حسنين إلا أن أجابه بأن ذلك كان تبعاً لنظام الوفد، أما الآن فإن ثلاثتهم خارج الوفد، وليس لخارج الوفد أن يأخذ بما كان داخل الوفد من نظام و أقدميات.

ما بعد اغتيال ماهر

وبعد تشكيل أحمد ماهر لوزارته الثانية بشهر واحد حدثت مفاجأة جديدة كانت نتائجها ضد مكرم عبيد أيضا.. فقد اغتيل أحمد ماهر، وخلفه النقراشي في رئاسة الوزارة، وهكذا وجد مكرم عبيد نفسه فجأة، كما ذكرنا، مرؤوسا للنقراشي (الذي كان أحدث منه في تولي المنصب الوزاري) ولم يكن ظرف اغتيال أحمد ماهر وما خلفه من أثر نفسي قاس ليسمح لمكرم بالاعتراض، ومع هذا فإنه تململ، وظل تمللمه يتصاعد في القول والفعل، ولكن أحدا لم يعر هذا التمللم أية أهمية. ولم تمض شهور حتى حدث حادث جديد كان له أثر سيء أيضا علي مكرم، وذلك أن أحمد حسنين أصيب في حادث سيارة، وتوفي في فبراير ١٩٤٦، وهكذا فقد مكرم عبيد وجود الرجل الذي كان قد تعاقد معه علي هدم النحاس من أجل القصر، وحدث شيء شبيه بما يعرف في القانون بضياح الثمن، بسبب وفاة الطرف الآخر أو بعدم القدرة علي الوفاء بالحساب، لأن صرف الرصيد كان مرتبطا بوجود صاحب سلطة التوقيع علي الحساب علي قيد الحياة وقد مات صاحب الحساب دون أن يترك توكيلا لأحد غيره بالتصرف في الوفاء بالدين!!

وفاة حسنين باشا و خروج مكرم النهائي من الحكم

سرعان ما فقد مكرم عبيد القوة التي كانت تمكنه من أن يتعسف مع رؤساء الوزارة، وهكذا شكلت وزارة جديدة في فبراير ١٩٤٦ برئاسة إسماعيل صدقي من دون أن يدخلها مكرم عبيد علي الرغم من حاجة هذه الوزارة إلي سند حزبي وبرلماني، ومن الطريف أن هذه الوزارة تشكلت من الدستوريين والمستقلين فقط!! وقد قيل يومها في أوساط السياسيين إن صدقي لم يشأ أن يزج نفسه بضوضاء مكرم، ولا بحذلقه حافظ رمضان، علي حين بذل عليه السعديون بالمشاركة، وإن كانوا قد عادوا لتدعيمه بعد شهور.

وهكذا فإنه منذ نهاية عهد وزارة النقراشي الأولي (فبراير ١٩٤٦) ووفاته أحمد حسنين في الشهر نفسه انتهى عهد مكرم عبيد بالمناصب الوزارية وبالحضور كشخصية كبيرة في مجتمع الحكومة والسياسة، وأصبح يركز كل همومه في استثمار ما تصور أنه الأصداء الباقية عن انفجار هجومه الدائب والدائم، ولا نقول في الهجوم نفسه، لأنه كان قد استنفد بالكتاب الأسود كل قدراته علي الهجوم علي النحاس من دون أن يبقى له شيء ومن دون أن ينجح في تحقيق أي شيء.

وبعد شهور لم يكن مكرم في وضع يسمح له بالعودة إلي دخول وزارة النقراشي الثانية في ديسمبر ١٩٤٦، ومن باب أولي لم يكن مكرم ليستطيع العمل تحت رئاسة إبراهيم عبدالهادي الذي خلف النقراشي، وهكذا قدر لمكرم أن يشهد خروج أحمد ماهر والنقراشي من الوفد ثم من الحياة دون أن يضيف له هذا الخروج شيئا إلا نفوذا كاذبا بأنه هو الذي أخرجهما من الوفد في ١٩٣٧، مع أنه كان سكرتيرا للوفد قبل خروجهما وبعد خروجها، ثم شاء القدر أن يعمل مكرم نفسه تحت رئاسة الرجلين في المنصب الوزاري الذي عمل فيه تحت رئاسة النحاس باشا وليس أكثر، ثم

شاء القدر أن يشهد مكرم اغتيال الرجلين وهما في رئاسة الوزارة دون أن تتاح له الفرصة ليستفيد من هذا الغياب أو للحلول محل أيهما في هذا الموقع أو في موقع أكثر أهمية من موقعه السابق.

علاقته بالإمام الشهيد حسن البنا

حرص مكرم عبيد باشا على تكوين علاقة ودية مع جماعة الإخوان المسلمين ، وكان الإمام الشهيد حسن البنا يحظى بمكانة خاصة لديه ، ومن الجدير بالذكر أن مكرم عبيد كان هو السياسي الوحيد الذي شيع جنازة الشيخ حسن البنا بجانب والده بعد أن منع البوليس السياسي في ذلك الوقت تشييع الجنازة.

رأيه في الإمام الشهيد حسن البنا

بعد ثلاث سنوات من رحيل الإمام الشهيد حسن البنا كتب مكرم عبيد باشا في مجلة الدعوة مقالاً متميزاً عن الإمام الشهيد :

" فإذا كنتم أيها الإخوان المسلمون، قد فقدتم الحاكم الأكبر، الخالد الذكر، فحسبكم أن تذكروا أن هذا الرجل الذي أسلم وجهه لله حنيئاً، قد أسلم روحه للوطن عفيفاً، حسبكم أن تذكروه حياً في مجده، كلما ذكرتموه ميتاً في لحدّه. "

وقال مكرم عبيد أيضاً عن الإمام الشهيد حسن البنا:

"وكان لي الحظ أن يزورني فضيلة الشيخ حسن البنا ، رحمه الله، في منزلي ودار حديث طويل تبادلنا فيه المشاعر الشخصية والوطنية، وكنت أراه في حديثه أبعد ما يكون عن الشكليات، مما جعلني أعتقد أنه رجل قل مثيله بيننا في التعمق تفكيراً والتنزّه ضميراً. ولقد زرته ، رحمه الله، إثر موته في منزله، فكانت زيارة لن أنسى -ما حبيبت- أثرها الفاجع والدامع، ولقد هالني أن أجد قوة من البوليس تحاصر الشارع الذي به منزل الفقيد، ولولا أن ضابط البوليس عرفني فسمح لي بالمرور لما تيسر لي أن أؤدى واجب العزاء.

مشاركته في عريضة المعارضة

وينبغي أن نشير إلى إيجابية مهمة في مرحلة مكرم عبيد باشا الأخيرة، ذلك أنه أسهم في توقيع العريضة الشهيرة في نهاية عهد الملك فاروق، ومهما يكن من أمر هذه العريضة فإن توقيعها يمثل نقطة بيضاء في تاريخه.

عودته إلى الأحقاد في محاكمات الثورة

لكن مكرم عبيد باشا للأسف الشديد عاد مرة أخرى إلى الأحقاد فقد كان من المنخدعين في محاكمات الثورة وقد ظننا فرصة للإدلاء بما في جوفه من مرارة شديدة تجاه رموز الوفد.

رمزية اسمه

ظل اسم مكرم عبيد علي الدوام بمثابة وقود للحديث عن معنى الوحدة الوطنية، وهو حديث طبيعي صادق. كذلك ظل مكرم بمثابة نموذج يلجأ إليه عند الحديث عن دور المثقف والسلطة، ومع أن مكرم لم يكن المثقف الوحيد في جيله، وإنما كان واحداً بين كثيرين من المثقفين، فإنه كان

يتمتع بجاذبية السجع والخطابة والحرص علي نحت الأقوال المأثورة، ونحن نري ذاكرة كثير من كبار صحفيينا وكتابنا وهي تحتفظ له بذكري ما كان يلقيه من أقوال منمقة كانت كفيلة بفتنة الشباب في ذلك الحين.

الاحتفال بمئويته

أصدرت الدكتورة مني مكرم عبيد كتابا نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب في ١٩٨٩ بمناسبة الذكرى المئوية لمكرم (١٨٨٩ - ١٩٨٩)، وقد ضم هذا الكتاب كثيراً من أقوال مكرم علي النحو الذي صدر أيضاً في الأربعينيات في كتاب «المكرميات» الذي ألفه واحد من أشد الصحفيين والشبان غراما بمكرم عبيد وهو الأستاذ أحمد قاسم جودة. وكانت مني مكرم عبيد في ذلك الوقت لاتزال عضوة في حزب الوفد، وهكذا استجاب لها إبراهيم فرج السكرتير العام للحزب وكتب مقدمة لهذا الكتاب لكنه كان حريصاً علي أن يشير في هذه المقدمة بكل وضوح إلي خسارة مكرم الكبيرة بسبب خروجه علي النحاس باشا، وهنا يجدر بنا أن نذكر أن إبراهيم فرج كان بمثابة ابن للنحاس علي نحو ما كان مكرم يلقب بابن سعد !!

ومن الطريف أن المقدمة التي كتبها إبراهيم فرج لم تكن تزيد علي صفحتين، بيد أن خطأ مقصودا أو غير مقصود كرر صفحة كاملة منها كي تخرج في الحجم اللائق بها في مقدمة الكتاب علي هيئة ثلاث صفحات تتلوها صفحة بيضاء قبل الانتقال إلي الكلمة التالية، وكانت للأستاذ أحمد بهاء الدين!

الوصف الجميل الذي قدمه إبراهيم فرج

ومن المهم أن ننقل للقارئ فقرة إبراهيم فرج الجميلة والفائقة في مجاملتها في تقييم مكرم: "لم يكن مكرم عبيد ملكاً لنفسه أو لأسرته، كان ملكاً لأمته، ولذلك فكل الذين انشقوا علي الوفد دون استثناء نبذتهم الأمة وأخرجتهم من حظيرتها إلا شخصاً واحداً هو مكرم عبيد، فقد ظل رغم خروجه من الوفد قابلاً في وجدان الأمة التي استشعرت الأسي العميق علي ما حدث بينه وبين صديق عمره وقرين منفاه."

"لقد تساءل كثير من المؤرخين وظلوا يتساءلون: كيف حدث هذا؟ كيف فات علي عبقرية مكرم عبيد وذكائه السياسي وعقله الفذ المستنير أن يتنبه إلي أحابيل الشياطين والداساسين، لكن القدر شاء أن يحدث ما حدث وأن يبقي الأصل قائماً في قلب مكرم وقلب النحاس، وعبر مكرم عنه عندما كان يشارك في تشييع جثمان صبري أبو علم في عبارته البليغة: كل شيء يحدث ويفني إلا حب النحاس لمكرم، وحب مكرم للنحاس، وصدق مكرم وكذب الداساسون المنافقون."

انبهار الأستاذ خالد محمد خالد بمكرم

أما الأستاذ خالد محمد خالد فقد قدم أكثر العبارات مجاملة في وصف رؤيته المحبة لعبقرية مكرم وهي كما نرى رؤية شابة استبقتها ذاكرة صاحبها البليغ من دون مراجعة و لا تقييم :

"أما عبقريته فكانت أفاقها كثيرة، وعطاياها غزيرة، وإلهاماتها دقاقة ومثيرة، بيد أنني أجمع ذلك كله في أنها كانت - بعد عبقرية سعد زغلول - لسان العصر وكلمته، وتعبيره وفكرته، وانتقاده وحماسه ، وبعبارة واحدة كان الموصل الجيد بين عبقرية العصر، وروح التاريخ، ومسيرة الحرية، وإرادة الشعب!! ورجل تستوطنه كل هاتيك العنائب، من الحق أن يكون عظيما!!!"

"وإنه لمن ذكاء الصدف ومحاسنها أن أدعي من السيدة مني مكرم عبيد لكتابة هذه المقدمة المتواضعة، في الوقت نفسه الذي تنشر فيه مذكراتي التي تنتظم بين وقائعها ومشاهدها قصتي مع مكرم بيد حاكية آثار عبقريته في تكويني كخطيب وكاتب، وفي تنمية وتعلية وشفافية إحساسي بجمال الكلمة وموسيقاها، وروعة الإلقاء، وسحر الأداء، مما يجعلني أقول بحق واعتزاز: إن مكرم عبيد كان في هذا المجال، وبهذه المثابة، أحد أساتذتي الكبار الذين تعلمت منهم وانتفعت بهم!! كان العصر الذي تآلق فيه مكرم وتآلق، عصر التمكين لأهداف ثورة ١٩١٩ في ضمير الأمة وسلوكها وعصر تحقيقها، وتوثيقها ، وكان عصر البلاغة والبيان، ومن ثم كانت الكلمة الأنيقة، الحافزة والموعزة ، المسكرة والمبهرة، أحد أسلحته وأقواها ، وأعتاها وأبقاها!! وكان مكرم عهدئذ أمير البيان، وفنان الكلمة، منطوقة، ومسطورة، منذرة، وبشيرة، وديعة، ومثيرة!! من أجل ذلك كان دوره في إذكاء الوطنية تميزا وفريدا ، كذلك كان العصر عصر السياسة، فقد انتهت الثورة المسلحة ببعض تنازلات تقدمت بها بريطانيا، مهينة المناخ لوسائل أخري تعتمد علي الحوار والتفاوض، أي علي الدبلوماسية والسياسة ، وكان مكرم بشهادة خصومه «ابن بجدتها»، وداهية دواهيها".!

وفاته

توفي مكرم عبيد باشا في ٥ يونيو ١٩٦١ ونعاه مصطفى النحاس باشا ببرقية ، فقد كان وقتها ممنوعا من مغادرة منزله ، وعلى نحو ما شارك مكرم باشا في تشييع الإمام الشهيد حسن البنا فقد شارك الرئيس أنور السادات رئيس مجلس الأمة في ذلك الوقت في جنازته، وألقي كلمة في تأبينه في الكنيسة المرقسية (الرئيسية) وكانت لاتزال قائمة في مقرها القديم بالأزبكية .

المحتويات

٥	هذا الكتاب
١١	الباب الأول
١١	أحمد ماهر باشا
١١	ونهاية الحماسة في مصر
١١	نشأته وتكوينه
١٢	اتهامه للمرة الأولى
١٢	عضوية البرلمان ورئاسته
١٢	توليه المبكر للوزارة
١٣	اتهامه للمرة الثانية
١٣	فضل سعد زغلول في التربية السياسية
١٣	كان في البرازيل عند وفاة سعد زغلول
١٤	مقارنته بالنحاس باشا
١٤	نظرية التيار المتدفق و الشلال الهادر
١٥	إشرافه على صحافة الوفد
١٥	معاهدة ١٩٣٦
١٥	فضله في إلغاء الامتيازات الأجنبية ١٩٣٧
١٦	ثورة الطلبة ١٩٣٥ التي أرخ لها الدكتور الرئيس
١٦	قيمة معاهدة ١٩٣٦ و ١٩٣٧
١٧	بدأ يختلف مع خطاب زملائه الوفديين
١٧	بدايات الانشقاق
١٨	قصة الجلسة التاريخية
١٨	سمح لنفسه أن يعطي دورا للقصر
١٩	ضعف إيمانه بالحياة الحزبية
١٩	كوكب الشرق تنتقد مجافاته للالتزام الحزبي
١٩	رأي د. عبد العظيم رمضان في قضية خزان سد أسوان
٢٠	تولي محمد محمود باشا عقب إقالة وزارة الوفد
٢٠	على ماهر يخلف محمد محمود
٢١	رواية د. هيكل عن سبب استبعاده من خلافة محمد محمود
٢١	اندفاعه الحماسي لدخول الحرب العالمية
٢١	رأينا في دخول مصر الحرب العالمية
٢٢	د. عبد العظيم رمضان يثبت الدافع الشخصي في تحمس ماهر للحرب
٢٢	الظروف خلقت فرصة لحسن صبري على حسابه
٢٣	استقالة السعديين من وزارة حسن صبري
٢٣	ضباع أمله في خلافة سري باشا
٢٤	تبخّر الأمل يوم ٤ فبراير
٢٤	الترقب
٢٥	الفرصة تأتي أخيرا
٢٥	تشكيل وزارته الأولى
٢٥	حملته على الوفد

٢٦	تقريبه للشعب
٢٦	انتخابات ١٩٤٥
٢٦	إعادة تعيين الشيوخ
٢٦	علاقته بالمناصب الوزارية
٢٧	تأخر وصوله لرئاسة الوزارة
٢٧	نماذج لفكره الديني
٢٧	لا حياة إلا بالجهاد الدائم
٢٧	حق الانسان في مكافحة الطغيان
٢٨	فضائل الإسلام هذبت رجاله
٢٨	توجهاته الاقتصادية والاجتماعية
٢٩	إثقاله الطبقة الوسطى بالضرائب
٢٩	الثناء على موقف سابا حبشي و موقفه
٣٠	شجاعته
٣٠	اشتراكه في مناورات صغيرة
٣٠	علاقته بشقيقه على ماهر باشا ومقارنته به
٣١	عفة اللسان
٣١	فضل مصطفى أمين وأخبار اليوم على صورته
٣٢	مقارنته بمكرم عبید رفعت من قيمته
٣٢	تصوير توفيق الحكيم له في كتابه «شجرة الحكم»
٣٢	اغتياله
٣٣	روايتان مهمتان الدكتور محمود عساف عن مقتل أحمد ماهر
٣٥	قصة نية الجهاز الخاص التي لم تتبلور في فعل
٣٦	إعدام قاتله
٣٦	اتهام ماهر والنقراشي في قضية الاغتيالات الكبرى
٣٧	مسار قضية الاغتيالات السياسية
٣٨	مرافعة النيابة العامة : مصطفى حنفي رئيس نيابة الاستئناف
٣٩	رئيس النيابة يعبر عما يسميه رأيه الوطني
٤٠	مرافعة النحاس باشا عن أحمد ماهر و النقراشي
٤٠	اضطهاد ماهر والنقراشي في السجن الانفرادي ثمانية أشهر
٤١	لماذا لجأ النائب العمومي إلى التمييز ؟
٤١	شمول العفو الجرائم التي لم يظهر فيها متهمون
٤٢	فرحنا بإخراجنا من ظلمات التحقيق السري إلى نور القضاء العلي
٤٢	طعن النحاس باشا في شهادة شفيق منصور
٤٣	تنبيه النحاس إلى أن المحكوم عليه في جنابة يحرم من الشهادة
٤٣	الحكومة نفسها أعدمته قبل تقديم المتهمين إلى المحاكمة ولم تستبقه
٤٣	طعن النحاس باشا في شهادة نجيب الهلباوي
٤٣	النحاس يرى أن شهادة على حنفي إلغاء لوظيفة القضاء
٤٤	طعن النحاس باشا في شهادة توحيد طاهر و تحويلها لعكسها
٤٤	طعن النحاس باشا في شهادة يعقوب صبري
٤٥	دلالة استدعاء الوزير يحيى إبراهيم باشا لعبد الحلیم البيلي
٤٥	ضغوط رسل باشا
٤٥	النحاس باشا يثبت ضغوط السلطات من أجل صناعة الاتهام
٤٦	مناقشة النحاس باشا لتقارير شفيق منصور

٤٧	اضطراب أعصاب شفيق منصور
٤٧	نجاح التأثير على شفيق منصور
٤٨	النحاس يفصل القول في دور وزير الداخلية صدقي باشا
٤٩	النحاس يوظف شهادة سليم زكي في اثبات تورط وزير الداخلية
٥٠	علاقة محمود إسماعيل و نشأت باشا
٥٠	النحاس يعتمد على شهادة المحامين في اثبات ضغوط وزير الداخلية
٥١	النحاس باشا يفسر ما تم في مقابلة شفيق منصور بالمحامين
٥١	النحاس يكشف سر قبول الهلباوي الدفاع عن شفيق منصور بعد امتناع
٥١	النحاس باشا يستشهد بما رواه احمد رشدي المحامي
٥٢	النحاس باشا يبلور نوايا المؤثرات الفاضحة
٥٢	بل قولوا : لماذا يتهمون ماهر والنقراشي
٥٢	استبقاء ماهر والنقراشي في السجن إلى أن تُصنع أدلة
٥٣	النحاس باشا يستغل ذكاءه في اثبات تورط النيابة
٥٣	شفيق منصور كان يكتب ما يملأ عليه
٥٤	النحاس يجيد وصف حالة شفيق منصور بعد اكتشافه أنه خدع
٥٤	إسماعيل صدقي نفسه ذكر أن شفيق منصور كان كثير التردد في أقواله
٥٤	الحكومة أعدمته
٥٥	ما يترتب على الكذب
٥٥	إخلال النائب العام بحقوق الدفاع
٥٦	العوامل التي استعملت للتأثير على شفيق منصور
٥٦	الوعد الذي تلقاه شفيق منصور بالتخفيف عنه
٥٦	ما كان يشغل شفيق منصور إلا فداء حياته
٥٧	تفنيذ النحاس باشا للوقائع الواردة في أقوال شفيق منصور عن ماهر والنقراشي
٥٧	الواقعة الأولى : دعوى اشتراك ماهر والنقراشي في الجمعية السرية
٥٨	النحاس يثبت تكذيب الأربعة لشفيق منصور
٥٩	القاضي يستجيب للنحاس باشا في تصحيح واقعة بعد تحقيقها في الجلسة
٦٠	النحاس باشا يفسر نفسية شفيق منصور
٦٠	النحاس ينقض دعوى وجود أحمد ماهر في مقتل مصطفى حمدي
٦١	النحاس باشا ينقض اتهام عبد الرحمن الرافعي و سليمان حافظ
٦٢	النحاس ينقض اكتتاب ماهر والنقراشي لعائلة مصطفى حمدي
٦٤	النحاس يشير إلى إضراب يوسف طاهر
٦٤	الشيشيني بأخلاقه لم يقبل أن يكون شاهد ملك
٦٤	النحاس باشا ينقض اتهام ماهر والنقراشي بحوادث الاغتيال
٦٥	النحاس يقول للقاضي : أظن أنه ليس من المصلحة أن أفصل أكثر من ذلك
٦٦	النحاس يجاهر باكتشافه صناعة التقرير قبل أن يبيضه شفيق
٦٦	النحاس يواجه النيابة : التقارير تطبخ بمعرفتكم جميعا
٦٦	النحاس يتهم النيابة العمومية في مجلس القضاء
٦٨	الحادثة الأولى: حادثة يوسف باشا وهبة
٦٩	الحادثة الثانية: حادثة إسماعيل سري باشا
٦٩	الحادثة الثالثة : حادثة شفيق باشا
٧٠	الحادثة الرابعة: حادثة حسين باشا درويش
٧١	النحاس يشكو النيابة
٧١	الحادثة الخامسة: حادثة محمد توفيق نسيم باشا

٧٢.....	الحادثة السادسة: دعوى الاشتراك في التآمر على اغتيال ثروت باشا
٧٢.....	شفيق منصور ينقل أقوالا كتبت له : لا يقول (أنا) وإنما يقول (شفيق)
٧٣.....	النحاس يؤكد أن الاقوال مملاة على شفيق منصور
٧٣.....	النحاس يثبت أنه هو نفسه كان في سيشل
٧٤.....	الحادثة السابعة: حادثة المستر براون بوزارة المعارف
٧٤.....	مرقص باشا حنا يوجه حديثه إلى النحاس باشا
٧٥.....	و النحاس باشا يرد :
٧٥.....	الحادثة الثامنة: حادثة البكباشي كيف
٧٦.....	الحادثة التاسعة: حادثة المستر بيجوت
٧٦.....	الحادثة العاشرة: حادثة المستر براون بالجيزة
٧٧.....	الحادثة الحادية عشرة: حادثة حسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك زهدي
٧٨.....	النحاس باشا يقدم للقاضي الجريدة التي تثبت اعتقال النقراشي
٧٨.....	النحاس يخاطب الاحرار الدستوريين في المحكمة
٧٩.....	النحاس باشا يقول إن ما قاله سيد بك مصطفى غير صحيح
٧٩.....	التقرير لم يكن مكتملا ولذا لم تنقل منه النيابة
٧٩.....	حديث النحاس الذي عن معمل التليفقات
٨٠.....	حديث النحاس الحاسم عن ثبوت التليفق
٨٠.....	حديث النحاس عن اضطرار النيابة لقفل التقرير
٨٠.....	النحاس باشا يختتم مرافعته باتهام النيابة
٨١.....	قصيدة الأستاذ العقاد في تأبين أحمد ماهر باشا
٨١.....	وصف قسماط أحمد ماهر و جوارحه
٨١.....	أساه مما فعله التجني الظالم المسيء بحياة الرجل العظيم
٨١.....	حيرة الصمت بين الأسى والتمني
٨٢.....	الشاعر يتمثل عظمة الفقيد
٨٢.....	حديث العقاد عن مواهب ماهر باشا المتعددة
٨٢.....	رثاء الأستاذ احمد حسن الزيات لأحمد ماهر باشا
٨٣.....	مقارنته بسعد زغلول في الزعامة الشعبية
٨٣.....	ظهور زعامته
٨٣.....	جمع الكفاية والخلق
٨٤.....	نزاهته البرلمانية
٨٤.....	زعامته للمعارضة
٨٤.....	رئاسته للوزارة
٨٤.....	الثروة التي خسرتها مصر بفقده
٨٥.....	ثناء الزيات على الأسرة الماهرية
٨٥.....	تكريمه
٨٥.....	ذريته
٨٦.....	الباب الثاني
٨٦.....	محمود فهمي النقراشي باشا
٨٦.....	امتلك مقومات النجاح ولم يبلغ ذروته
٨٦.....	أهميته ومكانته
٨٦.....	تجربته الاستكشافية في مجلس الأمن وأمريكا
٨٧.....	الثنائي التاريخي ماهر والنقراشي
٨٨.....	نشأته وأنداده

- ٨٨..... هو المعلم الوحيد بين السياسيين
- ٨٩..... امتلاكه المبكر لمقومات النجاح
- ٨٩..... خطر الاستقامة و الغرور
- ٨٩..... علاقته بالأبطال الميدانيين في ثورة ١٩١٩
- ٩٠..... عضويته في التضامن الاخوي
- ٩٠..... نزعته الإسلامية التي ظهرت مبكراً
- ٩٠..... مذكرات الشيخ سيد علي محمد عن محاولة قتل محمد سعيد باشا
- ٩١..... هدى اباطة تشيد بمحمد سعيد باشا وابنه حسين
- ٩١..... القبض عليه في ابريل ١٩١٩
- ٩٢..... غيابه عن القاهرة منذ سبتمبر ١٩١٩ وحتى يونيو ١٩٢٠
- ٩٢..... بداية وظائفه العالية
- ٩٢..... اتهامه و سجنه في قضية الاغتيالات الكبرى
- ٩٢..... معارضته لإقرار الملحق في مدرسة الهندسة الملكية
- ٩٣..... مناصبه الوزارية
- ٩٣..... زواجه و أسرته
- ٩٤..... النقراشي هو من بدأ الانشقاق قبل أحمد ماهر
- ٩٥..... وزاراته بعد انفصاله عن الوفد
- ٩٥..... وزارة علي ماهر باشا الثانية في ١٩٣٩
- ٩٥..... سعادته بتولي وزارة المعارف
- ٩٦..... تعليق النقراشي على اتهام حسن صبري باشا للسعديين بالخفة
- ٩٧..... وفاة حسن صبري باشا المفاجئة
- ٩٧..... عهد السعديين
- ٩٨..... وزارته الثانية هي أطول وزارات الأقلية عمراً في عهد فاروق
- ٩٩..... مشاركة الملك له في الحكم
- ٩٩..... إنجازات النقراشي التنفيذية
- ٩٩..... إنجازات وزارتيه في مجال التعليم
- ١٠٠..... دور مكرم عبيد في تقويض نجاحات وزارة النقراشي
- ١٠٠..... انتقاد د. هيكل باشا لتراخي النقراشي في معاملة مكرم
- ١٠٠..... سوء حظ النقراشي مع الإضرابات
- ١٠١..... اضراب البوليس
- ١٠١..... كوبري عباس : الكابوس المبكر الذي واجه تاريخ النقراشي
- ١٠٢..... مراحل التطور في تصوير حادثة كوبري عباس
- ١٠٢..... سراج الدين هو الوحيد الذي واجه البرلمان بالحقيقة
- ١٠٢..... شهادة الرافي المؤرخ
- ١٠٣..... شهادة الأستاذ أحمد عادل كمال
- ١٠٣..... اقتباسات هدى اباطة من التقارير الأمنية
- ١٠٤..... دفاع النقراشي عن معاهدة صدقي بيفن
- ١٠٥..... انتقاد صدقي للنقراشي
- ١٠٥..... دور مكرم عبيد في تخريب مفاوضات النقراشي مع البريطانيين
- ١٠٥..... تلخيص هدى اباطة لإزعاجات مكرم عبيد المتواصلة
- ١٠٦..... كلمة بيفن في مجلس العموم
- ١٠٦..... رحلة مجلس الامن في ١٩٤٧
- ١٠٦..... الاهداء المباشر بالتجربة السورية واللبنانية

- ١٠٧..... حقيقة المواقف الإمبريالية
- ١٠٧..... الالتقاء بالرئيس الأمريكي
- ١٠٨..... الضغط على أعصاب البريطانيين الباردة
- ١٠٩..... انتعاش التفكير الأمريكي في صناعة الانقلابات العسكرية
- ١٠٩..... لماذا فشل النقراشي في مجلس الأمن؟
- ١١٠..... خطأ المبالغة في الحديث عن الإنجازات المسرحية
- ١١٠..... خطبته الأولى في مجلس الأمن
- ١١١..... مقارنات النقراشي في خطبته
- ١١١..... تنكره غير المبرر لمعاهدة ١٩٣٦ في حديثه
- ١١٢..... لم يكن من الوارد أن يتغاضى النحاس
- ١١٢..... نقد السادات المسرحي لموقف النحاس من النقراشي
- ١١٣..... أنصار النقراشي يضحون أثر برقية النحاس باشا
- ١١٣..... تناوله غير الموفق لموضوع السودان
- ١١٤..... صحبته المشهورة : اخرجوا من بلادنا أيها القراصنة
- ١١٤..... رد مندوب المملكة المتحدة
- ١١٤..... قرار مجلس الأمن و رضا المصريين
- ١١٤..... مواقف الدول الغربية
- ١١٥..... تقييم الصحافة البريطانية لجهود النقراشي
- ١١٥..... موقف الاتحاد السوفييتي
- ١١٥..... حرب فلسطين
- ١١٦..... معارضة صدقي باشا له في مجلس الشيوخ
- ١١٦..... موقف وزير الدفاع أحمد عطية الذي ساند النقراشي باشا
- ١١٦..... بداية الدخول إلى حرب فلسطين
- ١١٧..... قبول الهدنة
- ١١٧..... هدى أباطة تلمح إلى أسباب خفية دعت لقبول الهدنة
- ١١٨..... النقراشي وفؤاد سراج الدين
- ١١٨..... معارضة سراج الدين في مجلس الشيوخ لقبوله الهدنة
- ١١٩..... شهادة إدجار جلاد للنقراشي بعد وفاته
- ١١٩..... الاعتماد على شهادة ادجار جلاد
- ١١٩..... هل كان هناك اتفاق سري مع كامبل؟
- ١١٩..... صراع النقراشي مع الإخوان المسلمين
- ١٢٠..... وفاته المفاجئة أنهت متاعبه
- ١٢١..... اغتياله
- ١٢٢..... شهادة مصطفى أمين
- ١٢٢..... رسالة عنه
- ١٢٢..... طاهر الطناحي سجل سيرته
- ١٢٢..... تكريم اسم النقراشي
- ١٢٣..... حفلات التأبين
- ١٢٣..... رثاء الأستاذ العقاد المؤثر
- ١٢٣..... العقاد يتمنى لو كان هو من مات
- ١٢٣..... العقاد يتحدث عن الضلال في قتل النقراشي
- ١٢٤..... العقاد يسأل : من الذي يستحق البقاء إذاً
- ١٢٤..... الإنسانية الرفيعة في شخص النقراشي

١٢٤	محمود الذي فقدته
١٢٥	وفاة الشاعر علي الجارم وهو يستمع لقصيدته في رثائه
١٢٥	وصف مجلة الرسالة لوفاة الشاعر الجارم
١٢٥	لا عيب في بكاء المكوم
١٢٥	العجز عن الصبر
١٢٦	الجارم يتصوره وقد استشهد فوق جواده
١٢٦	الجارم ينسب للنقراشي أكثر من عشرين فضيلة
١٢٧	الجارم يرى عيوب النقراشي مزايا
١٢٨	الجارم يصور مذهب النقراشي السياسي
١٢٨	الجارم بناديه
١٢٨	البيت الذي مات الجارم عند سماعه
١٢٩	الباب الثالث
١٢٩	مكرم عبيد باشا
١٢٩	الزعيم الذي انقلب على نفسه
١٢٩	نشأته وتكوينه
١٣٠	في الحركة الوطنية
١٣٠	الذروة الأولى في حياة مكرم عبيد
١٣٠	فكرة الرجل الثاني
١٣١	مناصب الوزارة
١٣١	في المواصلات ثم المالية
١٣٢	جدور تعنته مع النقراشي باشا
١٣٢	خروجه على الوفد
١٣٣	بدائل مكرم عبيد
١٣٣	خليفتان لمكرم في المالية
١٣٣	دور الهلالي في تعويض بلاغة مكرم عبيد باشا
١٣٤	خلفاء مكرم في سكرتارية الوفد
١٣٤	شعور مكرم بالحسرة
١٣٤	ذوبان الأسطورة المكرمية
١٣٥	الوقوع في شرك التشخيص الخاطئ لخلافه مع الوفد
١٣٥	رواية الأستاذ التابعي وتشخيصه
١٣٦	الوحدة الوطنية تأكدت بعد خروجه من الوفد
١٣٦	مكرم وبداية الأفول
١٣٧	الأقلية الحصرية التي أيدت مكرم باستقالة تضامنية
١٣٨	حزب الكتلة الوفدية
١٣٨	إسقاط عضويته من مجلس النواب
١٣٩	هل كان الملك هو المخاطب في الكتاب الأسود أم النحاس باشا
١٣٩	تصويره فقدان وزارة التموين على أنه نهاية العالم
١٤٠	محاولته اليأس لنفي ضيقه بسبب تعيين وزير جديد للتموين
١٤٠	مكرم يسأل نفسه: هل أنا حقاً قد جُرِّدْتُ من كل سلطان
١٤٢	اعترافه غير المباشر بقبوله إغواء رجال الملك
١٤٢	يعاود حديثه الحزين عن فقد وزارة التموين
١٤٣	للمرة الرابعة يأسى مكرم على فقدان وزارة التموين
١٤٣	محاولته التقليل من شأن الوزير الذي خلفه

١٤٤	محاولة التعويض
١٤٤	مكرم يحاول إثبات مدى ما حاق به من الظلم
١٤٦	التواء مكرم في عرض موضوع الميداليات الذهبية
١٤٧	الافتراء الكوميدي في موضوع تصدير السردين
١٤٧	قصة التحاق الشهيد فكري زاهر بالحربية
١٤٨	انتقاده سكن وزير الدفاع في بيت مدير المتحف الزراعي
١٥١	انتقاده تكريم وتقدير الشاعر على محمود طه
١٥٢	انتقاده ترقية الشاعر الدكتور إبراهيم ناجي
١٥٢	انتقاده ترقية الملحن عبد العظيم عبد الحق
١٥٢	سخريته من تكريم النحاس باشا لبطل السباحة إسحق حلمي
١٥٣	عرضه المسرحي لقصة عمادة حقوق الإسكندرية
١٥٣	انتقاده للكاتب عباس حافظ مع أنه كان مبهورا بأسلوبه
١٥٤	لجوء مكرم مضطرا الى مصطلح محسوبي الصدفة
١٥٤	انتقاده تعيين الدكتور عزيز فهمي بعد تخرجه من جامعة باريس
١٥٥	انتقاده الترفيات التي كانت لازمة لتأسيس هيئة تدريس كلية طب الإسكندرية
١٥٦	مبالغته في سبب ترقية عمر خيرت مع انه انتقد ترقية كل أطباء الإسكندرية
١٥٦	انتقاد كامل صدقي باشا وزير المالية فيما سماه المحسوبيات المشتركة
١٥٧	شكوى مكرم من إهدار حق الاستجواب
١٥٨	رغبته في مناقشة حوادث الأزهر الشريف وانتخابات جرجا
١٥٩	إسقاط عضوية أحمد قاسم جودة و جلال الحمامصي بعد إقرار صحتها
١٦٠	مكرم يخاطب الملك بدلا من أن يخاطب الشعب
١٦٠	مكرم يخاطب الرجل في الملك!
١٦٠	وصف مكرم للصراع النفسي الذي يفترض أنه يمر به
١٦١	يتصور نفسه مدعوا لتقديم المقترحات للملك
١٦٢	التجاوز غير المقبول في وصف النحاس باشا
١٦٢	يهرع إلى ملاذ العرش الملكي
١٦٢	الوصول لنهاية الخط
١٦٣	اعتقاله
١٦٣	اشتراكه في وزارة أحمد ماهر
١٦٣	إعلان التملل
١٦٤	ما بعد اغتيال ماهر
١٦٤	وفاة حسنين باشا و خروج مكرم النهائي من الحكم
١٦٥	علاقته بالإمام الشهيد حسن البنا
١٦٥	رأيه في الإمام الشهيد حسن البنا
١٦٥	مشاركته في عريضة المعارضة
١٦٥	عودته إلى الأحقاد في محاكمات الثورة
١٦٥	رمزية اسمه
١٦٦	الاحتفال بمئويته
١٦٦	الوصف الجميل الذي قدمه إبراهيم فرج
١٦٦	انبهار الأستاذ خالد محمد خالد بمكرم
١٦٧	وفاته

Prof. Mohamed El Gawady

ISIN : 0000 0001 2122 604X

**The Gambiller , The Adventurer
& The Argumenter**

A Story of Three Egyptian Leaders





الدكتور محمد رجب جوادى

نستعرض في هذا الكتاب ما يمكن وصفه بأنه مقدمات تاريخية ووطنية مستفيضة عن التاريخ الوطني والسياسي للزعماء الثلاثة أحمد ماهر باشا (١٨٨٨ - ١٩٤٥) ومحمود فهمي النقراشي باشا (١٨٨٨ - ١٩٤٨) ومكرم عبيد (١٨٨٩ - ١٩٦١) وهم باتفاق المؤرخين و قراء التاريخ أهم ثلاثة زعماء انشقوا عن الوفد المصري الذي مثل حزب الأغلبية المصري منذ ثورة الشعب المصري ١٩١٩ وحتى تأميم العسكريين للوطنية المصرية في ١٩٥٢

